

اول

١١٩٩

هذا كتاب

الجواهر الصفوية على شرح السمرقندي
على الرسالة العضدية
في علم الوضع للفقير الى الله تعالى
مصطفى الصفوي الشافعي
القلعاوي عفا الله له
ولوالديه الذنوب
والمساوي
امين
اهم

واعلم ان فعل التعجب وافعل التفضيل
يتعديان بالحرف الذي يتعدى به فعلهما قبل
ان يكونا تعجبا وتفضيلا نحو ما ازهدني
فيه وهو ازهد فيه وان كانا من متعدي الاصل
فان كان الفعل يفهم علما او جهلا تعديا بالباء
نحو هو اعلم بالفقه وان كان لا يفهم ذلك تعديا
باللام نحو ما اضربك لزيد وانت اضرب لعمرو الا
في باب الحب والبغض فانهما يتعديان الى المفعول
بفي نحو ما احب زيدا الى عمرو وابغضه الى خالد وهو
احب في بكر وابغض في خالد والى الفاعل المعنوي بالى
نحو زيد احب الى عمرو من خالد وما احب زيدا الى عمرو
الا ان عمرا يحب زيدا وهذه قاعدة جليلة قل من يضبطها
اهـ سجيني

وقف وحبس وسبل هذا الكتاب العمدة الفاضل
الشيخ مصطفى الصفوي على طلبة العلم وجعل مقره
تحت يد الشيخ احمد ابن المرحوم الشيخ محمد السحيمي الحنفي

بسم الله الرحمن الرحيم

ان ابهى درر تنظم في سلك اوضاع المباني وازهى غرر تلوح على مصادر
المعاني واعلى ما تنسجه ضماير الفكر واغلى ما تستخرجه اشارات التامل
والنظر حمد الله ذي النعماء والطول واهب المنن ومسدي كل مامول
والصلاة والسلام على سيدنا محمد الموصول بالسودد والفخار وعلى اله الاخيار
وصحبه الاطهار اما بعد فيقول راجي الخلوص من وصمة المساوي
مصطفى الصفوي النافع القلعاوي هذا شرح لطيف على شرح العالم المحقق
والحبر المدقق الخوجه ابو القاسم السمرقندي الذي هو اول شرح على الرسالة
العضدية يكشف مخباة اسراره الخفية اقتطفت فيه يانع ثمار المولفات
وضمنت اليه محاسن زبد التقريرات مع عدم الاختصار المخل وترك الاطناب الممل
راجيا ان اندرج في سلك المولفين وان اجزى بسببه الجزاء الاوفى يوم الدين
وسميته الجواهر الصفوية على شرح السمرقندي على الرسالة العضدية
وعلى الله الاتكال واليه المرجع والمال قال رحمه الله تعالى

ه بسم الله الرحمن الرحيم

ينبغي لكل شارع في فن ان يتكلم على البسملة بما يناسب الفن المشروع فيه فالمناسب
بها في علم الوضع كما هنا ان يبحث عنها من جهة وضع الفاظها فالباء لفظ جزئي
موضوع لمعنى جزئي كالالصاق الجزئي في نحو مررت بزيد اي الصقت مروري بمكان مكان
مروره والة الوضع اي وسيلته كلية وهي مطلق الالصاق فاستحضار ذلك المشترك
كمطلق الالصاق الة للوضع كما قال العضد وليس المشترك هو الموضوع له خلافا
للسعد كما سيجي تحقيقه ولفظ اسم من حيث هو كلي موضوع لمعنى كلي وهو الدالة على
معنى بنفسه غير متعرض الدلالة بهيئته على زمن وضعا وان دل بمادته وجوهره عليه
كيوم وليلة والة الوضع وهي استحضار الواضع الموضوع له كلية ولفظ الجلالة علم
شخصي موضوع لمعين في الخارج وهو الذات الواجب الوجود فالموضوع والموضوع
له جزئيان والة الوضع كذلك وهي استحضار الواضع الموضوع له باوصافه العلية
بناء على ان الواضع البشر اما على المعتمد من ان الواضع هو الله فلا الة للوضع اصلا
لكون الوضع قديما والرحمن الرحيم من حيث كونهما وصفين كليان لان الصفة مدلولها

كلي

كلي كضارب وضع لذات متصفة بالضرب غير معينة ومعناهما المنعم او المريد للانعام
فالموضوع كلي والموضوع له كذلك والة الوضع وهي الاستحضار بناء على ما مر تعد كلية
نظرا الى الموضوع له وان كان الاستحضار حالة الوضع جزئيا وحينئذ فقد وجد في
البسملة اقسام الوضع الثلاثة **الحمد لله** للحمد معنيان مشهوران احدهما لغوي
والاخر عرفي وكل منهما يصح ان يراد هنا وعلى كل تقدير اما ان يراد المعنى المبني
للفاعل او المعنى المبني للمفعول او الحاصل بالمصدر ولام الحمد اما للاستغراق او
للجنس او للعهد الخارجي اشارة الى الفرد الكامل ولام لله اما للاختصاص الصفة
بالموصوف او لاختصاص المتعلق بالمتعلق واذا نظرت الى الاعتبارات تجدها
كثيرة مسطورة في رسالة الحمد **الذي** اسم موصول يذكر ليتوصل به الى وصف المعارف
بالجمل ووضع الجملة الموصول بها ان تكون معلومة الانتساب عند المخاطب الى المشار اليه
بحسب الذهن وهو هنا صفة له باعتبار صلته جي به للتوصل الى اجراء وصف لم يرد به
توقيف بناء على ان اسماءه تعالى توقيفية وهو الاصح او للمدح مع زيادة تقرير الغرض المسوق
له الكلام من استحقاقه تعالى الحمد وانفراده به فان قيل النعت مشتق والموصول
جامد ولا يصح ان ينعت بالجامد فلذا قيل انه بدل او عطف بيان لانهما لا يشترط اشتقاقهما
او خبر مبتدا محذوف اي هو الذي الخ اجيب بانه مؤول بالمشتق اي المعهود او
الموصوف بكونه خص الخ لا يقال النعت لا يكون اخص اي اعرف من المنعوت بل
يشترط كونه مثله او دونه لانا نقول هذا مذهب البصريين والصحيح كما قال
ابن مالك قول الشلوبين والفراء لا يشترط كون النعت مثل المنعوت او دونه بل
ينعت الاعم بالاخص لان الاخص يدفع الاشتراك وقال جمهور النحاة المعرف بال
والموصول في مرتبة وقيل المعرف بال اخص من الموصول ثم تعليق الحكم بمشتق
كتعليق الحمد على الاختصاص يدل على علية ما منه الاشتقاق فاذا قلت اكرم هذا
الرجل العالم فهم منه ان سبب اكرامه علمه فكانه قال الحمد لله لاجل تخصيصه فهو حمد
في مقابلة نعمة فيثاب عليه ثواب الواجب الزايد على ثواب النفل بسبعين درجة
ان قيد الحمد بالنعمة لفظا ونية او نية فقط ويثاب عليه ثواب المندوب ان اطلقه
لفظا ونية او قيده لفظا فقط فان قيل كيف يكون الحمد المطلق الذي لذات القديم

مندوبا والحمد المقيد الذي يتعلق بالنعمة الحادثة واجبا والشي انما يشرف بشرف ما
يتعلق به فاللايق العكس اجيب بان الحمد المطلق فيه ملاحظة الذات فقط
والحمد المقيد فيه ملاحظة الذات وصفة الفعل وهي الانعام وملاحظة الذات
والصفة افضل وما يقال من ان افادة تعليق الحكم بمشتق عليه ما منه
الاشتقاق تفيد تقصر الحمد به على تخصيصه الحمد مع انه يستحق الحمد لذاته ولصفاته
ولاحسانه يجاب عنه بان التخصيص ليس علة لاستحقاقه المحامد بل علة
لاخبار الشيخ بثبوت استحقاقه لجميع المحامد **خص الانسان** لم يقل على تخصيصه
لان الغالب في القران ان النعمة اذا ذكرت مع الحمد لم تقترن بعلى واذا اشير الى البلية
اتي بها والتخصيص تمييز الشي بلا مشارك يقال خصصته بكذا اخصه خصوصا
وخصوصية بالفتح والضم لغة اذا جعلته له دون غيره فمعني اختصاص الانسان
بما ذكر جعله منفردا به من بين العقلا ويطلق على عدم عموم المعنى لشيين فاكثر
والفارق بين المعنيين دخول البا في حيز الاول على المخصوص وفي حيز الثاني على
المخصوص به والانسان ماخوذ من الانس بضم الهمزة وهو ضد الوحشة فيختص
ببني ادم سموا بذلك لان بعضهم يتانس ببعض او من النسيان كما قال ابن عباس
لانه عهد اليه فنسي او من النوس وهو التحرك يقال ناس الابل وانا سها اذا ساقها
فيشمل الجن وهو يطلق على الذكر والانثى فلا يقال انسانة بالها الا في كلام المولدين
وال فيه يحتمل ان تكون للاستغراق والمعنى الحمد لله الذي خص كل فرد فرد من
افراد الانسان بمعرفة الاوضاع ويكون المراد به افراد الحيوان الناطق مجازا من اطلاق
اسم الكلي على جزئياته وحينئذ تكون معرفة تلك الاوضاع مقصورة على كل فرد فرد من
افراد الانسان لا تتجاوزه الى الجن والملايكة بمعنى ان افراد الانسان يعرفونها تفصيلا
والجن والملايكة يعرفونها اجمالا فالمنفي عنهما معرفة خاصة بالجزئيات ولا ينافي
ثبوت معرفة عامة لهما لان نفي الاخص لا يستلزم نفي الاعم ولا بدع في ذلك وان
كان فيه بعض تكلف ويحتمل ان تكون للجنس والمراد جنس الانسان فخرج الجن
والملايكة وفيه ما تقدم ويحتمل ان تكون للعهد وهو الاقرب والمعهود ادم وعلميه فقيه
من المحسنات التلميح الى قوله تعالى وعلم ادم الاسما كلها ومعنى تخصيصه بمعرفة ذلك

وتمييزه

وتمييزه به ثبوتها له اولا فلا ينافي ثبوتها لغيره من الملايكة والجن وبقية الانس
ثانيا فان الملايكة قد علموا ذلك وعرفوه بانبا ادم لهم بامر الله له به ثم هذا كله ان
كان المراد بمعرفة الكلام الموضوع الذي وضعه الله اما اذا اريد بمعرفة وضع
الكلام لمعانيه بالالهام من الله بنا على المرجوح من ان الواضع غير الله فلا مانع من
عدم معرفة الملايكة والجن لاوضاع الكلمات حيث لم يثبت وضع لهما **بمعرفة**
اي علم بنا على قول الرضي بترادفهما وهو قول اللغويين والجمهور وان فرقت العرب
بينهما في العمل لاطلاق كل منهما على ادراك المفرد والمركب والجزي والكلي ولانهم فسروا
العلم بادراك الشي على ما هو به في الواقع وقسموه الى تصور وتصديق وقال المناطقة
والنحويون المعرفة اخص من مطلق العلم لانها تطلق على ادراك الجزي او البسيط اي
المفرد ولو كليا اعني التصور كتصور زيد لان عرف يتعدى لمفعول واحد وهو مفرد كعرفت
زيدا والعلم يطلق على التصور والتصديق وهو ادراك المركب كزيد عالم لان علم اذا كانت
علميا بمعنى اليقين تتعدى لمفعولين احدهما محكوم عليه والاخر محكوم به نحو علمت
زيدا عالما ولذا يقال عرفت الله دون علمته ولان المعرفة تطلق على الادراك المسبوق بالعدم
او المتخلل بين الادراكين لشي واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك الشي اولا ثم ذهل عنه
ثم ادركه ثانيا والعلم يطلق على الادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله
عالم ولا يقال عارف ثم ان البا هنا داخلة على المقصور وهو جايز كدخولها على
المقصور عليه باتفاق السعد والسيد وانما الخلاف بينهما في الغالب في الاصطلاح
فقال السيد الغالب دخولها على المقصور عليه وقال السعد الغالب دخولها على
المقصور ولا فرق بين تعلق البا بالتخصيص وما اخذ منه والقصر وما اخذ منه
ونقل بعض ان البا التي هي صلة التخصيص وما تصرف منه لا تدخل الا على المقصور عليه
فان جا ما ظاهره دخولها فيه على المقصور نريد بالتخصيص التمييز مجازا مشهورا او
حقيقة عرفية او نريد التضمين بان نؤول خص بميز ونقدر حالا مستعملة في حقيقة التخصيص
وهذا تضمين بياني والمعنى ميز الانسان بمعرفة الاوضاع حال كون تلك المعرفة مقصورة
على الانسان وهو حقيقة بالنظر للحال المقدرة نظير ذلك خصصت الله بالعبادة اي
ميزته بها حال كونها مقصورة عليه والاضافة في قوله **اوضاع الكلام** يصح ان

بجعل الاضافة حقيقية والمعنى خص ادم بمعرفة اي بادراك جعل الالفاظ دالة على
المعنى وفيه ان ادراك ادم ليس متعلقا بالجعل المذكور وانما هو متعلق بالاسما الى
بمسميات الاسما كما يشهد له قوله تعالى وعلم ادم الاسما كلها او ان يجعل من اضافة
الصفة للموصوف بجعل الجمع بمعنى المفرد وجعله بمعنى اسم المفعول اي الكلام المو ضوع
وهذا هو الاولى وان كان فيه بعض تكلف **ومبانيه** جمع مبنى والمراد به الكلمات التي بني الكلام عليها
او الحروف بواسطة الكلمات لان الحروف تتركب منها الكلمات والكلمات تبنى عليها الكلام
والمراد بالكلام اما حقيقته وهو المفهوم الكلي اي اللفظ المركب او ما صدقاته وهو
الكلمات مجازا من اطلاق الكل وارادة اجزايه وعلى الاول نعطف مبانيه اما على الكلام
وحينئذ فيكون مفيدا للوضعين الشخصي والنوعي او على اوضاع ويكون مفيدا للثاني فقط
بنا على ان المركب موضوع وضعا نوعيا وهو الراجح وقيل غير موضوع اكتفا بوضع
المفردات وعلى الثاني يتعين عطفه على اوضاع وعليه فلا يستفاد منه الا الوضع الشخصي
والاحتمال الاول اولى لشموله للوضعين وان كان المصنف لم يتكلم الا على الوضع الشخصي
ولعدم تكلف المجاز في الكلام والحاصل ان ادم خص بمعرفة ما صدقات الكلام
الموضوعة وضعا نوعيا وخص بمعرفة الكلمات الموضوعة وضعا شخصيا **وجعل الحروف**
اصول كلمه ال فيه للجنس والمعنى جعل جنس الحروف التي تتركب منها الكلمات
اي الكلام بمعنى اللفظ المركب واضافة الكلم من اضافة الجزء للكل والاصول جمع اصل
وهو يطلق على الكثير وعلى الغالب وعلى ما يبنى عليه غيره وهو المراد هنا والكلم اسم
جنس جمعي على المختار لانه لا يقال الا على ما فوق العشرة عند قوم او على ثلاث كلمات
فاكثر سوا اتحد نوعها ام لا افادت ام لا عند قوم اخرين وقيل اسم جنس افرادي
كما وتراب وقيل هو جمع وانت خبير بانه على احتمال تفسير الكلام في قوله اوضاع
الكلام بالكلمات يكون في الكلام استخداما لا يخفى **و**جعل الحروف ايضا **ظروف**
معانيه اي الكلام والمراد ان الحروف ظروف بعد تركب الكلمات منها وبعد تركب
الكلام من الكلمات فلا يقال عبارته تفيد ان الكلام له معنى وذلك المعنى مظروف في
الحروف مع ان المعنى انما هو مظروف في الكلام نفسه والظرف لغة الوعا والمراد به
الدال ولا يخفى ان جعل الحروف ظروفا نعمة يحمد عليها من حيث انه يوصل الى الكلام

وانما

وانما سمي المعنى معنى لانه يعنى اي يقصد وبين المعاني والمباني الجناس اللاحق وهو
اختلاف اللفظين المتجانسين في حرفين متباعدي المخرج **والصلاة** كان الاولى ان
يزيد والسلام ليخرج من كراهة افراد احدهما عن الاخر قاله شيخنا في الحاشية لا يقال
انه اتى بالسلام لفظا واسقطه خطا لان الاصح انه لا يخرج عن الكراهة الا اذا اتى
بهما لفظا او خطا فلو تلفظ باحدهما وخط الاخر او تلفظ باحدهما فقط او خط احدهما
فقط او تلفظ باحدهما وكتبه وتلفظ بالاخر ولم يكتبه كان مكروها في الصور الاربع
فان اتى بهما لفظا فقط او خطا فقط او اتى بهما لفظا وخطا فلا كراهة ويكره كل
من الصلاة والسلام على غير الانبيا والملايكة استقلالا لانه صار شعارهم كما يكره
ان يقال محمد عز وجل وان كان عزيزا جليلا **على المشتق** اي الماخوذ ويحتمل
في حد ذاته ان يكون اسم فاعل وان يكون اسم مفعول وهو المناسب هنا وعلى الاول
اصله المشتتق وعلى الثاني المشتقق بالفتح ولا يخفى ما فيه من الاستعارة المصرحة
وذلك انه شبهه صلى الله عليه وسلم بالمشتق بجامع كثرة الافادة بالنسبة للمصدر لدلالته على
الحدث والزمان والنسبة ان كان المشتق فعلا او على الحدث والذات ان كان ذلك المشتق
اسما وطوى ذكر المشبه وذكر اسم المشبه به على طريق تلك الاستعارة وذكر المصدر ترشيح
يعني كما ان المشتق كثير الافادة بالنسبة للمصدر كذلك النبي صلى الله عليه وسلم كثير الافادة
بالنسبة الى غيره من الخلق لا يقال كيف يصف النبي بالمشتق مع انه لم يرد اطلاقه
عليه لان الصفة ال بمعنى الذي ومشتق صلته ولا مانع من اطلاق الموصول عليه
وان سلم ان الصفة المشتق فنقول المتوقف على الاطلاق وصف يقصد به ذاته دايما
بحيث يتادى به وما هنا ليس كذلك لانه واقع في خلال الكلام لكونه خبر المبتدا وهو
الصلاة والاضافة في قوله **من مصدر الفضل** يحتمل ان تكون لامية وان تكون للبيان
وان تكون بيانية اي من مصدر هو الفضل والكلمة ان سلمت مصدريتها وضابطه
البيانية عند قوم ان يكون بين المتضايفين عموم وخصوص وجهي والتي للبيان ان
يكون بينهما عموم وخصوص مطلق وقال جماعة لا فرق بينهما وهذا مجرد اصطلاح
ويحتمل ان يراد بالمشتق حقيقته والمراد افعل التفضيل اي الافضل والاحكم من
جميع الخلق ثم ان المراد بالمصدر اصله صلى الله عليه وسلم وهو قريش والمشتق

بالمشتق لذلك

معناه المصطفى والمختار ففي كلامه اشارة الى حديث ان الله اصطفى كنانة من ولد
اسماعيل واصطفى قريشا من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من
بني هاشم فانا خيار من خيار من خيار ولا يخفى ما فيه من الاستعارة حيث شبه
اصل النبي صلى الله عليه وسلم بالمصدر بجامع الاخذ من كل وطوى ذكر المشبه وذكر المشبه
به على طريق الاستعارة التصريحية وذكر الفضل والحكم تجريد **والحكم** جمع حكمة والمراد
بها هنا العلوم التي جاء الشرع موافقا لها لان قريشا كانت تصدر منهم علوم ادبية جاء
الشرع موافقا لها وليس المراد بها علوم الشريعة **الجامع** اي الحائز **لمحاسن**
الافعال جمع حسن على غير قياس او جمع مفرد مقدر لم يسمع كمحسن بفتح السين وكرها
او لا واحد له وهي الامر الحسن مطلقا او الحسن الخفي قيل وكان الاولى ان يقول
ومحاسن الاعمال لان العمل احص اذ الفعل عام يقال لما كان باجادة وغيرها ولما كان
بعلم وغيره ولما كان من الانسان وغيره كالحيوان والجماد ويستعمل في جانب البهيمة وغيره
كالبهائم بخلاف العمل والصنع احص منهما لانه فعل الانسان بقصد واختيار
بعد فكر واجتهاد ويمكن **ـــ** ان يقال انه عبر بالافعال لما فيه من الاشارة لبراعة
الاستهلال **ومكارم الشيم** جمع شيمة وهي الجبلة والطبيعة ومعنى مكارم محاسن
فالتعبير به تفنن او المراد بمحاسن الافعال الامور الظاهرة وبمكارم الشيم الامور
الباطنة فالنبي صلى الله عليه وسلم ظاهره وباطنه حسن وقدم الظاهر لانه
عنوان الباطن والاضافة فيهما على معنى من اي المحاسن من الافعال لان الافعال
محاسن وغير محاسن اومن اضافة الصفة للموصوف اي ما كان صفة لما كان موصوفا
او المراد الصفة والموصوف بالمعنى اللغوي فلا يقال ان النعت لا يتقدم على المنعوت
ولا يضاف اليه فان قيل في اضافة الصفة الموصوف اضافة الشيء الى نفسه لان الصفة
عين الموصوف اجيب **ـــ** بانهما متغايران بدلالة الصفة على ما لم يدل عليه الموصوف
من المعنى القائم به على انه نقل عن ابن عرفة ان الحق مذهب الكوفي من جواز اضافة
الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظ كقوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة **الموصول**
اي المرتبط والمعلق وفي نسخ الموصل **بالفاظه انواع السعادات** جمع سعادة
وهي الظفر بخير الدارين **والهدى** لغة الامالة ~~يقال هداه الى كذا اي اماله اليه~~ يقال

هداه

هداه الى كذا اي اماله اليه ويقال هداه الطريق اذا ادخله فيها وسار معه حتى بلغ
المقصد وعرفا تعلق قدرة الله بوقوع الافعال موافقة الشرع فهو كون الله هاديا
لنا فهو وصف لله ويصح ان يراد به كونه مهديا او المعنى المرتبط بالفاظه صلى الله
عليه وسلم انواع العلم التي هي سبب في السعادة والهدى اي الاسلام او الاهتداء
واصله مصدر ووزنه نادر ليس من اوزان المصادر المطردة المشهورة فقيل لم يرد
منه الا الهدى والتقى والسرى والبكى بالقصر وعطف الهدى على السعادات من
عطف الخاص على العام **المضي** اي المطوي **في اشاراته** يحتمل ان يراد بالاشارة
المعاني الالتزامية ويكون فيه اشارة الى ان انواع العلوم تؤخذ من كلامه بطريق الالتزام
كما تؤخذ بطريق المطابقة كما يعلم من الاحاديث ويصح ان يراد بالاشارة حقيقتها
وهو تحريك العضو على وجه مخصوص ويكون المعنى ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اشار
بعضوه افاد اصناف العلوم والتقى ولا مانع من ذلك لانه اذا كان تقريره او سكوته
على فعل شيء بحضرته حديثا كانت اشارته بفعل شيء او تركه ابلغ في افادة ذلك **اصناف**
العلوم والتقى المراد بالاصناف الانواع فالتعبير به تفنن واما تفرقة المناطقة بين
الانواع والاصناف فاصطلاح لهم والتقى كالهدى مصدر بمعنى التقوى وقال بعض هو
جمع تقاة بمعنى التقوى وفي الكلام حذف مضاف والتقدير المضيء في اشاراته انواع اسباب
التقى او نريد بالانواع الاسباب فلا يقال **ـــ** ان التقوى امتثال الامر واجتناب
النهي وهي انواع ثلاثة التباعد عن الشرك والانكفاف عن المعاصي والتباعد عما يشغل
عن الله وهذه الانواع من اوصاف العبد فكيف تضمر في اشاراته **محمد** بالرفع خبر
لمبتدا محذوف فيكون عمدة فهو اولى من جعله مفعولا لفعل محذوف ومن جعله بدلا من المستتر
او عطف بيان جيء به للمدح كما جيء النعت لذلك ومن جعله نعتا واما قولهم العلم ينعت
ولا ينعت به فمحموده فالمراد العلم لا المنقول الذي كان وصفا كما هنا فعلمية محمد لا
تمنع اعتبار وصفيته الاصلية وقدم المصنف ذكر الصفات على العلم ليكون ذكره بعدا اوقع
في النفس لوجود التشوق اليه بذكر صفاته على حد قوله **ـــ**
ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحاق والقمر
المذكور اسمه اي اسم محمد **في التوراة والانجيل** لكن لا بهذا العنوان بل اسمه في التوراة

طاب طاب بالتكرير وفي الانجيل مود مود بالتكرير ويروى بالف بدل الواو وبيا وذكر ايضا
باسما كثيرة غير ذلك وخصها بالذكر لانها تعبدا باحكامها المدة الطويلة ولشدة
انكار المتمسكين بهذين الكتابين بعثة سيدنا محمد والا فاسمه مذكور في غيرها ايضا
فاسمه في الزبور فاروق وفي صحف موسى قبل التوراة وصحف ابراهيم عاقب وروي ان ادم
قال رايت اسمه مكتوبا على ساق العرش وانا بين الروح والطين اي المتخلل نفخ الروح في الجسد
ثم اني طفت السموات فلم ار فيها موضعا الا واسمه مكتوب عليه ولا في الجنة قصرا ولا
غرفة الا وجدت اسم محمد مكتوبا عليه حتى على نحور الحور العين وعلى ورق سدرة المنتهى
وبين اعين الملائكة **وعلى اله** المراد بهم هنا كل تقي اي من جعل بينه وبين المعصية
وقاية ولو كانت المعصية الكفر بنحو الفسقة كما قال القاضي حسين ودخل فيهم الصحب
والخلاف في اصله وجواز اضافته للضمير وما يضاف اليه شهير **مظهر** بفتح الميم
والها اي مكان ظهور **الحق** فهو مصدر ميمي بمعنى المكان والحق يطلق على الثابت وعلى
الحكم المطابق للواقع وهو المراد هنا وهو بهذا المعنى يطلق على الاقوال والمعتقدات
والاديان والمذاهب بمعنى انها توصف به حقيقة وضده الباطل وهو عدم مطابقة
الحكم للواقع **ومبطل** بفتح الميم والطا اي محل بطلان اي وصفا **الاباطيل** والمراد
بالبطلان الخفا بقرينة مقابلته بمظهر والا فلا معنى لبطلان الباطل وفي جعل الال
محل البطلان تجوز اذ محله حقيقة هو الباطل والال محل لملزومه واما جعل مبطل
محل الابطال فيكون حقيقة فلا يصح لعدم صلاحية مفعل مصدر الرباعي نعم يصح جعله اسم
مكان من بطل ويراد بالباطل الذات بقطع النظر عن وصفه بالبطلان ويكون المعنى محل لا بطال
الذات التي تؤول الى كونها باطلة وبتقدير مضاف اي محل لتحقيق بطلان الباطل او محل
لاعدام الباطل والاباطيل جمع باطل على غير قياس اذ قياسه بواطل قال في الخلاصة
فواعل لفوعل وفاعل مع نحو كاهل وما هنا ليس نحو كاهل وفي نسخ مظهري ومبطلي
بضم الميم في كل وكسر الها والطا وبالياء على صيغة الجمع وجعل اليا ثابتة ايضا على جعلها
مصدرية غير سديد **ما ظهر** اي مدة ظهور فما مصدرية ظرفية **النجم** المراد به هنا
النبات الذي لا ساق له لانه ينجم اي يظهر في الارض **في العلم** بفتحتين وهو الاسم الذي
يعين مسماه بلا قيد وسيد القوم والمنصوب في الطريق ليهتدى به والراية والجبل الطويل

وهو

وهو المراد هنا لانه يهتدى به قال تعالى ومن اياته الجوار اي السفن المنشاة في
البحر كالاعلام وقالت الخنسا في اخيها صخر وقد مات كافرا
وان صخرا لتاتم الهداة به ... كانه علم في راسه نار
وخص الجبل بالذكر لان شان النبات الذي لا ساق له ان ينبت في الجبال **وما اشتهر**
اي مدة اشتهار وتمام **النجم** يصح ان يراد به النجوم كلها لكونه معرفا بال الجنسية
سمي الكوكب نجما لطلوعه وكل طالع نجم يقال نجم السن والنبت والقرن اذا طلع
ويصح ان يراد به الثريا لان العرب تطلق اسم النجم على الثريا بخصوصها بخلاف غيرها
فاذا ارادوا غيرها من النجوم قالوا نجم الدبران نجم الهقعة مثلا **في العلم** اي في كونه
علامة يهتدى بها الى المسالك والطرق في البر والبحر والى القبلة قال تعالى وبالنجم
هم يهتدون ثم بين النجم والنجم جناس تام وكذا بين العلم والعلم وفي نسخ بدل العلم
الظلم وعليها فبينه وبين العلم الجناس اللاحق والمراد بهذه العبارة الدوام والتابيد
للصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وعلى اله وعدم الانقطاع وفي ذكر الاوضاع والحروف
والمشتق والمصدر والافعال والموصول والمضمر والاشارات والعلم براعة الاستهلال
اي حسن الابتدا والبراعة لغة التفوق من برع الرجل اي فاق اقرانه في العلم او غيره
وتسبب عنه حسن ابتدايه فاطلاق البراعة على حسن الابتدا من اطلاق السبب
على المسبب والاستهلال في الاصل اول ظهور الهلال ثم استعمل في مطلق افتتاح
الشي كصياح المولود عند ولادته فاضافة البراعة الى الاستهلال للملابسة اي
البراعة الملابسة للاستهلال اي ابتدا الكلام واصطلاحا ان يذكر المتكلم في اول
كلامه ما يدل على مقصوده **وبعد فلما** اورد الفا بعد بعد نظرا
لاما وتوهما لها لان الفا بعد بعد مطلقا لاما فنزلت اما المتوهمة او المقدرة منزلة اما
المحققة قال شيخنا في الحاشية وفيه ان توهم اما لم يعتبره احد من النحاة وان
تقديرها مشروط بان يكون ما بعد الجزا امرا او نهيا ناصبا لما قبله او مفسرا له كما
قال الرضي واما ما قيل ان الواو للاستيناف والفا للتعليل او ان الواو للعطف والفا
للسببية او عاطفة نعم ابعد البعيد وحينيذ فالاولى ان تكون الفا زايدة وبعد
مفعول لمحذوف اي واقول بعد ما تقدم لما **شاع** هو في الاصل بمعنى ظهر فقوله

[illegible]

بعد ظهور تفنن ودفع للتكرار اللفظي **في الامصار** جمع مصر وخص الامصار لان الغالب
فيها العلم والكتب ولذا اوصى الامام مالك الامام الشافعي بقوله عليك بسكنى الامصار
لئلا يضيع علمك **وظهور ظهور الشمس** اي كظهور فهو تشبيه بليغ والجامع
عدم الخفاء وقوله **في النهار** لبيان الواقع كما في بعثت بادنى والنهار الزمن الممتد
من طلوع الشمس الى غروبها والشمس الكوكب المضي وهو كلي وجد منه فرد واحد
فقوله ظهور الشمس اي ظهور جزء من جزئياتها لكونه لم يوجد الا فرد واحد واما
الشمس الذي هو كلي فلم يظهر وقوله **الرسالة** تنازعه شاع وظهر واعمل
الثاني واضمر في الاول او بالعكس قال في حواشي المطالع الرسالة ما اشتمل على مسائل
قليلة من فن واحد والمختصر ما اشتمل على مسائل قليلة من فن او فنون والكتاب
ما اشتمل على مسائل قليلة كانت او كثيرة من فن او فنون فالرسالة اخص من
المختصر الاخص من الكتاب فتكون اخص من الكتاب ايضا لان الاخص من الاخص
من شي اخص من ذلك الشي وقال ابن قاسم في حواشي القطب على الشمسية الرسالة
في اللغة الالوكة وفي الاصطلاح ما يشتمل على القواعد العلمية على سبيل الاختصار
والمتقدمون من الحكما الذين لم تبلغ مرتبتهم من الحكمة الخطابية او الجدلية مرتبة
الى البرهان كانوا يسمون بها الاوراق التي يكتبون فيها ما يشكل عليهم ويرسلونه
الى من يبلغ تلك المرتبة مقترضين منه دفع شبههم انتهى وليعلم انه كان المناسب
لقول المص هذه فايدة ان يقول الشارح الفايدة بدل الرسالة الا ان يقال ترك هذه
المناسبة اللفظية اشارة الى انها تسمى بهذين الاسمين وايضا فيه نوع تعظيم
من حيث انها حرية بان تسمى رسالة وان سماها مولفها فايدة تواضعا هـ
والظاهر ان المراد بالرسالة هنا المعاني بقرينة قوله التي افادها لان الافادة لا تستعمل
الا في المعاني وان كان التحقيق كما قاله غير واحد ان المراد من لفظ كتاب ورسالة مثلا الالفاظ
الخاصة الدالة على المعاني الخاصة فايقاع وعليه فايقاع الغاية على الالفاظ مجاز
عقلي في النسبة الايقاعية **العضدية** نسبة للعضد من حيث انه الفها لا من حيث
انه اظهرها بدون تاليف **التي افادها** قال بعض انما اتى به وان كان يعلم من نسبتها
الى العضد انه الذي افادها توطية الى نسبة الصفات الحميدة الى المص **المولى** يطلق

علي

على معان منها السيد والناصر ومتولي الامر والنهي وكل مناسب هنا **الامام** يطلق على
معان ايضا منها المقدم على غيره وهو المراد هنا ويجمع على ائمة بلفظ الواحد وليس على
حد زيد عندك لانهم قالوا اماما مان بل جمع مكسر **المحقق** من التحقيق وهو اثبات
المسئلة بدليل والمدقق من التدقيق وهو تقوية الدليل المثبت للمسئلة بدليل اخر
فبينهما التباين وقيل التحقيق اثبات المسئلة بالدليل سواكان على وجه فيه دقة
اولا والتدقيق اثباتها بدليل على وجه فيه دقة سواكانت الدقة لاثبات دليل المسئلة
بدليل اخر او لغيره لكن على هذا فالتدقيق اخص وقيل المحقق من يذكر المسئلة
على وجه الحق والمدقق من يذكر المسئلة الدقيقة التي تخفى على الناس وان لم يذكر
دليلا **والفاضل المدقق** الفاضل الزايد على غيره في خصال الخير من الفضل وهو لغة
الزيادة واكثر ما يستعمل في زيادة الاحسان واصطلاحا اعطا الشي لغير غرض لا عاجل
ولا اجل عند اختيار الاعطا الخارج من الغير بمعنى انه تصدر منه افعاله باختياره لا بغيره
ولا عن وجوب وفي الصحاح فضله على غيره حكم له بالفضل او صيره فاضلا والفضل بفتح الضاد
مضارعه بضمها وبكسر الضاد مضارعه بفتحها وفضل بالكسر يفضل بالضم شاذ وقيل
الزيادة والغالب في الفضل لما قال بعض استعماله في زيادة احد امرين على اخر بعد اشتراكهما
وقعت فيه المفاضلة اذا كانت تلك الزيادة فيما هو صفة كمال لذلك الشي **خاتم
المجتهدين** بكسر تا خاتم والقصد ان العلامة العضد مروج المجتهدين كما ان الختم مروج
المكاتيب وصنيعه فيه استعارة بالكناية وتخييلية حيث شبه المجتهدين بالمكاتيب في
التوضيح وطوى ذكر المشبه به وذكر المشبه على طريق الاستعارة المكنية واثبات الخاتم
الذي هو في الاصل المحض المثبت للختم مرادا به هنا المروج تخييل لانه من لوازم المشبه
به يعني كما ان المكاتيب توضح احوال باعثيها ومرسليها كذلك المجتهدون يوضحون
المسائل ويبينونها ويصح قراءة خاتم بفتح التا ويكون فيه تشبيه بليغ اي كالخاتم بجامع
الترويج او ان خاتم مستعار لمروج فشبه المروج بالخاتم استعارة تصريحية ثم اطلق على
المعم فالمروج كلما اعم من المولف بعد استعارته ويصح كون خاتم بمعنى اخر ويكون فيه
مبالغة مخصص بانه لا يوجد بعده مجتهد مثله ثم المجتهد من الاجتهاد وهو لغة بذل
المجهود في طلب المقصود واصطلاحا بذل المجهود في استنباط الاحكام من الكتاب

والسنة او من كلام العرب وارادة المعنيين على المعنى الاول لحاتم ظاهرة لخلافه على الثاني
الاعلى دعوى المبالغة كامر والظاهر انه مجتهد مذهب في تلك العلوم لا انه مجتهد
فتوى ولا مجتهد مطلق في قواعد العلوم المذكورة **عضد الحق والدين** اي مقويهما
ففيه مجاز مرسل علاقته اللزوم لان قوي اليد من لوازمه انه مقوي او استعارة بالكناية
حيث شبه الحق بشخص عظيم واثبات العضد تخييل والمشهور على الالسن في
لقبه عضد الدين قال السيوطي في ترجمته الامام العضد عبد الرحمن بن احمد بن عبد
الغفار القاضي عضد الدين الايجي بهمزة مكسورة ويا تحتية وجيم نسبة الى ايج بلد بفارس
العلامة الشافعي المشهور بالعضد انجب تلامذة عظاما اشتهروا في الافاق منهم
الشيخ شمس الدين الكرماني والتفتازاني والضيا القرمي صنف شرح مختصر ابن الحاجب
والمواقف والفوائد الغياثية في المعاني والبيان ورسالة في الوضع وجرت له محنة مع
صاحب كرمان فحبسه في القلعة فمات مسجونا سنة ست وخمسين وسبعماية انتهى اي
رفع الله درجته اي منزلته ورتبته وجعلها في المكان الاعلى **في اعلى عليين** فهو
متعلق بمحذوف او اعلى بمعنى جعل وقوله في اعلى متعلق به قال مجاهد عليون هو
السما السابعة وقيل مكان فيها تحت العرش يقال له الدار البيضا تجتمع فيه ارواح
المومنين وقيل سدرة المنتهى وقيل اسم لوح من زبرجد معلق بالعرش مكتوب فيه
اعمالهم وقيل كتاب جامع لاعمال الخير من الملايكة ومومني الثقلين وقيل اسم مكان في
اعلى الجنة وهو المناسب هنا وعلى هذه الاقوال هو ملحق بجمع المذكر السالم وقيل
جمع علي اسم ملك وعليه فهو جمع حقيقة وجملة اعلى الله درجته خبرية لفظا انشائية
معنى **وجملة كانت** من كان واسمها وخبرها حال من الرسالة على تقدير قد اي
وقد كانت فعلى هذا تكون الواو حالية ويصح ان تكون عاطفة لجملة كانت مشتملة على
جملة شاع الخ عطف جملة فعلية على مثلها **تشتمل** قال ابو البقا اشتمال الرسالة
على المسايل من اشتمال الظرف على المظروف لان الالفاظ قوالب المعاني انتهى وهذا لا
يلايم ما تقدم من كون المراد من الرسالة هنا المعاني دون الالفاظ وذلك لان المعاني هي
المسايل واقول الظاهر من الرسالة هو ما تقدم واشتمالها على المسايل من اشتمال
الكل على اجزايه نظير ما قاله الشارح عقب قول المص هذه فايدة تشتمل من ان المراد انها

تشتمل

تشتمل اشتمال الكل على الاجزاء ثم ان كانت كان تامة فتشتمل حال وان كانت ناقصة
فتشتمل خبرها **على مسايل** جمع مسالة بوزن مفعلة لغة مطلق السوال وعرفا
مطلوب خبري يبرهن عنه في العلم **دقيقة** بمعنى خفية تحتاج لامعان النظر او بمعنى
مثبتة بدليل اقيم عليه دليل كما يوخذ مما مر او بمعنى باكثر من دليل كما قيل **وتحقيقات**
اي محققات باثبات الادلة والا فالتحقيق وصف للمولف **عميقة** المراد بالعمق
بفتح العين وضمها مع سكون الميم وبضمها هنا بعد الادراك اي صعبة الاستخراج ثم
تثبت بالادلة وفي وصفها بالعميقة والاتيان بها بعد التدقيق ما يدل على انها اخص مما
قبلها وهذا الابنا فيه ما مر من كون التدقيق اخص من التحقيق لان الكلام فيما مر
في مطلق التحقيق والتدقيق والمجعول هنا اخص من التدقيق تحقيق خاص **مع**
غاية اي اخر رتبة **الايجاز** بمثناة تحتية بعد همزة **ونهاية الاختصار** الاضافة فيهما
بيانية اي غاية هي الايجاز ونهاية هي الاختصار والغاية والنهاية لغة اقصى الشي وعرفا
ترتب الاثر على الشي او حصول فايدته واختلف في الفرق بين الغاية والنهاية فقيل
الغاية في الازمنة والنهاية في الامكنة وقيل الغاية في المعاني والنهاية في الذوات وقيل
هما متغايران لان الغاية لما كان معناها اقصى الشي اي ما انتهى اليه الفعل كظهور الما
مثلا بالنسبة لحفر البير وكان معنى النهاية جز الشي الاخر كاخر ضربة من الحفر مثلا
التي ظهر عقبها الما صح ان تعتبر الغاية نهاية باعتبار انها جز اخير كما هي فيه لكن هذا
كله باعتبار معنى اللفظين اللغوي لا بالنظر لما نحن فيه في هذا المقام لعدم صحته لان
المراد من كلامه رحمه الله تعالى ان هذه الرسالة بلغت النهاية في تقليل اللفظ المودي
للمعنى بحيث لا يمكن التعبير بانقص منه على حد قولهم فلان في غاية الحسن وانها
بلغت غاية الاختصار على معنى انها لو نزلت الى ما دونه لم تحصل المراد منها فالكلام
كله كناية عن كونها قليلة اللفظ كثيرة المعنى وقد يقال لا مانع من تفسير الغاية هنا
بمعناها اللغوي المار بمعنى انه ترتب على المبالغة في تقليل الالفاظ الوصول الى حد
لا يمكن التعبير باقصر منه والامر ظاهر ايضا بالنسبة للنهاية وذلك لان غاية
فعلية الايجاز هو هذا واما الاختصار والايجاز فقيل متغايران لاشتراكهما
في حذف شي من الكلام لا حاجة اليه وقيل الاختصار حذف عرض الكلام وهو تكريره
والايجاز حذف طوله وهو الاطناب كما قيل وقيل الايجاز حذف المفردات والاختصار الجمل وقيل

الايجاز حذف لا دليل عليه والاختصار حذف في اللفظ عليه دليل هذا والراجح عند اهل
اللغة انهما بمعنى واحد وهو تقليل اللفظ لكثرة المعنى ام لا وقيل مع كثرة المعنى وهو
المناسب هنا وان الغاية والنهاية بمعنى واحد ايضا وهو اخر الشي فالجمع بين المتعاطفين
للتاكيد والمبالغة في صغر حجم الرسالة قال ابن قاسم والفرق بين الاختصار والايجاز
وهم توهم من كلام السكاكي **ولم يكن لها بد** اي غنى وانفكاك ومفارقة قال في
الصحاح وقولهم لا بد من كذا اي لا فراق منه والمعنى ان هذه الرسالة لما اشتملت عليه
من الاوصاف السابقة لا ينبغي ان تنفرد وتستغني عن شرح موصوف بما ذكر **من شرح**
قال ابن سيدة في المحكم الشرح الحفظ والفتح والفهم والبيان وهو المراد هنا
ماخوذ من التشريح وهو التبيين يقال شرح فلان امره اي اوضحه وشرح مسئلة
مشكلة اذا بينها **لا يغادر** اي لا يترك **منها** اي من الرسالة وجملة لا يغادر صفة
لشرح لما شاع من ان الجمل والظروف بعد النكرات لفظا ومعنى صفات وبعد المعارف
والنكرة المخصوصة احوال وقوله **صغيرة ولا كبيرة** صفتان لمحذوف اي نكتة
صغيرة ولا نكتة كبيرة ووصف النكتة بالصغر والكبر بالنظر للدقة لانها تغوص
بالتشكيك وسميت المسئلة الدقيقة نكتة لانها تؤثر في القلب كما تؤثر في الارض
العود الذي ينكت به الشخص فيها والنكتة كنقطة تجمع على نكت كنقطة ونقط
وعلى نكات بالكسر كبقعة وبقاع وعليه اقتصر صاحب القاموس وسمع فيه ايضا
نكات بالضم والنكتة هنا هي المعنى الدقيق النادر والكلام القليل الحسن وهي
في الاصل فعلة من النكت وهو النبش الخفيف في التراب بعود ونحوه والانسان
يفعله اذا تفكر في امر خفي فتعين لما ذكر من المعنى الدقيق والكلام القليل الحسن
اما لتاثيره في النفس او لاحتياجه الى فكر وتامل قاله بعض شراح الشفا **الا
احصاها** اي احصى النكتة سواء كانت صغيرة او كبيرة فالضمير عايد على النكتة بقيد
عمومها كما قالوه في قوله تعالى ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها
اي لا يترك معصية صغيرة ولا كبيرة الا احصى تلك المعصية فالافراد في غاية
الحسن ولا يخفى ان فيه من المحسنات الاقتباس وهو ان يتضمن الكلام شيا
من لفظ القران او السنة فمن الاول قوله . . . .

ان كنت

ان كنت ازمعت على هجرنا . من غير ما جرم فصبر جميل . وان تبدلت بنا غيرنا . فحسبنا الله ونعم الوكيل
ومن الثاني قال لي ان رقيبي . سيء الخلق فداره . قلت دعني وجهك الـ . جنة حفت بالمكاره
وهو جائز اجماعا الا انهم كرهوه في الشعر خاصة ولا يقدح فيه مخالفته لما اقتبس
منه في المعنى **ويبلغ** اي يوصل **في تبيين** اي من جهة التبيين اي التبيان على وجه
الحق فهو عين التحقيق بمعنى ذكر الشي على وجه الحق او المعنى ويبلغ اي الوجه التام وذلك
بالادلة وكذا يراد بالتحقيق ذكر الادلة فهما شي واحد بنا على تسليم تلك الادلة **المرام**
~~اي المطلوب والمقصود واصله مروم نقلت حركة العين الى الفاء ثم قلبت الواو الفا لتحركها~~
~~بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الان~~ **وتحقيق المقاصد** قد ظهر لك مما قررناه ان
عطفه على ما قبله للبيان تفننا **اقصاها** اي اعلاها وكان الظاهر ان يقول اقصاهما
بضمير التثنية لرجوعه لتبيين المرام وتحقيق المقاصد وقد يقال هو راجع للمرام
والمقاصد والمراد باقصاها غايتها او النكتة الصغيرة والكبيرة او للرسالة وعليه فالمراد
باقصاها ابعدها واصعبها قاله المحشي وفيه ان الحديث في التبيين والتحقيق فالاولى
الجواب بانه لما كان التحقيق مضافا لمتعدد كان في قوة تحقيقات متعددة فاتى بالضمير
مفردا مونثا عايدا عليها وعلى تعيين المرام او يراد بالمرام جنسه المتحقق في متعدد
اردت جواب لما **الخوض** اي الدخول **في تتميم هذا المرام** اي الاتيان به تاما قيل
كان المناسب لما تقدم ان يقول في تبيين المرام او في تحقيق المقاصد الا ان يقال معنى
تتميم المرام تبيينه لكونه في التعبير تفننا والمعنى الكلام في المرام على الوجه التام
والا فظاهره انه شرع في المرام قبل ذلك ثم اتمه وليس كذلك والمرام مصدر ميمي بمعنى
المطلوب والمقصود واصله مروم نقلت حركة العين الى الفاء ثم قلبت الواو الفا لتحركها بحسب
الاصل وانفتاح ما قبلها الان من رام يروم روما اذا طلب وهو هنا بمعنى المفعول كما
علمت ثم ان في الكلام استعارة بالكناية وتخييلا حيث شبه تتميم المرام وتحقيق المقاصد
بالبحر المتسع الذي يشق على خايضه الوصول لساحله وطوى ذكر المشبه واثبت من
لوازمه الخوض او شبه الشروع في ذلك بالخوض في البحر بجامع المشقة فان الشارع
فيه على الوجه المذكور يناله مشقة اتعاب الفكر ومراجعة النقول وفيه استعارة مصرحة
على وجه اي طريق حال من تتميم وتحقيق اي حالة كون ما ذكر كاينا على طريق الخ اي لا

يشوبه خفا ويصح كونه حالا من شرح لوصفه بجملة لا يغادر صغيرة الخ ووقوعه بعد النفي قال في الخلاصة
ولم ينكر غالبا ذو الحال ان لم يتأخر او يخصص او يبن من بعد نفي ويصح كونه حالا
من الخوض اي حال كونه الخوض اي الشروع الخ يكشف اي يزيل عن وجوه خرائدها
اي مسائلها جمع خريدة بالخاء المعجمة وهي اللؤلؤة التي لم تثقب والبكر الجميلة فشبه
معاني الشرح في حسنها واحتجابها على الافهام بالابكار الجميلات بجامع الحسن
والاحتجاب على سبيل الاستعارة التصريحية والقرينة حالية اللثام هو ما يوضع
على الفم وهو والوجوه والكشف ترشيحات باقية على حقيقتها او اطلق اللثام على الازمة
وهو الخفا ويستعار الوجوه للمسائل العالية في الدقة استعارة مصرحة ويستعار
يكشف ليزيل والمعنى على وجه يزيل الخفا عن انفس مسائلها ومن باب اولى عن الانفس
قال المحشي وقول ابي البقا ان فيه استعارة بالكناية وتخييلا بان شبه المسائل في اختفائها
وعدم ظهورها بالمراة الخباة على وجه الاستعارة بالكناية واثبت الوجوه تخييلا ورشح
بكشف اللثام مردود اه اي لان المشبه به مذكور مع حال من تا اردت جمود بالجيم
اي يبس القريحة اي الطبيعة العقلية والجمود لغة عدم السيلان والتعبير هنا لازم
انبساط النفس في المدارك بجامع قلة الانتفاع الا بعد تكلف والقريحة لغة اول
ما يستنبط من البير استعير لما يستنبط من العلم استعارة مصرحة لان كلا منهما سبب
للحياة الا انها في الاول جسمانية لان الماء سبب في حياة الاجسام وفي الثاني روحانية
لان العلم سبب في حياة الارواح ثم استعير للعقل لانه محل العلم او بعض العلم على قول
امام الحرمين العقل هو العلم ببعض الضروريات من الواجبات والمستحيلات والجائزات
استعارة لغوية بمعنى النقل اي نقل لذلك على سبيل المجاز المرسل لان العلاقة الحالية
لا المشابهة ويصح ان يقال شبه العقل بالماء على سبيل الاستعارة بالكناية بجامع
الانتفاع بكل منهما والجمود تخييل ثم صارت القريحة حقيقة عرفية في العقل وكلال
بفتح الكاف اي وقوف وتشويش الطبيعة اي الذهن قال في القاموس الكلال والكلالة
والكلالة الاعيا واصله عدم قطع السكين للشي والمراد هنا وقوف الذهن عن ادراك
المسائل من حوادث الزمان تحفة بالرفع خبر لمبتدا محذوف او بالعكس او بالنصب
مفعول لفعل محذوف اي جعلته تحفة واما جعله مفعولا لاجله وعامله اردت ففيه انه

ليس

ليس مصدرا وبتسليم انه اسم مصدر لاتحف فليس قلبيا والتحفة اسم لما يهدى من انفس
الاشيا التي تشتد الرغبة اليها وعبارة الصحاح التحفة ما اتحفت به الرجل من البر
واللطف وكذا التحفة بفتح الحا والجمع تحف للحضرة هي بتثليث الحاء وسكون الضاد
المعجمة وفتحها اطلقت على ذات السلطان مجازا مرسلا علاقته المجاورة اذ حضرة
الرجل قربه ومجلسه وفناؤه بكسر الفاء وهو ما امتد من جوانبه ويقال كلمه بحضرة فلان
وبمحضره فلان اي بمشهد منه وتستعملها الكتاب في صدور المراسلات للتعظيم تادبا
باضافة ما له لمحله ماخوذة من المحاضرة العلية اي المرتفعة الامر بالجر بدل من حضرة
او عطف بيان اي الملك كما في القاموس الاعظم اي لا وزيره ولا خليفته والقهرمان
هو بفتح القاف وضمها الوكيل الحاذق الحافظ القائم بامر الرجل والمراد به هنا
المدبر الحافظ والتدبير في حق الحادث التفكر في عواقب الامور وفي حق الله تعالى
العالم بادبار الامور اي اواخرها اي بعواقب امور الخلق واشار بقوله الاكرم الى انه
مع كونه حافظا مدبرا هو كريم لا بخيل كما قد يتوهم من قهرمان الذي معناه الوكيل الحافظ
ظل الله هذا من باب التشبيه البليغ اي كظل الله تعالى لانه يدفع الاذى عن الناس
كما يدفع الظل اذى الشمس ويلجا المظلوم اليه كما يلجا المحرور الى الظل او من باب
الاستعارة المصرحة بان شبه بالظل بجامع ان كلا يلجا اليه مما يضر فيلجا الى السلطان
من حوادث الزمان المؤذية كما يلجا الى الظل من حر الشمس المؤذي واضافه الى الله
لانه مالكه وموليه قرره شيخنا المحشي والاولى ان يراد بالظل النعمة وشبهت نعمة
الله بالظل بجامع الراحة لان بوصول النعمة ترتاح الانام كما يرتاح بالظل المحرور فهي
استعارة مصرحة ثم وصف الملك بالنعمة فليس الظل مستعارا للسلطان لما فيه من
الجمع بين طرفي التشبيه على وجه ينبي عنه لان المشبه به صفة نعم يمكن جريان
الاستعارة على مذهب السعد بان تجعل المشبه مطلق سلطان لا خصوص هذا
السلطان الذي هو عبد الكريم بل هو فرد من افراد المشبه واما ما قاله حفيد
السعد من انه انما سمي السلطان بذلك لان ظل الشي ما يناسبه في المقدار ويحكي عنه
صورته في الجملة فظل زيد ما يكون على قدره ويحكي عنه صورته في الجملة لا على التحقيق
اذ الظل يحكي عنه صورته من حيث اشتماله على اعضائه المخصوصة واما لونها وما عليها

من الملبوس فلا يعرى من الظل فشبه السلطان بظل الله لما بينه وبين الله تعالى من المناسبة
من جهة ارتباط الاشيا فانه ترتبط به الممكنات والموجودات لانه موجدها ومتصرف فيها
والسلطان يرتبط نظام بلده ومملكته بحسب الظاهر من حيث التدبير والسياسة
ففيه سواد بمع الله تعالى والظل لغة الستر مع الضو واذا لم يكن ضو فالسواد
ظلمة واصطلاحا امر وجودي خلقه الله تعالى لنفع البدن وغيره لا عدم ظل الشمس
كما قد يتوهم فان الجنة لا شمس فيها ولا قمر وقد قال تعالى ان اصحاب الجنة اليوم
في شغل فاكهون هم وازواجهم في ظلال على الارائك متكئون **على الانام** هم اسم لكل
دابة ظهرت على وجه الارض وقيل انه قاصر على الانس والجن وقوله **فاتح ابواب**
الانعام صفة اخرى للامير ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارة المكنية والتخييلية والترشيح
وذلك انه شبه الانعام والاكرام بشي يغلق له ابواب وطوي ذكر لفظ المشبه به وذكر
المشبه على طريق المكنية واضافة الابواب اليه تخييل وذكر الفتح ترشيح **والاكرام** عطف
على الانعام تفسيرا كما قرره بعض وهو غير ظاهر بل هما متغايران لانفراد الاكرام عن
الانعام فيما اذا عظمك شخص من غير اعطا شي وينفرد الانعام فيما اذا اعطاك شيا
ولم يعظمك **الذي اشتاقت** اي مالت وحنت قال في المختار الشوق الحنين **تيجان**
جمع تاج وهو الاكليل شي يصنع من معادن يلبسه الاعاجم على الراس واما تاج العرب
فهو العمامة **السلطنة** هي كون الشي سلطانا بضم السين وسكون اللام وقد تضم يذكر
ويونث واصلها القوة ومنه السلاطة لحدة اللسان ويطلق على البرهان والحجة ومنه
اتريدون ان تجعلوا لله عليكم سلطانا مبينا اي حجة ظاهرة واضافة تيجان للسلطنة
من اضافة الدال للمدلول لان التاج دليل على السلطنة **الى هامته** اي راسه والجمع هام
وفيه استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه التيجان بالاناسي بجامع التكرمة واثبت
الاشتياق تخييلا وان اسناد الاشتياق مجاز عقلي **وباهت** اي افتخرت من
المباهاة اي المفاخرة **حلل** جمع حلة وهي ثوبان من جنس واحد والمراد بها هنا لباس
يختص بالامراء دون غيرهم **الامارة** هي كون الشخص اميرا اي ملكا واضافة حلل الى
الامارة من اضافة الدال للمدلول لان من راى الحلل يقول ان اللابس لها امير وقوله
على قامته متعلق بمحذوف حال او صفة اي وافتخرت الحلل حال كونها على قامته او

افتخرت

افتخرت الحلل الكاينة على قامته على الحلل الكاينة على قامة غيره واسناد المباهاة الى الحلل
مجاز عقلي او شبه الامارة بلابس الحلل وطوى ذكره كما هو شان الاستعارة المكنية واضافة
الحلل اليها تخييل وذكر القامة ترشيح **الفايز** الفوز هو النجاة والظفر بالخير وهو المراد
هنا **بالحكمتين** تثنية حكمة وهي تحقيق العلم واتقان العمل وتطلق على العلم فقط وعلى
المعرفة فقط وقال ابو البقا هي علم باحث عن احوال الموجودات الخارجية على ما هي
عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية فان كانت باحثة عن احوال الموجودات لا
بقدرتنا واختيارنا كالسما والارض فهي الحكمة النظرية وان كانت باحثة عن احوال
الموجودات بقدرتنا واختيارنا كالاعمال الصادرة منا مثل الصلاة والصوم فهي
الحكمة العملية ووجه التسمية ان المقصود اولا من الحكمة تحصيل الادراكات بالنظر
فنسبت اليه والمقصود ثانيا تعلق الادراكات بالمسايل الباحثة عن العمل فنسبت
اليه **العلمية** قيل المراد بها الحكمة المتعلقة بالسما والافلاك كما في الهيية على ما
علمت وقيل هي ما وافقت الحق او علم الشرايع والذي ذكره الشهاب البيضاوي
ان العلمية ما ترجع لعلم الفروع ثم قوله العملية والعلمية بدل مفصل من مجمل فيهما
الحايز اي الجامع وبين الفايز والحايز الجناس اللاحق **للرياستين** تثنية
رياسة وهي سياسة الامور والاتيان بها تامة **الدينية والدنيوية** بالجر فيهما بدل
من الرياستين بدل مفصل من مجمل والدينية رياسة العلم والكرم والدنيوية رياسة تدبير
امورها وحفظها **اشرف السلاطين في الاصل** يعني ان اصوله اشرف الاصول
والنسب اي القرابة وعطفه على الاصل من عطف الاعم على الاخص لان الاقارب اعم من
الاصول لشموله لابن العم مثلا **واحقهم** اي اولاهم **في الفضل والادب** هو ما خوذ
من المادبة وهي طعام يتخذ ثم يدعى الناس اليه سمي بذلك لانه يدعى اليه كل احد وهو لغة
حسن الاخلاق وفعل المكارم قال المطرزي واطلاقه على علوم العربية مولد حدث في
الاسلام وشرعا امتثال الامر والتخلق بالاخلاق الحميدة اي استعمال ما يحمد قولا او
فعلا فهو ملكة تعصم من قامت به عما يشينه **فياض** بفتح الفا وتشديد اليا صيغة
مبالغة فمعناه كثير انصباب الما اذا صب فهو لازم يقال فاض الما على نفسه اذا زعم
وكثر دفقه افاضة وافاض الانا ملاه حتى فاض اي سال ومصدره الافاضة والفيض

لغة انصباب الماء عن امتلاء واصطلاحا نعل فاعل بفعله دايما لا لغرض ولا لعوض **سجال النوال**
جمع سجل مذكر وهو الدلو اذا كان فيه ماء قل او كثر ولا يقال لها سجل ولا ذنوب اذا كانت
فارغة وقال الازهري والفارابي السجل الدلو الملآن فشبه حال الملك في نفعه العام
وكثرة عدله بالسجال المفاض ما فيها للغير توي به بجامع عموم النفع واستعمل اللفظ الدال
على الثاني في الاول استعارة تمثيلية وذكر النوال تجريدا او شبه الملك من جهة عطايه
بنهر فاض ماؤها على الخلق بجامع النفع في كل واستعار النهر في النفس للملك استعارة بالكناية
واثبات السجال تخييل والافاضة ترشيح او عكسه والمراد انه عادل في بعض الاشياء
والا فقد تم العادلون بعمر بن عبد العزيز والنوال العطا واضافة سجال اليه من اضافة
المشبه به للمشبه **على الخلايق** ال فيه للاستغراق اي كل مخلوق جمع خليقة بمعنى مخلوقة
لا بمعنى الطبيعة يقال تطبع بطباع فلان اذا تخلق باخلاقه والخلق الايجاد والتقدير
يقال خلق الخياط الثوب اذا قدره قبل قطعه وقال تعالى فتبارك الله احسن الخالقين
وهاب مبالغة واهب اي كثير الهبة والعطية **جلايل النعم** اي النعم الجليلة العظيمة
فهو من اضافة الصفة للموصوف **والدقايق** اي النعم الدقيقة اي الصغيرة فكانه قال انه
يعطي القليل والكثير والنعم بكسر النون جمع نعمة بكسرها ايضا والنعمة الشي الملايم للنفس
حمدت عاقبته ام لا او عرفا ملايم للنفس تحمد عاقبته ولذا قال الاشعري لا نعمة لله على كافر
واما النعمة بفتح النون فهي السرور ويجمعها التنعيم ومنه قوله تعالى ونعمة كانوا فيها فاكهين
ثم حمل الشارح رحمه الله تعالى على ذلك المدح قول رشيد الدين المعروف بالوطواط الشاعر

ما نوال الغمام وقت ربيع — كنوال الامير يوم سخاء
فنوال الامير بدرة عين — ونوال الغمام قطرة ماء

كلمة ما نافية والغمام السحاب ووقت الربيع زمن سلطانه نزول الغيث والمراد بيوم السخا
وقته والسخا اعطا ما ينبغي بحسب الطبيعة اي بسهولة ويقابله الشح وهو اكمل من
الجود لانه اعطا ما ينبغي ولو بمعالجة النفس فكل سخي جواد وليس كل جواد سخيا والفاء في
قوله فنوال تعليلية والنوال والنول مصدر نال من باب قال اذا اعطى والبدرة بالدال
المهملة عشرة الاف درهم من الفضة واختلف في العين فقيل هي الدنانير المسبوكة وحينئذ
ففيه تناف لان البدرة من الفضة والعين ذهب الا ان يقال ان العين انه يعطي من العين

مقدار

مقدار صرف عشرة الاف درهم من الفضة وقيل انه العين تطلق على الذهب والفضة
وفي النظم من المحسنات المعنوية صنعة التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع
واحد في المدح او غيره وذلك لان النوالين من نوع واحد وهو العطا وقد اوقع الشاعر
بينهما تباينا حيث جعل بدرة عين على نوال الامير واعطائه وقطرة ماء على نوال الغمام
واعطائه **المويد** اي المقوي **بتاييد** اي بتقوية **الملك** بكسر اللام ~~وهو ابلغ في المدح~~
~~من مالك~~ لان معناه المتصرف بالامر والنهي في المامورين ماخوذ من الملك بضم الميم
وهو التصرف في كل الامور والاستيلا على جميع الاقطار فهو ابلغ اي امدح من مالك
لان معنى مالك المتصرف في الاعيان المملوكة كيف شا ماخوذ من الملك بكسر الميم
وهو الاستيلا على شي خاص ولدلالته على مزيد التعظيم لا يضاف الا الى عظيم كقولهم
ملك العرب والعجم والروم فلا يقال ملك الطيور والانعام والدواب بل مالك ولا يطلق
الا على من قدر على التصرف بخلاف مالك يضاف الى العظيم وغيره وقد لا يملك التصرف
فيما يملكه فبينهما عموم وخصوص وجهي **العليم** عبريه دوح سايرالاسما الرعاية
السجع بينه وبين عبد الكريم ولان اساس الاشيا هو العلم **مغيث** اي منقذ **الدولة**
بفتح الدال المهملة والمراد بها ما كان تحت حكمه من الناس اي الرعية ويطلق على الرياسة
التي يتداولها القوم طايفة بعد طايفة ويصح ارادة الثاني وعكسه فالمعنى ان الرياسة
الملك وغيره اذا كانت في ضيق ومشقة وطلبت الاغاثة اغاثها هذا الملك والاولى
ان يكون في الكلام حذف مضاف والتقدير مغيث اهل الدولة واهل الدنيا او على الاول
يكون في الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الرياسة والدنيا والدين بانسان وقع في مشاق
والاغاثة تخييل **والدنيا** بضم الدال على الاشهر وحكى ابن قتيبة كسرها وبالقصر بلا
تنوين وحكى التنوين تنوينها وهو ضعيف اصلها دنوا قلبت الواو يا وجمعها
دنا مشتقة من الدنو وهو القرب سميت بذلك لدنوها اي قربها من الاخرة او لدنوها
الى الزوال او من الدني لغة بمعنى الساقط الضعيف او من الدناة وهي الخسة لدناتها
اي خستها وهي كل مخلوق من الجواهر والاعراض الموجودة قبل الحشر كما حده النووي
فدخل ما بعد الموت الى الحشر فهي ما قابل الاخرة وقيل ما على وجه الارض الى قيام
الساعة مع الجو فالسموات وما فيها ليست من الدنيا وقيل ما فيه شهوة للنفس

وقال الصوفية هو ما شغل عن الله ويطلق على كل جزء منها كما قال مجازا **والدين** هو لغة
الحساب والقهر والاذعان والطاعة والسيرة اي الطريقة والجزاء بالخير والشر وعرفا
احكام خصها الله بعباده تسوقهم الى السعادة في الدنيا والاخرة **الامير** اي الملك
وقوله **عبد الكريم** بدل من الامير او عطف بيان وهو علم على سلطان كرمان الممدوح بما ذكر
من الاوصاف والكريم في الاصل الجواد والجامع لانواع الخير والشرف والفضائل والصفوح
ثم اعلم ان جعل الشارح شرحه هذا تحفة للامير المذكور مع وصفه بالصفات
المذكورة التي لا تخلو غالبها عن مبالغة اما لانه ضاق به الحال جدا ولم يجد شيا الا من
قبل هذا السلطان وعلم انه لا يقبل عليه الا اذا بالغ هذه المبالغة او ان محل حرمة
وصفه بالصفات الكاذبة اذا لم يقصد به التمييز عمن دونه واما لان السلاطين
كانوا لا يحبون من العلماء الا من تواضع اليهم بحسب الظاهر ان يقبل الملك على تاليفه
ليقبل عليه الخلق فيحصل نشر العلم ومزيد النفع الاخروي لجريان العادة بان الملك اذا
اقبل على شي اقبل عليه اهل زمانه من العلماء وغيرهم فقد قيل من خدم السلطان خدمه الاخوان
وهذا الممدوح وان لم يكن ملكا مستقلا فهو ملك بالنسبة الى من دونه وبعضهم من الملوك
حذف المدح بعد الشهرة وقد حذفت هنا من نسخ وقوله **لا زالت رقاب الامم**
دعاء من الشارح لهذا الممدوح لاستحقاقه الشكر باتصافه بالاوصاف المتقدمة والامم جمع امة
والمراد بها الجماعة الذين لهم جامع كدين او زمان او مكان مفرد لفظا جمع معنى ثم اختصت عرفا
بالجماعة الذين بعث اليهم نبي وليست مرادة هنا **خاضعة لاوامره** الخضوع التذلل
وهو وصف قائم بالقلب لا بالرقاب وانما يظهر اثره فيها فاسناده للرقاب مجاز عقلي فان
قيل كان الاولى ان يقول خاضعة له باسناد الخضوع لذاته اجيب بانه يلزم من
الخضوع لاوامره الخضوع لذاته ولا يلزم من الخضوع لذاته الخضوع لاوامره فاسناده حينئذ
للاوامر ابلغ **واعناق الخلائق** جمع عنق بضمتين بمعنى الرقاب فعطفها عليها
تفنن **ممتدة** اسناد الامتداد للاعناق مجاز عقلي لان الذي يمتد لاخذ المراسم هو اليد
نحو اي جهة **مراسمه** جمع مرسم وقيل جمع مرسوم والمراد به ما يكتب فيه العطايا **وهذا**
اي قوله لا زال الخ **دعا** هو لغة التوحيد والاستعانة وعرفا رفع الحاجات الى رافع
الدرجات اي طلبها منه باللسان او بالقلب **قد تلقاه** المراد بالتلقي لازمه وهو سرعة

الاجابة

الاجابة لان معناه استقبال من جاء من بعد وهذا المعنى مستحيل على الله تعالى **ربنا** يطلق
الرب على السيد وعلى المعبود وعلى المالك وعلى الصاحب وعلى المربي وعلى الخالق وهو
بهذين المعنيين صفة فعل وبما قبلهما صفة ذات والاضافة في قوله **حسن القبول**
من اضافة الصفة للموصوف اي بالقبول الحسن اي التام الذي حصل به التوفيق لجميع
المرادات والباء للملابسة اي ملتبسا ذلك التلقي بالقبول التام **قبل ان ارفع الصوت**
واقول المراد ظهرت امارات القبول والاجابة حين عزمت عليه قبل تلفظي به رافعا
به صوتي وذلك اما لعلمه بان الدعا مجاب ولا بد ولكن اما ان يكون بعين المطلوب او بدفع
سوء عن الداعي واما بادخار ثواب او ان اهل الله يعرفون علامات الاجابة من حالة
تقوم بهم وقد اتفق ذلك لشيخ الاسلام وفي نسخ بدل واقول واصول وعليها كتب
الكردي اي قبل صولي عن مكاني **فان وقع** تاليف هذا الشرح الخ وهذا مرتبط بقوله
تحفة للحضرة وقد جعله مرتبطا بقوله قد تلقاه كما قيل تناقض وان امكن دفعه بان يراد
بقوله قد تلقاه اي بحسب ظني وبقوله فان وقع اي في الواقع ونفس الامر لا يقال
المناسب ان يقول فاذا وقع لان اذا للمجزوم به بخلاف ان لانا نقول هو سوال من اكابر
والمناسب ان لا يكون بصيغة الجزم **في حيز القبول** الاضافة فيه بيانية والحيز اسم
للمكان الذي يحل فيه شي فان قيل لا معنى لوقوع الشرح في مكان القبول لان مكان
الشي لا يسع غيره اجيب بانه كناية عن وقوعه في نفس القبول فكان القبول
شي محسوس محيط بالشرح من جميع الجهات وقوله **والرضى** تفسير للقبول والمراد
بالقبول والرضى قبول الامير ورضاه ويحتمل قبول الامير وغيره والظاهر الاول لانه
هو المقصود له والرضى يمد ويقصر فالممدود اسم والمقصور مصدر **فهو** اي وقوع تاليف هذا
الشرح في حيز القبول والرضى **غاية المقصود** اي مقصودي **ونهاية المبتغى** اي
المطلوب فالمقصود والمبتغى بمعنى واحد واضافة كل الى الاخر من اضافة الصفة
الى الموصوف **واعم** اي لاعم **المنير للامال** جمع امل بفتحتين وهو في الاصل الرجا
بمعنى الطلب لا بمعنى الخوف كما في قوله تعالى لا يرجون حسابا وقوله وارجوا اليوم
الاخر والمراد هنا المامول فهو مصدر بمعنى اسم المفعول **وعليه التوكل** هو لغة
اظهار العجز والاعتماد على الغير وتسليم الامر اليه من الوكالة بفتح الواو وكسرها والفتح

افصح وهو التفويض يقال وكل امره بالتخفيف الى فلان اي فوضه اليه واكتفى به فالمتوكل
من يسلم امره الى من يقوم به ويجتنب اصلاحه وشرعا الاعتماد عليه تعالى وقطع النظر
عن الاسباب مع التمكن منها وعلى في مثل هذا التركيب مجردة عن حقيقة الاستعلا
لاستحالته هنا وانما هي لمجرد الارتباط والتعلق اتى بها لضرورة تعدي الفعل **في جميع**
الاحوال جمع حال وهو ما عليه الشخص من خير او شر والمراد انه متوكل على الله في كل
اوقاته ولا ينافي ذلك مدحه للسلطان لان الراجح عند الجمهور ان الاكتساب لا ينافي
التوكل وانما ينافيه الاعتماد على السبب **قال المصنف رحمه الله تعالى بعد التسمية**
اي لفظا لان القول هو اللفظ الموضوع لمعنى لا يقال من اين علم الشارح ان المصنف تلفظ
بذلك عند كتابته لانه لا يلزم من الكتابة التلفظ لانا نقول انه بلغه ذلك بطريق
من الطرق او بناه على الغالب من ان من كتب شيا تلفظ به ولو في غير وقت الكتابة او ان
القول يطلق على الفعل اي الكتابة على حد قال بيده هكذا اي نفضه ثم هذا القول بمعنى
في الكتاب بتمامه لان الشارح قصد حكاية جميع كلام المصنف كما اوضحت ذلك في حاشيتي على
المطول ولا يخفى ان التسمية مصدر سمى الله اي ذكر اسمه [illegible] فتادى
بقول المصنف بسم الله الرحمن الرحيم وبقوله بسم الله بدون الوصفين الا ان يقال التسمية
وان كانت في الاصل مصدرا الا انها صارت حقيقة عرفية في البسملة بتمامها فتنبه

هذه فايدة

اطلق المصنف لفظ فايدة على مولفه مع انه يشتمل على فوايد كثيرة اما تواضعا منه او تركا
لمطابقة بعينه في الافراد بحسب اللفظ او اشارة الى انها لسهولة تناولها وشدة
ارتباط بعضها ببعض كالامر الواحد فافادهم ان لهذه الفوايد جهة وحدة تضبطها
يعني انه عبر عن الامور المتعددة التي كل واحد منها فايدة بالوحدة اشارة الى كونها
منضبطة بجهة وحدة بها صارت واحدة كما انهم عبروا عن القوانين المنطقية مع
كونها كثيرة بالقانون حيث قالوا المنطق قانون الخ واعلم ان الشارح تكلم على المبتدا
الذي هو لفظ هذه وعلى الخبر الذي هو لفظ فايدة وعلى الاسناد فقال **اشار المصنف**
ذكر الضمير باعتبار لفظ ال والا فهي مونثة معنى لان المراد بها العبارة **بهذه العبارات**
جمع عبارة قيل هي بالنسبة للسامع العبور من اللفظ الى المعنى وبالنسبة الى المتكلم العبور

من المعنى الى اللفظ فقولهم المعنى ما عنى من اللفظ ظاهر بالنسبة للسامع دون المتكلم
اذ الظاهر بالنسبة اليه ان يقال ما عني ليعبر عنه باللفظ والمعنى الحامل ان يقال
ما عني وقصد وان امكن الشمول فيما قالوه بان تكون من في قولهم ما عني من اللفظ
بمعنى الباء وقيل العبارة في اللغة تفسير الرويا يقال عبرت الرويا اي فسرتها
اطلقت على الالفاظ الدالة على المعاني لانه يفسر بها ما في الضمير وقيل اطلاقها
على الالفاظ بمعنى المعبر اسم فاعل مجاز لان المعبر حقيقة هو المتكلم او بمعنى المعبر
به مجازا مرسلا من اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول ثم صار حقيقة عرفية بحيث ان
المعنى الاصلي بحيث لا يفهم الا بقرينة **الذهنية** نسبة للذهن وهو قوة مهيئة بكسر
الياء لاكتساب الآراء ويرد على ذلك ما ذكره السيد استاذ الشارح من ان في مسمى الكتب
والتراجم سبع احتمالات واختار منها الالفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فما ذكره
الشارح من ان المشار اليه العبارات الذهنية ليس من الاحتمالات السبعة واجاب
شيخنا الحفني في حاشيته بان المراد بالالفاظ المعينة الاعم من الذهنية والخارجية فيكون الشارح
جاريا على مختار استاذه اه لا يقال لا يصح ان يراد بها الاعم لان العبارات الذهنية
مغايرة للالفاظ لانها ليست حروفا واصواتا لانا نقول المراد بالالفاظ الكلام مجازا وهو
يشمل الذهني والخارجي نعم ان ثبت عن السيد انه اراد بالالفاظ المعينة الالفاظ الخارجية
فالايراد باق بحاله **التي اراد كتابتها** اي كتابة دالها وهو النقوش فلا يقال ان
العبارات الذهنية لا تكتب وعطف على قوله كتابتها عطف لازم على ملزوم قوله
وبيان اجزائها اي من المقدمة واخويها ووقع في نسخ بدل الواو او وعليها كتب
الكردي حيث قال نقلا عن الايراني يحتمل ان تكون لفظة او بمعنى الخلو دون الجمع بينهما
وان تكون بمعنى الواو على حد قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا فان قلت
اسماء الاشارة انما وضعت لتستعمل في المحسوس المشخص المشاهد بالبصر والالفاظ ليست
مشاهدة وان كانت تحس بالسمع فلم يستعمل هذه المصنف فيما وضعت له اجاب الشارح
بقوله **نزلت** اي نزل المصنف العبارات المعقولة **منزلة الشخص** اي المعين ففيه
استعارة حيث شبهت الالفاظ بالمشخص المشاهد في مطلق الحضور واستعير لها لفظ
هذه فهو استعارة مصرحة حقيقية لتحقق الالفاظ ذهنا وهل هي اصلية او تبعية ان نظرنا

الى ان لفظ هذه بمعنى المشار اليه نحو تبعية لانه حينئذ في معنى المشتق والافاصلية وهو
الظاهر كما قاله الشيخ يا سين ثم لما كان المتشخص محتملا للمتشخص خارجا كذات زيد وللمتشخص
ذهنا كان تشخص ولذا اكتفى في المستقبل اتى بقوله **المشاهد** ليخرج المتشخص الذهني
ولما كان قد يتوهم ان المراد بالمشاهد المشاهد بعين البصيرة اتى بقوله **المحسوس**
اي بالحس الظاهري فالمشاهد اعم من المحسوس ولذا قدمه الشارح لان عادة العلماء جرت
بتقديم الاعم الذي كالجنس على الاخص الذي كالفصل اذ لا فائدة في العكس وقدم الشيخ
العصام المحسوسة على المشاهدة نظرا الى ان المحسوس اعم لانه قد يكون بلمس وقد
يكون بغيره والتخلص ان في كل منهما جهة عموم وجهة خصوص فتخص جهة العموم من كل
منهما بجهة الخصوص من كل منهما فالجمع بينهما حينئذ مما لا بد منه وليس احدهما باولى
بالتقديم من الاخر لحق هذا المقام قال شيخ مشايخنا المنوفي المراد بالمحسوس المحسوس
باي حاسة كانت فيشمل المحسوس بحاسة الشم كرائحة الورد فاطلاق لفظ هذه عليها
في قولك هذه رائحة حقيقة وكذا يشمل المحسوس بحاسة السمع كهذا صوت وقال عبد
الحكيم على المطول المراد به المحسوس بحاسة البصر فقط فقولك شممت هذه الرائحة
مجاز وكذا قولك سمعت هذا الصوت **فاستعملت لها اي فيها كلمة** الاضافة
بيانية **الموضوعة** بالرفع صفة لكلمة **لكل مشار اليه محسوس** كان عليه ان يزيد
متشخص مشاهد كما ذكر قبله والحاصل ان المص استعمل لفظ هذه مجازا في
الاشارة الى الحاضر في الذهن من الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة سواء
كان وضع الخطبة قبل التاليف او بعده لانه لا حضور للالفاظ المرتبة حسن الاشارة لانها
اعراض لا تبقى زمانين ولا وجود لمعانيها في الخارج فالقول بانه ان كان وضع الخطبة بعد
التصنيف فالاشارة الى الحاضر في الخارج او قبله فالاشارة الى ما في الذهن غير مستقيم
لانه ان اراد بما في الخارج الالفاظ فهي اعراض لا تبقى زمانين او معانيها فلا وجود لها او
نقوش الكتابة دون الالفاظ ودون معانيها ودون المركب من الثلاثة او الاثنين منها فلا يناسب
قولهم بعد هذا كتاب مسمى بكذا او موصوف بكذا لان الموجود في الخارج النقوش المشخصة
وهي ليست مسمى الكتاب والا لانحصر فيها وانما مسماه نوع الفاظ المص الدالة على المعاني
المخصوصة اعم من ان يكون هذا المتشخص باعتبار دلالته على الالفاظ او يكون غيره ولا وجود

للنوع

للنوع في الخارج فالاشارة الى الحاضر في الذهن على جميع التقادير والحاضر انما هو المجمل
اي العام كعلم الوضع والمجمل ليس مسمى الكتاب فليس مشارا اليه وانما مسماه والمشار
اليه المفصل اي الالفاظ المخصوصة المجتمعة المركبة وهو حضوري لذلك العام ولا يصح قيام
المفصل بالاذهان اي لا يجتمع جميع الالفاظ المخصوصة المرتبة في الذهن في وقت واحد
وانما توجد فيه متعاقبة فليس المفصل حاضرا في الذهن حقيقة والمشار اليه يجب حضوره
اجيب بان في العبارة حذف مضاف اي مفصل المجمل في الذهن والمفصل قسمان احدهما
الالفاظ المخصوصة المرتبة المجتمعة في وقت واحد وليس مرادا لانه لا يقوم بالاذهان
فليس حاضرا حتى يشار اليه والثاني الخاص وهو الالفاظ المخصوصة الداخلة تحت العام
من غير نظر الى اجتماعها في وقت واحد وهو المراد هنا لانها حاضرة في الذهن بالترتيب فيصح
علمه الاشارة اليها للنكتة وهي الاشارة الى انه اتقنها حتى صارت [illegible] كانها مبصرة
عنده او الاشارة الى كمال فطنة الطالب حتى صارت المعاني عنده كالمبصرات له فاستحق
ان يشير اليها بالاشارة الحسية فان قيل ما انتقش في ذهن المص جزئي اي ما
انتقش في ذهنه بقطع النظر عما انتقش في ذهن غيره فيلزم ان لا يكون فائدة لغيره لان شان
الاشارة تخصيص المشار اليه اجيب بان فيه حذف مضاف اخر اي مفصل نوع هذا
المجمل فيشمل ما في ذهن المص وغيره وهو معنى قولهم ليشمل نسخة المص وغيرها وهذا بناء
على ان اسماء الكتب من قبيل علم الشخص قال الكافيجي وعليه فلا حاجة الى هذا التقدير
لان التحقيق انه لا يعتبر في المسمى خصوص محله بل المسمى واحد في الواقع وهو لفظ
المص المرتب وان تعددت محاله اذ ما تعقله المص عين ما تعقله والتي لا يختلف باختلاف
محاله كقولك القران الحاصل ما زيد هو الحاصل ما عمرو وان قلنا هو من قبيل علم الجنس
فلا حاجة الى تقدير نوع ايضا لان الفائدة مثلا انما سمى بها المص ما حضر في ذهنه
من حقيقة هذا الكتاب فتطلق على حقيقته في اي محل وجدت فيه سواء كان نسخة المص او
غيرها فعلم الجنس معرفة لفظا ومفهوما وباعتبار ما صدقه نكرة افاده شيخنا السحيمي
ولا يذهب عليك ان ما ذكره الشارح في غاية الحسن واما ما ذكره ابو البقاء من ان
الاولى ان المص وضع كلمة الاشارة غير مشير بها الى شيء ويشير بها وقت الحاجة كما
يكتب في صدر الصك هذا ما يشهد عليه الشهود المسمون في هذا الكتاب ولم يشهدوا

فاذا شهدوا صحت الاشارة فليس بشي والفايدة اي لفظها وهو مبتدا وجملة ماحصلته
خبر وقوله في اللغة حال من الفايدة على راي سيبويه واللغة اسم للالفاظ الموضوعة
لمعانيها المذكورة في نحو القاموس والمصباح من لغي بالكسر لغى اذا لهج بالكلام واصلها
لغوة او لغي والها عوض عن المحذوف فالياء لغي اصلية او منقلبة عن واو واعترض
بانه اذا كان المراد من الفايدة لفظها واللغة اسم للالفاظ كما تقرر اختل المعنى هكذا ولفظ
الفايدة في الالفاظ الموضوعة وهو تهافت وتخلص بان في بمعنى من التي للتبعيض
والمعنى لفظ فايدة حال كونه من بعض الالفاظ الموضوعة ماحصلته ظاهره انه لا
بد من كسب حتى لو حصل له ذلك بلا تعب وكسب كان وقع بالهام مثلا لا يسمى فايدة وهو
الملايم لقوله في بيان معنى الفيد بمعنى استحداث المال وهو خلاف التحقيق وخلاف
ظاهر عبارة المصباح حيث قال ما استفدت من علم او مال تقول منه فادت له فايدة
ومعناه حصلت له فايدة لكن يمكن الجمع بين كلامه [illegible] الله وظاهر كلام المصباح بجعل
السين في كلام المصباح للطلب او نحمل كلام الله على المجاز المرسل بان يقال اطلق الملزوم
وهو الفعل اللغوي واراد اللازم وهو مطلق الحصول سواء كان [illegible] اولا او الفا
السين من علم او مال المتبادر انه من بيانية ولا يصح جعلها ابتدائية لئلا يختل المعنى
علم ماحصلته ناشيا من علم او مال فتفيد ان الفايدة غير العلم والمال وليس كذلك واو
للتنويع لا للشك ولا للتشكيك اي ماحصلته من هذين النوعين اي مثلا بدليل قوله
من الفيد بمعنى استحداث المال والخير فان الخير عام هذا وفي نسخ او غيرهما من جاه
وثواب اخروي وقول بعضهم الامور الاخروية لا تخرج عن العلم والمال فيه نظر وبالجملة
انما اقتصر عليهما لشرفهما مشتق اي ذلك اللفظ وفي نسخ مشتقة اي تلك الكلمة
والمراد بالاشتقاق هنا الاخذ ودايرته اوسع من دايرة الاشتقاق فلا يقال
انهم قالوا ان المشتق فيه معنى الاصل وزيادة كقايم المشتق من القيام او قام والفايدة
ليس فيها معنى الفيد اذ هي ناشية ومسببة عنه والمسبب ليس فيه معنى السبب
ولا يرد ايضا ماقيل ان فايدة اسم جامد لانها علم على العبارات الخاصة الدالة على
المعاني الخاصة والجامد لا يوصف بالاشتقاق وهو مباين له ويمكن دفع هذا ايضا بان
وصفها بالاشتقاق باعتبار الاصل اي قبل جعلها علما من الفيد ظاهره انه ياتي

العين

العين فقط وليس كذلك بل هو وارد بها ايضا فقد سمع الفيد والفود كما في القاموس
بمعنى استحداث المال الاضافة فيه بيانية اي لا بمعنى الناصية ولا بمعنى شعر الراس
مما يلي الاذن ولا بمعنى ذهاب المال او ثباته لان الفيد كالفود يطلق بالاشتراك على
هذه المعاني وغيرها فان قيل اذا كان الفيد مشتركا بين هذه المعاني وهي متساوية
فالمناسب ان يقول اي استحداث لان القاعدة انهم لا ياتون بقولهم بمعنى الا اذا
كان المعنى المراد غير متبادر او كان معنى مجازيا اجيب بان الفيد مصدر فاد
بمعنى ثبت فلو لم يقل معناه الثبوت وهو لا يدل على المعاناة التي لا بد منها في معنى الفايدة
على قوله وحينئذ [illegible] فالاستحداث بمعنى احدث والسين والتاء زايدتان وتفسير
الفايدة بمعنى الاحداث غير معهود اصلا او هو معنى مجازي وبالجملة ففي
تعبيره بالاستحداث اشارة الى ان الفايدة مما يعتنا بحصولها لا بد فيها من المعاناة وقد
مر انه خلاف التحقيق فالاولى ان يقول اي الثبوت والخير عطف على المال عطف عام
على خاص وفي نسخ بدل الواو او وعليها كتب الكردي حيث قال والعلم نوع من مطلق الخير
فالمناسب الواو او بمعنى الواو وقيل اسم فاعل ربما يتوهم انها ليست اسم فاعل على
التحقيق وليس كذلك بل حذف من الاول لفظ وهي اسم فاعل لدلالة الثاني كما حذف من الثاني
لفظ مشتق لدلالة الاول عليه من المحسنات الاحتباك وهي على الاول بمعنى اسم المفعول
اي محصلة مستفادة وعلى الثاني اسم فاعل اي مصيبة الفواد وما قاله بعضهم
من انه لو قال الشارح بدل قوله وقيل اسم فاعل اي بمعنى الا ان اسم فاعل اي لكان بيانا للمراد
من قوله مشتقة من الفيد بمعنى اي منتقد بان الماخوذ منه على الثاني مصدر
فادته او نفس فادته على الرايين البصري والكوفي بمعنى اصابت فواده وهو مغاير للماخوذ
منه على الاول وهو الفيد بمعنى استحداث المال والخير فكيف يكون مبينا له ومتفرعا
عنه من فادته بفتح الفاء والهمزة والتاء اي من مصدره عند البصري او من نفسه عند
الكوفي قال شيخ مشايخنا المنوفي عفى الله عنه ومراده بذلك انه اختلف في المشتق منه فقيل
اسم معنى وهو الفيد وقيل اسم عين وهو الفواد انتهى اقول وفي جعل الفواد
مشتقا منه فايدة نظر لان قول الشارح من فادته سواء كان معناه من نفس فادته او
من مادته لم يشتق من اسم العين اعني الفواد وجواب بعض العصريين عنه بان المراد

بالاشتقاق الاخذ لا يجدي نفعا لانه لا ينتج ان المشتق منه هو الفواد كما هو المدعي
اذا اصبت اي تقول ذلك لمخاطبك اذا اصبت **فواده** اي اثرت فيه بسطا وفرحا
فمعنى الفايدة شي ثبت له الاصابة اي التاثير والمعنى هذه العبارات مصيبة فواد المهم
وذهنه حيث رتبها فيه قبل الادا او مصيبة فواد السامع باعتبار ادائها او مصيبة فواد
المعنى كناية عن تمكنها منه وتناهيها في بيانه والفواد مرادف للقلب على المشهور وقيل
عين القلب وقيل طرفه وقيل باطنه وهو لبه وقيل غشاوه والحاصل ان الفايدة
في الاصل اسم فاعل اما من الفيد فمعنى الفايدة شي ثبت له الفيد واما من الفاد لازم
فمعناها شي ثبت له الفاد اي الاصابة ثم نقلت للمال او العلم فصارت حقيقة عرفية
فيه واما افاد فمتعد ومعناه اعطى **وفي العرف** هو عطف على قوله في اللغة وقوله
هي المصلحة معطوف على قوله ما حصلت وحينئذ ففيه العطف على معمولين لعاملين مختلفين
وهو ممتنع واجيب بان العامل في قوله في العرف محذوف اي والفايدة في العرف
فهو من عطف جملة على جملة او ان محل الامتناع اذا لم يكن احدهما مجرورا والمراد
بالعرف عرف العلما لانه المتبادر عند الاطلاق لا خصوص علما الوضع لعدم اختصاص
هذا المعنى بعرفهم **هي المصلحة** اي مطلق المصلحة **المترتبة** اي الناتجة **على فعل**
من حيث هي ثمرته هذه الحيثية كالتي بعدها للتقييد في قوة قولنا باعتبار
فتفيد ان هناك امورا محترزا عنها ولذا الحق بباقي الحيثيات الاربع لان الحيثية قد
تكون لبيان الاطلاق نحو قولنا الانسان من حيث انه انسان جسم وقد تكون للتعليل
كالنار من حيث انها حارة مسخنة وكثيرا ما يستعملها المصنفون في مقام التفسير
ونتيجته عطفها على الثمرة تفسيري **وتلك المصلحة من حيث انها** بكسر ان
ويصح الفتح على ان المصدر المؤول مبتدأ والخبر محذوف اي من حيث كونها في طرف
الفعل موجود لان حيث انما تضاف الى جملة عند الجمهور وقال الكسائي تضاف الى المفرد
قال الزركشي وقد اوجب المتوسط وغيره فتحها والحق جواز الامرين والكسر اكثر فان
قيل عبارة الشارح غير مستقيمة لانه يحمل المعنى عليها هكذا الفايدة هي المصلحة المترتبة
على فعل من حيث انها ثمرته وتلك المصلحة المترتبة على فعل من حيث هي ثمرته من حيث
انها على طرف الفعل غاية اجاب شيخ شيخنا الدلجي بان اسم الاشارة عايد على

المقيد بدون قيده اي على المصلحة مجردة عن الحيثية المذكورة فيكون في كلامه شبه استخدام **على**
طرف بفتح الراء اي اخر **الفعل تسمى غاية له** اي للفعل **ومن حيث انها مطلوبة**
اي مقصودة **للفاعل بالفعل** قيل الباء فيه سببية ونوقش بان جعلها سببية يفيد
تقديم الفعل على القصد لانه مسبب واجيب بان المعنى ان الفاعل قصد تحصيلها
بسبب فعله فقوله بالفعل متعلق بتحصيلها وفيه تكلف ويصح ان يكون قوله بالفعل
متعلقا بمطلوبة والباء بمعنى مع والاحسن ان تكون الباء للملابسة اي حال كون الطلب
ملتبسا بالفعل ويصدق بتقديم القصد على الفعل **تسمى غرضا** والغرض القصد
فناسب المسمى **ومن حيث باعثة للفاعل** اي ملجئة له **على الاقدام على الفعل**
الاقدام الشجاعة كما في القاموس وغيره والمراد به هنا لازمه وهو الاقبال والمباشرة والتوجه
وصدور الفعل لاجلها اشار به الى انه لا يكفي في كونها علة غائية مجرد كونها باعثة
للفاعل على الفعل ولو من غير ان يصدر ذلك الفعل عنه بل الصدور شرط في كونها علة
غائية ثم يصح رفع صدور على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حاصل وان يكون الخبر متعلق لام
لاجلها على ما هو الاولى عندهم من احتمالات ثلاثة والجملة معطوفة على الجملة المضاف اليها
حيث عطف جملة اسمية على مثلها لما اشتهر من ان الجملة اذا بدأت بحرف كان النظر
الى ما بعد ذلك الحرف فان كان اسما كانت الجملة اسمية وان كان فعلا كانت فعلية ويصح
جره عطفا على الاقدام ونصبه عطفا على اسم ان اعني الهاء من انها وفي العبارة
حذف مضاف تقديره وسبب صدور الفعل وذلك السبب هو التوجه فلا يقال
صدر العبارة يقتضي ان المعلول الاقدام الذي هو التوجه للفعل واخرها يقتضي ان
المعلول هو الصدور فان قيل الصدور ليس فعلا اختياريا والمعلل لا بد ان يكون
من الافعال الاختيارية قيل المراد بالعلة هنا الباعث والحامل على الفعل **تسمى**
علة غائية نسبة الى الغاية بقلب الياء همزة كراهة اجتماع ثلاث ياءات ونسبت
اليها لوجودها عندها وتسمى ايضا علة باعثة ثم فرع على التعاريف المفهومة من
التقسيم بقوله **فالفايدة والغاية** فالفا للتفريع ويصح ان تكون فا الفصيحة والتقدير
اذا عرفت تعريف كل واحدة من تلك الاربعة على الوجه المذكور فالفايدة والغاية **متحدان**
اي محكوم على لفظها بالاتحاد **بالذات** اي بسبب اتحاد الذات اي الماصدق فاتحاد

الذات سبب في الحكم عليها بالاتحاد ففيه حذف مضاف **ومختلفان بالاعتبار** اي بسبب
اختلاف الاعتبار اي المفهوم فالباء في الموضعين سببية كذا قيل والظاهر انها بمعنى
في اي متحدان في الذات اي الماصدق ومختلفان في الاعتبار اي المفهوم لانه لا معنى
لاتحاد اللفظين بسبب اتحاد الماصدق ~~ومختلفان في الاعتبار اي المفهوم~~ لان اللفظين
متغايران قطعاً الا ان يقال الملحوظ هو اتحاد السبب ثم لا يخفى ان المتساويين
ما اتحدا ماصدقاً واختلفا مفهوماً كالكاتب والضاحك والمترادفان ما اتحدا مصدوقاً
ومفهوماً كالانسان والبشر اذا علمت ذلك ظهر لك ان مقتضى الكلام السابق يدل على ان
الامور الاربعة متساوية والتفريع المذكور يدل على ان الاثنين الاولين متساويان والاثنان
الاخيران متساويان ففي التفريع منافاة للمفرع عليه واجاب بعض الافاضل
بان قوله فالفائدة الخ معناه اذا علمت ما سبق فاخبرك بما هو في نفس الامر وليس المراد
اخبرك بمضمون ما سبق وبما تقرر من ان المراد بالاتحاد في كلام الش التساوي في
الماصدق وان اختلف المفهوم تعلم انه انما يتحقق بين الفائدة والغاية وبين الغرض
والعلة الغائية واما بين كل من الاولين والاخيرين فلا لما سياتي ان بينهما العموم
والخصوص المطلق والى كون المراد بالاتحاد التساوي المذكور يشير قوله لان الحيثيتين
متلازمتان في بيان الاتحاد بالذات اذ التلازم بين الحيثيتين لا يستلزم الاتحاد بالذات
لكن يستلزم المساواة واستشكل دعوى الاتحاد بانه قد تنفرد الغاية عنها اذا
ترتب على الفعل ضرر كلدغ حية فانه غاية لانه اخر الفعل وليس فائدة اذ الضرر
ليس ثمرة ونتيجة وبان المصلحة انما تظهر قبل انتهاء الفعل فقد ترتبت على الفعل
وليست على طرفه فتتحقق الفائدة بدون الغاية واجيب عن الاول بان هذا
ليس غاية اصطلاحاً اذ هي المصلحة والضرر ليس كذلك وعن الثاني بتحقق
الطرفية لان المراد بالفعل التي تكون على طرفه الفعل الذي ترتبت عليه لا جميع
الفعل الذي اراده الفاعل اي وما بعده فعل مستانف فكل مصلحة ترتبت على
فعل فهي في طرف ذلك الفعل ونهايته **كما ان الغرض والعلة الغائية ايضا كذلك**
اي متحدان والكاف زائدة واسم الاشارة عائد على متحدان ومختلفان والاصل ان الغرض
والعلة الغائية كذلك اي متحدان مختلفان وارجع الى الاخبار بالاتحاد والاختلاف

رجوعا

رجوعاً ثانياً اي من الفائدة والغاية الى الغرض والعلة الغائية لكن هذا ان الاختلاف
والاتحاد في الفائدة والغاية اصل باعتبار ذكرهما اولا في العبارة وان كانا فرعين
من حيث التشبيه فلا تعارض فان قيل ما وجه جعل ذلك اصلا مشبها به
وجعل ما قبله من الفائدة والغاية فرعا مشبها مع ان وجه الشبه وهو الاتحاد الذاتي
والاختلاف الاعتباري فيهما اقوى للاتفاق على وجود هذا الجامع فيهما دون
الغرض والعلة الغائية فقد قيل بترادفهما فكان الظاهر ان يعكس الش ويقول
وان الغرض والعلة الغائية كذلك فان قيل وجهه وضوحه وظهوره باقامة
الدليل عليه في قول الش ودليل اعتبار الخ عورض بقول الهروي ولنعلم ان
تخصيص دليل الحيثيتين الاخيرتين بالذكر دون الاوليين مبني على ان دليل الاوليين
واضح يعرف من معنى الفائدة والغاية اللغويين انتهى فهذا يقتضي ان دليل الاوليين
واضح ودليل الاخريين خفي لا يظهر الا بالبيان وقد يقال خفاء الدليل ووضوحه
لا يقتضي خفاء المدلول ووضوحه على انه لا يسلم وضوح دليل الاوليين واجاب
بعض الافاضل بان الاخريين لما كانا مذكورين اخرا كانا اولى بالمراعاة والملاحظة
ولتوهم التشبيه بهما فتقويا بهذه الجهة وجعلا مشبها بهما ويشهد له قوله
تعالى والصاحب بالجنب ثم علل للاتحاد الذاتي والتخالف الاعتباري معا بقوله
لان الحيثيتين اي حيثية الفائدة والغاية في المقام الاول وحيثية الغرض والعلة
الغائية في المقام الثاني **متلازمتان** لان كون المصلحة ثمرة يستلزم كونها على طرف
الفعل واخره وبالعكس وكونها مطلوبة للفاعل بالفعل يستلزم كونها حاملة
وباعثة عليه وبالعكس والتقدير الاعتباري ظاهر وبحث في هذا التلازم
بانه لا يدل على الاتحاد والاختلاف الا ترى ان الابوة لازمة للاب والاب لازم
للابوة ومفهوم الابوة وما صدقها مغايران للاب **ودليل** مبتدا خبره قوله
اضافتهم والجملة لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة استئنافا بيانيا وهو واقع
جوابا عن سؤال مقدر تقديره ان الحيثيتين اذا تلازمتا فما الدليل على تخصيص
الغرض بالحيثية التي ذكرت في جانبه وما الدليل على تخصيص العلة الغائية
بالحيثية التي ذكرت في جانبها ولم لم يعكس فاجاب الش بقوله ودليل

اعتبار كل حيثية من حيثيتي الغرض والعلة الغائية لانه لم يذكر فيما اعتبرت فيه
اي من الاخيرين لانه لم يذكر دليل الحيثيتين الاولتين ولعله راي خفاء دليل الاخريين
فاخذ في بيانهما على ما مر ولذا ذهب بعضهم الى ترادفهما حيث قال الغرض ما يكون
باعثا للفاعل على الاقدام على الفعل ويسمى علة غائية وظهور دليل الاولين وبيان
دليلهما ان الفائدة هي المحصلة والمستفادة كما سبق وذلك ثمرة ونتيجة وان الغاية
عند اخر الشيء واخر الشيء طرفه وفي كلام الشارح تتابع الاضافات وهو غير مخل بفصاحة
الكلام عند المحققين اضافتهم اي علما الوضع او مطلق العلما او القوم وهو
خبر دليل كما مر لا نايب فاعل اعتبرت كما توهم الغرض الى الفاعل حيث قالوا
غرض الفاعل كذا دون الفعل وذلك لان الغرض بمعنى المقصود المستلزم للقصد
الذي لا يكون الا من الفاعل لا من الفعل فالحصر اضافي ودون في الاصل موضوعة
للمكان المنخفض ثم تجوز بها عن مطلق المنخفض ثم عن المنخفض من المعاني مجموعه
او لكونه نوعا من افراد مطلق المنخفض فهو مجاز بمرتبة او بمرتبتين ثم استعملت في مطلق
التخطي عن التجاوز لعلاقة اللزوم والمراد هنا الاخير اي حالة كون تلك الاضافة مجاوزة
للفعل ومتخطية له وقد تاتي للتعليل كما في قوله صلى الله عليه وسلم من قتل دون دينه
فهو شهيد اي لاجل دينه وقوله والعلة الغائية مبتدا وقوله بالعكس جار
ومجرور خبر والجملة حالية او العلة بالنصب عطفا على الغرض الواقع مفعولا وقوله
بالعكس متعلق بحال محذوفة اي واضافتهم العلة الغائية حالة كونها ملتبسة
بعكس الغرض حيث قالوا علة الفعل كذا فاضافوها الى الفعل دون الفاعل قال
شيخنا الحفني هذا الدليل انما يفيد تسمية المصلحة الباعثة للفاعل على الاقدام على
الفعل علة فقط لا علة غائية فالوصف بغائية ماخوذ من خارج اه اقول ولا بدع
في ذلك فالاولان الفاء فصيحة لانها مفسرة لشرط مقدر ومفصحة عنه تقديره
اذا عرفت النسبة بين الاولين والنسبة بين الاخيرين واردت النسبة بين الاولين
والاخيرين فالاولان وهما الفائدة والغاية اعم من الاخيرين وهما الغرض والعلة
الغائية مطلقا اي عموما مطلقا لانفراد الفائدة والغاية فيما اذا ترتب على الفعل
فائدة غير مقصودة لفاعله كما اذا حفرت بيرا لاجل الماء وقبل وجود الماء وجدت كنزا

مثلا

مثلا فيصدق على الكنز انه فائدة لانه مصلحة ترتبت على فعل وغاية لانه في طرف الفعل وليس
بغرض لانه غير مطلوب لك ولا علة غائية لانه غير باعث على الحفر قال بعض المحققين
الاعم ما زاد فردا ونقص قيدا والاخص ما زاد قيدا ونقص فردا ثم علل كون الفائدة
والغاية اعم بقوله اذ ربما يترتب على الفعل اي وغاية لان المدعي لعموم الاولين وانما فائدة
تركها للتلازم بينهما وكذا في حذف العلة الغائية لا تكون مقصودة للفاعل اي بالفعل
ولم يقل وباعثة لانه يلزم من كونها غير مقصودة كونها غير باعثة ولم يعكس
لان نفي كونها غير باعثة لا يستلزم نفي كونها مقصودة ولئن سلم فنقول انما ذكره
من التعليل نكتة بعد الوقوع فلا اعتراض به ولما تكلم الشارح على لفظ هذه وعلى لفظ فائدة
اخذ الان يتكلم على اسناد فائدة لهذه فقال ـــ واما حمل الفائدة
هذا عطف على مقدر اي اما الاشارة بهذه الى العبارات فمجازا والتقدير اما حال طرفي
الاسناد فقد عرف واما حمل الخ والحمل بمعناه الاطلاق والمراد من الفائدة لفظها
على ما اي عبارات ذهنية او العبارات الذهنية التي اشير اليه بهذه اي بلفظ
هذه حقيقة اي عقلية وهي اسناد الفعل الى ما هو له لغة وعرفا منصوبان
على التمييز اي من جهة المعنى اللغوي والمعنى العرفي للفظ فائدة ولا يصح نصبهما على
نزع الخافض والتقدير في اللغة وفي العرف لانه يلزم عليه انها حقيقة لغوية وعرفية
مع ان الحقيقة والمجاز في الحمل لا يسميان لغويين ولا عرفيين بل عقليين وكذا في
الاسناد وايضا فالحقيقة العرفية مجاز لغوي لا حقيقة لغوية على ما عرف في فن
البيان اذ العبارات في نفسها فائدة اي باعتبار ذاتها وقطع النظر عن معناها
وعليه فهي ليست زائدة ويحتمل ان تكون زائدة والتقدير اذ العبارات انفسها فائدة
اما بيان كون العبارات في انفسها فائدة باعتبار معنى الفائدة في اللغة فظاهر
لا يحتاج لدليل لعدم خفاء بيانه على اشتقاق الفائدة من الفيد ان العبارات الذهنية
علم محصل وعلم مستحدث وجعل العبارات علما مبني على تفسيره بالصورة الحاصلة
في الذهن وهو المختار فيكون من مقولة الكيف اما على تفسيره بانتقاش الصورة الحاصلة
منه التي تكون من مقولة الانفعال وعليه فهو خير محصل ومستحدث وعلى احدهما
من فادته بمعنى اصبت فواده انها مصيبة فواد المعلم وذهنه حيث رتبه فيها قبل

الكناية والادا ومصيبة فوادا لمعاني التي هي دالة عليها اي مبينة بها غاية البيان كذا افاده
شيخنا المحشي مع زيادة وبحث فيه بعض الافاضل بان العلم عند علما الكلام
الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الناشي عن دليل وليست العبارات علما بهذا المعنى
وعند المناطقة استحضار الصورة الخارجية في الذهن والعبارات ليست صورة لشي غيرها
فليست علما عندهم اه واقول لا نسلم ان العلم عبارة عن حصول ما في الخارج
في الذهن بل هو الصورة سواكان لها خارج ام لا سلمنا ما ذكره هذا الفاضل لكن من
المعلوم ان العلم يطلق بالاشتراك على معان ثلاثة الملكة والادراك والمعلومات
والمراد هنا المعلومات ولا ريب في ان المعلومات تشمل العبارات الذهنية والخارجية
ثم هذا كله على تفسير الفايدة بما حصلته من علم او مال اما على تفسيرها بما حصلته
من المال والخير على ما مر كانت العبارات داخلة في الخير ولا ايراد وله جواب
على ان هذا التفسير هو المرضي فيها عندهم لكن لا يتم هذا الا اذا قلنا في صحة قوله لم
اذ العبارات في نفسها فايدة زايدة فتامل بقي شي وهو ان قوله اذ
العبارات نفسها فايدة يعني وهو علة لقوله واما حمل الفايدة على ما اشير اليه بعد حقيقة
فيصير المعنى الحمل حقيقة لان العبارات فايدة حقيقة وفيه مصادرة لانه تعليل للشي
بنفسه وقد يجاب بان قوله الحمل حقيقة اي بحسب حكمنا وقوله اذ العبارات نفسها
فايدة اي في نفس الامر ثم اثبت ما في نفس الامر بقوله اما باعتبار اللغة فظاهر
واما باعتبار العرف فلانها اي العبارات الذهنية **مصلحة تترتب على تصحيح**
حروفها اي ترتيبها في الذهن على وجه لو ظهر في اللفظ لافاد فيدل على ان لها حروفا
وكلمات ذهنية اذ تسليم قيام العبارات بالذهن يقتضي بقيام ما تركبت منه والا
فالعبارات الذهنية لا حروف لها حتى تصحح او تخرج عن محالها **واخراجها عن محالها**
المراد استخراجها من المخيلة الى الحافظة ومن الحافظة الى العقل ودلالة الامر
الذهني اذا نقل يقال له امر خارجي بمعنى انه خارج عن المشاعر الباطنية الى الحافظة
الى القوى الدراكة نقله شيخنا في الحاشية وقد يقال ان القوة العقلية انما تتعلق
بالمعاني لا بالعبارات كما ذكروه في موضعه وظاهره ان المراد بالمحال الحافظة قال بعض
واطلاق المحل عليها مبالغة وجمع المحل وان كان واحدا باعتبار تعدد الحال فيه وقال

الحكما

الحكما المراد بالمحل الاول الذي كانت فيه العقل الفياض والمراد بالمحل الاخر العقل الحقيقي
ثم ضمير اخراجها ومحالها للعبارات الذهنية وقال بعض قوله عن محالها اي عن
محل الحروف وهو الحافظة فالحافظة محل للحروف وليست محلا للعبارات الذهنية لان
محلها الذهن **ويجوز** بعد ان تمنع كون الحمل حقيقة **ان يكون** حمل الفايدة
على العبارات الذهنية **مجازا في الاسناد** اي مجازا في الاسناد عقليا ويسمى
مجازا حكميا واسنادا مجازيا وعلاقته السببية لان حق الفايدة ان تسند للمعاني فاسند
للعبارات الذهنية من اسناد الشي الى سببه لان العبارات الذهنية سبب في حصول
الفايدة التي هي وصف لمعاني العبارات الذهنية لان معاني العبارات من قبيل العلم بخلاف
نفس العبارات الذهنية او يقال اسناد الفايدة التي اريد بها المعاني الى اسم الاشارة
المراد منه العبارات الذهنية من اسناد المدلول للدال وقد علمت ان هناك مجازا في
الطرف من حيث اطلاق اسم الاشارة على غير المحسوس وهو العبارات الذهنية كما مر
وحينئذ يكون في الكلام مجازان عقلي ولغوي وكان عليه ان يختار في المجاز الذي بعده
ما اختاره غيره من انه المعاني لا العبارات ليكون المجاز في الطرف فقط وقد يقال نبه بذلك
على ان الفايدة تحمل على العبارات حقيقة لغة وعرفا كما صرح به فان قيل على هذا
في الكلام ثلاث مجازات لا اثنان لان اطلاق الفايدة على المعاني المخصوصة من اطلاق
الكلي على بعض جزئياته وقد صرح الشارح قبيل المقدمة بان ذلك مجاز كما ياتي اجاب
شيخنا المحشي بان ذلك غير متعين لجواز كونه حقيقة باعتبار تحقق العام فيه
وان كان اطلاق لفظ الكلي عليه باعتبار خصوصه وتشخصه مجازا وعليه يحمل كلام
الشارح الاتي وسياتي لذلك تحقيق هناك فان قيل المجاز العقلي عند صاحب
التلخيص خاص باسناد الفعل او ما في معناه الى ملابس له غير ما هو له والمسند لاسم
الاشارة هنا ليس فعلا ولا في معنى الفعل بل هو علم جنس اجيب بان هذا
مبني على قول من يقول ان المجاز العقلي يجري في كل ما اسند الى غير ما هو له او يقال
هو في معنى الفعل بالنظر للاصل لانه اسم فاعل في الاصل **باعتبار ان تلك العبارات**
الذهنية **محلا في حصول الفايدة** اي التي هي وصف للمعاني فقوله هذا المعنى
فايدة اي هذا المعنى شي ثبت له الفايدة فالمراد بالفايدة المحمولة المفهوم وليس المراد

به المعنى لانه يصير الكلام هذا المعنى معنى فلزيم لغو الحمل ووجه كون العبارات لها
دخل في حصول الفايدة ان من وقف عليها اذا استحضرها ولاحظها ترتب له على ذلك
الفعل الذي هو الملاحظة ثمرة ومصلحة هي الوقوف على معاني الالفاظ واسرار الوضع
على وجه التحقيق او يقال المراد من العبارات ثم الالفاظ كما قيل ولا ريب في ان الالفاظ
لها دخل في حصول المعاني المرادة بالفايدة هنا اذ هي دالها والدال الذي له دخل في حصوله
بلا شك وجملة **تشتمل اما خبر** لهذه **بعد خبر** بنا على جواز تعدد الخبر وهو
الاصح وقدم الخبرية لاولويتها لما فيها من تكرر الاسناد الموجب لتكثير الفايدة واعقبها
بالحالية في قوله **او حال** لا بتنا كونها حالا على المشهور من ان اسما الكتب والتراجم
من قبيل علم الجنس فتكون معرفة لفظا ومفهوما خلافا لابن مالك والجمل بعد المعارف
احوال او حال من اسم الاشارة بنا على قول سيبويه بصحة مجي الحال من المبتدا او من
الضمير في فايدة بالنظر لاصلها قبل العلمية ويصح ان تكون حالا من المبتدا ظاهرا على قول
سيبويه الجمهور بان يرتكب تقدير مضاف كان يقال الاصل تفصيل هذه فايدة مثلا
او صفة لفايدة بنا على ان فايدة جنس او بالنظر لاصلها او بالنظر للماصدق لانها اسم جنس
نكرة باعتبار الماصدق لتناوله كل فرد على سبيل البدل ثم هي على تقدير خبريتها محلها
نصب وعلى تقدير كونها صفة لفايدة او خبرا ثانيا لهذه محلها رفع **ونحو** ان تكون
الجملة لا محل لها لانها مستانفة استينافا بيانيا والتقدير على ماذا اشتملت تلك
الفايدة فان **قيل** ليست الفايدة الا ما ذكر من المقدمة واخويها وحينئذ يلزم
على كلامه اشتمال الشي على نفسه وهو فاسد لانه يودي الى مغايرة الشي لنفسه لوجوب
التغاير بين الظرف والمظروف اجاب **الشارح** بقوله **والمراد** الخ لان كلمة
المراد بمنزلة الاستدراك فلا يوتى بها الا لدفع ما يتوهم ثبوته او ثبوت ما يتوهم
نفيه **انها** اي الفايدة **تشتمل** على كل من المقدمة والتقسيم والخاتمة **اشتمال
الكل على الاجزاء** اي على كل واحد من الاجزا لا على جملتها ليلا يعود المحذور وما ذكره مبني
على ما صدر به من ان المراد بالفايدة العبارات الذهنية اما على ما نبه عليه بقوله ويجوز
ان تكون مجازا الخ من ان الفايدة اسم للمعاني فكذلك ان اريد بالمقدمة واخويها المعاني
ايضا فان اريد بها العبارات كان المراد انها تشتمل عليها اشتمال المدلول على الدال

كناية

كناية عن احاطة المعاني بالعبارات بحيث لا يعتريها حشو وان اريد عكس ذلك كان من
اشتمال الدال على مدلوله قيل وهو اظهر لان مقصود المتكلم اعطا المعاني بطريقها
الذي هو الالفاظ الى المخاطب وقال **الشارح** العصام وبعضهم تكلف وقال يحتمل
ان يراد بالاشتمال اشتمال الكلي على جزئياته اه ووجه التكلف انه جعل لفظ هذه
لمفهوم كلي هو طايفة من الالفاظ التي تعلقت الارادة بكتابتها في زمان مخصوص لافادة
معنى هو مقصود بالذات فقط او متعلق به على الاطلاق فقط مما يستحق ان نظر
المعلم ان يفرد باسم خاص او نبذة من المعاني قصد كتابة الفاظها في ذلك الزمان
مقصودة كانت او متعلقة بها كذلك فعلى الاول اعني جعل هذه للطايفة المذكورة
من الالفاظ كل من المقدمة والتقسيم والخاتمة جزئيا من جزئيات تلك الطايفة
وعلى الثاني اعني جعل هذه لنبذة وطايفة من المعاني يكون معاني كل من المقدمة
والتقسيم والخاتمة جزئيا من جزئيات تلك الطايفة **على مقدمة** قال السعد
بلا خلاف في ان تنوين مقدمة للتعظيم كما قال الزوزني او التقليل كما قال غيره مما لا ينبغي ان يقع
بين المحصلين لعدم ترتب فايدة عليه **وتقسيم وخاتمة** لا يقال ان الخاتمة تابعة
للتقسيم فلا وجه حينئذ لعدها وذكرها في هذه الترجمة مستقلة لان لعدها وجها وهو التنبيه
على انها لما كانت تابعة لما هو المقصود بالذات الذي هو التقسيم صارت مقصودة
وجه الترتيب كان المناسب ان يقول وجه الاشتمال ليناسب المتن اذ هو الحري بعد
ذلك لان الترتيب جعل كل شي في مرتبته ولا معنى له هنا الا ان يكون مراده وجه
ضبط الرسالة على هذا الترتيب الذي اومى اليه على طريق الاجمال بقوله تشتمل
ولم يقل وجه الحصر كما قال الشارح العصام وغيره لان طرق الحصر اربعة ما والا وانما
والعطف بلا وتقديم المعمول وليس في كلامه واحد منها وان امكن ان يقال المراد
الحصر المتعارف عند البلغا من ان الاقتصار على الشي يفيد الحصر فيه او الحصر
المستفاد من خارج لا من العبارة **ثم** ان الشارح بنى وجه الضبط على النسخة التي لم يوجد
فيها وتنبيه بنا على انها ليست صحيحة عنده كما سيشير اليه ولتعلم ان الاعتماد
في الحصر المذكور على الاستقرا اي تتبع مقصود الكتاب فلم يوجد غير المقدمة والتقسيم
والخاتمة قال **الشارح** ابن قاسم ومن رام حصرا عقليا فقد ارتكب شططا الا ان يقصد به

ضبطا يقلل من الانتشار ان ما يذكر في هذه الرسالة الملايم للمتن في هذه الغاية وقد سبق
الاعتذار عنه وقوله من العبارات بيان لما يذكر والمراد بالعبارات المعبرات اذ العبارات
لا تذكر كما هو واضح اما ان يكون اي ذوا ان يكون او صفة ذلك ان يكون لان العبارات
ليست الكون المذكور وانما هو صفة لها وكذا يقال في نظيره على انه لا حاجة لذلك لانهم
نزلوا بين المصدر الصريح والمصدر المؤول فمنعوا حمل الاول على اسم الذات دون
الثاني وقوله لافادة المقصود من اضافة الصفة الي الموصوف او من اضافة المصدر
لمفعوله اي مقصود المهم من الرسالة من بيان اوضاع الموصولات واسما الاشارة
والضماير والحروف والافعال ومعانيها والمنسوبة اليها او يكون لافادة ما يتعلق به
اي بالمقصود وقوله اذ الخارج علة لمحذوف اي لا غيرهما عنهما اي عن المقصود
وما يتعلق به ككون اللفظ اسما او فعلا ومفردا او مركبا لا يذكر فيها اي في هذه الرسالة
وفي ذلك بحثان الاول انه يرد على حصر الفايدة في الامور الثلاثة
جملة هذه فايدة تشتمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة فان هذه الجملة من الرسالة وليست
في الامور الثلاثة الثاني ان هذا يصدق على بعض كل من الثلاثة فان بعض التقسيم
يذكر في هذه الرسالة لافادة المقصود وبعض كل من الاخيرين يذكر لافادة ما يتعلق
بالمقصود وحينيذ فلا يستقيم قوله فان كان الاول فهو التقسيم لان بعض التقسيم
ليس هو التقسيم وكذا يقال في الاخيرين ولذا قال الش في شرحه الكبير لان ما يذكر لا يعد
جزا براسه ويعنون عنه باسم فنزاد ما ذكر لاخراج بعض كل فانه لم يعد جزا براسه
ولم يعنون عنه باسم واجيب عن الاول بان الاشارة في قوله هذه فايدة ان كانت
الي المعاني المخصوصة كانت الرسالة المعاني المذكورة في الامور الثلاثة لا غير ولا يرد
البحث وان كانت الاشارة الى الالفاظ لانت الرسالة عبارة عن جميع الالفاظ حتى
البسملة ونجاب حينيذ بان المحصور هو المقصود بالذات من الكتاب وهو تلك
الثلاثة وكون المراد حصر ما هو المقصود في غاية الظهور واجاب سيخنا
المحشي عن الثاني بان قوله لافادة المقصود ولافادة ما يتعلق به معناه لافادة جميع
المقصود ولافادة جميع ما يتعلق به يعني بالنسبة لهذا المولف فلا يرد ما ذكر
فان كان ما يذكر في هذه الرسالة الاول اي ما كان لافادة المقصود فهو التقسيم

الاي

الاي اي مدلول التقسيم لان مصدوق الاول معاني ومصدوق التقسيم الفاظ وكذا
يقال في قوله فهو المقدمة وقوله فهو الخاتمة وان كان الثاني اي ما يتعلق بجميع المقصود
فان كان ذلك التعلق اي ذوا التعلق او صاحب ذلك التعلق لان حديثنا فيما يذكر لا في
التعلق تعلق السابق باللاحق اي فالسابق تابع واللاحق متبوع تقول زيد تعلق
بفلان فزيد تابع قطعا ولما كان تعلق السابق باللاحق يصدق بالاعانة ويكون السابق
موضحا للاحق قال الش اي التعلق من حيث الاعانة اي من اجلها فالحيثية للتعليل
في الشروع اي على الشروع لان الاعانة والاستعانة وما تصرف منهما انما تتعدي
للمستعان عليه بعلى قال تعالي واعانه عليه قوم اخرون والله المستعان على ما تصفون
وعلى وفيه من قوله على وجه البصيرة فيه متعلقان بالشروع او فيه متعلق بالبصيرة
بالبصيرة والبصيرة تطلق على معرفة الحق بالدليل وعلى عين قايمة بالقلب تدرك بها المعاني
كالعين الباصرة للمحسوسات وعلي الادراك التام وهو المراد هنا لانه المناسب واضافة
الوجه لها للبيان والادراك التام هو ادراك المبادي كالتعريف والغاية وباقيها لكون
تعريفه علم يعرف به معني اللفظ الموضوع هو له وحقيقته ملكة يدرك بها معني اللفظ
الموضوع او القواعد التي يعرف بها ذلك وموضوعه الالفاظ من حيث وضعها للمعاني
وفايدته الامن من اختلاط بعض المعاني التي وضعت لها بعض الالفاظ ببعض ونسبته
الي العلوم الجزيية وحكمه الوجوب الكفاي وفايدته معرفة المعاني التي وضعت لها الالفاظ
واسمه علم الوضع فهو المقدمة اي فذوا التعلق هو المقدمة وان كان تعلق اللاحق
بالسابق من حيث زيادة التوضيح والتكميل لخروج ما يذكر للتبرك كختم المولف
بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الخاتمة اي فذوا التعلق هو
الخاتمة قيل وكانه لم يعتد بخروج الجملة المصدر بها الرسالة من الخطبة وتوابعها وتعم
ما فيه تقريبا ثم اعلم ان مقدمة العلم اسم لما يتوقف عليه الشروع في مسايله
اي الشروع على بصيرة وان مقدمة الكتاب اسم لطايفة من كلامه قدمت امام المقصود
لارتباطه بها وانتفاع بها فيه فهي جز منه سوا توقف عليها الشروع في المقصود ام لا
كما في المطول واطلاق مقدمة الكتاب على هذه الالفاظ حقيقة عرفية او مجاز علاقته
المشابهة في الاولية لمقدمة الجيش كما افاده في الفايق والمغرب فبينهما التباين لان

احدهما لا تصدق على الاخرى واما بين مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب وهو المعاني
المستفادة منها او بين مقدمة الكتاب ودال مقدمة العلم وهو الالفاظ فالعموم
والخصوص الوجهي يجتمعان فيما يتوقف عليه الشروع في المقصود اذا ذكر في الاخر
وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع اذا ذكر امام المقصود خلافا لمن توهم
ان النسبة بينهما العموم والخصوص المطلق اذا تمهد هذا ظهر لك ان المقدمة
هنا في كلام المص مقدمة كتاب كما لا يخفى وجه ارتباط التقسيم بما قبلها فقول الا من
حيث الاعانة في الشروع على وجه البصيرة فيه غير مستقيم لانه يفيد انها مقدمة
علم **والمقدمة** اي بحسب المعنى الاصلي وكان الظاهر ان يقول وهي لكنه اظهر
للاشارة الى انه لا خصوصية للفظ مقدمة الواقع في المتن بما ذكر بل كل لفظ مقدمة في المتن
كان او في غيره وما يقال ان النكرة اذا اعيدت معرفة كانت عين الاولى اغلبي لا كلي
في اللغة اما مشتقة **من** مصدر **قدم** عند البصريين او من قدم نفسه عند الكوفيين
او بتقدير الاخذ ليعم المذهبين واعترض بان المقام في بيان معنى المقدمة لا في
الاشتقاق وقوله من قدم انما افاد الاشتقاق لا بيان المعنى الا ان يقال ان الاشتقاق
يدل على معنى المشتق لغة مع قيام الدليل فقوله من قدم اللازم فمعناه متقدمة
بدليل الاشتقاق ولو قال اولا في اللغة بمعنى متقدمة لربما منع ذلك وقيل له ... كذا
قيل **اللازم** قال حفيد السعد انما اختاروا اخذها من اللازم لان الصفة المتعدية
انما تضاف الى المفعول لا الى ما له به نوع تعلق كضارب زيد فزيد مفعول لضارب والموقع
ضربه عليه ومقدمة اسم فاعل لم يضف الى المفعول وهو طايفة من المسايل قدمت امام
المقصود بل اضيف الى الكتاب وهو غير مفعول حقيقة لان المقدم في الحقيقة الطائفة المخصوصة
لا نفس الكتاب وعلى اخذها من ذلك تكون بكسر الدال لا غير وعلى اخذها من المتعدي يصح
كسر الدال وفتحها على معنى انها مقدمة من فهمها على غيره او مستحقة لما اشتملت عليه من
الفوايد ان يقدمها الغير لكن الفتح قليل ولعله لايهامه عدم استحقاقها التقدم بالذات
بمعنى تقدم انما قال بمعنى ولم يقل اي لان المتبادر من قدم انه قدم غيره فتفسيره بتقدم
تقدم خفي ونوقش بان تقدم ياتي متعديا ايضا تقول زيد تقدم عمرو فكان عليه
ان يقيده باللازم كما قيد ما قبله واجيب بان هذا المثال من باب الحذف والايصال

والاصل

والاصل تقدم عليه عمرو ثم اعلم ان المقدمة في الاصل صفة اي اسم فاعل بمعنى
ذات موصوفة بالتقدم على غيرها وهذا لا خلاف فيه وانما الخلاف فيما نقلت اليه بنقل
هي باقية على الوصفية فالتا لتقدير موصوفها مونثا اي مباحث او مسايل المقدمة
وافاد في الفايق انها نقلت للجماعة المتقدمة من الجيش اي جعلت اسما للطايفة المتقدمة
من الجيش ثم نقلت لاول كل شي غير الجماعة المتقدمة من الجيش بان جعلت اسما له على سبيل
الحقيقة العرفية اي هجر المعنى الاصلي او المجاز المرسل او الاستعارة المصرحة ان لم يهجر
والعلاقة تبعا اول كل شي وتلك الجماعة المتقدمة من الجيش المشابهة في التقدم ويتعين
المراد بالاضافة فيقال مقدمة الكتاب ومقدمة العلم وافاد في المغرب انها نقلت
من الوصفية الى اول كل شي كاول الجيش ويتعين المراد بالاضافة فيقال مقدمة الجيش
ومقدمة الكتاب فعلى الاول النقل الى مقدمة الكتاب بواسطة وهي مقدمة الجيش وعلى
الثاني بلا واسطة على سبيل الحقيقة العرفية او المجاز والتا فيها حينئذ للنقل من الوصفية
الى الاسمية بمعنى ان اللفظ لما صار اسما بعد ان كان وصفا وصارت اسميته فرع وصفيته
جعلت هذه التا علامة لهذه الفرعية **وفي الاصطلاح** الاصطلاح لغة مطلق المصالحة
وعرفا اتفاق طايفة على امر معهود بينهم متى اطلق انصرف اليه **عبارة** اي معبر
بها اي عن معان مخصوصة يتوصل اليها بالالفاظ الدالة عليها فما نكرة موصوفة
توقف عليه الشروع اي اصله يعني تصوره بوجه ما وذكر الضمير عليه باعتبار لفظ
ما وانواع التوقف ستة وجودي وسببي وشرطي وشعوري وتاثيري وشروعي
وهو المراد هنا لتوقف الشروع في الكتاب على مقدمته **في** مسايل ذلك **العلم**
كتصوره بالرسم او الشروع فيه على بصيرة وهذه مقدمة العلم كما مر وليست مرادة هنا
بل المراد مقدمة الكتاب وكان الاولى ان يقول وفي الاصطلاح اسم لطايفة من الشي قدمت
امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه على ما سلف **والمناسبة** اي بين المعنى
اللغوي بوجهيه والمعنى الاصطلاحي او بين الاسم والمسمى **ظاهرة** اي مع نوع تامل لا انها
ظاهرة بالفعل والا فلا يصح قوله **لتقدمها** الخ لان الامر الظاهر لا يحتاج لدليل او يقال
ان قوله لتقدمها تنبيه لا دليل لان البديهي يحتاج للتنبيه كما يعرفه من مارس فن الاداب
والضمير في تقدمها للمعاني المدلولة وقوله **في الذكر** بضم الذال بمعنى التذكر والتعقل وضده النسيان

[illegible]

اوبالكسر بمعنى المتلفظ بذا الهاء هذا توجيه للمناسبة بينها على اخذها من اللازم فتقديم مصدر مضاف الى فاعله ولا مفعول له وقوله **اولتقديمها الطالب** توجيه للمناسبة بينها على اخذها من المتعدي مكسورة الدال وقوله **في الشروع** متعلق بتقديم وقوله **في المقاصد** متعلق بالشروع والمعنى ان الطالب المدرك لها في حالة الشروع تقدمه على الذي لم يعرفها اي تصيره اتقن منه واما توجيه المناسبة على اخذها من المتعدي مفتوحة الدال فلتقديم الطالب لها ولم يذكره الشارح نظرا لما تقدم من ان الفتح قليل لايهامه عدم استحقاقها التقدم بالذات وقوله **بالذات** اي ان كانت اسما للمعاني وقوله **او بالواسطة** اي ان كانت اسما للالفاظ والباء في الموضعين حرف جر اصلي متعلق بتقديم قال شيخنا المحشي وكان الاولى حذف قوله او بالواسطة لان المقصود بيان المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي والاصطلاحي ليس الا المعاني كما علمته اهـ اقول — انما يرد هذا على تعلق حرفي الجر بالتقديم وذلك لا يتعين بل يصح تعلقهما بالمقاصد اي المقاصد بالذات وهو التقسيم او المقاصد بالواسطة وهو الخاتمة فالمقدمة تعين في التقسيم وفي الخاتمة — ثم اشار الى ان ما ذكر من المعنيين اللغوي والاصطلاحي عام والمراد هاهنا خاص بقوله **والمراد بالمقدمة هاهنا** اي في هذا الكتاب اما **المعاني المخصوصة** اي معاني هذه الالفاظ الواقعة هاهنا وهي قوله اللفظ قد يوضع الى قوله التقسيم والمراد بخصوصها تعينها ذهنا لا خارجا وقوله **او العبارات المعينة** اي ذهنا وهذا هو المناسب لجعل المشار اليه بلفظة هذه العبارات الذهنية كما قاله شيخنا الملوي لا يقال وحينئذ يكون قوله او المعاني المخصوصة ضايعا غير مناسب لانا نقول اشار بهذا الترديد الى ان المشار اليه بهذه لا يتعين حمله على العبارات الذهنية بل يجوز ان يراد به المعاني ايضا فيكون ما ذكره هنا مبنيا على الرجحان لا على التعيين او اشار بالترديد الى ما ذكره ثانيا من انه يجوز ان يراد بالفايدة المعاني ويكون الحمل اسنادا مجازيا ووصف المعاني بالمخصوصة والعبارات بالمعينة تفنن واعلم ان في مسمى نحو المقدمة من التراجم احتمالات سبعة اما الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة باعتبار كونها مدلول الالفاظ او النقوش باعتبار دلالتها على المعاني بتوسط الالفاظ فان النقوش دالة على الالفاظ والالفاظ دالة على

المعاني

المعاني او الالفاظ والمعاني او الالفاظ والنقوش او المعاني والنقوش او الثلاثة واقربها عند السيد اولها لان اللفظ موجود والمعنى معدوم وما تركب من الموجود والمعدوم معدوم قال — شيخنا العلامة السحيمي والمختار عندي انها اسم للمعاني المخصوصة من حيث قيامها بالقلب بان حفظت المقدمة او كونها مدلول الالفاظ او النقوش لان المقدمة مثلا تطلق على المحفوظ والملفوظ والنقوش ويلزم على كل من هذه الاحتمالات ان المحفوظ ليس هو المقدمة وكذا النقوش ولعل مختار شيخنا المذكور هو مراد الشارح هنا كما لا يخفى واورد الهروي — على توهم ان المقدمة هنا مقدمة علم ان التقسيم ليس علما وانما هو مقدمة علم لانه من مبادي علم العربية وذلك لان معرفة المفهومات الاصطلاحية المذكورة فيه لكون وضع اسم الاشارة عاما لموضوع له خاص يستعان به على معاني جملة من الالفاظ هي مبادي علم العربية لكون هذا المفرد المذكور واجاب — عنه شيخنا المحشي بان المقصود وان كان مقدمة علم من حيث توقف الشروع عليه هو علم في نفسه ايضا كما قالوا بنظيره في المنطق على انك قد علمت مما تقدم ان المقدمة هاهنا مقدمة كتاب لا مقدمة علم **ولا بد** حينئذ اذ كان المراد من المقدمة المعاني المخصوصة او العبارات المعينة **من اعتبار التجوز** اي في الحمل وهو مجاز مرسل في الطرف والعلاقة في الاول الكلية وفي الثاني المدلولية لكن لك ان تقول قد مر غير مرة ان المقدمة هنا مقدمة كتاب لا مقدمة علم وانها اسم للالفاظ فما ذكره من انها اسم للمعاني المخصوصة وتجوز فيها غير مسلم واجاب — بعض الافاضل بان كونها اسم للالفاظ وان كان هو المتعارف لكن كونها في الاصل اسم للمعاني الكلية احتمال قليل غير متعارف او احتمال فرضي **بان يكون** اسم يكون ضمير عايد على اطلاق المقدمة وحملها على ما ذكر وخبرها متعلق من من قوله **من قبيل اطلاق الكلي** اي اسم الكلي واضافة قبيل لاطلاق للبيان وافيد انه لم يظهر لاقحام لفظ قبيل معنى ولذا حذفه من المقابل **على بعض جزئياته** اي ان اريد به هنا المعاني المخصوصة لاستعمال ما هو موضوع لمطلق المعاني في بعضها **او من اطلاق اسم المدلول** اي ان اريد به هنا المدلولات المعينة لاستعمال ما هو موضوع لمطلق المعاني في عبارات مخصوصة والمراد بالبعض في قوله **على بعض ما دل عليه** العبارات المعينة وبما مطلق العبارات الدالة على مطلق

المعاني المذكورة والضمير في دل لما وفي عليه للمدلول والحاصل ان لفظ مقدمة
محتمل لاربعة اوجه من المجاز احدها ان تكون موضوعة للمعاني الكلية واستعملت
هنا في المعاني المخصوصة استعمال الكلي في بعض جزئياته وثانيها ان تكون موضوعة
للالفاظ الكلية واستعملت هنا في الفاظ خاصة استعمال الكلي في بعض جزئياته ايضا
والى هذين الاحتمالين اشار الشارح بقوله من قبيل اطلاق الكلي على بعض جزئياته
وثالثها ان تكون موضوعة للمعاني الكلية واستعملت هنا في الفاظ خاصة
دالة عليها استعمال المدلول في بعض ما دل عليه اي في جزئي من جزئيات الدال
ورابعها ان تكون موضوعة للالفاظ الكلية واستعملت هنا في معاني خاصة
استعمال الدال في بعض مدلوله اي في جزئي من جزئيات المدلول وذلك ان لفظ مقدمة
يدل على الالفاظ المتقدمة والالفاظ المتقدمة تدل على معاني كلية وهذا الوجه الاخير مطوي
في كلام الشارح ويوخذ منه بالمقايسة على ما قبله اعني الوجه الثالث اذ بضدها تتبين
الاشيا فلا اعتراض عليه في تركه وما يقال من ان وصف الالفاظ بالكلية
والجزئية غير صحيح لانهما من صفات المعاني كما ان الافراد والتركيب من صفات
الالفاظ مردود بان وصف الالفاظ بالكلية والجزئية باعتبار مدلولها صحيح
كما نبه عليه اهل المعقول تنبيه ما قاله الشارح من ان اطلاق الكلي على
بعض جزئياته مجاز هو ما ذهب اليه السيد ومن تبعه من ان الكلي لا وجود له في
الخارج لانه مفهوم عقلي ولو وجد في الخارج لكان جزئيا اذ لا يعقل كون الحيوان المتعين
بالتشخص كليا للقطع بامتناع تناول المتعين بتشخصه للشركة وانما يوجد في الذهن وما يوجد
في الخارج في ضمن الاشخاص صور للكلي متشابهة فيوجدها العقل بواسطة
تشابهها التام وان كانت في نفس الامر كثيرة وذهب السعد ومن تبعه الى ان
الكلي موجود في ضمن جزئياته اي افراده في الخارج لانه عام والعام جز الخاص كالانسان
معناه حيوان ناطق وهما موجودان في زيد وعمرو وغيرهما فالحيوان جز الانسان وجزء
الموجود موجود وهذا هو المشهور قال شيخنا العلامة السحيمي ويجمع بينهما
بقول الحكما الماهية تقال على ثلاثة اقسام مخلوطة ومجردة ومطلقة لانها قد توخذ
بشرط لحوق العوارض لها كان تعتبرها مخلوطة بالتشخص وتسمى المخلوطة والماهية

بشرط

بشرط شي وهي موجودة كزيد وعمرو وغيرهما من افراد الانسان وقد توخذ بشرط الخلو عن
العوارض كان تعتبرها غير مخلوطة بالتشخص وتسمى المجردة والماهية بشرط الخلو
وهي غير موجودة خارجا اتفاقا واما في الذهن فقيل بوجودها فيه وقيل بعدمه وقد
توخذ لا بشرط لحوق العوارض ولا بشرط الخلو عنها وتسمى المطلقة وهي موجودة في
الذهن وفي الخارج بالنظر الى كونها جزءا من المخلوطة فيحمل كلام السعد على الماهية
المخلوطة اي الكلي خلط بالتشخص اي خصص بالتشخص فصار جزئيا ويحمل
كلام السيد على الماهية المجردة والا فيلزم عليه ان كل فرد من افراد الاجناس لا يطلق
عليه اسم جنسه حقيقة بل مجازا فكل ادمي لا يقال له انسان لان حقيقة الانسان
وهي الحيوان الناطق لم توجد فيه ولو وجدت فيه لكان جزئيا بل صورة انسان ولا
رجل او امراة بل صورة رجل او امراة وكل ملك كجبريل لا يقال له ملك بل صورة ملك
وكل نبي او رسول لا يقال له نبي او رسول بل صورة نبي او رسول فلا يكون سيدنا محمد
نبيا ورسولا حقيقة وهذا كلام باطل اخذوه من كلام الفلاسفة يشبه كلام العنادية
الذين يقولون حقايق الاشيا غير موجودة وما وجد خيال الا ان يقال هذه
حقايق عرفية وشرعية وكلام السيد في الحقايق العقلية وقد قال الكمال ابن الهمام
في تحريره اطلاق الكلي على الجزئي حقيقة لانه انما وضع ليستعمل في جزئي قال وهذا مذهب
المتقدمين لا يعرفون خلافه وفصل السعد في مطوله فذكر ان الكلي اذا استعمل
في فرده من حيث خصوصه كان مجازا او من حيث صدق الكلي عليه وانه فرد من افراد
الكلي فحقيقة كما يعلم بالوقوف على حاشيتنا على المطول وما مبتدا وقع في بعض
النسخ من قوله هذه فايدة تشتمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة وقوله فهو
سهو خبر ما وقرنه بالفا لمشابهة الموصول لاسم الشرط في العموم وفي الحكم عليه
بالسهو تجوز اذ الواقع المذكور ناشي عن السهو لا نفسه من قلم الناسخ نسب السهو
للقلم الذي لا شعور له مبالغة في بطلان ما وقع في بعض النسخ اي انه لظهور بطلانه
لا ينبغي ان يقع من عاقل ولو على سبيل السهو بل لا ينبغي ان يصدر من غير العاقل الا
على سبيل السهو فقول الهروي نسب السهو الى طغيان القلم فيه نوع تساهل ثم
استدل الشارح على كون ذلك سهوا بقوله قياسا من الشكل الاول اذ التشبيه منا

المقدمة وكل ما كان كذلك **فلا معنى لعده جزءا مستقلا** . بنتيح التنبيه لا معنى
لعده جزءا مستقلا لحذف الشـ موضوع الكبرا وذكر محمولها وترك النتيجة ولك ان تمنع
الصغري بان تقول لا نسلم انه جزء من المقدمة من حيث الفاظه المخصوصة بل هو
بمثابة الخاتمة وان تمنع الكبرى بان تقول لا نسلم ذلك لان الخاتمة فهمت من التقسيم
وعدت جزءا مستقلا فان **قيل** كان عليه حينئذ ان يعيده معرفة كالخاتمة **اجيب**
بان متبوعه وهو المقدمة لما كان غير معتبر قصدا بخلاف متبوع الخاتمة انحطت رتبته
عنها فاعيد نكرة على خلاف اصل استعمال المعاد فترك هذا الاصل للاشعار بهذه
النكتة وهي انحطاط رتبته قال السيد في حواشي هذا المتن ما في بعض النسخ اي
من ذكر التنبيه ليس بصحيح لا لفظا ولا معنى اما لفظا فلانه لو كان التنبيه قسما اخر من
من الرسالة ينبغي ان يقول فيما بعد التنبيه بلفظ المعرفة كما قال في باقي الاقسام واما
معنى فلان المذكور في التنبيه يتعلق بما ذكر في المقدمة غاية التعلق فكان قسما منها لا
قسما اخر من الرسالة حتى تكون الاقسام اربعة اه كلامه وفيه ان ما ذكره في بيان عدم
الصحة لفظا لا يفيد الا ترك ما هو الاولى فيما وقع بعد ولا يفيد نقصانا لفظيا فيما وقع
في هذا المقام فضلا عن عدم الصحة ويمكن ان **يقال** مراده ان هذه النسخة ليست
بصحيحة بل سهو من الناسخ نظرا الى اللفظ والمعنى اما لفظا فلان هذه النسخة مستلزمة
لترك ما هو الاولى دون النسخة الاخرى وكل ما هو كذلك فالحكم بسهو المستلزم لترك ما هو
الاولى اولى ولم يرد قدس سره بنفي الصحة لفظا انه لا يصح لفظ هذا التركيب بحسب العربية
والمقدمة هاهنا **مبتدا** قال المحشي لم يتعرض انه لجعلها مفعول فعل محذوف اي
اقرا مثلا ولعله لعدم ثبوت الرواية بالنصب وان جاز عربية اه اي ولما فيه من حذف
ركني الاسناد وهما الفعل والفاعل بخلافه على التقديرين اللذين ذكرهما الشـ فانه لا يلزم
الا حذف احدهما وعلى هذه الاقوال فسكونها سكون وقف وان قطع النظر عن
تركيبها مع لفظ محذوف فهي من الالفاظ المسرودة فيجري فيها الاقوال الثلاثة المشهورة
في الالفاظ قبل التركيب **خبر محذوف اي هذا الذي نشرع فيه** اي من الاحكام وما
يتعلق بها ان اريد بالمقدمة المعاني او الالفاظ الدالة عليها ان اريد بها الالفاظ والعبارات
وعليهما فالحمل حقيقة او يراد الاحكام وما يتعلق بها مع ارادة العبارات من المقدمة

وبالعكس

او بالعكس والمراد بما يتعلق بالاحكام البيان كوضع العام للخاص كقوله وذلك بان يعقل
الخ والتمثيل بقوله وذلك مثل اسم الاشارة مثلا **وقال** ابو البقاء الاظهر من
تقديري الشـ المذكورين ان يقدر هكذا المقدمة في بيان تقسيم اللفظ باعتبار خصوص
الوضع وعمومه اه ووجه ظهوره انه يكون المذكور دالا على المحذوف فيصير من قبيل
الحذف لقرينة **او بالعكس** اي بحذف المبتدا والمقدمة خبر له والاول اولى لان المبتدا
مقصود لذاته ومحكوم عليه فهو اولى بالشرف والاعتنا والخبر مقصود لغيره ومحكوم
به وقيل العكس اولى لان الخبر محط الفائدة والمبتدا وان كان عمدة الا انه عند علمه
يكون ذكره عبثا **واما جعل مجموع هذه العبارات التي بعدها** سواء كانت المقدمة عبارة
عن المعاني او الالفاظ فعلى الاول يكون المحكوم عليه انفسها وعلى الثاني يكون المعاني
المذكورة لها فان الخبر في زيد قائم هو لفظ قائم والمحكوم به مفهومه افاده الشبراملسي
الى قوله التقسيم خبرا لها فغير مناسب اي لان المقدمة ترجمة وقوله اللفظ الخ
مترجم عنه ولا يصح الاخبار بالمترجم عنه عن الترجمة لانها منقطعة عما بعدها كما انه
منقطع عنها لانه احكام مقصودة بالافادة في انفسها وليست جزءا من غيرها وقضية
الاخبار به عنها انها غير منفصلة فتنافيا وقد يوجه عدم المناسبة ايضا بما قاله
الهروي من ان المراد حينئذ يكون خصوص العبارات دون المعاني وهذا وان كان
صحيحا في نفسه لا يستقيم هاهنا لانه يلزم عليه ان لا تكون المقدمة مستعانا بها ولا
التقسيم مستعانا عليه واللازم باطل فكذا الملزوم وحينئذ فالاولى ان يقول الشـ
خطا بدل فغير مناسب اه وللنظر في كل من التوجيهين **مجال** اما في الاول
فلان كون الاحكام مقصودة لا ينافي انتساب مجموع الالفاظ الى المقدمة غاية ما فيه
ان يكون اسنادها اليها مجازا لان المقدمة اسم للمعاني واما في الثاني فلانا لا نسلم ان
المقام المجوز لجعل هذه العبارات خبرا يريد بها خصوص العبارات بل يريدها من
حيث دلالتها على المعاني ولا يقدح في صحته كون المعاني مستفادة بطريق التبع لان
المقدمة هنا مقدمة كتاب ومدلولها الالفاظ والمعنى تبع فتشنيع الهروي عليه
ليس في محله وعلى تسليم ما ذكره انما لم يقل خطا لامكان التصحيح بتقدير مضاف
اي معاني اللفظ على انه على ما زعم كان الظاهر ان يقول فالواجب بدل قوله فالاولى

وبالجملة فالاولى في التوجيه ان يقال تغيير مناسب لان ما بعدها قد يطول فيسام انتظار
تمام الغاية اولان السلوك هنا سلوك التفصيل وجعل المجموع خبرا سلوك الاجمال
وليس هذا مقامه في امثال هذا المقام انما تنفي المناسبة عن امثاله لان ما ثبت لاحد
المثلين ثابت للاخر فحينئذ يلزم نفيها عن هذا المقام ففيه من المحسنات المذهب الكلامي
وهو ايراد حجة مسلمة المقدمات مستلزمة للمطلوب سوا كان الاستلزام عقليا او عاديا
او انه اذا لم يناسب مماثل المقدمة لا يناسب نفس المقدمة كقولك مثلك لا يبخل لا تريد ان
له مثلا لا يبخل بل تريد لازمه عرفا وهو عدم بخله وقوله تامل اي ليظهر لك وجه
عدم المناسبة وقد علمت ما فيه ولما كان معرفة اقسام اللفظ هذا توطئة لقوله
الآتي اذا تمهد هذا الخ وجواب عما يقال لاي شي بدا المص بتقسيم اللفظ وقوله باعتبار
متعلق باقسام اللفظ خصوص الوضع وعمومه اضافة خصوص للوضع من اضافة
الصفة للموصوف اي باعتبار وضعه الخاص والعام لا باعتبار الدلالة وعدمها ولا باعتبار
افراده وتركيبه ولا باعتبار الاهمال والاستعمال مثلا وتعقل بالجر اي وباعتبار تعقل ويصح
رفعه عطفا على معرفة من قوله ولما كان معرفة الموضوع له اي المعنى الموضوع له اللفظ
كذلك اي حالة كونه مثل ذلك اي باعتبار عمومه وخصوصه مما يتوقف عليه المقصود
اي وهو التقسيم ومتعلق من التبعيضية خبر كان من قوله ولما كان معرفة واما ما
قيل من انه حال من الموضوع له فغير صحيح كما يظهر لك بعد ذلك اي في التقسيم حيث
يقول هناك اللفظ مدلوله اما كلي او متشخص فان معرفة هذا متوقفة على معرفة اقسام
اللفظ باعتبار وضعه الخاص والعام وتعقل الموضوع له كذلك كما هو واضح وقوله
بدا في المقدمة جواب لما واورد عليه ان التقسيم المذكور نفس المقدمة فيلزم ظرفية
الشي في نفسه واجيب بان المقدمة عند الشارح اسم للتقسيم والتنبيه فالتقسيم
بعضها وحينئذ فالظرفية من ظرفية الجزء في الكل بتقسيم اللفظ التقسيم جعل
الشي اقساما وذلك بان تضع له قيدا او اكثر فيصير بذلك اقساما متعددة كحيوان
ناطق وحيوان صاهل وحيوان ناهق بذلك الاعتبار اي اعتبار خصوص الوضع
وعمومه وخصوص الموضوع له وعمومه وفيه انه لم يذكر في ابتدا المقدمة الا قسمين
كما سياتي لانه معتذرا عنه في ترك القسمين الاخرين فكيف ينسب للمص هنا انه بدا

في

في المقدمة بالاقسام الاربعة واجيب بان المراد مجموع تقسيم اللفظ وان ال في
الاعتبار للجنس اي بجنس ذلك الاعتبار المتحقق في اثنين ولا يراد الجنس المتحقق
في الاربعة فقال اي اراد البداة فقال لان القول لا يتسبب عن البداة بل انما يتسبب
عن ارادتها ويصح ان يكون معطوفا على بدا عطف مفصل على مجمل وتكون البداة حينئذ
مستعملة في حقيقتها هكذا يوخذ من كلام النويري في شرح المطول

ه ه ه ه

اللفظ قد يوضع لمتشخص بعينه

قد اشتملت هذه الجملة على مفردات ال واللفظ وقد ويوضع والتشخص والعين وقدم
الشارح الكلام على اللفظ على الكلام على ال وان كان المناسب العكس لان كون ال للجنس
او العهد او للاستغراق انما هو باعتبار مدخولها فالكلام عليها فرع عن الكلام عليه
ولم يتكلم على قد ولا على معنى الوضع لغة واصطلاحا ونحن نقول قد هنا للتحقيق
مثلها في قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه وان كان الغالب كونها مع المضارع للتقليل
ويصح ان تكون للتقليل ويكون فيه اشعار بان الوضع لا ينحصر في المذكور هنا كما ستعرفه
والمقام يقل اما ان يوضع الخ واما الوضع فهو لغة جعل الشي في حيز معين ويطلق
ويراد به الاسقاط والترك والكذب وضرب من السير يقال وضعت عنه دينه
اسقطته ووضعت الشي بين يديه تركته هناك ووضع الرجل الحديث افتراه وكذب
فيه ووضع البعير يضع وضعا اذا سار ذلك الضرب المعروف من السير واوضعه صاحبه
اذا حمله على الوضع واصطلاحا مشترك بين معنيين احدهما جعل اللفظ متشخص او
مضبوط بضابط كلي بازا معناه ليدل عليه بنفسه او بقرينة غير مانعة عن ارادة المعنى
الاصلي عند الاصوليين او بقرينة مانعة عند السعد في تلويحه فكل من المجاز المرسل و[illegible]
موضوع لمعناه المجازي وضعا نوعيا وعلى ذلك الاصوليون وبه صرح السعد في
تلويحه واما الكناية عند الاصوليين فحقيقة لاستعمال اللفظ في معناه ولازمه ايضا
لكن معناه مراد لا بالذات بل تبعا ولازمه مراد بالذات ثانيهما جعل اللفظ المذكور
بازا معنى ليدل عليه بنفسه فقط فلا وضع في غير الحقيقة اكتفا بالقرينة فيه المانعة
عن ارادة الاصلي في المجاز وغير المانعة في الكناية وبه صرح السعد في شرح المفتاح
وعليه البيانيون وهذا هو المشهور الذي يدور عليه تقسيم الدلالة الوضعية

المعنى

واعتبار اشتراك اللفظ وانفراده وترادف الالفاظ وتباينها وغير ذلك وذهب
الجامي الى عدم اختصاص الوضع باللفظ وعليه فهو جعل الشي بازا المعنى بحيث
يفهم منه اذا اطلق اي من الفهم او احس اي من غيره فيشمل الخطوط ونحوها وايضا
لم يتكلم المص في هذه الرسالة الا على الوضع الشخصي ولم يتعرض للوضع النوعي
وحاصله انه ما لا يتعين فيه اللفظ الموضوع بان وضع مندرجا تحت ضابط
كلي كقول الواضع وضعت كل لفظ على هيئة كذا ليدل على كذا فقد يكون اللفظ الموضوع
بالنوع حقيقة وقد يكون مجازا قال السعد في تلويحه قد يكون الوضع النوعي بثبوت
قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص كالحكم
بان كل اسم اخره الف ويا مفتوح ما قبلها فهو لفردين من مدلولي ما الحق باخره هذه العلامة
وهذا من الحقيقة واكثر الحقائق من هذا القبيل كالمجموع والمصغر والمنسوب وعامة الافعال
وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة
المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه
بواسطة القرينة **وينقسم** النوعي ايضا من حيث تشخص المعنى وعمومه وخصوص
الوضع وعمومه ثلاثة اقسام خارجية بالاستقرا **احدها** ما تعقل الواضع فيه المعنى
الموضوع له خاصا كما اذا لاحظ صيغة هي فعل وقال وضعت كل ما هو على تركيبه من نوع له
محرك الوسط بفتح او غيره للدلالة على هذه الصيغة الثلاثية الماضوية وحينئذ فيكون كل
مركب من تلك الحروف المذكورة علما على هذه الصيغة فهو وضع نوعي خاص لموضوع له
خاص **ثانيها** ما تعقل الواضع فيه الموضوع له عاما كالمركب الخبري والانشائي
الحقيقي والمجازي والمجازات والكنايات والمثنى والجمع واسمه والمصغر والمنسوب
على القول بوضع المذكورات كقول الواضع وضعت كل مركب خبري للدلالة على ثبوت
شي لشي وهكذا وقيل لا وضع في المركبات بل دلالتها عقلية وقال حفيد العصام
وضع المركب تابع لوضع اجزائه فان كان وضعها نوعيا فنوعي كاسم الفاعل وان كان
وضعها شخصيا فشخصي كعلم الشخص ونحوه ورد بان المركب من حيث هو مركب
غير اجزائه من حيث هي مفردة لان الاجزا مفردة لها حكم والاجزا المضموم بعضها الى
بعض لها حكم اخر وانظر ماذا يقول لو كانت الاجزا بعضها نوعي وبعضها شخصي

نحو

نحو زيد قائم فهذا وضع نوعي عام لعموم الموضوع له لموضوع له عام **ثالثها** ما تعقل
الواضع فيه الموضوع له بامر عام مع كونه خاصا كوضع المشتقات باعتبار هيئتها كقوله
وضعت لفظ كل فعل بهيئته للدلالة على كل جزئي جزئي من جزئيات الحدث والزمن بعد ملاحظة
الامر العام وهو مطلق الحدث والزمن ليخرج لكل جزئي منها فالامر العام المشترك بين
الجزئيات الة الوضع وكذا باقي المشتقات كقوله وضعت لفظ كل فاعل بهيئته للدلالة على
كل جزئي جزئي من جزئيات الذات والحدث بعد ملاحظة مطلقهما فهذا وضع نوعي
عام لعموم الة لموضوع له خاص **اعلم** هو لفظ يوتى به لشدة الاعتنا بما بعده
والمخاطب به كل واقف عليه والقاعدة انه اذا لم يوت قبل اعلم بالعاطف كان فيه اشارة
للالتفات لما بعدها بقطع النظر عما قبلها واذا اتى بالواو قبلها كان المنظور اليه الامرين
معا **ان اللفظ في اصل اللغة مصدر بمعنى الرمي** اضافة المعنى الى الرمي
بيانية والمراد الرمي من الفم لا الرمي مطلقا كما قد يتوهم من قولهم لفظت الرحى الدقيق
لانه مجاز صرح به في الاساس والذي يفهم من الصحاح ان المراد مطلق الرمي لكن
صاحب الصحاح لا يميز الحقيقة من المجاز وايضا قول الش بعد لكن خص الخ لا يدل على
ان المراد الرمي مطلقا لان معناه خص بشي مخصوص صدر من الفم وهو الصوت المعتمد
على المخرج وهذا لا يمنع تخصيص الثاني بكونه من الفم مع عمومه لتحوله للصوت المذكور
ولغيره النواة منه ونحو ذلك **فهو اي اللفظ بمعنى المفعول** اي الملفوظ وهذا لا
يتنسب على كون اللفظ بمعنى الرمي ولا يصح ان يراد فهو المرمي لانه في اصل اللغة لم ينقل
عن معناه المصدري اتفاقا فكان على الش ان يقول بمعنى الرمي وهو غير مناسب هنا
فهو بمعنى المفعول او يفرعه على احد المعنيين الاتيين وقيل هو تفريع على تقدير
تقديره باسم الفاعل لانه لا يناسب هنا فهو بمعنى المفعول ثم نقل من المصدر الى
اسم المفعول حقيقة عرفية بخلاف نقل الخلق الى المخلوق فانه مجاز لغوي والفرق
بينهما ان المعنى الاول في الحقيقة العرفية مهجور ولا علاقة بينه وبين المعنى الثاني
المنقول هو اليه بحيث انه متى اطلق لا يتبادر منه الى الذهن الا المعنى الثاني المنقول
هو اليه بخلاف المجاز اللغوي فان المعنى الاول غير متروك فيه وبينه وبين المعنى الثاني
علاقة وارتباط لكون احدهما سببا للاخر ومسببا عنه بحيث انه لا يستعمل الخلق في

المخلوق مثلا الابعرية وعلاقة بينهما وان النقل في الحقيقة العرفية للغويين لا للنحويين خلاف
ما عليه الازهري في شرح الازهرية ثم فرع الشارح على كون اللفظ في اصل اللغة بمعنى المفعول
قوله فيتناول اي اللفظ في اصل اللغة ما اي رميا او الرمي الذي لم يكن صوتا وحرفا
اي سبب صوت وحرف لان الصوت وغيره مرمي لا رمي وكان الظاهر حذف قوله وحرفا او تقديمه
لان الصوت اعم ونفي الاعم يستلزم نفي الاخص وايضا ذكر الخاص بعد العام يحتاج لنكتة
قال بعض مقصوده نفي الصوتية والحرفية معا والا لقال او حرفا و يتناول ماهو
حرف واحد او اكثر اي سبب حرف على ما مر مهملا كان ذلك الحرف او مستعملا
اعلم ان كلمة ما ان كانت اسما موصولا كان قوله مهملا حالا وان كانت نكرة كان صفة ويصح
كونه حالا ايضا لوصفه بقوله لم يكن صوتا وحرفا قال في الخلاصة ه
ولم ينكر غالبا ذو الحال ان لم يتاخر او يخصص او يبن ه
صادرا من الفم كالحروف اولا كالشيء المرمي من اليد ويمكن شمول قوله صادرا من الفم للشيء
المرمي ايضا وان لم يكن حرفا كالعولة مثلا الا ان يقال هو مقصور على الحدث على انه لا
حاجة لهذا الترديد لان قوله صادرا من الفم يغني عنه قوله حرفا واحدا او اكثر وقوله اولا
يغني عنه قوله ما لم يكن صوتا وحرفا ثم استدرك على ما يتوهم ما تقدم من ان اللغة ثابتة باقية
مستمرة فقال لكن خص في عرف اللغة اي بعد التجوز فيه بجعله بمعنى اسم المفعول
او قبله قولان في الجامي وفي بعض النسخ ثانيا وهو حال من عرف اللغة او ظرف اي زمنا
ثانيا وما يقال من انه نايب عن مفعول مطلق والاصل خص تخصيصا ثانيا فمردود
بانه يلزم عليه ان يكون هناك تخصيصا اولا وليس كذلك بما هو صادر اي بالفعل كما
يدل عليه مقابلته باصطلاح النحاة ومن في قوله من الفم ابتدائية اي صدورا ناشيا من الفم
والمراد فم انسان او غيره وقال المحشي من فم انسان او غيره لا مطلقا بان يكون المراد
ما من شانه لانه اصطلاح نحوي كما سياتي ثم كلام الشارح هنا مع قوله الاتي وهذا المعنى
اعم يقتضي انه منقول ايضا الى المفعول لانه بين ما بالصوت المعتمد على المخرج لا بالرمي
وحينئذ فالواقع من اللغويين النقل من المصدر الى اسم المفعول والتخصيص بما هو
صادر من الفم من الصوت الخ وهو مذهب السعد وذهب السيد الى ان اللفظ في
اصل اللغة الرمي ثم استعمل في الرمي من الفم والمعنيان مصدران فافاد ان اللفظ في

اللغة

اللغة لم ينقل عنده الى الملفوظ بل هو باق على معناه المصدري قال المحشي وكلام الشارح لا
يتمشى عليه فانه يقتضي بالتباين لا الاعمية التي ادعاها الشارح لان الفعل غير المفعول
وقوله من الصوت بيان لما ومن بيانية والمعنى الذي هو الصوت لان القاعدة ان من
اذا بينت معرفة تحل بالموصول والضمير كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من
الاوثان اي الذي هو الاوثان واذا بينت نكرة تحل بالضمير فقط كما في قوله تعالى
يحلون فيها من اساور من ذهب اي اساور هي ذهب المعتمد على المخرج وهو
حرف مع حركة او حرفان ثانيهما ساكن وقوله حرفا واحدا او اكثر خبر لكان المحذوفة
مع اسمها قال في الخلاصة ه ويحذفونها ويبقون الخبر ه وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر
واسمها ضمير مستكن فيها عايد على الصادر من الفم وقوله مهملا او مستعملا
حالان من ما هو صادر من الفم ويصح جعلها خبرا لكان المحذوفة مع اسمها مثل ما مر
والضمير فيها عايد الى الصادر من الفم ثم فرع على كلا المعنيين السابقين
قوله فلا يقال اي فلا يجوز ان يقال في لفظة من الفاظ القران او من غيره من الكتب
المنزلة والاحاديث القدسية التي خلقها الله لفظة الله لانها وان اضيفت
الى الله لم تنسب اليه لايهامها الجارحة اما على عرف اللغة فلان اللفظ علم خاص
بما صدر بالفعل من الفم والله منزه عن ذلك واما على اصلها فلايهام ارادة عرفها
الذي هو بعض متعلقات معنى اللفظ في اصلها بل يقال جوازا كلمة الله
فان قيل اللفظ معتبر في مفهوم الكلمة اذ هي اللفظ الدال على معنى لخصوصه
فكيف يقال كلمة الله اجاب ابو البقا بان الماخوذ في مفهوم الكلمة
اللفظ باصطلاح اصل اللغة لا بما هو عرف اللغة ويكون الماخوذ في مفهومها اللفظ
باصطلاح النحاة المذكور في الشرح والاولى من ذلك ان يقال انما جاز اطلاق الكلمة
وان كانت موهمة لورود الاذن باطلاقها بخلاف اللفظ فانه لم يرد الاذن باطلاقه اصلا
وفي اصطلاح النحاة هذا عطف بيان على قوله في اصل اللغة لا على قوله في عرف
اللغة والا لقال بما من شانه بادخال الباء على ما والنحاة جمع ناح كقاض وقضاة ما
مبتدا وقوله من شانه خبر مقدم وان يصدر مبتدا موخر والجملة صلة ما ومن في قوله
من الفم ابتدائية والمعنى وفي اصطلاح النحاة شيء من شانه الصدور من الفم اي من عادته

شانه

ذلك من الحروف كان الاولى ان يقول من حرف واحد او اكثر لان التعبير بالحروف لا يلايم قوله
واحدا او التعبير بالحرف بلفظ المفرد لا يلايم قوله او اكثر وان صح كل من التعبيرين بجعل ال
جنسية كان فيه تكلف لا حاجة اليه ومن فيه تبعيضية او بيانية والمبين ما بعدها ما من
قوله من لفظه كما مر وقوله واحدا او اكثر حال من الحروف على ما فيه او خبر لكان المحذوف مع
اسمها او يجري عليه احكامه اي احكام الذي شانه الصدور من الفم فهو معطوف
على قوله ما من شانه عطف جملة فعلية على اسمية والمعنى اللفظ في اصطلاح النحاة
حرف او حروف شانها الصدور من الفم او ما يجري عليه احكام الذي شانه الصدور
من الفم وذلك كالضماير المستترة فان العرب لم تضع لها لفظا حتى يكون شانها الصدور
من الفم مع انها اجرت عليها احكام ما شانه الصدور منه كالعطف والابدال اي والتوكيد
كما في قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة فانه قد اكد فيه الضمير المستتر وجوبا بلفظ انت
وعطف عليه زوجك للفصل بالضمير المنفصل ويصح ان يكون قوله او يجري الخ معطوفا
على ما قبله عطف مغاير كما قيل وهو ظاهر او عطف تفسير مرادا به التنويع في العبارة
اي اما ان يقال اللفظ في اصطلاح النحاة ما من شانه الخ او يقال اللفظ في ذلك الاصطلاح
ما يجري عليه احكام الذي شانه الصدور من فم الانسان فيكون قوله او يجري عليه احكامه
اعم من قبيل المساواة اي صادرا او يجري عليه الاحكام او غير صادر اصلا بل في قوة الصادر
فيكون مساويا لقوله ما من شانه الخ واما قول بعض انه عطف على يصدر نعم غير
مناسب لانه يصير المعنى عليه او ما من شانه ان تجري الخ فيوهم عدم جريان الاحكام مع
بالفعل وليس كذلك فيندرج فيه اي في تعريف اللفظ في اصطلاح النحاة حينئذ
اي حين اعتبار ما من شانه ان يصدر من الفم وفي كلام نسق على ترتيب المتن كلمات
الله قال بعضهم ان اراد الشارح بكلمات الله الفاظ القران ونحوه فهي صادرة
من الفم بالفعل وكون المراد ملاحظتها قبل التكلم بها بعيد لان ساير الالفاظ كذلك
او حال نزول جبريل بها وهي حينئذ ليست صادرة من الفم بل من شانها الصدور
منه فلانها قد صارت تصدر من الفم بالفعل فاي حاجة داعية الى اعتبار حال النزول
وان اراد كلامه تعالى القديم القايم بذاته فليس لفظا ولا من شانه الصدور من الفم
بل من شانه عدم ذلك وان اراد به حروفا قايمة بذاته منزهة عن الترتيب والحدوث

والزوال

والزوال فهو قول غير مرضي قال شيخنا في الحاشية واجاب بعض مشايخنا بان
المراد الفاظ القران واجاب عما سبق بان ما من شانه الصدور لا ينافي الصدور بالفعل
لكن اعتبار ما من شانه حينئذ يصير ضايعا بالنسبة لما ذكر واجاب بعض باختيار
ان المراد الكلام النفسي وان قوله ما من شانه اي من شان نوعه فهو على حذف مضاف والمراد
بالنوع الامر الكلي وهو مطلق كلام الشامل لكلام الحوادث وكلام الله القديم وكلام
الله ليس صادرا من الفم وليس شانه الصدور ايضا لكن نوعه وهو مطلق كلام شانه
ان يصدر من الفم باعتبار احد الفردين وهو كلام الحادث ولا يلزم من كونه شانا للنوع
ان يكون شانا للفردين معا بل هو لاحد الفردين وانتقد من وجهين الاول
ان هذا يفيد ان كلام الله من افراد اللفظ وداخل فيه فيطلق عليه لفظ وليس كذلك
للايهام الثاني ان ما كان من شان النوع لازم له بالقوة وما كان لازما للنوع
بالقوة فهو لازم لكل فرد من افراده بالقوة فيلزم على ما تقرر ان كلام الله القديم
من شانه الصدور من الفم وليس كذلك وبالجملة فليس في المحل كلام شافي
ثم فرع على قوله او يجري عليه احكامه قوله وكذا الضماير بنا على ان العطف عطف
مغاير كما يدل على ذلك فصله عما قبله بكلمة كذا ومثل الضماير ما حذف من مبتدا او خبر او
نعت او غير ذلك التي يجب استتارها خصها بواجبة الاستتار لان غيرها معلوم
بالاولى او هو جار على القول بوجوب الاستتار في جميع الضماير وليس قصده الاحتراز
عن جايز الاستتار وقال بعض الضماير الجايزة الاستتار ما شانها الصدور لانه تجوز
اظهارها على قول فلا تكون داخلة في النوع الثاني وهو قوله او يجري الخ هذا
وظاهر كلام الشارح ان الضماير الفاظ حقيقة وفي شرح الكافية وحواشيه التصريح بانها
ليست الفاظا حقيقة بل في حكم الالفاظ لانها معان معقولة لا يمكن النطق بها
بدليل قولهم تقديره انت او هو وان كانت كلمات حقيقة قالوا فكل كلمة لفظة وليس
لفظة كلمة وليس كل كلمة لفظة وهذا المعنى اي معنى اللفظ في اصطلاح النحاة اعم
عموما مطلقا من الاول اي الاول النسبي الذي هو معناه في عرف اللغة لان بينه
وبين الاول الحقيقي وهو معناه في اصل اللغة التباين وذكر ابو البقا ان معنى
اللفظ في اصل اللغة اعم من معنيه باعتبار عرفها واصطلاح النحاة لتناوله ما لم

يكن صوتا وحرفا وما لم يكن شأنه الصدور من الفم قال شيخنا المحشي اما كونه اعم
من الاول فظاهر على مذهب السيد المتقدم لا على مذهب الشارح اذ بينهما التباين كما
هو ظاهر واما كونه اعم من الثاني فغير صحيح لما عرفت اهـ فان قيل يلزم على
كلام الشارح كون المعنى الاصطلاحي اعم من اللغوي والمقرر خلافه اجيب بانه انما
يلزم ذلك ان لو كان الاصطلاحي اعم من معنى اصل اللغة وليس كذلك فقولهم
الاصطلاحي اخص من اللغوي يعنون به انه اخص من المعنى اصل اللغة وليس كذلك
اللغوي الاصلي لا مطلقا ويقال ان قولهم المعنى اللغوي اعم من الاصطلاحي امر اغلبي
ويكون هنا من غير الغالب وهو اي معنى اللفظ في اصطلاح النحاة المراد هاهنا
لا يقال اللفظ في اصطلاحهم يشمل المهمل مع انه لا يصح ارادته هنا للاخبار عنه
بقوله قد يوضع ولا وضع في المهملات لانا نقول الخبر المذكور قرينة على تخصيص
اللفظ بغير المهمل واللام فيه اي في اللفظ من قوله اللفظ قد يوضع الخ اما الجنس
قيل الصواب حذف كلمة اما لانها لا بد لها من معادل وهو مفقود هنا ورد بانه
موجود وهو او من قوله او لحصة لانه لا يجب كون المعادل لفظ اما ويقال يكون تقدير
اختها ولا يجب التصريح بها وهذا كله مبني على انه لا بد لها من معادل لفظا او تقديرا
وانها للتفصيل مع التاكيد وفي الرضي ونقله عنه العصام في شرح الاستعارات انها
ترد لمجرد التاكيد لا التفصيل المجمل مع التاكيد من حيث حصوله الجنسية فيه للتقييد
في بعض افراده اي بعض غير معين نحو واخاف ان ياكله الذئب وقوله اعني العهد
الذهني تفسير للجنس من حيث حصوله في بعض افراده والعهد بمعنى المعهود
وقوله او لحصة عطف على للجنس والحصة عبارة عن الماهية الانسانية كحيوان
ناطق وليس هذا مرادا هنا بل المراد فرد معين مركب من الماهية والتشخص مجازا
مرسلا من باب التعبير باسم الجزء وارادة الكل ثم هذا من الشارح بنا على ان لام العهد
الخارجي كالذهني قسيم للام الجنس والا لقال او الجنس في ضمن حصة معينة اخذ
التعيين هنا من قوله يوضع من افراد جنس مطلق اللفظ ففيه تضاف لحدود
واضافة جنس الى مطلق بيانية واضافة مطلق لما بعده من اضافة الصفة الى الموصوف
هذا والاولى حذف لفظة مطلق لاغناء لفظة الجنس عنها ثم المفهوم من ذلك ان

اللام

اللام التي للعهد الخارجي الملحوظ منها الحصة ابتداء ولا يلاحظ الجنس باعتبار
حصوله فيها وهي طريقة وسياق المحقق تقريبا وهي اي الحصة المعينة
الموضوع منه اي من اللفظ المطلق وفي بعض النسخ وهو الموضوع منه وعليها يصح
ان يكون لفظ هو عائدا الى الجنس من حيث حصوله في بعض افراده كما يصح عوده
على الحصة المعينة وذكر باعتبار الخبر كما انث باعتبار الحصة على ان الضمير اذا وقع
بين مذكر ومونث يصح عند النحاة تذكيره وتانيثه لكن قال بعض المحققين مراعاة ما
بعده اولى ثم فسر الحصة المعينة بقوله اعني العهد اي المعهود الخارجي
اي من حيث العلم او التقدم في الذكر كناية او صريحا قال بعض موجها لكونه عهدا خارجيا
وذلك لانه يقدر ان المص فرض الكلام مع من بينه وبينه عهد في العلم باللفظ تامل
والحاصل ان اقسام اللام اربعة الاول ان يراد بمدخولها جميع الافراد على سبيل
الشمول اما حقيقة او مجازا وهو في ذلك في معنى نكرة دخل عليها كل وهذا القسم لا يصح
ارادته هنا لشمول اللفظ حينئذ لغير الموضوع مع ان المقصود المبحوث عنه في الرسالة
اللفظ الموضوع الثاني ان يراد به نفس الحقيقة من غير اعتبار لشيء مما صدق عليه
من الافراد نحو الرجل خير من المراة وال فيه لتعريف الجنس ومدخولها في معنى علم الجنس
الا ان علم الجنس يدل عليه بجوهره والمعرف بال يدل عليه بواسطة الاداة ولا يصح
ارادة هذا القسم ايضا هنا لان الحقائق موضوع لها لا موضوعة فلا يصح قوله قد يوضع
الثالث ان يراد به حصة مما صدق عليه من الافراد معينة في الخارج لتقدم ذكرها
في اللفظ صريحا او كناية بان يقدر هنا ان المص تكلم مع مخاطبه في اللفظ الموضوع ثم
قال له اللفظ قد يوضع اي اللفظ المعهود بيننا والاداة فيه لتعريف العهد الخارجي
ومدخولها في معنى علم الشخص وهذا هو الذي اشار اليه الشارح بقوله او لحصة من جنس
مطلق اللفظ الرابع ان يراد به حصة غير معينة في الخارج بل في الذهن وهو
المشار اليه بقول الشارح اما للجنس في ضمن فرد ما والاداة فيه لتعريف العهد الذهني
اي العلمي نحو ادخل السوق فال فيه للحقيقة في ضمن واحد لا بعينه لا لنفس الحقيقة من
حيث هي لان الحقيقة لا يدخل فيها فمدخولها في حكم النكرة وان كان لفظه معرفة تجري عليها
احكامها كوقوعه مبتدأ ونسب تعيين ذلك الفرد الى الذهن لان الحقيقة معهودة فيه

والافرادت الفرد ليست معهودة خارجا ولا ذهنا فالذهني عند النحويين اعم من ان يكون
المعهود الفرد او الجنس وعند البيانيين قاصر على المعهود الجنس واما المعهود
الفرد فيقال له حضوري اذا علمت ذلك ظهر لك ان حاصل هذا القسم
الاخير ان البحث في المقدمة عن اللفظ الموضوع ويؤيده ما سيذكره المص في
التنبيه ونحث فيه الهروي بان موضوع المقصود الذي هو التقسيم اللفظ
الموضوع وموضوع المقصود يجب ان يعلم خارجه بالبداهة او الكسب ثم يبحث عنه
فيه واللفظ الموضوع ليس كذلك فالواجب ان يكون البحث هنا عما يترتب عليه العلم
باللفظ الموضوع وهو تعلق الوضع على وجه مخصوص بجنس اللفظ اه اقول
قولهم يجب ان يعلم خارجه اي ولو بوجه ما فقوله واللفظ الموضوع ليس كذلك غير
مسلم له فتنبه واعترض الشيخ العصام ايضا ما هنا بان كون المراد اللفظ الموضوع
محوج لتاويل بعيد لا يصلح هنا اي بان يقال يراد ان اللفظ الموضوع بالوضع المطلق
قد يتحقق وضعه في ضمن هذا الوضع الخاص وايضا يكون قوله قد يوضع ضايعا لا
فايدة فيه لانه تحصيل حاصل وايضا ليس البحث هنا عن اللفظ في التحقيق بل عن
الوضع اذ معرفة اقسام الوضع هي المقدمة للمقاصد الاتية في التقسيم ومما يدل على
ان المقصود بالبيان هو الوضع لا اللفظ قوله فالوضع كلي والموضوع له متشخص
ويجاب بانا لا نسلم ان هذا التاويل لا يصلح بل هو الصحيح وليس بمتكلف
ايضا كما افاده الشيرانسي ولا نسلم انه في قوله قد يوضع تحصيل حاصل بل محط الاخبار
على قوله لمتشخص وهذا لم يعلم واما جعله البحث عن الوضع فقيه كما قال الهروي
انه يكون المذكور حينئذ من اقسامه القسم الثاني فقط واما اللفظ الموضوع فيصح
من اقسامه بقسميه فيلزم على ما ذهب اليه التمسك بالقليل والاعراض عن الكثير
وبانه لو كان كما زعم لعنون البحث بالوضع والتكلف بتقدير مضاف وتاويل
يوضع بجعل مع عدم الضرورة اليه غير معول عليه وحينئذ اي حين جعل ال
للعهد الخارجي واريد اللفظ الموضوع يجب ان يحمل قوله في المتن يوضع مجازا
على العدول عن الماضي للمضارع اما على جعلها للعهد الذهني فالفرد الغير المعين
صادق بالموضوع وغيره فحسن قوله يوضع في الجملة من غير تاويل قال بعض الافاضل

والصواب

والصواب ان الحمل اي التاويل يحتاج اليه على كلا التوجيهين لان العهد الذهني وان
لوحظ الفرد مبهما فيه الا انه في نفس الامر يعينا ومقصورا على اللفظ الموضوع
فاستوى العهد الخارجي والذهني في نفس الامر على ان المراد الموضوع ويفرق بين
الاحتمالين بالملاحظة فقط اما لاستحضار الصورة اي صورة اللفظ باقسامه الاتية
وهذا على تقدير ان يكون المضارع للحال فكانه يستحضر بالمضارع تلك الصورة ليشاهدها
السامعون لنوع غرابة لان تعقل الموضوع له بواسطة امر عام او يدونها ثم وضع
اللفظ له امر غريب بديع وهذا نظير قوله تعالى فتثير سحابا بعد قوله الله الذي ارسل
الرياح فقد عبر بالمضارع استحضارا للصورة اثارة السحاب المسخر بين السماء والارض
على الكيفية المخصوصة والانقلابات المختلفة لكون تلك الصورة عجيبة بديعة دالة على
كمال القدرة الباهرة او لتاخر الوضع عن اللفظ اي والمعنى وهذا على تقدير كون المضارع
للاستقبال اي فيكفي في كونه مستقبلا تاخر الوضع عن ذات اللفظ قيل وفيه نظر لاقتضايه
صحة قولك مثلا جا الذي يضرب لمن وقع منه الضرب في الماضي بالنظر لتقدم الذات على
الحدث وهو في غاية البعد اللهم الا ان يقال لا مانع من صحة ذلك الا ان ينقل عدم الصحة
بالنظر للذات اي ذات اللفظ او المعنى او هما قيل وهو الظاهر لتاخر الوضع عن كل منهما
اي واما بالنظر الى الزمان فالوضع مقارن للفظ فيه فنزل التاخر الذاتي منزلة التاخر الزماني
او التمهيد اي ثبت ثبوتا تاما الان تمهد مصدرها التمهد والتمهد مطاوع التمهيد الذي
هو مصدر مهد والتمهيد وضع الطفل في المهد اي الفراش ولا شك ان الوضع يستلزم
الثبوت التام وفي كلام بعض ان التمهيد نقل الى اثبات الشي كمال الاثبات اي صار
حقيقة عرفية فيه[3] هذا اي كون المراد باللفظ في كلامه اللفظ الموضوع نصا او احتمالا
فنقول اقسام اللفظ الموضوع من حيث تشخص المعنى وعمومه اي لا من
حيث افراده وتركيبه ولا من حيث اسميته وقسيماها فالحيثية للتقييد ثم ان العموم
والخصوص من عوارض الالفاظ توصف المعاني بهما تجوزا واما وصفه بالكلية والجزئية
فحقيقة وقيل ان العموم من عوارض الالفاظ والمعاني فيكون موضوعا للقدر المشترك
بينهما وهو الراجح وقيل مشترك اشتراكا لفظيا وقيل يقال اصطلاحا للمعنى اعم
واخص وللفظ عام وخاص تفرقة بين الدال والمدلول وخص المعنى بافعل التفضيل لانه

[illegible]

[3] اقول ولا حاجة الى ذلك لانه نقل في اللغة ان يقال مهدت الامر سويته ووطاته وفي التنزيل فلانفسهم يمهدون وامتهد السنام اي انتفخ كما مهد سنام البعير

اعم من اللفظ وخصوص الوضع وعمومه على ما يقتضيه اي بنا على انقسام
او الانقسام الذي يقتضيه التقسيم العقلي اي المنسوب للعقل من حيث انه يعين
عليه والة له لا انه المقسم واحترز به عن التقسيم في الخارج وفي نفس الامر فانه ثلاثة
فقط وقوله ابتدا مفعول فيه ليقتضيه واحترز به عما يقتضيه التقسيم ثانيا اذ بالنظر
اليه تزيد الاقسام لان الاول ينقسم الى علم شخص وعلم جنس والثاني الى حرف وضمير
واسم اشارة وموصول والثالث الى اسم جنس ومصدر ومشتق وفعل اربعة
اقسام ويرد على الحصر المذكور ما ذكره ابو البقا ونصه واعلم ان ها هنا احتمالين
عقليين اخريين احدهما ان يوضع اللفظ لمعان كلية متعددة باعتبار امر كلي اعم منها
والثاني ان يوضع لجزئيات باعتبار جزئي اخر لكن الاول مما لا وجود له وان كان ممكنا
والثاني اشد استحالة من الوجه الرابع المذكور في الشرح اهـ وقال شيخنا المحشي وبقي
اقسام منها ان يوضع لمفهوم كلي ملحوظ بامر مباين ومنها ان يوضع لمفهومات
متباينة ملحوظة بامر مباين وهما مستحيلان ايضا اهـ وقال العصام يرد على
الحصر ايضا المركب من مفردين موضوعين بوضعين مختلفين كزيد انسان وهذا انسان
والمركب من مفردين موضوعين بوضعين متفقين كالانسان حيوان والمركب من مفردات
موضوعة باوضاع متفقة كالذي هو هذا فهذه الاقسام ليست داخلة في الاربعة
لان وضع المركب مخالف لوضع مفرداته ثم اجاب بان قيد الوحدة معتبر
في المقسم اي بقرينة السياق فكانه قال اقسام اللفظ المفرد الموضوع الى الاربعة
المذكورة فما قبيل ما اجتمع فيه الاقسام على ان المركب من وضعين متفقين في
القسم او من مفردات متفقات داخل فيما دخل فيه وضع كل واحد من مفرديه
او مفرداته لكن نقل عن العلامة المذكور اعني العصام انه قال وذلك محل نظر لانه
يقتضي ان يصير اللفظ به موضوعا للمتعدد بحيث يكون كل من المتعدد موضوعا له
اللفظ ولا شي من المتعدد كذلك بالنسبة الى المركب بل طايفة منها موضوع له لجزء واخرى
لجزء اخر اهـ ورده الشبراملسي بان هذا توهم منه ان المتعدد بالنسبة الى المركب معاني
الاجزا وليس كذلك بل هو المجموعات المركبة منها اهـ فان قيل المشتق من
اي قسم اجاب شيخنا المحشي بانه من القسم الثالث لكن ينبغي ان يكون ذلك

باعتبار

باعتبار موادها اي ماخذها فانها موضوعة بالوضع العام لموضوع له عام بان يقول
الواضع وضعت مواد المشتقات لمبادي الاشتقاق اي لمدلولات مبادي الاشتقاق
ومبادي الاشتقاق المصادر ومدلولاتها الاحداث فالمشتقات باعتبار موادها اي
ماخذها موضوعة بوضع واحد اما باعتبار هيئتها اي زنتها فانها موضوعة بوضع
عام لموضوع له خاص بان يقول الواضع وضعت هيئة فعل للنسبة والزمان الماضي
وهيئة فاعل لذات وقع منها الفعل وهكذا فعلى هذا تكون موضوعة باوضاع متعددة
وهي بالنسبة لكل وضع داخلة في القسم الثاني واعلم انه اختلف في وضع المواد
والهيئات قال الحفيد وضع المادة كلي نوعي اي لم يلاحظ الواضع تعددا للمواد بل
وضع مادة المشتق للدلالة على مبدا اشتقاقه ووضع الهيئة شخصي اي تعددها ملحوظ
البتة لانه وضع هيئة المضارع على حدة والماضي على حدة وهكذا قال شيخنا الدلجي وفيه
تحكم على الواضع بلا دليل وقال الغنيمي وضع المادة شخصي اي وضع مادة ضرب على
حدة ومادة نصر على حدة وهكذا ووضع الهيئة نوعي اي وضع مادة ضرب على حدة ومادة
نصر على حدة هيئة المشتق للدلالة على افراده كهيئة فعل وهي الزمان الماضي فيدخل تحتها
افراده كضرب كتب وذهب قيل ما ذهب اليه الحفيد وان رده جمع هو الظاهر لكفاية الوضع
النوعي في دلالة المشتق على الحدث فدعوى التشخص دعوى قدر زايد على الحاجة فلا بد
لها من دليل لان المعنى اما متشخص اولا المراد بقوله اولا ان يكون عاما بان
تصدق بالعام وبما ليس عاما ولا خاصا الذي هو واسطة وكذا يقال مثل ذلك في
قوله وعلى كلا التقديرين فالوضع اما خاص اولا والحاصل انا ناخذ الاول
من القسمين الاولين مع الاخير من الاخيرين يحصل قسمان ثم ناخذ الثاني من الاولين
مع الاخيرين يحصل قسمان ايضا وحينئذ فالقسم الاول متشخص مع خاص والثاني متشخص
مع عام وغير المتشخص اما مع خاص او مع عام فما جعله الشارح رابعا حقه بمقتضى التقسيم
المذكور ان يكون ثانيا لكن لما كان القسم الرابع مستحيلا اخره عن الثلاثة الواقعة فالاول
ما وضع لمتشخص اي معين باعتبار تعقله اي ادراكه بخصوصه وذلك بان يوضع
اللفظ لشي متشخص باعتبار تعينه وتشخصه اي بان يقصد في الوضع الى عينه وتشخصه فالة
وضعه التعقل لا امر مشترك بين جزئيات يندرج هو فيها كما في القسم الثاني وعبارة

الله في شرحه الكبير الظاهر انه لا يجب في الوضع الخاص لموضوع له خاص تعقله بعينه بل
يكفي تعقله بمفهوم كلي منحصر فيه كما اذا سمى رجل ولده اذا بلغه تولده قبل ان يراه باسم
بل كما اذا اسماه في بطن امرأته باسم فانه لا شبهة انه علم وان وضعه خاص لموضوع له
خاص كما صرح به المصنف مع انه لم يتصوره بتشخصه انتهت اي والا لزم عليه عدم علمنا
بمعاني الاسماء الموضوعة كما لا نعرفه كالله والملائكة وفي كلام السيد في شرح المواقف اشارة
الي ما ذكر حيث قال تجوز ان يعقل ذات ما بوجه من وجوهه ويوضع الاسم لخصوصيته
ويقصد تفهيمها باعتبار ما لا بكنهها ويكون ذلك الوجه مصححا للوضع وخارجا عن
مفهوم الاسم اه والظاهر ان وضع اسم الجلالة للذات العلية من هذا القبيل ان قلنا
الواضع البشر واما ان كان الواضع هو الله فهو يعلم ذاته وصفاته ومن هذا التقرير
تعلم ابطال ما في شرح المواقف حيث قال في موضع اخر من ذهب الى جواز تعقل ذاته تعالى
جوز ان يكون له اسم بازاء حقيقته المخصوصة ومن ذهب الى امتناع تعقل ذاته تعالى لم يجوزه
لان وضع الاسم لمعنى فرع تعقله ووسيلة الى تفهيمه فاذا لم يمكن ان يعقل ويفهم لم يتصور
وضع اسم بازائه **ويسمى هذا الوضع وضعا خاصا لموضوع له خاص** ومعنى كون
الوضع خاصا ان يعقل الموضوع له من حيث خصوصه لا من حيث اندراجه في كلي واعلم
ان الوضع فعل الفاعل وهو في جميع الاحوال خاص فما معنى وصفه بالخصوص **كما اذا**
تصورت ذاتا زائدة وما مصدرية والمعنى كتصورك واعترض بان القصد التمثيل للوضع
الخاص وليس الوضع نفس التصور واجيب بان فيه مضافا محذوفا اي كما في
تصورك **ذات زيد** اي ذاتا تؤول الى كونها ذات زيد والا فهو في حال تصوره للذات الذي
وضع زيد لها لم تكن ذات زيد **ووضعت لفظه** اي لفظ زيد فالضمير عائد على المضاف اليه
وهو قليل واضافة لفظ الى الضمير بيانية على ما هو التحقيق وعليه الناصر اي من كون الاضافة
البيانية تاتي في الضمير **بازائه** اي مقابلته والضمير للذات وذكره لاكتساب مرجعه التذكير
من المضاف اليه وهو قليل بالنسبة لاكتساب التانيث من المضاف اليه والاولى ان يقال ان الذات
تذكر وتؤنث كما نقله الثقات ثم لا يجب في مسمى هذا القسم ان يكون واحدا حقيقيا
بل ولو اعتباريا كما اذا سميت رجلين مثلا بزيد بن فان المسمى بمنزلة الواحد ونظيره ابانان
علم على جبلين فلا يقال لاحدهما زيد ولا ابان وقد يكون العلم الشخصي متعددا بان افراد

متشخصة

متشخصة موضوعا لها باوضاع متعددة فيحتاج الى قرينة لتعين الفرد المتشخص المراد
منه عند الاستعمال **والثاني ما وضع لمتشخص** اي لجنسه او التقدير لكل متشخص لانه موضوع
لمتشخصات بقرينة قول الشارح وهذا القسم يجب ان يكون معناه متعددا **باعتبار**
تعقله لا بخصوصه بل بامر عام وذلك بان يوضع اللفظ ولا يقصد منه وضعه لمتشخص
بعينه بل المقصود كل فرد فرد من افراد الامر الكلي الا انه يلزم ان يكون ايضا على هذا موضوعا
لمتشخص بعينه باعتبار ان ذلك المتشخص بعض من تلك الافراد غاية الامر ان يكون
موضوعا له على هذا بالواسطة اي بواسطة وضعه لكل متشخص من اشخاص الامر الكلي
ثم هذا القسم هو المعتني بشانه في هذه الرسالة **ويسمى ذلك الوضع وضعا عاما**
لموضوع له خاص هذا الوضع بالنظر لذاته خاص كالموضوع له لانه من الافعال الخارجية
فلا يتصور فيه العموم فوصفه بالعموم بالنظر لالته فهو من وصف السبب باسم المسبب
لان الته باعتبار تعقلها سبب للوضع المذكور قال بعض من كتب هنا فالوضع الواحد الواقع
من واضع واحد لا يكون الافراد خاصا من مطلق الوضع وحينئذ فيفارق الاول بان الموضوع
له هنا متشخص بالة وضع كلية وبانه متعدد المعنى بخلاف الاول ومذهب السعد ان الموضوع
له في هذا القسم الامر العام على ما سياتي تحقيقه **كاسما الاشارة** والضماير والحروف
ونحوها على ما يجي **وهذا القسم** وهو اللفظ الموضوع لمتشخص باعتبار تعقله بامر عام
يجب ان يكون معناه اي معنى اللفظ **متعددا** تعدد الكثير تحقيقا لمعنى العموم وتساوي
المعنى في افراده وناقشه ابو البقا بان الشخصي الذي نوعه منحصر فيه يمكن ان يوضع
لفظ بازائه باعتبار تعقله بامر عام هو نوعه الا ان يلاحظ وضع لفظ شمس لمفهوم
كلي هو كوكب نهاري ينسخ ظهوره وجود الليل فان المفهوم الموضوع له كلي مع انه
منحصر من حيث الوجود في فرد فكيف يصح تعدد المعنى ثم اجاب بان الوجوب
ها هنا بمعنى الاستحسان ووجهه ان الباعث على هذا الوضع عدم امكان وضع اللفظ
بالوضع الخاص بازاء المعاني الموضوع هو لها لعدم تناهيها وعدم حضور بعضها
في زمان الوضع وعدم حضور بعضها عند الوضع وليس في الشخصي المنحصر نوعه فيه
هذا الباعث فاعتبار الوضع العام فيه مستحسن اه وقد يجاب بان المراد متعددا
وجودا او تقديرا اي امكانا وهذا احسن من الجواب كما لا يخفى وقريب منه قول

الذي قبله

الحفيد في شرح التهذيب في بحث النوع وينبغي ان يعلم ان المراد بالكثرة ما يتناول الافراد
المتوهمة ايضا فلا يخرج عن التعريف النوع الذي له فرد خارجي واحد واجاب
بان الكلام في اقسام تحققت في الخارج وهذا وان كان ممكنا لم يوجد وبحث بعض
في التمثيل لذلك بالشمس بانها موضوعة للمعنى الكلي لا للافراد المنحصرة به كما صرحوا
به في فن المنطق بحث في المثال والقسم الثالث ما وضع لامر كلي باعتبار
تعقله كذلك اي حالة كونه مثل ذلك اي بالالة العامة فالمعنى عام والالة عامة فان
قيل العموم في المعنى فقط وليس عندنا الة كلية غير الموضوع له اجاب الله بقوله
اي على عمومه والحاصل ان ملاحظة عمومه يسمى الة اي كالالة وليس الة
حقيقة لان الالة امر كلي مغاير للموضوع له وكذلك في القسم الاول ملاحظة الخصوص
بمنزلة الالة وليس الة حقيقة فالالة حقيقة انما هي في القسم الثاني ويسمى هذا الوضع
وضعا عاما لموضوع له عام قال السيد اي بالنظر في خصوص الوضع وعمومه الى
متعلق التصور اي فان كان متعلقا بامر عام كان الوضع عاما وان كان متعلقا بامر خاص كان
الوضع خاصا سواء كان متعلق التصور موضوعا له او الة لملاحظة الموضوع له كما وضعوا
معنى الحيوان الناطق اضافة معنى للحيوان بيانية كما يدل عليه قوله وضعنا
لفظ الانسان بازائه اي بمقابلة الحيوان الناطق واستشكل الشيخ ... في
شرح المتن كون وضع مثل الانسان لمفهومه الكلي من قبيل الوضع العام لكون العموم فيها انما
هو في الموضوع له وعموم الوضع شيء اخر اذ الظاهر شموله في نفسه ولا يرى احدهما في
الاخر ثم قسم تقسيما افاد به ان وضع نحو الانسان من قبيل الوضع الخاص وان الوضع
العام لموضوع له عام هو الوضع النوعي كما في المشتقات فان المعاني الموضوع لها
متصورة بامر عام وهي كليات وقد اعتبر فيه عموم الوضع من جانب اللفظ ايضا اهـ
وانت اذا تاملت ما قاله السيد قدس سره قريبا تعلم رد هذا الاشكال واما جعله
وضع المشتقات نوعيا لملحوظية معانيها بامر عام فمحل نظر كما يعلم مما قررناه سابقا
فارجع اليه وقال الله في شرح الكبير ما حاصله فان وضعا واحدا اذا تعلق بمعان
متعددة بان يكون كل منها موضوعا له بهذا الوضع كان عاما ومثالا لتلك المعاني كما يقال
في القضية السالبة عم النفي كل فرد وفي القضية الموجبة عم الاثبات كل فرد وكان كليا ايضا على

قياس

قياس وصفه بالايجاب الكلي والقسم الرابع ما وضع لكلي باعتبار تعقله اي ادراكه
بخصوصية بعض افراده اضافة خصوصية لبعض بيانية وهذا القسم مما لا
وجود له ولما كان عدم الوجود صادقا بالممكن والمستحيل اضرب عنه بقوله بل حكموا
باستحالته قال بعض والحاكم بذلك السيد قدس سره ثم استدل على الاستحالة
بقوله لان الخصوصيات بفتح الخاء المعجمة وضمها اي المشخصات كزيد وبكر وعمرو
لا يعقل اي لا يمكن ولا يتصور كونها مراة لملاحظة اي استحضار كلياتها لان شان
الامر العقلي لا يدرك منه المتسع وانما تركنا له هذا الدليل لان الدعوة ضرورية لا
تحتاج لدليل بخلاف العكس وهو ان الكليات يعقل كونها مراة لملاحظة جزئياتها
ثم ان هذا الدليل مطابق للمدعى كما لا يخفى لان معنى عدم تعقل الشيء استحالته كما قررناه واما
تعليل السيد قدس سره فقد قال الشيرازي انه لا ينطبق على المدعى حيث قال اما
كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فمستحيل لان الكليات تدل على مشخصاتها اجمالا
فتلك كاف في وضع الالفاظ للمشخصات وليست المشخصات كذلك بالقياس الى الكليات
لان الجزئي ليس وجها من وجوه الكلي يتوجه العقل به اليه فيتصوره اجمالا وانما الامر
بالعكس اهـ قال شيخنا المحشي وبيان ذلك ان عدم دلالة المشخصات على كلياتها
معناه عدم وجود الدلالة الصادق بالامكان والاستحالة مع ان المدعى الاستحالة
ويمكن ان يقال مراده بعدم الدلالة الاستحالة اهـ لا يقال المراد لا يدفع الايراد لان
التحقيق الذي ذكره ابن قاسم وصرح به ياسين في حواشي التصريح انه يدفعه لكن
قيدوه بما قامت عليه قرينة كذكر مثال يشير اليه او سبق كلام يدل عليه وبحث
العصام بان السيد قد جوز التعريف بالاخص تبعا للمتقدمين فلم لا يجوز كون الاخص
مراة لملاحظة الكلي قياسا على ذلك اجاب شيخنا المحشي بانه لما كان الغرض
من التعريف تصور المعرف ولو بوجه اكتفى فيه بالتعريف بالاخص لافادته ذلك بخلاف
الوضع فان القصد منه تمايز الموضوعات بان يميز كل معنى عن صاحبه لا يقال
هذا البحث لا يتم الا لو جوز قدس سره تعريف الاعم باي اخص كان كليا او مشخصا
وليس كذلك اذ لا كسب بالجزئي لانا نقول مبنى الامتناع انما هو العموم والخصوص
واما ما قيل من ان مبنى الامتناع على ان الجزئي لا استقلال له وان اصله لا يرتبط بالغير

ومراة الملاحظة للشى لابد ان تكون مرتبطة به ففيه انا وجوب كون المراة مرتبطة
ولذا كون الجزئي غير مرتبط بالغير ممنوع فتنبه قال محشى الحاشية
وكثيرا ما كنت اتوقف في الحكم باستحالة هذا القسم لان دليله قد يمنع بان الكليات
موجودة في ضمن جزئياتها على المشهور ويمكن ان يلاحظ الجزئي باعتبار كون الكلي
في ضمنه وجزءا منه وتجعل مراة لما في ضمنه فيتعقل ذلك الكلي بالجزئي المتضمن له ويوضع
اللفظ بازائه ثم ظهر ان الحكم بالاستحالة بالنظر لمصطلحهم لانهم صرحوا بان المراة
والالة امر كلي تنحصر به الجزئيات وذكروا في موضع اخر ان المراة والالة ما يتوقف
عليه وضع اللفظ وهو لا يتوقف على ما ذكر على ان منع الدليل بما تقدم لا يتم الا على
مذهب السعد ومن تبعه اما على مذهب السيد ومن تبعه من ان الكلي لا وجود له في
الجزئي فلا يتم **والتعرض** اي المهم **بذكر القسمين الاولين** يعني في المقدمة والا فقد ذكر
الثالث في التقسيم تبعا للمقصود واليه اشار فيما بعد بقوله فيما هو المقصود الاصلي
وقوله **من تلك الاقسام الاربعة** حال من القسمين الاولين كما هو واضح **لعدم
تحقق الرابع** الاولى ان يقول لاستحالة الرابع لان عدم التحقق صادق بالممكن كما
سلف **وظهور الثالث** اي وذكر الظاهر عبث ووجه ظهوره عدم الاشتراك فيه بين
الوضع والموضوع له لان كلا منهما كلي وقوله **وعدم تعلق الغرض به** عطف على
ظهور عطف علة على علة **فيما هو المقصود الاصلي من هذه الرسالة** **وهو**
اي المقصود الاصلي من تلك الرسالة **تحقيق معنى الحرف والضمير واسم
الاشارة والموصول** وانما كان تحقيق ما ذكر هو المقصود لانه محل الخلاف بين المص
والسعد في انها موضوعة لجزئي او لكلي كما سياتي واما بيان معنى المصدر والعلم واسم
الجنس والفعل والمشتق وان ذكر في التقسيم فهو مقصود تبعا لعدم خلاف بينهما
فيه **والاول** مبتدا خبره محذوف تقديره لا يسال عنه واعترضه العصام بان
هذه العبارة من الشارح غفلة نشات من الغفلة عن المقصود اه لانه جعل الاول
لا مدخل له في المقصود وليس كذلك وحينئذ فكان الاولى ان يقول وانما لم يكن لغير
القسمين من اقسام الوضع مدخل في معرفة ما سياتي من المقاصد اقتصر عليهما
وان كان الواو فيه للحال وان ليست شرطية وقوله **كذلك** اي مثل الثالث في الظهور

وعدم

5

وعدم تعلق الغرض به فيما ذكر وان خالف ما وجهه اخص كما مر وقوله **الا انه** استدراك
على خبر الاول المحذوف اي وان كان لا يسال عنه الا انه **لما شارك الثاني** اي ما وضع
وضعا عاما لموضوع له خاص **في تشخص المعنى** اي تعينه **تعرض له** اي للاول
ليزيد توضيح صاحبه اي الثاني فانه اذا علم ان تشخص المعنى على وجهين انكشف
صاحب كل من الوجهين زيادة انكشاف ولا شك ان توضيح الثاني مطلوب لان فيه نوع
خفا لانه لو لم يذكر القسم الاول لربما توهم ان خوزيد من الثاني وانه وضع لمتشخص باعتبار
امر عام فدفع ذلك الايهام بالقسم الاول وبحث العصام بان الثالث ايضا
قد شارك الثاني في عموم الوضع فان الة الوضع في الثاني والموضوع له في الثالث
كل منها عام فهذه المشاركة التعرض له في المقدمة ليزيد توضيح صاحبه
فالتعرض للاول لذلك الغرض دونه ترجيح بلا مرجح واجاب الكيلاني بان
الامر العام في الثالث بمعنى العام في نفسه وفي الثاني بمعنى العام مما الموضوع له فلا
مشاركة بينهما في اعتباره بخلاف تشخص المعنى فان قيل القسم الثاني من الثالث
يريد الثاني باعتباره اجيب بان الاعم فيه بمعنى الاعم ذهنا فقط وفي الثاني
بمعنى الاعم ذهنا وخارجا فلا مشاركة بينهما باعتباره ايضا واما ما اجاب
به محشى الحاشية تبعا للمولى في حاشيته على الهروي من ان مشاركة الاول للثاني
امر مقصود داخل في الوضع وهو تشخص المعنى اذ المقصود بالذات هو المعاني
الموضوع لها ومشاركة الثالث للثاني انما هو بالنظر لالته وهي غير مقصودة بل
وسيلة لاستحضار المعاني المقصودة ليوضع اللفظ لها والمشاركة في المقصود اولى
ففيه ان الكلام لما كان في اقسام الوضع كانت الشركة باعتبار الامر العام اولى
بالاهتمام من الشركة باعتبار المقصود فتامل وقوله اي المهم **بعينه يحتمل ان يكون
صفة كاشفة** اي موضحة **للتشخص** والتشخص ما له تشخص والتشخص ما به يصير
الشى بحيث يمنع العقل من فرض الشركة فيه وقوله بعينه تفسير وتبيين له كما هو
شان الصفات الكاشفة وحينئذ يكون المعنى اللفظ قد يوضع لمتشخص ملتبس بالتعين
سواء كان متعقلا بامر عام او لا ونظيره في كون قوله بعينه بمعنى معين تعريف المعرفة
بما وضع لشى بعينه قال الشريف في حاشية الجامي شاع فيما بينهم تفسير قولهم

بعينه في امثال هذا المقام بالمعين ولا تنسا عده اللغة فلا يبعد ان يكون من موضوعات
الادب وان لم يصرح ابه اهـ ويحتمل ان يكون قوله بعينه تاكيدا للتشخص والمعنى عليه
قد يوضع لنفس تشخص ودخول البا الزايدة في الفاظ التاكيد كثير ويحتمل ان يكون
تقييدا للوضع بحيثية التعيين والمعنى عليه قد يوضع لتشخص من حيث انه معين
فان قيل التعيين معتبر في مفهوم التشخص فلا فايدة في اعتبار قيد الحيثية اجيب
بانه لا يلزم من اعتبار التعيين في مفهومه كون الوضع باعتباره اذ الوضع للمعين قد يكون
من حيث التعيين وقد يكون لا من حيث التعيين وهو الفارق بين المعرفة والنكرة لا مجرد
تعيين الموضوع له اذ كل لفظ موضوع لمعين وعلى الاحتمالات الثلاث المذكورة
في قوله بعينه قد يقال ان مفهوم القسم الاول اعني قوله قد يوضع الخ اعم
من ان يكون الوضع للتشخص بملاحظته بامر كلي او بملاحظته بعينه وحينيذ لا يمتاز
عما يقابله اعني قوله وقد يوضع له الخ ويحتاج الى تقييده بما يميزه اللهم الا ان يقيد
المتن بقولنا وضعا تشخصيا او يقال لتشخص وحده وما يقابله موضوع لتشخص لا
وحده بل مع تشخص اخر ويكون الدليل على ذلك المقابلة باعتبار امر عام ومثل ذلك
كثير في عباراتهم ويحتمل ان يكون في مقابلة قوله وقد يوضع له باعتبار امر عام
اي فيكون لفظ بعينه تقييدا للوضع مقابلا لما قيد به الثاني قال شيخنا المحشي وهذا الاحتمال
احسن لانه لا يحوج الى اعتبار قيد بخلافه على الوجه الاول كما عرفت ويكون المعنى حينيذ
ما اشار له بقوله اي قد يوضع اللفظ لمتشخص باعتبار تعقله بعينه وعطف
قوله وتشخصه تفسيري اي لا باعتبار امر كلي وحينيذ يمتاز هذا القسم بهذا القيد عما
يقابله ويكون هذا القيد عديلا لقوله باعتبار امر عام لكن يشكل بوضع اسم المولود
ممن بلغه تولده وحينئذ بنا على ان الواضع البشر الا ان يقال ان قوله بعينه اي باعتبار
الغالب او يقال ان قوله بعينه اي ملحوظا بعينه فلا يشترط ان يكون محسوسا بحاسة
البصر واما جواب الشيرانسي بان ملاحظة الشي بكلي منحصر فيه ملاحظة بعينه
بمعونة ان المتبادر من العام في مقابلته هو العام بالفعل ففيه تكلف او يكون المعنى
على الاحتمال الثاني في الشرح هكذا قد يوضع اللفظ لمتشخص باعتبار عينه بان ينظر في الوضع
الى عينه لا الى امر يندرج هو فيه كما في القسم الثاني فانه لم يقصد في وضع اللفظ بهذا الوضع

الى

الى الشخص بعينه بل الى كل شخص وصار التشخص موضوعا له بالوضع لكل تشخص ونظيره
في كون الوضع الى شي بالقصد الى غيره جعل وضع المفرد وضع عين اللفظ لعين المعنى
ووضع المركب وضع اللفظ بوضع الاجزا للاجزا لا بوضع العين للعين وحينيذ معنى قوله
قد يوضع له باعتبار امر عام انه يوضع لتشخص بعينه باعتبار القصد الى امر يندرج فيه
هذا التشخص بالوضع لكل تشخص وكل تشخص شامل للتشخص بعينه لان التشخص بعينه
بعض منه فهو من شموله له وقد يوضع اي اللفظ له اي للتشخص بقطع النظر عن قيده
فالمراد جنس التشخص والا فالموضوع له في هذا القسم افراد كثيرة وبهذا تعلم فساد ما
قاله الش في شرحه الكبير حيث قال وقد يوضع له اي لتشخص بعينه باعتبار امر عام
اي باعتبار امر تعقله اي ادراكه بامر عام وذلك اي الوضع لتشخص باعتبار
امر عام والمراد الوضع المفهوم مما يوضع على حد قوله تعالى اعدلوا هو اي العدل
اقرب للتقوى هذا وكان الاولى ان يقول اي اللفظ الذي يوضع لتشخص لان الكلام في تقسيم
اللفظ الموضوع لا في تقسيم الوضع كما تقدم يتحقق بان يعقل الباقي للتصوير بنا
على ان العقل بمعنى التعيين امر مشترك من متشخصات بكسر الخا وكان الاولى
ان يقول وذلك بان يعقل متشخصات بامر مشترك بينها لئلا يتوهم انه لم يفرق بين ملاحظة
الشي وبين ملاحظة الشي بوجه فان الوجه مقصود بالملاحظة في الاول دون الثاني
او يقال مراده بان يعقل الامر المشترك بين المتشخصات ويعقل المتشخصات بذلك
الامر الا انه اكتفى عن ذكره باستلزام قوله ثم يقال هذا اللفظ اياه وانما عبر عن
اللفظ الموضوع بهذا اللفظ الموضوع ايما الى انه يجب ان يكون الموضوع متشخصا ممتازا
عما غيره كالموضوع له موضوع اعلم انه على تفسير الش العقل بالتعيين يكون قوله
موضوع مستدركا لا فايدة فيه بل مضر لان اخذ الوضع في انشا معنى الوضع لا يصح اذ
الوضع لم يتحقق بعد حتى يكون هذا القول مطابقا للواقع اللهم الا ان يجعل القول
باقيا على حقيقته وهذا اللفظ اخ انشا للوضع كصيغة بعت وامثالها كما قاله العصام
او اخبار عن وضع متعقل في النفس كما ذكره الحفيد فلا استدراك واجاب بان ذلك
اللفظ ليس بواقع في انشا الوضع بل فيما يتحقق هو به كما قاله الشيرانسي قال العصام
نعم الاولى ثم يقال وضع هذا اللفظ لكذا لان الشايع في العقود الانشائية هو الجمل الفعلية

لكل واحد من هذه المشخصات بخصوصه اي الملاحظة بالامر الكلي وفي هذه
العبارة اعتراضات الاول ما افاده الحفيد وهو انه يلزم عليها الالتفات
عند سماع اللفظ الى افراد معينة كثيرة مع انه لا يلاحظ السامع من انا مثلا الا فردا معينا
لا يقال تعيين الفرد بالقرينة لانا نقول القرينة لا تدفع الالتفات الى الموضوع
له بعد العلم بالوضع وانما تعين المراد واجيب بانا لا نسلم لزوم الالتفات عند
سماع اللفظ الى جميع الافراد التي لاحظها الواضع وانما اللازم الالتفات الى ما هو المراد
الا ترى ان المشترك اللفظي عند وجود قرينة المراد لا يلزم فيه الالتفات الى جميع المعاني
الموضوع هو لها بل كثيرا ما يجهل السامع اكثرها ولا فرق بين الموضوع لافراد
باعتبار امر عام وبينه الا بتعدد الوضع ووحدته الثاني ما افاده العصام
من انها تفيد ان مجرد القول بانه موضوع لكل واحد من هذه المشخصات كاف في الوضع
وليس كذلك بل لا بد من تقييد المشخصات في ذلك القول بحيثية كونها موصوفة بذلك
المعقول المشترك فان مدلول هذا ليس ذات المتشخص كما انه مدلول العلم بل الذات
المتشخصة من حيث الاتصاف بكونه مشارا اليه وعلم من ذلك ان اعتبار الامر العام
يكون من جهتين من جهة ملاحظة الخصوصيات ومن جهة تقييدها به ثم تصرف
وقد يناقش فيما ادعاه بان التحقيق انه لا فرق بين المفهوم المتشخص من لفظ هذا
وعلمه ولذا من انا وعلمه وهكذا وانما الفرق في طريق الفهم فان العلم وضعه لا
يحوج الى قرينة بخلاف الموضوعات بهذا الوضع وحينئذ فما في المتن لا غبار عليه
فانك اذا قلت هذا فكما يفهم منه الذات المتشخصة يفهم اتصافه بكونه مشارا اليه
الا ترى ان ارباب البلاغة عللوا ايراد المسند اليه بالاشارة بانه لتمييزه اكمل تمييز
وفرعوا عليه فوائد لا تحصى ولا يتاتى هذا لو كان المفهوم مجرد الذات وقوله الخ
اي يعين اللفظ تفسير لقول المتن يقال وهو احسن من تفسيره له في شرحه
الكبير بالقول النفسي لانه بعيد عن متفاهم اللغة والعرف لكن الاولى من ذلك كله
ان يكون تفسيرا لحاصل الكلام اعني قوله ثم يقال الى اخر الجملة وقوله **بازاء** اي
مقابلة **كل واحد من افراده المتشخصة** تفسير لقوله واحد الخ باعتبار تعلق كل
واحد بيقال ويكون لفظ موضوع مستدركا كما مر والاولى تعلق كل واحد بموضوع

والمعنى

والمعنى بان يعقل الخ ويتلفظ الواضع بقوله هذا اللفظ موضوع لكل واحد قاصدا انشا
الوضع او اخبارا عن وضع سابق مستقر في نفسه ويستقيم كلام المص لكن يبقى في كلامه
الشارح حينئذ تهافت **سواء كان ذلك الامر** العام المشترك **من ذاتياتها** اي المشخصات
كما في معاني الحروف ما واقعة على الامر العام والظرفية من ظرفية الجزئي في الكل
والكاف استقصائية اذ لم يبق غير معاني الحروف يكون الامر ذاتيا لها **او من عوارضها**
كالمضمرات ودخل تحت الكاف الموصولات **واسماء الاشارة** فالكاف تمثيلية
واعلم ان الكلي الداخل في حقيقة جزئياته يسمى ذاتيا لان الذات هو الحقيقة التي
دخل فيها ذلك الكلي وللداخل في الشيء نسبة اليه والكلي الخارج عن حقيقة جزئياته يسمى
كليا عرضيا لكونه منسوبا الى ما يعرض للحقيقة وربما يقال الذاتي على ما ليس بخارج اذا
تمهد هذا فنقول القدر المشترك العام الذي لوحظ فيه جميع المشخصات في
وضع لفظة من مثلا هو الابتدا المطلق وهو ذاتي لانه داخل في ماهية افراده وجزئياته
التي هي الابتداءات الخاصة كابتدا السير من البصرة الى الكوفة وابتدا الكتابة من الكتاب
المعين وابتدا القراءة من الفن المعين مثلا المدلولة للفظ من الموضوعة هي لها عند
المحققين فمدلول لفظ من ومعناها في قولنا سرت من البصرة الى الكوفة الابتدا الخاص
بكونه من البصرة ولا ريب في دخول المطلق لمطلق الابتدا الشامل لكونه ابتدا سير او غيره
من البصرة او غيرها في الخاص وهذا الكلي اعني المطلق متعلق معنى الحرف على الصحيح
عند البيانيين لا معناه وليس متعلق معنى الحرف هو مجروره خلافا للخطيب والامام
يظهر في بادي الراي من ان متعلقه ما تعلق به من فعل او شبهه كما هو اصطلاح النحويين وكذا
يقال في لفظة انا موضوعة لكل واحد من افراد المتكلم الملاحظ بامر عام
وذلك الامر العام غير داخل في ماهية واحد من تلك الافراد اذ ماهيته الحيوانية والناطقية
مع التشخص القايم به ومتكلم مفرد مذكر مثلا الذي هو الامر الكلي عارض لها كالضحك
ولذا لفظة ذا موضوعة لكل فرد من افراد المشار اليه المفرد المذكر الذي لاحظه واستحضر
تلك الافراد به حالة الوضع ولا ريب في خروجه عن ماهية كل منها لان ماهيتها الحيوانية
والناطقية مثلا مع التشخص وذلك الامر العام اعني مشار اليه مفردا مذكرا امر
عارض لها متصفة هي به كالوجود والمراد بالماهية في كلامنا الذات التي هي اخص

مما الحقيقة لان لفظ الماهية ماخوذ من ماهي والمراد بها ما يقع جوابا عن ذلك السوال
سوا كان موجودا في الاعيان اولا وحقيقة الشي ما به الشي هو هو وقد يقال الماهية على
ذلك كما يقال حقيقة الانسان وماهيته هو الحيوان الناطق لان الانسان بهما يكون انسانا
بمعني ان وجود الانسان يستحيل قبل تحققهما جميعا او بعد انتفا احدهما بخلاف الوصفيات
وقد تختص لفظ الحقيقة بالموجودات العينية وما يقال من ان دخول
الامر الكلي في ذاتيات الحروف مشكل لانه يودي الي استقلال الحروف بنفسها لاستقلال
هو بنفسه بدليل صحة الحكم عليه نحو الابتدا المطلق معني اضافي وبه نحو الذي بحث عنه
الابتدا المطلق وقد تقرر ان الحروف غير مستقلة مردود بان الذي حكمنا عليه
بالدخول في ماهيات الحروف هو الابتدا الذي لاحظه العقل حالة بين الطرفين كالسير
والبصرة في مثالنا السابق وجعله الة لتعرف حالهما ومراة لمشاهدتهما على هيئة
الانضمام والارتباط ولا ريب انه بهذا الاعتبار غير مستقل وغير صالح للحكم عليه وبه
لا ان الذي حكمنا عليه بالدخول في تلك الماهيات هو الابتدا الذي لاحظه العقل قصدا
وبالذات الذي هو مدلول لفظ الابتدا حتي يكون مستقلا بالمفهومية وصالحا للحكم عليه وبه
ويرد السوال والحاصل ان الكلي اما قطعة من الذات كالناطق فانه كلي
وقطعة من ماهية الانسان واما غير قطعة من الذات ككاتب فانه عارض وكذا يقال فيما
نحن فيه الا ترى ان مشارا اليه مذكرا مفردا خارجا عن ذات زيد وعمرو وهكذا الابتدا
موضوع للحيوانية والناطقية والتشخص ومثال الذاتي من فانها موضوعة لكل جزئي
من الجزئيات المتشخصة بمطلق ابتدا فالابتدا من مصر جزئي والابتدا من رشيد جزئي
والابتدا المطلق قطعة من ذات الابتدا الخاص فقوله من ذاتياتها كما في معاني الحروف اي
كالكلي المندرج في معاني الحروف من اندراج الجزء في كله لان الابتدا الكلي جزء من الابتدا الخاص
فالكلي جزء من الافراد التي هي معاني الحروف هذا ايضاح ما كتبه ارباب الحواشي هنا
وقرره بعض الافاضل من العصريين وللمنصف فيه وقفة فان اهل البيان صرحوا
بان متعلق الحرف ليس ذات الكلي وهو الامر الكلي مستقل بالمفهومية صالح لان يحكم
عليه وبه وايضا الكلي الموجود في الجزئي ليس ذات الكلي نفسه حتي يقال انه غير
مستقل بل ماصدق الكلي فقط والشي مع غيره غيره في نفسه فتامل وذلك الامر العام

كالابتدا

كالابتدا المطلق والاستعلا المطلق ملحوظ باعتبار كونه مراة اي وسيلة لملاحظة
تلك الافراد التي هي المسميات وقوله الموضوع بالرفع نعت سببي للمسميات
وضمير لكل منها عايد علي المسميات او خبر بعد خبر لهي تضمير منها للافراد واللفظ
بالرفع نايب فاعل الموضوع واظهر لجريان الوصف الذي هو الموضوع على غير من هو له
قال في الخلاصة وابرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا
يعني ان الموضوع له الجزئيات والكليات الات للوضع يستحضر بها تلك الجزئيات لعدم
امكان استحضارها تفصيلا لكثرتها قال الحفيد وفي كون المعاني الكلية الات نظر لانه
اذا كان الموضوع له الجزئيات والكليات في من مثلا كل فرد من الابتدات الخاصة فالة
الملاحظة مفهوم الابتدا الخاص لا الابتدا المطلق اللهم الا ان يقال اذا عبر عن الافراد
بالابتدا الخاص فقد عبر في ضمنه بالابتدا المطلق فان صدق الاخص يستلزم صدق الاعم
لكونه موجودا في ضمنه او يقال ان مفهوم الابتدا الخاص مطلق بالنسبة الي ما تحته
من الافراد التي وضع الحرف بازايها وليس ذلك الامر العام موضوعا له كما توهمه
بعضهم ومن المتوهمين السعد تبعا للجمهور في الضماير والموصولات وغيرهما
كاسما الاشارة والحروف فانهم لما اشكل عليهم وضع امثال هذه الامور للمشخصات
الغير المتناهية لعدم احاطة الذهن بها حين الوضع قالوا انها موضوعة لمفهومات
كلية تستعمل في جزئياتها فالموضوع له فيه كليات والمستعمل هو فيه جزئيات ابدا
والة الوضع كلية والصحيح ما ذهب اليه المحشي لانه يلزم علي قول السعد التابع
للجمهور محظوران الاول كون الحروف اسما بالنظر الى وضعها
للمعاني المطلقة وحروفا بالنظر الي الاستعمال في المعاني المخصوصة وهو تناقض
ظاهر البطلان الثاني كون الحروف مجازات لا حقايق لها لانه يشترط في الحقيقة
ان تكون موضوعة وان تكون مستعملة اذ هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له فهي منتفية
لانتفا الاستعمال اذ لم تستعمل دايما الا في غير ما وضعت له وهو المعاني الجزئية
ولم تستعمل ابدا في المعاني المطلقة بل لا يصح استعمالها فيها اذ لو استعملت فيها
لكانت اسما لا حروفا ولو كانت موضوعة للمعاني المطلقة كما قال الجمهور لصح ان تستعمل
فيها فيلزم الجمهور صحة استعمال الحروف في المستقل بالمفهومية اذ يكفي في صحة الاستعمال

علاقة الوضع وهي موجودة وكونه مخالفا لشرط الواضع لاينافي صحة الاستعمال واستعمال
الحرف في المعنى الاسمي ظاهر البطلان واجيب بانهم لايلزمهم ذلك لان استعمال
اللفظ الموضوع للمطلق في الجزئي ليس مجازا على الاطلاق بل ان استعمل فيه باعتبار ما
في ضمنه من المعنى الكلي كان حقيقة كما هو مذهب السعد ويرد ايضا عليهم تعريف
القوم المعرفة بما وضع لشيء بعينه والجواب عنه بان المعنى المعرفة ما وضع ليستعمل
في شيء بعينه بعيد جدا سيما في التعريفات التي يستشنع فيها استعمال الالفاظ المبهمة
واما جواب بعض من كتب على العصام بان المعنى ما وضع لشيء بعينه سواء كان ذلك
الشيء موضوعا له كما في العلم اولا كما في الضمير واسم الاشارة والموصول فكلام لبيته ما قيل
ويرد ايضا عليهم المعرف بلام الجنس لتصريحهم بانه لا يستعمل الا فيما وضع له
اعني الحقيقة المتحدة في الذهن من حيث انها معلومة سواء كان القصد الى الجنس من حيث
هو او من حيث الوجود في ضمن البعض او الكل وان اجيب عنه بان اللام موضوعة
كساير الحروف لمعينات مشخصات بوضع عام فلا محالة المعرف باللام ايضا موضوع لامور
متعددة بالوضع العام في الوضع التركيبي وهذه الامور هي الماهية الماخوذة مع
التعينات التي في اذهان المخاطبين فان قلت ظاهر عبارة المص لقوله تعالى
هذا اللفظ الخ يفيد ان الوضع ليس هو التعيين لشيء مطلقا بل التعيين حيث يصير
متعينا عند الغير كذلك فلو عين احد في نفسه علامة لشيء لم يكن موضوعا له ما لم يعلم
به الغير ويجعله عند الغير متعينا لذلك ويساعد ذلك ان اللفظ انما ينتفع به عند
اطلاع الغير فيناسب ان لا يسمي التعيين وضعا ما لم يكن بالنسبة الى الغير مع انه
لا قايل بذلك اجاب الشارح بقوله وانما عبر اي المص عن ذلك التعيين
الذي هو الوضع حقيقة لما سلف من ان الوضع حقيقة تعيين اللفظ بازاء المعنى
بنفسه وقوله بالقول متعلق بعبر وقوله اذ تعليلية به اي بالقول وقوله
يظهر ذلك التعيين علة لعبر وقيد بقوله غالبا لامكان التعيين بالكتابة او
بالالهام من الله تعالى او بالاشارة ويكون التعبير بالقول مجازا من قبيل اطلاق اسم
السبب على المسبب اشارة الى كمال السببية والمعنى انما عبر المص عن الوضع بالقول
لان بالقول يظهر ويتبين ذلك الوضع والتعيين في الغالب بمعنى انه لا يظهر غالبا الا ان

لفظ

[illegible] موضوعة لمعين وهذا
القيد لاخراجها

لفظة ذا مثلا موضوعة لكل فرد من افراد المشار اليه المفرد المذكر الا بقول الواضع وضعت
الخ وانما قيد المص بالحيثية الباقية للتعدية وقوله بقوله يصح ان يكون بدل اشتمال
والمحكوم عليه بالبدلية في الحقيقة المجرور فقط لا المجموع لما صرحوا به من ان البدل لا ياتي في
الجمل وشبهها الظرف والجار والمجرور افاده شيخنا المحشي لكن الذي ذكره في المغني ان البدل
يكون جملة كما في قوله تعالى ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة الاية
فجملة ان ربك الخ بدل من ما وقوله واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا فهل هذا بدل من
النجوى ثم لا يصح ان يكون بقوله بدل كل ولا بعض ولا عطف بيان لان المراد بالقول المعنى
المصدري بدليل ذكر المفعول والقول بالمعنى المذكور ليس عين الحيثية لانها مقول وليس
القول بعض الحيثية ويصح جعل البا ظرفية بل هو الاولى ويكون من ظرفية الجزء في الكل
لان الحيثية بعض القول اذ من جملته دون القدر المشترك وليس من الحيثية كما يفيد
قول الهروي فتبدا الحيثية بهذا القيد اذ القيد غير المقيد وقال بعض الاحسن من
هذا كله ان يكون قوله بقوله تفسيرا للقيد المقيد بالحيثية فيكون من تفسير المقيد نظير
قول العصام وقيد المعرف لدا عي ذكر الكلمة لحفظ التعريف والمحوج الى ذلك منعهم
تعلق حرفي جر لمعنى واحد بعامل واحد وجعل الباقي قوله بحيث تصويرا للقول
الراجعة المقول بعيد لا يفاد ولا يفهم اي بحسب الوضع وبدون القرينة اما
اذا وجدت قرينة فيجوز استعماله فيه مجازا قال العصام والاولى جعل يفهم من الفهم
فيكون قوله يفاد نظرا الى المتكلم وقوله ويفهم نظرا الى السامع فلا يكون يفهم تاكيدا
للافادة بل يكون افادة وهو خير من الاعادة وقوله منه اي اللفظ وفي نسخة بدل
منه به قيل وهي احسن اقول اما بالنظر لكلمة يفاد فنسخة به انسب
واما بالنظر لكلمة يفهم فنسخة منه انسب فتامل الا الواحد بخصوصه فان قيل
دلالة اللفظ على القدر المشترك حين قصد الواحد منه ضروري فيكون مما يفاد
ويفهم من اللفظ فكيف هذا الحصر اجاب العصام بان المتبادر مما يفاد
ويفهم سواء كان من التفهيم او من الافهام قصد الواحد بخصوصه من اللفظ اه اي
والقدر المشترك ليس مقصودا وان كان مفادا وانما قال دون القدر المشترك
ليثبت مدعاه في اثبات تعيين الوضع العام للموضوع له الخاص والرد على ما زعمه علماء العربية

مع ان الموضوعات بالوضع العام للموضوع له الخاص موضوعات للقدر المشترك ولا
يثبتون هذا الوضع واللام في قوله لئلا يتوهم تعليلية وما بعدها علة لقوله
وانما قيد ومنشا هذا التوهم على تقدير تسليم ثبوته قوله ثم يقال هذا اللفظ موضوع
لكل واحد بقطع النظر عما قبله وذلك لانه ربما يتوهم قاصر ان المعنى ثم يقال هذا
اللفظ موضوع للمفهوم المشترك بين كل الاضداد الحر ولا يخفى بعده ان ما وضع اي المعنى
الذي وضع له هذا اللفظ هاهنا اي في القسم الثاني مفهوم كل واحد اي المفهوم
الصادق على كل واحد وهو القدر المشترك فاضافة مفهوم من اضافة الجزء للكل او الكلي
لجزئياته فقوله اي الفا الاضافة بيانية فيه نظر وفي نسخة مفهوم لا واحد وهي
احسن من افراد ذلك الامر المشترك فيه اظهار في محل الاضمار فكان عليه ان
يقول من افراده لكن ربما يتوهم لو اضمر ان المراد كل واحد وان كان يدفع بالتامل
وقوله حتى يستعمل تفريع على التوهم المنفي وضميره عايد على اللفظ وضمير فيه
عايد على المفهوم الكلي ولذا ابرز في قوله ويفهم ويفاد هو فكل من العاملين
تنازعا في هو فقد ابرز في محلين وضمير منه عايد على اللفظ واعلم ان الافراد في قوله
يستعمل على المتن وعطف عليه يفاد ويفهم المذكورين في المتن اشارة الى ما ذكره في
المتن مرتب على الاستعمال وذلك اي استعمال اللفظ في الامر المشترك وارادة
الامر المشترك وافهامه من اللفظ باطل لانها تصير مجازات لا حقايق لما
على ما سلف ثم الا هذا ابطال على لسان الواضع كما نبه عليه المص بقوله بحيث لا يفهم
الخ وانه كان يتعين للقايل بان الموضوع له هو الامر الكلي ان يستعمل اللفظ فيه وان يفهم
ويفاد الامر المشترك منه كما تقدم عن الهروي والا بان لا نقل ذلك لم يصح قوله
بان ذلك باطل الذي ظاهره الرد والابطال لقول الغير لانه لم يقل باستعمال اللفظ
في القدر المشترك وافهامه منه احد حتى يرد عليه بقوله فان ذلك باطل لان القايل
بالوضع للعام قايل بان المستعمل فيه والمفاد منه هو المتشخص لا الامر المشترك
والحاصل انه يكفي في دفع هذا التوهم قيد دون القدر المشترك لكن يبقى قوله
بحيث لا يفاد ولا يفهم الخ ضايعا اذ لا يتوهم احد ان المفاد من آلة الوضع والملاحظ
الذي هي القدر المشترك غير الواحد المتشخص حتى يحتاج الى دفعه بقيد الحيثية الا ان

يقال

يقال انما اتى به المص تنبيها على انه كان ينبغي للقايل بان الموضوع له الامر الكلي المشترك
ان يستعمل اللفظ فيه ليكون حقيقة ولينتفي عنه ما ذكر من الالزام السابق لكنه هي تحقيق
مقصوده وتخطية كلام غيره هذا ملخص ما في الهروي وقال الش العصام هذا
التوهم اي الذي ذكره الش هنا لا ينبغي ان يلتفت اليه اذ لا يذهب من مثل هذه العبارة
وهم واهم الى ذلك لان لفظة كل واحد تمنع عن ارادة المفهوم كما لا يشتبه على احد اهـ
وبالجملة فكان الاولى ان يقال في وجه الاتيان بالحيثية انه لما كان اللفظ الموضوع
بالوضع الكلي للمشخصات لا يستعمل الا في متشخص ولم يكن ذلك مقتضى عقد الوضع
اذ الوضع لكل واحد كما انه سبب للانتقال الى الواحد بخصوصه كذلك هو سبب للانتقال
الى الكثير منه فينبغي ان يصح استعمال اللفظ بذلك الوضع في الاكثر من الواحد ايضا اراد ان
ينبه على ان السبب فيه اشتراط الواضع ذلك بل المقصود اي من قول القايل
ذا مثلا موضوع للمشار اليه المفرد المذكر او ذا مستعمل في المشار اليه المفرد المذكر ان
الموضوع له والمستعمل كلمة ال في كل منهما اسم موصول واقعة على المعنى وموضوع
ومستعمل اسم ان وهما صفتان للفظ اجراهما على غير ما هما له وانما لم يبرز الضمير المستكن
في الموضوع والمستعمل الراجع للفظ لامن اللبس او جريا على الطريقة الكوفية وعليها
ابن مالك في غير الالفية وقوله له نايب فاعل الموضوع فلا حاجة لجعل ضميره مستترا نايب
فاعل موضوع وضمير فيه عايد على ال الواقعة على المعنى وقوله هذا خبر ان وقوله
المتشخص بدل من اسم الاشارة او عطف بيان عليه وذلك اولى من جعل المراد من هذا
لفظه ويكون نايب فاعل الموضوع والمستعمل فيه والمتشخص خبر ان لانه يوجب القصور
اذ الكلام ليس في خصوص اسم الاشارة مع انه غير محتاج اليه مع قوله وذلك مثل
اسم الاشارة نحو هذا من افراده اي الامر المشترك على حدة وهذا الامر كذلك
اي من افراده على حدة دون القدر المشترك فانه غير مفاد وغير موضوع له كان
الاولى ان يقول فانه غير موضوع وغير مستعمل فيه ليناسب قوله الموضوع له والمستعمل فيه
ويترتب على ذلك عدم الافادة هذا وكان الاحسن ايضا تقديم قوله غير موضوع على
قوله غير مفاد فقوله اي المص دون القدر المشترك حال اي مؤكدة ان كانت
الحصر في قوله الا واحد بخصوصه حقيقيا اي بالنسبة لجميع ما عداه ومقيدة ان جعل

اضافيا اي بالنسبة الي جملة الاحاد او بالنسبة اليها والي الاثنين والجماعة وح فيكون الغرض
من هذه الحال افادة ان المراد بواحد خصوصه المتشخص المعين واحدا كان او اثنين
او جماعة فيدخل نحو هذان وهولاء في اللفظ الموضوع لا القدر المشترك ولا جميع
الاحاد ولا ما قابل الاثنين والجماعة نقله شيخنا المحشي **من قوله واحد خصوصه**
اي لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه متجاوزا القدر المشترك والاولي ان يكون حالا
من قوله لكل واحد اي موضوع لكل واحد حال كون كل واحد متجاوزا القدر المشترك
لان فيه ردا لمن خالفه بخلافه على كلام الشارح اذ لم ينازع احد في انه لا يفاد به القدر
المشترك واما ما قيل من انه حال من الفاعل المستتر في موضوع اي هذا اللفظ موضوع
متجاوزا القدر المشترك ففاسد لانه لا يفيد ان القدر المشترك ليس موضوعا
له بل انه ليس موضوعا فان قلت لفظ دون معرفة لاضافته لمعرفة فلا يكون
حالا اجاب الشارح بقوله **اي متجاوزا القدر المشترك** اي فهو بمعنى مجاوز وهو
لا يتعرف بالاضافة قال العصام ولا يذهب عليك ان الواضع في وضع اللفظ
لشيء لا يزيد على ان يقول هذا موضوع لذاك ولا مدخل في الوضع لقول ما ليس
موضوعا لذاك فجعله من تتمة قول الواضع في اثناء الوضع مما لا يظهر له وجه فينبغي
ان يجعل حالا من مفهوم الكلام فان قوله ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد
من هذه المتشخصات الخ في قوة ثم يوضع هذا اللفظ لكل واحد من هذه المتشخصات
فقوله دون القدر المشترك متعلق بوضع الواضع لا بمقوله في اثناء الوضع الا ان يقال
قصد بذلك الرد على المخالف **فانه غير مفاد وغير مفهوم** هذا راجع لمناسبة المتن
وليس راجعا لقول الشارح غير مفاد وغير موضوع قال المحشي وكان الاولي وغير مفهوم من
التفهيم ليشاكل غير مفاد في ان كلا منهما من الرباعي اهـ واقول ما قاله الشارح
هو الاحسن وذلك لان افاد وافهم من صفات المستعمل ويفاد ويفهم من صفات
السامع فلما قال مفاد الماخوذ من افاد دل على ان المراد صفة المستعمل وقال غير
مفهوم الماخوذ من فهم دل على ان المراد صفة السامع فيكون فيه افادة وهي خير
من الاعادة وقوله **منه اي اللفظ بطريق الاستعمال بحسب الوضع** متعلق باستعمال
وقد اشار به الي ان القدر المشترك قد يفاد من اللفظ ويفهم منه لكن لا بحسب الوضع بل

مجازا

مجازا وقد علمت ما فيه **فلا يقال هذا مثلا ويراد به الامر العام** اي حقيقة وبحسب
الوضع له كما يرشد لذلك قوله قبل بحسب الوضع وقوله **الذي هو** صفة كاشفة للامر
العام **مفهوم المشار اليه** ان كان المراد بالمشار اليه اللفظ فالاضافة على معنى
اللام والا فالاضافة للبيان لان المفهوم اعم من المشار اليه لا يقال المشار اليه يطلق
على الماصدق لانا نقول هو وان حمل على الماصدق لكنه ليس عينه **واذا كان كذلك**
الظاهر حذف كاف التمثيل وفي هذا اشارة الي ان الفاء في فتعقل واقعة في جواب شرط مقدر
والمعني واذا كان الوضع للمتشخص باعتبار تعقله بامر عام فاسم كان ضمير عايد على الوضع
للمتشخص وخبرها لفظ كذلك المفسر بقولنا باعتبار امر عام ويصح ان تكون كان تامة اي
واذا حصل ذلك الخ **فتعقل الواضع ذلك الامر المشترك** لفظ تعقل على صيغة
المصدر او الماضي المجهول من هذا المصدر او المضارع المجهول من مجرده فعلي الاول يكون
محل لفظ ذلك الجر باضافة تعقل اليه وعلي الثاني والثالث يكون محله رفعا على انه نايب
فاعل له والة من قوله **الة للوضع** على الاول مرفوع على الخبرية للمبتدا الذي هو لفظ
تعقل وعلي الثاني والثالث منصوب على المفعولية او الحالية اذا علمت ذلك ظهر لك
ان في كلام الشارح تغيير الاعراب المتن لان ذلك المشترك محله جر باضافة تعقل اليه
وهنا منصوبا في كلام الشارح وحينيذ كان عليه ان يوخر قوله الواضع ويجعل الاضافة
من اضافة المصدر لمفعوله اي فتعقل ذلك المشترك للواضع الة الوضع والمراد بالوضع
الوضع المعهود وهو وضع اللفظ لكل من المتشخصات فان قيل الالة هي الامر المتعقل
لا التعقل كما هو ظاهر صنيعه اجيب بان المصدر بمعني المفعول كاللفظ بمعني
الملفوظ كما تقدم واضافته ح الي ذلك الامر بيانية واما قول بعض نقلا عن الهروي
ان ذلك على سبيل التجوز من قبيل اسناد الشي لالته لان التعقل الة لملاحظة الامر
المشترك فغير ظاهر على كلام التلخيص في المجاز العقلي وظاهر على كلام المفتاح
والشيخ عبد القاهر فيه **ووسيلة الي حصوله** هذا معطوف على الة الوضع عطف
تفسير اشار به الي ان اللام العرض على حذف مضاف اي الي حصول الوضع فضمير حصوله
عايد الي الوضع **لا انه اي المشترك الموضوع له** قال العصام التقدير لا ذو انه
الموضوع له عطفا على الخبر او لا وقت انه الموضوع له عطفا بحسب المال على الحال لانه

لكن قال العصام [illegible]

القدر المشترك بين الجميع اه نقوله بحسب الحال اي لان الحال في قوة تعقله انه الموضع
في قوة قوله وقت كونه آلة للوضع **فتعقله** قال الهروي لا يظهر كون الفا التفريع لعدم
تقدم ما يتفرع عليه ما ذكر بل هي فا الفصيحة اي ان اردت اعراب هذه اللفظة فتقوله
الخ اه وقرر بعض الافاضل انه تفريع على ترجيح الضمير في لانه للمشترك المخالف
لظاهر المتن من ان الضمير عايد على تعقل الذي هو المضاف كما هو الاصل **لانه**
بتقدير لام اي قيل انه **اي لا لانه معطوف على الخبر** الذي هو لفظ آلة وهذا يوهم
ان العطف على الخبر متوقف على هذا التقدير وليس كذلك اذ مع كسر ان يصح خبريته واشار
بهذا التقدير الى ان الواو كان خبرا في الظاهر لكنه في المعنى علة للخبر الحقيقي اذ المعنى
فتعقل الواضع المشترك ثابت لاجل كون ذلك المشترك آلة للوضع والا فنفس التعقل
ليس آلة ومرآة في الاصطلاح على ما مر اذ هي عندهم معنى كلي يلاحظ به جزئياته ليوضع
اللفظ لها ولذا قيل لا يخفى ما في جعل الخبر المتعقل من المسامحة ويظهر وجهها بالتامل
في المعطوف عليها اه اي حيث اعيد الضمير فيه للمشترك لا للتعقل فيفيد ان الشي المتامل
في كونه آلة وموضوعا له هو القدر المشترك لا التعقل وفي التعبير بالمسامحة اشارة الى
امكان صحة الحمل نظرا للظاهر اما بجعل المراد بالآلة معناها اللغوي اي السبب لا الاصطلاحي
الذي هو المعنى المتقدم وربما يرشح ذلك قوله آلة ووسيلة فانه عطف تفسير لما
سبق لا آلة ولا شك ان التعقل سبب ووسيلة لما ذكر حقيقة لكن يبقى العطف غير ملايم
واما بجعل تعقل مصدرا بمعنى اسم المفعول وجعل اضافته بيانية وذلك تمام الملايم
للعطف افاده شيخنا في الحاشية مع تصرف وزيادة **ان قرئ فتعقل مصدرا** ايمضافا
للمفعول بعد حذف الفاعل وعلى هذه القراءة حل الشارح حيث قدر الفاعل بعد تعقل ويلزم
على هذا التقدير تغيير اعراب المتن كما سبق **وان قرئ على صيغة الماضي المجهول**
بان يقال فتعقل **من الثلاثي** وهو عقل ولا يخفى انه لا يستقيم الا على قراءة يعقل بالياء
التحتية مع ان صحة جعله مصدرا يقتضي بانه بالتاء المثناة فوق وحينئذ فكان عليه
ان يقول على صيغة الماضي المجهول اللهم الا ان يقال ان الحرف الاول من الفعل غير
منقوط في خط المص فاحتمل كلا من الضبطين وبقي احتمالان اخران لم يذكرهما
الشارح لعدم ظهورها بالنسبة لما ذكره وهو قراءته على صيغة الماضي المعلوم وفاعله

ضمير

2

ضمير يعود الى الواضع المعلوم من يوضع وقراءته على صيغة الماضي المبني للمجهول **فآلة**
منصوب على الحالية اي وهي في معنى الظرف اي في حال كونه اي المشترك آلة الوضع
لا في حال كونه الموضوع له **ولانه عطف عليه** وفيه ما تقدم لكن لا بد من تقدير اللام
على هذا الاعراب ايضا ليكون متعلقها ظاهر العطف على الحال ولذا قيل المناسب
حينئذ ان يقال لا موضوعا على ما لا يخفى قال الشيرانسي ويحتمل ان يكون آلة مفعول
به بنوع تاويل وقال ابو البقاء ويحتمل ان يكون منصوبا على انه مفعول له
لتعقل وحينئذ فعطف قوله لانه عليها موجه بوجه حسن اه اقول هذا الوجه
الذي ادعى انه حسن مبني على جواز كون المفعول له غير مصدر وهو قبيح عند سيبويه
والجمهور وما اجازه يونس من قوله اما العبيد فذو عبيد ان المعنى مهما يذكر شخص
لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد قال في التوضيح وشرحه بعد حكايته وتوجيهه
وهذا النصب انكره سيبويه وقبحه وقال انه لغة قليلة خبيثة **فالوضع كلي**
تفريع على قوله وقد يوضع له باعتبار امر عام ويصح تفريعه على قوله فتعقل ثم كلمة
الوضع اما بمعنى كلمة الية من تسمية المسبب باسم السبب لان كلية الوضع وجزئيته
منسوبة الى الوسيلة والمرآة والوسيلة هاهنا امر كلي وهو القدر المشترك فيكون
الوضع ايضا كليا والا فهو باعتبار الموضوع له وباعتبار زائد مع قطع النظر عما تضمنه
من تعدد الاوضاع جزئي كما سبق واما بمعنى كلية نفس الوضع وهو بهذا المعنى من
قبيل التشبيه البليغ بمعنى انه وضع واحد صورة حيث تحقق بملاحظة واحدة
متعدد عند التحقيق لانه يحقق الوضع لكل واحد وتتعدد النسبة بتعدد الطرف
فكان هذا الوضع امرا واحدا اندرج تحته امور متعددة كالامر الكلي والمقصود بقول
المص **والموضوع له متشخص** بيان التفاوت بين الوضع والموضوع له وان كان الشخص
يجري دون وصفه بانه متشخص واما ما قاله بعض الشارحين من انه اراد ان الموضوع له كل
متشخص ملحوظ بهذا المفهوم فمما لا يلتفت اليه لانه يكون تكرارا مع ما سبق اذ المص
سابقا استقصى البيان للموضوع له بحيث لم تبق حاجة هناك الى بيان له **كما قررنا**
اي من ان الواضع لاحظ الجزئيات بقانون كلي ولذا فالوضع كلي وبجعل الكاف بمعنى
اللام يندفع ما يقال ان قوله قررنا يفيد ان قول المص فالوضع كلي بهذا العنوان علم

مما تقدم مع ان الذي علم انه وضع عام لموضوع له خاص وذلك اي اللفظ الموضوع
باعتبار امر عام جعل الشارح هنا وفي شرحه الكبير اسم الاشارة لما ذكر لانه بعيد واسم الاشارة
للبعيد ولمناسبة قوله بعد مثل اسم الاشارة فانه موضوع لا وضع وليلا يلزم عليه الحمل
التكلف بتقدير مضاف اي مثل وضع اسم الاشارة وجعل الشارح العصام وغيره اسم الاشارة
للوضع الكلي والموضوع له المتشخص بجعلها قسما واحدا من اقسام الوضع الذي هو
المقصود بيانه في المقدمة لكن ما هنا اولى لما علمت لان رعاية اللطايف لا يقاوم مثل
ما ذكره العصام فتنبه مثل اسم الاشارة نحو هذا ذكر المص هذا المثال ليوضح به هذه
القاعدة فان قلت اسم الاشارة انما يشار به الى مشاهد محسوس واللفظ الموضوع
ليس محسوسا بل هو امر عقلي لكونه عبارة عن امر كلي اجاب الشارح بقوله
نزل اي المص نهو بالبنا للفاعل ويصح بناوه للمفعول ذلك الامر الكلي وهو الامر
الموضوع للمتشخص باعتبار تعقله بامر عام وانما كان كليا لصدقه على كثيرين كاسم الاشارة
والموصول والضمير والحرف منزلة المشار اليه المعين لم يقل البعيد لان ذلك الكلي بعيد
حقيقة لا تنزيلا والانسب بالواقع وبقوله الموضوع للاشخاص ان يقول المتشخص بدل
المعين لان المعين يشمل الذهني والخارجي مع ان موضوع اسم الاشارة المشاهد المحسوس
كذا قيل وفيه ان المتشخص يشمل الذهني ايضا فالظاهر التعبير بالمشاهد المحسوس
الا ان يقال ال في المعين للعهد والمعهود المشاهد المحسوس وقوله لكمال التمييز الحاصل [illegible]
علاقة المجاز وهو من اضافة الصفة الي الموصوف اي للتمييز الكامل ثم هو
السابق اي في قول المص وقد يوضع له باعتبار امر عام فاستعمل المص فيه اي في
الامر الكلي ذلك اي لفظ ذلك الواقع في قوله وذلك مثل الخ ومحل ذلك منصوب محلا
على المفعولية لاستعمل وقوله الموضوع بالنصب صفة لذلك المتشخص اي البعيد
لان المعنى المجازي بعيد فيحتاج لتنزيله منزلة المحسوس البعيد لتحصل المشاركة بين
المعنى المجازي والحقيقي وبه يندفع ما يقال ان البعد حاصل في المعنى المجازي فلا حاجة
للالتفات للبعد والحاصل انه شبه هذا الكلي بالمتشخص بجامع التمييز والتبيين
واستعار اللفظ الموضوع للثاني للاول والنكتة في ارتكاب التجوز مع انه كان يكفيه ان يقول
مثل اسم الاشارة باسقاط ذلك كما هو شايع في مقام التمثيل الاشارة الى كمال الاهتمام

بتوضيح

بتوضيح هذا القسم هكذا قرره شيخنا المحشي وفيه ان اسم الاشارة موضوع للجزئيات
والاستعارة لا تجري في الجزئي باقيا على جزئيته وقد يجاب بانه كلي حكما لانه
لما صلح للاشارة لكل جزئي كان بمنزلة الكلي فكانه اسم جنس او يقال ان الاستعارة
فيه تبعية بان شبه اولا مطلق معقول بمطلق محسوس ويستعار مطلق محسوس
لمطلق معقول ثم يسري التشبيه من المطلقين للجزئيين فتستعير هذا الموضوعة
للمحسوس الجزئي وتستعملها في هذا المعقول الخاص او يقال انه مشى على
طريقة الفاضل الرومي القايل في حاشيته على المطول ان الاستعارة تجري في
الجزئي نحو زيد عمرو معللا ذلك بان الاستعارة مبناها على ادعا اتحاد المشبه بالمشبه
به وهذا الادعا المبنية عليه يمكن في الجزئي وقد بيناه غاية البيان في حاشيتنا
على المطول فان لفظ هذا مثلا يحتمل امرين احدهما الاشارة بهذا الي قسم
اسم الاشارة اي اسم الاشارة مثلا ويكون لفظ الاشارة الي وجود غير اسم الاشارة في
هذا القسم من الوضع كالموصول والضمير ويكون تانيث موضوعة لتعدد افرادها
المعبر بهذا اليه وثانيهما ان يكون المقصود لفظة هذا ويكون مثلا اشارة الي وجود
غير لفظة هذا في اسم الاشارة وحينئذ تانيث موضوعة اما للتعدد المستفاد من كلمة
مثلا وان لتاويل هذا باللفظة موضوعة ومسماه المشار اليه المتشخص وكذلك
البحث في كل من هذين الامرين اما على التقدير الاول فان لفظة مثلا جعلت
موضوع اعم من اسم الاشارة فينبغي حينئذ ان يزيد في قوله ومسماه ما يصح به البيان
الا ان يقال لفظة مثلا متعلقة بتمام الحكم لا بموضوعة كانه قيل فان اسم الاشارة
موضوعة لكل مشار اليه متشخص وكذا هذا الحكم على سبيل التمثيل وفيه تكلف ولذا قال
الشيرانسي غاية ما قيل في هذا المقام ان مثل هذا التعليل يعني قوله فان هذا مثلا
لتصحيح المثال لا لبيان جميع الاقسام فلفظ مثلا حينئذ لا يخلو عن قصور واما
على التقدير الثاني فكان المناسب ان يقول المص ومسماه المشار اليه بالاشارة الحسية
القريبة المذكر الواحد المتشخص بخصوصه الا ان يقال لا يبعد ان يستفاد التذكير والافراد
من العبارة وانه لم يفصل اعتمادا على اشتهار تفصيله فيما بين المحصلين او لعدم
تعلق غرضه الا بيان انه موضوع للمتشخصات دون القدر المشترك والخطب في مثله سهل

وقوله اي كل واحد تفسير للمشار اليه مشيرا الي ان ال فيه للاستغراق من افراد اي جزئيات
واضافة مفهوم الي المشار اليه من اضافة الدال الى المدلول بناء على ان المراد بالمشار اليه
اللفظ او من الاضافة التي للبيان على ان المراد بالمشار اليه المعنى اي مفهوم هو المشار
اليه وعلم من ذلك ان المراد بالمشار اليه في المتن الماصدق بقرينة وصفه بالمتشخص وفي الشرح
المراد به المفهوم وقوله مطلقا حال من المشار اليه موكدة اي حال كون المشار اليه مطلقا
اي باقيا على كليته غير مقيد بانه في ضمن فرد دون فرد والمتشخص في كلام المص صفة
لكل واحد من حيث انه المراد بالمشار اليه هنا وفي العبارة قلب واصلها صفة للمشار
اليه من حيث انه المراد به هاهنا كل واحد ولا يجوز ان يكون صفة للمشار اليه اي من
حيث ذاته لتنافيهما لانه امر كلي قال ابو البقا فيه انه يجوز ان يكون صفة له كما لا يخفي
على ذي مسكة على ما وجهه به بعض الشارحين اهـ اي من كونه من باب وصف الجزء بوصف
كله لان الكل جزء للجزئي ويجاب عنه بان غرض الشارح نفي التوصيف الحقيقي وما اشار
اليه ابو البقاء من توجيه الجواز فعلي ضرب من التاويل افاده شيخنا المحشي كما لا يخفى
على ذي مسكة بكسر الميم قال في الديوان يقال فيه مسكة من الخير اي بقية والمعنى هنا
على من له بقية من الطبع المستقيم اي فطنة وضبطه الزرقاني بضم الميم اي عقل يسير
قوله اي المص موضوعة في بعض النسخ بتا التانيث وعود الضمير اليه مذكرا
في قوله ومسماه باعتبار اللفظ فقد تضمن التركيب الاشارة الى اعتبار الجهتين جهة
المعنى فانث وجهة اللفظ فذكر ونظيره قوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل
صالحا فذكر يقنت نظرا للفظ وانث تعمل نظرا للمعنى وبهذا سقط ما قيل انه لا
يستحسن اختيار تانيث هذا وتذكيره في تركيب واحد وان كان له جهتان على انه قيل
الاشارة الى جهتين التي يستحسن على انه خبر لفظ هذا اي بحسب الاصل والا فهو
الان خبران فان قيل يشترط الموافقة بين المبتدا والخبر تذكيرا وتانيثا ولم توجد
هنا اجاب الشارح بقوله بتاويل اللفظة او الكلمة ويكون قوله ومسماه الخ جملة
مستانفة هذا ويحتمل ان تكون خبرا ثانيا لهذا او يكون من عطف جملة على مفرد لكن
يعكر على تقرير الشارح المذكور ان قوله موضوعة خبر بما لا فايدة فيه لان كونه موضوع
متفق عليه فالاولي ان تكون جملة ومسماه حالية ويكون محط الاخبار على الموضوع

المقيد

المقيد بانه في حالة كون مسماه المشار اليه والحال قيد في عاملها وقد يجاب بان قوله
موضوعة بمحذوف تقديره له اي للمشار اليه تنازعه الوصفان قبله فاعمل الثاني فيه
والاول في ضميره وحذف مع جاره المقتضي للعامل لكونه فضلة واجاب
العصام بانه لا يبعد ان تكون موضوعة مركبا اضافيا من قبيل الحذف والايصال
اهـ بان يكون اصل موضوع موضوع له حذفت اللام واستتر الضمير في الموضوع
ثم اضيف الى الضمير الراجع الي المبتدا قال الشبراملسي ولا عبرة بكون الضمير
الاول بلا مرجع اذ المراد منه هو المسمى على ان يكون من اعداد الاسما مع انه يجوز
ان يرجع الي الوصف المقدر اذ الصفة لا بد لها من موصوف مقدرا او مذكور على ما قالوا
وفي بعض اخر من نسخ المتن باضافته اي لفظ موضوع الي الضمير العايد الي
هذا وفي بعض نسخ الشارح باضافة الضمير وعليها كتب ابو البقا ويكون ايضا من قبيل
الحذف والايصال والاصل باضافته للضمير فان قلت حاصل المقام ان موضوع
مبتدا ومسماه عطف عليه والمشار اليه نايب فاعل سد مسد الخبر ومن المعلوم ان اسم
المفعول اذا وقع مبتدا لا بد من اعتماده نحو امضروب الزيدان اجاب الشارح بقوله
لانه من قبيل الاسما اي الجامدة وحاصل الجواب ان محل اشتراط ذلك
اذا كان باقيا على وصفيته والمراد به الذات الثابت لها الموضوعية وهنا ليس كذلك بل
المراد بالموضوع مجرد الذات لكونها مسندا محكوما عليه فيصير من قبيل الاسما الجامدة
وحينئذ لا تتوقف على الاعتماد ولو اراد به المعنى الاشتقاقي لقال الموضوع هو له فالمراد
بالاسما ما قابل الصفات بخلاف ما اذا كان بتا التانيث فانه يتعين ان يكون صفة قال
شيخنا المحشي واللفظ اذا حكم على مدلوله فالمراد به الذات واذا حكم به فالمراد به الصفة
فاذا قلت الفاضل قايم فالمراد الذات المتصفة بالفضل محكوم عليها بالقيام اهـ على
انه قد يقال انه يكفي الاعتماد على مبتدا ولو في الاصل وهنا اعتمد على مبتدا في الاصل
وهو اسم انه وقال بعض من كتب هنا ولعل مراد الشارح انه اذا كان لفظ موضوع مضافا
لها تكون مبتدا وتكون اضافته للتخصيص فيكون من قبيل الاسما الجوامد لا من قبيل
المشتقات التي اضافتها لفظية لا تفيدها التخصيص فيكون لفظ موضوع على هذا
اسم مكان والمعنى ان كل جزئي من جزئيات المشار اليه محل لوضع لفظ هذا فعلى هذا

لايكون لفظ موضوعه اسم مفعول لان كل جزئي ليس موضوعا بل موضوعا له اهـ هذا
وانما الحكم لفظ قبيل ولم يقل اسم من الاسماء لانه في صورة الصفة وتجوز ان يكون اي لفظ
موضوع باقيا على وصفيته خبرا لهذا ويسماه تفسيرا له والمشار اليه معمول للخبر فهو
مثل زيد مضروب ابوه **ويسماه حينئذ** اي حين اذا ضيق موضوع للضمير **بيان له**
اي ذوا بيانا او مبين نعطفه عليه عطف تفسير ولفظ هذا حينئذ اسم ان وموضوعه مبتدا
ومسماه معطوف عليه والمشار اليه المتشخص خبرا لمبتدا والجملة محلها رفع خبر ان وجملة ان هذا
موضوعه الجملة كبري وصغري باعتبارين وعلى ثبوت تا التانيث يكون موضوعه
خبران ومسماه مبتدا والمشار اليه خبر والخبر ان على الاول جملة وعلى هذا مفرد والجملة
على هذا صغري فقط **وقوله** اي المص **بحيث لا يقبل الشركة** تقييد للمتشخص واشارة
الى ان الموضوع له هو المشار اليه المتشخص بخصوصه حتي يجب ان يستعمل اللفظ في المتشخص وليس
الموضوع له المتشخص الملحوظ بوجه عام فقد احترز بهذا القيد عن المتشخص الملحوظ بوجه
عام فانه بهذه الملاحظة ليس بحيث لا يقبل الشركة **واما** قول الشه هنا وفي شرحه
الكبير هذا القيد **تاكيد لما يستفاد من المتشخص** اما دفعا لتوهم التجوز او رفعا الاشتباه
ما صدق عليه المشار اليه المذكور او المشار اليه المتشخص بالمفهوم فقد قال **ـــ** العصام
انه كلام ليته ما قيل اهـ اي لان كون القيد لدفع التوهم او التاكيد مع وجود الوجه الظاهر
له مما لا ينبغي ولك ان تقول **ـــ** ان المعنى الحقيقي للمشار اليه المتشخص كونه
ملحوظا بحيث لا يقبل الشركة وحمله على كونه ملحوظا بوجه عام حمل على المجاز فالقول
بكونه للاحتراز عن الملاحظة المذكورة عين القول بكونه تاكيدا للمتشخص لان التاكيد
قد يكون للاحتراز عن ~~الملاحظة المذكورة~~ المجاز على ما بين في علم المعاني افاده الشيرانشي
يعني المص بقوله بحيث لا يقبل الشركة **ان مفهوم هذا** اي مثلا والمراد بمفهومه
معناه الذي يفهم منه بحسب الوضع **ما** الاولى ان تكون نكرة بمعنى شي والمتشخص
توضيح له واما جعلها بمعنى فرد كما قاله ارباب الحواشي هنا فغير مناسب لانه يلزم
عليه ان يكون قوله المتشخص ضايعا لا فايدة فيه **صدق عليه** اي حمل عليه المفهوم الكلي
وهو **المشار اليه** اي ذات ثبت لها الاشارة **والمتشخص** صفة ما من قوله ما صدق عليه
ان جعلت معرفة او بدل ان جعلت نكرة او خبر بعد خبر لان وال فيه للاستغراق اي كل فرد من

افراد

افراد المتشخص ولا يصح ان تكون للجنس لانه يصير لفظ متشخص كلي مع انه جزئي وقوله **الذي**
لا يقبل الشركة صفة لشي او للفرد الواقعة عليه كلمة ما من قوله ما صدق لا للمشار اليه
كما قد يتوهم والا لفسد المعنى لان قوله المتشخص الذي لا يقبل الشركة بيان للمشار اليه
المراد به الامر الكلي بدليل صدقه على ما فكيف يكون صفة له ومعنى التركيب ان مفهوم هذا
الفرد المتشخص الذي لا يقبل الشركة الصادق عليه المشار اليه وقال شيخنا المحشي الذي
لا يقبل الشركة صفة كاشفة للمتشخص **لا لمفهوم** اي لا ان مدلول لفظ هذا هو الكلي
الذي يقبل الشركة الواقع محمولا على الافراد ثم ان هذا محط الرد على المخالف بالنظر
الى ان من حقه ان يستعمل فيه جريا على ما هو الاصل من التوافق بين الوضع والاستعمال
والا فليس المعنى المفهوم من اسم الاشارة حالة الاستعمال هو المعنى الكلي سوا قلنا بالوضع
له او للجزئيات كما سبق **والحاصل** اي ملخص ما ذكرنا جما لا هو **ان معنى لفظة**
هذا كل مشار اليه مفرد مذكر متشخص لوحظ بامر عام وهو اي الامر العام **مفهوم**
المشار اليه الاضافة بيانية **الفرد المذكر الصادق** بالرفع صفة للمفهوم والمراد به
الصادق المحمول لان الصدق في باب المفردات بمعنى الحمل وفي باب القضايا بمعنى التحقق
على ذلك المشار اليه المتشخص وعلى ذلك الفرد الاخر اي وهكذا ففيه حذف وقوله
كما لاحظت على كل رومي انه ابيض تنظير لملاحظة الافراد المتشخصة بالحصر
باعتبار تعقلها بامر عام لا تمثيل اذ المفاد مما بعد الكاف حكم لا وضع والحكم
على المحكوم عليه وضعه وضع اسما الاجناس والجامع بين ما هنا وما نظر به
ملاحظة الافراد المتشخصة بامر عام في كل الا ان الامر الكلي في اسم الاشارة مثلا الة
للوضع وفيما هنا الة للحكم **بهذا العنوان** اي لا بعنوان الانسانية والحيوانية
والجسمية ثم الوصف والعنوان والمفهوم والحقيقة والطبيعة الفاظ مترادفة
وقوله بهذا العنوان متعلق بالملاحظة المقدرة اي بمعونة ملاحظة كل بهذا العنوان
اي الوصف العنواني في الموضوع وهو الرومي قال بعض الافاضل وظاهر العبارة ان
المحكوم به هو هذا العنوان مع ان المحكوم به هو ابيض الا ان يقال البا فيه للملابسة
اي حكما ملتبسا بعنوان الرومية وليست للتعدية لانه يفيد ان المحكوم به هذا العنوان
وهو الرومي كما علمت ثم وضح الحكم بقوله **فقد لاحظت جميع المتشخصات** قال

الاصح ان الفا هنا يحتمل ان تكون تعليلية للتشبيه وان تكون تفسيرا للحكم على الكلي بانه ابيض
بهذا العنوان اه ويحتمل ان يكون تعليلا للتنظير اي هذا مثل حكمك لانك لاحظت الخ والاحتمال
الاول اولى لان المعروف اننا اذا الحقنا شيئا بشي وذكرنا علته كانت العلة من جانب
الملحق تقول زيد كالاسد لانه اي زيد شجاع **الروميين من زيد وعمرو وغيرهما**
كان الانسب ان يقول الروميات لانه بيان للمشخصات الا ان يقال انه مفعول لفعل
محذوف اي اعني الروميين وقوله **بامر عام** متعلق بلاحظت **وهو الرومي** وقوله
وحكمت عليه بانه ابيض عطف على لاحظت عطف جملة فعلية على مثلها وضمير
عليه وبه عايدان الى جميع المشخصات الروميين بمعنى ـــــ شي وهو انه نقل عن
بعض تلامذة المص انه جعلوا الوضع لامر عام ملحوظ بنفسه وضعا خاصا ويوافقه
ما ذكره الفاضل الابهري في شرح الاصول انه اذا وضع لفظ واحد بازاء معنى واحد
فهذا الوضع خاص سواء كان ذلك المعنى كليا وجزئيا وكانه بنى القسمة كما قال العصام
على كون الوضع مختصا بواحد وشاملا للاكثر لا على الة الملاحظة اي لا على عمومها
وخصوصها في نفسها كما هو المتبادر من السياق فتنبه ان كنت ذا تنبه

هـ تنبيه هـ

التنبيه في اللغة الدلالة على شي غفل عنه المخاطب وقيل الايقاظ ويلزمه الايقاظ
الدلالة او ان الايقاظ نفس الدلالة قولان والاظهر الاول[3] وحاصل ما ذكره المص
هو ان من جملة اقسام اللفظ الموضوع ان يكون موضوعا لجزئيات متعددة على البدل
مع استحضار ذلك بامر عام وكذلك القسم لابد له من قرينة معينة على ارادة ذلك
المعنى الجزئي المعين دون غيره **لفظ التنبيه** اي الواقع في اول الاحكام **يستعمل**
اصطلاحا **في** احد **مقامين** وفيه حذف مضاف اي في دال مقامين لان التنبيه اسم
للالفاظ والمقام اسم للمعنى واضافة لفظ الى التنبيه بيانية **احدهما ان يكون الحكم
المذكور بعده** اي بعد لفظ التنبيه **بديهيا** اعلم ان البديهي يطلق على معنيين احدهما
ما لا يتوقف على نظر وكسب سواء كان محتاجا الى شي اخر من تجربة او حدس او غيرهما
او لا كتصور الحرارة والبرودة وكالتصديق بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان
وهو بهذا المعنى مرادف للضروري بهذا المعنى وحينئذ يقابل النظري لانه الذي

[3] وقيل هو لغة الشرف والاستيقاظ يقال نبه الرجل من باب ظرف لفظا ومعنى فهو نبيه ونابه وقيل هو مصدر من التفعيل من نبه بمعنى تنبه فهو امر لازم المصدر قد يجي بمعنى الامر كقوله تعالى فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب اي فاضربوا الرقاب وفي الاصطلاح ما يفهم من مجملا بادنى تامل وقيل هو استحضار ما سبق وانتظار ما سياتي هـ

يتوقف

يتوقف حصوله على نظر وكسب كتصور النفس والعقل وكالتصديق بان العالم حادث
اما اذا فسر الضروري بما لا بد منه ومنه قولهم هذا ضروري اي لا بد منه كان كل من
البديهي والنظري اعم منه من وجه واخص منه من وجه ثانيهما المقدمات الاولية التي
يكون تصور طرفيها مع النسبة كافيا في حكم العقل وهو بهذا المعنى خاص بالتصديقات
بخلافه على المعنى الاول فانه يعمها والتصورات كما علمت فقول الش **اوليا** صفة مخصصة
على المعنى الاول ومؤكدة على الثاني اذ من ماصدقات الاول الحسيات والوجدانيات
والمجربات **والثاني** من المقامين **ان يكون** الحكم المذكور بعده **معلوما** التزاما لا صريحا
من الكلام السابق بحيث يحتمل ان يغفل عنه الناظر في ذلك الكلام السابق لعدم كونه
صريحا فيه ومسوقا لاجله والا فيكون تاكيدا لا تنبيها فبين التفسيرين عموم وخصوص
من وجه يجتمعان في بديهي علم من السابق وينفرد البديهي في ما لم يعلم من الكلام السابق
وينفرد الثاني في حكم نظري علم من الكلام السابق ثم المعنى بالكلام السابق قول المص وقد
يوضع لها باعتبار امر عام وجه علم منه انه على ما قال وذلك بان يعقل امر مشترك بين المشخصات
علم انه تلك المشخصات مستوية فيه فحينئذ لا يكون مفيدا للتشخص الابتدائية **وهاهنا**
في كلام المص **الحكم** والمراد به ما تضمنه قوله ما هو من هذا القبيل الخ **بديهي اولي** نشات
بداهته واوليته من الكلام السابق ويؤيده ما نقله العصام من ان حمل التنبيه على المعنى
الثاني مساغا لان هذا الحكم متضمن الكلام السابق كان دليله مستفاد منه استفادة
ظاهرة ثم استدل على بداهته بقوله **اذ تصور طرفيه** الطرف الاول المحكوم عليه وهو
قوله ما هو من هذا القبيل والطرف الثاني هو المحكوم به وهو قوله لا يفيد التشخص
الابتدائية **مع الاسناد يكفي** بدون احتياج الى تجربة او حدس **في الجزم بالنسبة**
اي بوقوع النسبة والمراد بالجزم بالوقوع ادراك وقوع النسبة وهو التصديق فالحكم
ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها والمراد بالنسبة هنا الحكم وبالاسناد النسبة الحكمية
لا الحكم والا لتوقف الحكم على نفسه وهو باطل والاولى بالمص مكان الاسناد وبالاسناد
مكان النسبة بان يقول اذ تصور طرفيه مع النسبة يكفي في الجزم بالاسناد لكان اظهر
ولهذا قال بعضهم في العبارة قلب لكن يرد على هذه العبارة انها تقتضي تغاير الجزم
والاسناد الا ان تجعل الباء في قولنا في الجزم بالاسناد للتصوير فان قيل

ما سياتي من قول المص لاستوا نسبة الوضع دليل لقوله ماهو من هذا القبيل لا يفيد التشخص
الا بقرينة المحكوم عليه بالبداهة والاولية ولا ريب في ان اقامة الدليل ينافي البداهة
اجاب الش بقوله وليس ما ذكر يصح بنا ذكر للفاعل والمفعول استدلالا
بل تنبيه بذكر في صورة الاستدلال لا يقال الاولى للش ان يقول وليس ما يذكر
بصيغة المضارع لانا نقول المتن متقدم وسابق على الشرح كما هو واضح فما يأتي
مذكورا فالتفسير بالماضي على ما ينبغي والبديهيات قد ينبه عليها ازالة لما قد
يكون في بعض الاذهان القاصرة اي التي ليس لها نفوذ وجولان فتتوقف في
البديهي وقوله من الخفا بيان لما قد يكون في بعض الاذهان ما هو من هذا القبيل
ماهو مبتدا وقوله لا يفيد خبره وما واقعة على كل من الجزئيات كذا والذي وانا ومن والمراد
بهذا القبيل اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار اندراجها في امر عام على تقدير مضاف
اي ما صدق هذا القبيل لما اشار الى ذلك الش فعلمت انه ليس المراد بما صدق المعنى الى
الذوات كما سبق الى بعض الاوهام وقوله اي ما صدق اللفظ الموضوع لمشخصات
تفسير للقبيل والذي يصدق عليه ما ذكر كل واحد من اسما الاشارة والموصولات والحروف
والضماير كما مر وفاعل صدق اللفظ الموضوع اه قال ابو البقا ينبغي ان يقال بدله
ما صدق من اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار اندراجها في امر عام ومع هذا فهو ليس
بشرح مناسب والمناسب ان يفسر هذا باللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار اندراجها
في امر عام اذ لا معنى لافادة المعنى المشخص بقرينة ولانه هو الذي افاده التفصيل
المذكور في الشرح لا ما ذكره الشارح اه باعتبار اندراجها تحت امر عام قال
العصام ولك ان تريد بهذا القبيل الوضع العام الخ الا ان شيوع نسبة الافادة الى اللفظ
وقوله لاستوا نسبة الوضع بذكر الوضع دون ضميره يرجحان الاول اه وفيه ان ذكر
الوضع بالاسم الظاهر يمكن ان يكون لدفع الالتباس لاحتمال كون الضمير للفظ فلا دخل
لذكر الاسم الظاهر في الترجيح المذكور لا يفيد التشخص اي التميز والتعين لبعض الافراد التصحيح
عن بعض الا بقرينة وهي ما يدل على قصد المتكلم ولو لم ينصبه ويلاحظه المتكلم
على التحقيق وقوله معينة على صيغة اسم الفاعل وذلك كالعامل والمجرور في حروف
الجر والمستثنى والمستثنى منه في حروف الاستثنا والمدخول عليه في غيرها من الحروف كدخل

اذا

اذا دخلت عليه ال للتعريف الجزئي وزيد قايم اذا دخل عليه هل للاستفهام وصلاحية الاشارة
الحسية في اسم الاشارة والتكلم والخطاب وتقدم المرجع في الضماير والعلم بالصلة المختصة
في الموصول قال العصام والظاهر ان لفظة ايا من اياه واياها ونحوهما عند من
جعلها ضميرا واللواحق بها قراين المراد من هذا القبيل اه يعني ان لفظ اياه وضع لكل مفرد
مذكر غايب بملاحظة هذا المفهوم واياها لكل تثنية كذلك لكن يحتمل ان يوضع لكل
ما صدق عليه هذه المفهومات بملاحظة مفهوم شامل لها كاحدهما مثلا ولعل التعبير
في قول العصام والظاهر هو هذا الاحتمال لان وجه افادته الواحد من تلك المشخصات
بعينه لفظ افادة مصدر اضيف الى فاعله اعني ضمير ما هو من هذا القبيل ونصب المفعول به وهو
الواحد قال في الخلاصة وبعد جره الذي اضيف له كمل بنصب او برفع عمله ه
ثم ان هذا تعليل من الش لا حاجة اليه لانه يكفي تعليل الماتن بقوله لاستوا نسبة الخ ويحتمل
انه علة ثانية لكلام المص وعليه فالاولى الاتيان فيه بالواو وليس الا وضعه اي ما هو من
هذا القبيل له اي الواحد وهو اي وضعه لا يختص به اي بالواحد لاستوا نسبة الوضع
على وجه محقق من الواضع الى كل المسميات في العبارة تسامح لان الاستوا لا يقع الا بين متعدد
والتعدد هو المسميات لا النسبة لانها شي واحد لا تعدد فيها والاصل لاستوا المسميات
في نسبة الوضع ويدل على ذلك قول الش اذ مع اشتراك الكل اي كل المسميات
فيه اي في نسبة الوضع وهذا تعليل العلة اعني مجموع المعلل والعلة ولفظ افادة في
قوله لا بد في افادة التعيين مصدر مضاف الى المفعول بعد حذف الفاعل اي لا بد
في افادة ما هو من هذا القبيل التعيين من امر وهو هنا القرينة ينضم اليه يحتمل ان
يكون الضمير عايدا على الوضع وان يكون عايدا على اشتراك والاول احسن لانه المدعى
وان كان الثاني اقرب به اي بذلك الامر يحصل ذلك التعيين فالحاصل ان ادراك
ذات زيد من هذا متوقف على امرين الوضع وهو الاصل والقرينة المعينة وهو المعنى
اي المقصود بالقرينة في كلامهم وها هنا انحاث الاول ان عدم افادة
ما هو من هذا القبيل التشخص الا بقرينة ينافي تعريف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على
المعنى بنفسه واجاب العصام بان معنى الدلالة على المعنى بنفسه الانتقال من
مجرد اللفظ الى المعنى بعد العلم بالوضع والقرينة فيما هو من هذا القبيل انما يحتاج اليه

لتحصيل العلم بالوضع وبعد العلم بالوضع ينتقل من مجرد اللفظ الى المعنى من غير احتياج
الى القرينة في ذلك الانتقال اهـ وفيه ان قوله بعد العلم بالوضع ان كان داخلا في
معنى الوضع يلزم الدور والا ينتقض بالمجاز الا ان يقال اللفظ انما يعين المعنى
الحقيقي والتعيين النوعي لجواز الاستعمال لا للانتقال لكن يلزم حينئذ استدراك قيد
بنفسه كما لا يخفى البحث الثاني اللفظ المشترك لما كان موضوعا لمسميات متناهية
و اطلق ذلك على تلك المسميات لما كان العلم بالوضع حاصلا ولا بد من القرينة
المعينة واما في مبحثنا هنا ففيه تامل لان المسميات غير متناهية بل مسميات
هذا وهو ظاهر ولا البعض دون البعض لاستواء نسبة الوضع الى المسميات فلا احتياج
الى القرينة المعينة بل القرينة ليست الا لاصل الافادة البحث الثالث ما اشار
له الشارح بقوله **فان قيل ما هو من هذا القبيل** اي ما صدقات هذا القبيل **والالفاظ
المشتركة سيان** اي مستويان **في عدم افادة المعنى الموضوع له بدون القرينة**
نوقش بانها يفيدان المعنى الموضوع له بدونها بالنسبة الى العالم بالوضع لكن لا يفيد
تعيين المراد الا بها واجاب شيخنا المحشي بان فيه تقدير مضاف اي افادة تعيين
المعنى بقرينة ما سبق **و** مستويان **في تعدد الموضوع** والحاصل ان ما هو من
هذا القبيل يساوي المشترك في امرين التوقف على القرينة وعدم الافادة بدونها
وتعدد الوضع فلفظ هذا مثلا الموضوع له متعدد ولفظ عين الموضوع له متعدد
فما الفرق بينهما اجاب الشارح بقوله **قلت الفرق لزوم التعيين في المعنى**
اي التعين والتشخص فيما هو من هذا القبيل بمعنى ان القرينة لازمة له لا تنفك عنه
اصلا **و عدمه** اي عدم لزوم التعيين في المشترك اي فان القرينة قد تنفك عن
معناه وعلى هذا يكون الفرق حقيقيا لا اضافيا بالنسبة للقسمين وعلى هذا وعدمه
مرفوع ويحتمل ان يكون مجرورا عطفا على التعيين اي ولزوم عدم التعيين وعليه يكون
الفرق اضافيا اي بالنسبة لما مدلوله كلي من المشترك لا لما مدلوله جزئي كالاعلام المشتركة
وحينئذ يتجه اولوية تقديم الفرق الثاني على الاول والحاصل ان معنى لفظ هذا مثلا
متشخص لا غير بخلاف المشترك فتارة تجد معناه متعينا وتارة تجده غير متعين مثال
المتعين زيد الموضوع لذات ابي بكر ولذات اب خالد وهكذا وغير المتعين كعين الموضوعة

لكن

للباصرة

للباصرة والجارية وغيرهما وكل واحد من المعاني كلي فنعلم ان المشترك اللفظي تارة تجده لازما
وتارة لا **و وحدة الوضع** اي ولزوم وحدة الوضع فيما هو من هذا القبيل كذا وضع وضعا
واحدا لكل مشار اليه والوحدة بفتح الواو وكسرها كما قاله المناوي والعلامة السفاقسي
الكسر **وتعدده** اي في المشترك كالعين وضعت تارة للذهب وتارة للفضة واخرى
للباصرة فقد تعدد اذا وضعها وفي كل من هذين الفرقين اشكال اما في
الاول فلانه لا يلزم ان يكون المعنى فيما هو من هذا القبيل متعينا كما في وضع اسم الفاعل
فانه موضوع لكل واحد من قايم وقاعد مثلا فالوضع فيه عام والموضوع له ليس بمتشخص
وكما في ضمير الغايب اذا كان عايدا على امر كلي كقولك الانسان لا وجود له فان ضمير
له عايد على الانسان الكلي الا ان يقال ان المراد لزوم التعيين في المعنى شخصيا
كان وهو ظاهر او كليا اذ على تقدير كلية المعنى تعينه باعتبار انه مفهوم واحد غير
صادق على غيره من المفهومات وهو معتبر فيما هو من هذا القبيل دون الالفاظ المشتركة
لان تعين المفهوم الكلي فيها بهذا الاعتبار غير معتبر اذا المعتبر كونه كليا فقط واما في
الثاني فلان الفارق بين ما هنا والمشترك لا يصح ان يكون نفي تعدد الوضع فيه
مطلقا لتعدد الوضع فيه ضمنا ولا نفي تعدد الوضع فيه صريحا اذ قد ينتفي في المشترك
ايضا كعسعس بمعنى اقبل وادبر اذ ليس وضع الفعل لمعانيه صريحا بل ضمنا لان وضع
جميع معانيه حكم واحد كان يقال كل فعل موضوع لحدث هو مدلول ما اشتق هو منه
ونسبته الى شيء معين وزمان ذلك الانتساب واجاب عنه العصام بان الحكم
باشتراك مثل عسعس لعدم اطلاع علماء العربية بالوضع العام للموضوع له الخاص
وجعلهم كل ما يعد من هذا القبيل موضوعات لمفهومات كلية مع اشتراط ان لا
يستعمل فيها بل في جزئياتها واما من اثبته فلا يسلم ان يقال باشتراك الافعال
اهـ وفيه ان السيد قدس سره سلمه مع انه من المثبتين والكلام معه قال
بعض والاحسن في الفرق بين ما هو من هذا القبيل والمشترك انه يلزم ملاحظة
المعنى بخصوصه في المشترك ويلزم ملاحظته لا بخصوصه فيما نحن فيه وعورض
بانا لا نسلم اللزوم في المشترك اذ لو وضع لفظ لطائفة من المعاني بوضع كلي ثم لاخرى
بوضع كلي يكون مشتركا لتعدد الوضع والا لم يكن شيء من الافعال والحروف مشتركا

ثم لما كان صريح قول الشارح في السؤال المتقدم وهو ان ما هو من هذا القبيل والمشترك
سيان الى انهما لا يستعملان فيما وضعا له الا بقرينة كان مظنة سؤال اشار اليه بقوله
فان قلت اللفظ بحسب استعماله اي باعتبار استعماله لان كلمة حسب لها معنيان
القدر والاعتبار والمراد هنا الثاني **في معناه الحقيقي لا يحتاج الى قرينة
دون المعنى المجازي على ما هو المقرر فكيف حكمت** ايها المخاطب **بالاحتياج**
الى القرينة وهذا استفهام انكاري في معنى التعجب على حد قوله تعالى كيف تكفرون
بالله وحاصل ما ذكره كبرى قياس من الشكل الاول حذفت صغراه لسهولة
حصولها نظمه ان يقال ما هو من هذا القبيل والالفاظ المشتركة يستعمل في معناه
الحقيقي وكل مستعمل في معناه الحقيقي لا يحتاج الى قرينة فكل ما هو من هذا القبيل
والالفاظ المشتركة لا يحتاج الى قرينة وال في اللفظ للاستغراق لانها كبرى الشكل الاول
وهي لا تكون الا كلية **قلنا المراد بما ذكروه** وهو قولهم اللفظ بحسب استعماله في
معناه الحقيقي لا يحتاج الى قرينة وحاصل الجواب النظر الى قوله في الكبرى لا يحتاج
الى قرينة بانه ان اراد القرينة المصححة لاستعمال ما ذكر فيما وضع له فمسلم لكنها ليست
بمرادة هنا وان اراد القرينة المعينة فممنوع كما هو ظاهر **هو ان اللفظ الموضوع
لمعنى يكفي في صحة استعماله في معناه كونه** هو بالرفع فاعل يكفي **موضوعا
لذلك المعنى ولا يحتاج الى القرينة** وقوله **لمجرد الاستعمال** من اضافة الصفة
الى الموصوف اي للاستعمال المجرد واما لتعيين المراد فيحتاج اليها قال ابو النجا
وفيه ان كون الوضع كافيا في صحة استعماله في معناه محل بحث اذ غرض المتكلم من الاستعمال
افهام مراده للسامع وذلك لا يحصل بدون القرينة المعينة فلا يصح الاستعمال بمجرد الوضع بل
يحتاج الى القرينة ثم قال وخلاصة الكلام في هذا المقام انما هو من هذا القبيل واللفظ
المشترك لا يحتاجان الى القرينة في الدلالة على معناهما الحقيقيين فلا ينافي احتياجهما
الى القرينة لاجل الافهام لان الوضع فيهما كاف بخلاف المجاز فانه يحتاج في الدلالة على
معناه كونه موضوعا له ولا يحتاج الى قرينة في الدلالة على معناه بخلاف المجاز انتهى بتصرف
وزيادة وذكر مثله السعد في شرح التلخيص لكنه ذكر في موضع اخر ان من فسر الدلالة
بكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى اشترط في الالتزام اللزوم الذهني بمعنى

امتناع

امتناع الانفكاك ولم تجعل كثيرا من المجازات والكنايات التي ليس معانيها لوازم بهذا
المعنى لها دلالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده المجموع المركب منها ومن قرائنها
ومن فسرها بكون امر بحيث يفهم منه امر فهم اولم يفهم لم يشترط ذلك اللزوم وهذا
هو المناسب بقواعد العربية والاصول والاول انسب بقواعد المعقول **بخلاف
المجاز فانه يحتاج الى قرينة لمجرد ذلك** اي قرينة مانعة من ارادة الموضوع له اذ هي
التي يتوقف عليها تحقق المجاز والى ذلك اشار الشارح بقوله **لينصرف عن ارادة المعنى
الحقيقي الذي وضع اللفظ للاستعمال فيه** ظاهره ان الاستعمال موضوع له
للقاعدة وهي ان مدخول اللام بعد مادة الوضع يكون موضوعا له اي وهنا ليس
كذلك فاللام لام العاقبة وصلة وضع محذوفة اي الذي وضع اللفظ له لاجل الاستعمال
فيه والضمير في لينصرف عائد على المجاز بمعنى اللفظ والحاصل ان القرينة التي
لا يتحقق المجاز بدونها هي المانعة لا المعينة للمراد لكن المعينة تشترط لقبوله عند
البلغاء فاذا فقدت كان مردودا الا ان يتعلق بعدم التعيين غرض كالتعميم لتذهب
نفس السامع الى كل مذهب ممكن فيكون مقبولا حسنا وكل قرينة معينة فهي مانعة
ولا عكس فاذا قلت رايت بحرا في الحمام واردت الكريم ففي الحمام قرينة مانعة من ان
يراد معناه الحقيقي وليست معينة للمراد باللفظ اذ يحتمل الكريم والعالم فان كلا منهما
يطلق عليه انه بحر مجازا واذا قلت رايت بحرا يعطي او يقرا المسائل فقولك يعطي قرينة
معينة للمراد باللفظ وهي مانعة لان يراد غير الكريم وقوله **واحتياج القرينة في المشترك**
مبتدا خبره قوله لدفع مزاحمة الخ **فيما نحن فيه** اي ما هو من هذا القبيل
لدفع مزاحمة اي مشاركة **المعاني الحقيقية** وذلك لان لفظ عين مثلا تزاحم
وتنازع فيه الجارية والباصرة وعين الركبة وعين الذهب وعين الفضة وعين
الشمس فكل من هذه يقول هو لي وكذا لفظ ذا تتنازع وتتزاحم فيه زيد وعمرو وبكر مثلا
فكل منهم يقول هو لي هذا معنى مزاحمة المعاني فاذا نصبت قرينة معينة لارادة واحد
من تلك الاشخاص ارتفع ذلك النزاع وتلك المزاحمة وقوله **وفهم المراد** بالجر عطف
على مدخول لام لدفع اي ولتعيين الفرد المراد من لفظ ذا مثلا او لفظ عين مثلا **لا
للاستعمال** اي لا لصحة الاستعمال بل للتعيين فتحصل ان قرينة صحة الاستعمال خاصة

بالمجاز واما المعينة فهي موجودة في الجميع ولا يتوقف عليها الصحة **ولما فرغ** المصـ
من المقدمة شرع في المقصود اي الاصلي والتبعي فالاصلي تحقيق معنى الحرف والضمير
واسم الاشارة والموصول والتبعي بيان معنى العلم واسم الجنس والمصدر والمشتق
والفعل وانما كان تحقيق معنى الاول مقصودا بالاصالة لجريان الخلاف فيما وضعت
له بخلاف الاخر فان معنى العلم الشخصي منها جزئي اتفاقا ومعنى البقية كلي اتفاقا
فقال اي اراد الشروع فقال

التقسيم

اطلاق التقسيم على ما تعدد افراده شايع لان المصدر يطلق على المتعدد كما يطلق
على الواحد واعلم ان المعتبر في التقسيم نفس مفهوم الكلي المقسم لا افراده
وانه لا حكم في التقسيم اذ الغرض منه تحصيل القسم وهو لا يقتضي الا مجرد ضم القيد
الى مفهوم المقسم فادخال كلمة كل على المقسم مخل كما ان ادخالها على المعرف كذلك
ثم التقسيم **مبتدا** والخبر محذوف **او** هو **خبر** والمبتدا محذوف **على ما مر**
اي وذلك جار على الاعراب الذي مر في المقدمة **والمحذوف** على كلا التقديرين **هو المذكور**
يحتمل ان المراد لفظ المذكور وفي اطلاق الخبرية على التقسيم حينئذ مسامحة ويحتمل
ان يكون اشارة الى ما قدره سابقا اي هذا الذي نشرع فيه ومعنى المذكور على الاول
الذي يذكر وعلى الثاني الذي ذكر وربما يرجح الاحتمال الاول قوله على ما مر والا كان
مغنيا عن التصريح بما بعده والظاهر انه لا تنافي بينهما لان قوله المذكور معناه و
لهذا الذي نشرع فيه يعني لان المذكور المجهول مبتدا او خبرا الكناية عن التقسيمات
الاتية اعني قوله اللفظ مدلوله اما كلي او متشخص الخ ولا ريب انها يشرع فيها ثم
انها تماما ذكره للتوضيح والا فقوله على ما مر يغني عنه هذا والاحسن ان يكون
التقسيم مبتدا والخبر محذوف تقديره هذه الالفاظ والعبارات المخصوصة او هذه
المعاني المخصوصة ووجه التعبير عن هذه الالفاظ والمعاني بالتقسيم افادتها
اياه او هذه التقسيمات بان يكون المقصود بالذات نفس التقسيمات وتكون
هي المعتبرة قسما من الفايدة ان كانت عبارة عن المعاني او مدلولها ان كانت
عبارة عن الالفاظ **ومعنى التقسيم** لغة جعل الاشيا اقساما واصطلاحا ما
مر معناه

اشار

اشار اليه وانما لم يقل ومعناه بالضمير اذ المقام له لان التقسيم الواقع ترجمة سماه
اللفظ والتقسيم المعرف اسم للمعنى **هو ضم قيد او اكثر** الظاهر انه لا محل
لهذا الضمير الا ان يقال اتى به دفعا لما يتوهم ابتداء من ان قوله ضم بدل من التقسيم
وان الخبر سيأتي واحترز بقوله قيد عن ضم قيد فقط فانه ليس بتقسيم لعدم
مقابل له بل هو تخصيص **الى عام** المراد بالعام هنا الكلي لان الكلي هو الماهية
والعام هو الذي افراده كثيرة والتقسيم من قبيل الكلي فتدبر **ليصير ذلك العام**
بانضمام كل قيد قسما مباينا للاخر ظاهر هذه العبارة ان القسم هو العام
لكن بشرط انضمام قيد وليس كذلك بل القسم مجموع المقيد والقيد والا كان القيد
خارجا مع انه جزء من القسم هذا ان جعلت البا سببية وان جعلت للمعية افاد ان
الانضمام قطعة من القسم وليس كذلك وان جعلت اضافة انضمام لكل قيد من اضافة
الصفة الى الموصوف الحل المعنى مع كل قيد منضم الى مصاحب لكل قيد ومن المعلوم ان
المصاحبة ليست قطعة من القسم ثم المراد بانضمام القيود الى العام اعتبارها
معه على انها تعرض له لا على انها تجتمع معه فيجعل كل واحد منها قيدا والحاصل
ان كل من تلك الامور المخصوصة ان نظرت اليها بالقياس الى الكلي الاعم كانت قسما
وان نظرت اليها بالقياس الى الكلي الاخص الحاصل من ضم قيد الى عام كانت قسيما والكلي
الاعم بالقياس الى تلك القيود المخصوصة مقسما وان قسم الشي ما كان اخص منه
ومندرجا تحته وقسيمه ما قابله واندرجا تحت شي اعم منهما فالانسان قسم من الحيوان
وقسيم للفرس والغزال **او غير مباين له** وذلك اذا كانت القيود غير متباينة كالكاتب
والضاحك وقوله **باعتبار** خبر لمبتدا محذوف اي والتباين وعدمه بسبب اعتبار
الخ وهو اولى واظهر من جعل البا بمعنى مع فقوله **تنافي القيود** راجع لقوله
مباين وقوله **او تخالفها** راجع الى قوله او غير مباين فالمراد بتنافي القيود تباينها
بدليل مقابلته بتخالفها مثال تنافيها ضم الناطق الى الحيوان فيصير انسانا وضم
الناهق اليه فيصير حمارا وهكذا وتخالفها كضم الضاحك والماشي للانسان
ويسمى الاول تقسيما حقيقيا والثاني اعتباريا وعلامة الاول عدم صحة حمل بعض
الاقسام على بعض وعلامة الثاني صحته وقوله **فقط** مستدرك وترك بعض الافاضل

انه للاشارة الي التباين بين التقسيمين ولو حذفها لا قتضي ان الاعتباري اعم من الحقيقي
لان المخالفة عند الاطلاق معناها سوا حصلت منافاة ام لا **والمتبادر** عند الاطلاق
بحسب العرف اي عرف علما الوضع **هو اعتبار التباين** بين الاقسام اي واما
بحسب اللفظ فالظاهر انهما متساويان **وما نحن فيه من هذا القبيل** اي قبيل اعتبار
التباين وذلك لان القيود المضمومة الي الامر العام الكلي وهو اللفظ هنا متباينة فان
قيد اسم الاشارة مباين لقيد الضمير وقيد علم الجنس مباين لقيد علم الشخص مثلا
وانتقد كون ما نحن فيه من هذا القبيل بان يزيد وشمر وتغلب مما اجتمع فيه
الفعل والعلم وما كان كذلك فهو اعتباري ولذلك قال العصام وغيره ما نحن فيه
من التقسيم الاعتباري وليس حقيقيا كما قيل واجيب بجوابين الاول
انه لم يجمع الفعلية مع العلمية في الامثلة المذكورة لانها نقلت عن الفعلية الي مجرد
الاسمية فهي قبل النقل افعال وبعده اسما والثاني ان يزيد ونحوه من حيث كونه
اسما غيره من حيث كونه فعلا لانه ان اعتبر من حيث الدلالة على الحدث والزمان ونحوهما
وان اعتبر من حيث الدلالة على الذات المتشخصة فهو اسم فالحيثية معتبرة على جهة
التقييد وان كانت عارضة لذات اللفظ وحيث اعتبرت الحيثية جزا من المفهوم فهو
متباين تباينا حقيقيا فان **قيل** فعلي ما ذكر في توجيه التقسيم يكون هو التنويع
باعتبار المفهوم لا باعتبار الذات والمنصوص عليه كونه باعتبار الذات **اجيب**
بان معني قولهم ان التقسيم باعتبار الذات هو ان الباعث عليه حصول الذوات التي هي
الاقسام لا ان المقسم هو الذات وقيل كل قسمة ترد على كلي فورودها بالحقيقة
انما يكون على افراده اذ معناها بالحقيقة ان بعض الافراد كذا او البعض الاخر كذا فكان
التقسيم في الحقيقة عبارة عن قسمة الكل الي اجزايه التي هي جزئياته وتحليله اليها
دون الكلي الي جزئياته **وحاصله** اي حاصل التقسيم المذكور في الرسالة وهو مبتدا
وقوله **مجملا** حال من المضاف اليه لوجود شرطه اي حال كون التقسيم مجملا او حال
من الخبر او تمييز نسبة اي من جهة الاجمال و**تقسيم اللفظ** خبر المبتدا **باعتبار
مدلوله اولا** اي تقسيما اوليا فهو ظرف متعلق بتقسيم **الي قسمين** الاولى حذف
الي ~~الخ~~ **ما** اي لفظ **مدلوله كلي وما** اي لفظ **مدلوله متشخص** وهذا بدل مفصل

مجمل

مجمل وهو قوله قسمين **وقسم الاول** وهو ما مدلوله كلي وضمير **منه** عايد على اللفظ
حال ومن تبعيضية اي حال كون الاول بعضه اي اللفظ **الي اسم جنس ومصدر** ومدلولهما
بسيط **والي مشتق وفعل** ومدلولهما مركب وهذا هو السر في اعادة الي هنا دون
بقية المعطوفات **وقسم الثاني** وهو ما مدلوله متشخص وضمير **منه** عايد الي
اللفظ **الي العلم والحرف والضمير واسم الاشارة والموصول** وقوله **على وجه** متعلق
بتقسيم اي تقسيما الاول والثاني اتيا على وجه **تنضبط به تلك الاقسام**
اي يدرك بذلك الوجه حصرا لمقصود في ذلك التقسيم ثم ان هذه الجملة تنازعها
تقسيم الاول وتقسيم الثاني فاعمل الثاني فيه والاول في ضميره على ما فيه وقوله
فان تحقيقها علة لكيفية التقسيم اي انما قسم على هذا الوجه لان تحقيقها هذا
والمناسب لقوله تنضبط ان يقول فان ضبطها الا ان يقال فيه حذف اي فان تحقيق
ضبطها او يقال فان تحقيقها على وجه الضبط **من مزال الاقدام** اي من الامور
الصعبة شبه الاذهان بالاقدام واستعير الاقدام للاذهان استعارة تصريحية والمزال
ترشيح وهو ما ان يكون باقيا على معناه او مستعارا للمواضع التي تجول فيها الاذهان
التي هي المعاني فشبه المعاني الصعبة بمواضع الزلل بجامع صعوبة الخوض نقل من
هذا ليس في العبارة حذفا فقول شيخنا في الحاشية هو على حذف مضاف اي محال
الزلل بما لا حاجة اليه وفي نسخ مزالق بالقاف وعليها كتب الكردي ثم قال شبه الذهن
بالقدم في الزلق لان الزلق كما يثبت للقدم يثبت للذهن **اللفظ الموضوع** نبه
بذلك على ان ال في اللفظ للعهد الخارجي وكان الاولى ان ياتي بالعناية بان يقول يعني
الموضوع لان حاصل التقسيم هو ان اللفظ قسمان ما مدلوله كلي وما مدلوله متشخص
والمنقسم اليها ليس هو اللفظ الموضوع بل المفرد لما ان المركب لا يتصف بالكلية والجزيية
ثم ان كون المراد ذلك ليس بمعونة اللام بل هي داخلة عليه بالمعني المراد والقرينة
على ان مراده ذلك كون التقسيم باعتبار المدلول الوضعي ودليل تقسيم القسم الثاني
باعتبار الوضع وما ذكر في اخر التنبيهات واعتبار المدلول الوضعي لا يثبت الا
للفظ الموضوع **مدلوله** اشار بذلك الي ان الكلية والجزيية انما تعتبران بالذات في المعاني
لانهما من صفات الحاصل في العقل واما الالفاظ فقد تسمي كلية وجزيية مجازا تسمية للدال

ثم يرد على تفسيره المدلول ... الموضوع ... مطلقا ... المشتق ... بينهما الا ان الموضوع ... فيهما ... النسبة فقط الا ان يكون ... حاشية في ح

٩٠

باسم المدلول وكذا تسمية الشيء الخارجي جزئيا وقوله **اي المعنى الموضوع له** تفسير
للمدلول بما هو اخص منه وقصد الشارح تفسير العبارات الواقعة في كلامهم وهي مدلول
ومعنى وموضوع له وحاصل في العقل ثم انه كان المناسب له ان يزيد ما تكلم عليه
فيقول اي المعنى الموضوع له المفهوم المدلول الحاصل في العقل واشار الى انها متساوية
بقوله **فان الحاصل في العقل** الخ وان كان المفهوم من كلامه انها مترادفة **من حيث حصوله**
فيه اي بقطع النظر عن اللفظ **يعبر عنه بهذه العبارة** اي يسمى بهذه العبارة وهي قولنا
الحاصل في العقل اي وان كانت ولا صادرة مرادا بها المدلول ثم ان اللفظ يسمى من هذه
الحيثية معلوما ايضا لانه اذا حصل في العقل صار مدركا والعلم هو الادراك **ومن حيث**
انفهامه اي ادراكه **مطلقا** اي لا بقيد انفهام عنه ولا من حيث وضع اللفظ بازائه
ولا من حيث القصد اليه ولا من حيث حصوله في العقل فالاطلاق في مقابلة التقييد السابق
واللواحق لا يقال يعارض هذا ما نقله بعضهم عن السعد من انه يقال له من حيث حصوله
عند العقل من اللفظ مفهوما الا انا نقول لا معارضة لان المفهوم قسمان مفهوم مطلق
وهو المراد هنا ومفهوم مقيد بكونه مفهوما من اللفظ وهو الذي في كلام السعد **يسمى مفهوما**
ومن حيث انفهامه بانفهام غيره اي بادراكه غيره وهو الدال قال بعضهم والمراد بالغير
هنا اللفظ ومعنى انفهامه وادراكه العلم بوضعه بازاء ما حصل في العقل **يسمى مدلولا**
المناسب انه من تلك الحيثية يسمى مفهوما مقيدا والمدلول فهمه من حيث كون اللفظ
دال عليه **ومن حيث وضع اللفظ بازائه** اي مقابلته **يسمى موضوعا** فان قيل يقتضي
كلامهم ان المدلول والموضوع متساويان وهو مخالف لما في شرح الشيخ النجاري من ان
الموضوع والمسمى خاصان بما يدل اللفظ عليه مطابقة بخلاف المدلول اجيب بان
كلام النجاري في المدلول المطلق الشامل للمدلول الالتزامي وكلام الشارح في المدلول الذي
وضع له اللفظ افاده البهوتي **ومن حيث القصد اليه** اي الى الحاصل في العقل
من اللفظ المفيد له **يسمى معنى** وتلخص من هذا ان الامور المذكورة متساوية لا اختلافها
في المفهوم واتحاد الماصدق وانتقد ذلك بان ما يدرك بالتضمن والالتزام يقال
لها معنى ومدلولا ولا يقال لها موضوعا فلم يحصل التساوي بناء على ان دلالة التضمن
والالتزام عقليتان اما على القول بان دلالتهما وضعية فالامر ظاهر وقد يجاب بان

هذه

هذه الامور متساوية باعتبار توارده على اللفظ الموضوع لا مطلقا فان قيل كان الاولى
للشارح ان يقول ومن حيث القصد اليه من اللفظ مقصودا ويقول ومن حيث انه عين من
اللفظ معنى على وتيرة ما قبله لانه في كل منها اخذ الاسم من مدلول الحيثية وقد يقال
اشار بذلك الى انه ليس بلازم اخذه الاسم من الحيثية بل يصح ذلك ويصح اخذه من
المرادف لان المقصود والمعنى مترادفان هذا ولا يذهب عليك ان المعاني
هي الصور الذهنية لا من حيث هي بل من حيث انها تقصد بالالفاظ يعني من حيث وضع
الالفاظ بازائها كما افاده القطب في شرح الشمسية قال ابن قاسم في شرحه عليه والمسمى
اعم من المعنى في الاستعمال لتناوله الافراد والمعنى قد يختص بنفس المفهوم مثلا يقال
لكل من زيد وبكر مسمى للفظ الرجل ولا يقال انه معناه والمدلول قد يكون اعم من المسمى
لتناوله المدلول التضمني والالتزامي دون المسمى ثم قال وقد يكتفى في اطلاق المعنى
على الصور الذهنية بمجرد صلاحيتها لان تقصد باللفظ سواء وضعت لها الالفاظ ام لا لكن
المناسب لهذا المقام هو الاول لان المعنى باعتبار اللفظ يتصف بالافراد والتركيب بالفعل
وعلى تقدير الاكتفاء بصلاحيتها فلا شك في عدم مناسبته المقام اه **اما كلي او متشخص**
اي جزئي قال اليوسي وجه التسمية بالكلي والجزئي ان الكلي جزء للجزئي غالبا كالانسان
فانه جزء من زيد لتركيبه من انسانية ومتشخصات فسمي الانسان كليا لانتسابه الى الكل الذي
هو زيد وسمي زيد جزئيا لانتسابه الى جزئه الذي هو الانسان اه وانما قيد بقوله غالبا
لان الكلي جزء للجزئي من الكليات النوع والجنس والفصل واما العرض والخاصة فلا
يكونان جزءا منه قال ابن قاسم في شرح القطب على الشمسية وما قيل من ان الضاحك
والماشي جزءان من هذا الضاحك وهذا الماشي فيكون الخاصة والعرض جزءا من الجزئي فليس
بشيء **لان مدلوله** اي اللفظ والاولى ان يقول لكليهما لانه بالضمير لان المحدث عنه هو
المدلول الا ان يقال اظهره فعلا لتوهم ان الضمير عايد على اقرب مذكور وهو الكلي او
المتشخص **اما ان يمتنع** اي المدلول او من زايدة وفاعله فرض واسناد الامتناع على
كل مجاز عقلي لان الامتناع من صفات العقلاء **من فرض صدقه وحمله** عطفه على الصدق
تفسيري وقدمه للاشارة الى ان الصدق في المفردات بمعنى الحمل واما في القضايا
فبمعنى التحقق **على متعدد** يصح ان يراد بالتعدد هنا مقابل الوحدة وان يراد مقابل القلة

فهو المشخص كزيد وعمرو فان **قيل** لم اقحم لفظ فرض مع استقامة المعنى عند
حذفه **اجيب** بانه للاشارة الى انه لا يشترط ان يكون للكلي افراد خارجية بل الشرط
ان يكون لو فرض له افراد في الخارج لصدق عليها كالشمس والا لان الكلي اما ممتنع الافراد
في نفس الامر كالكليات الفرضية مثل اللاشي واللاممكن واللاموجود فان كل ما يفرض
في الخارج فهو شي في الخارج وكل ما يفرض في الذهن فهو شي في الذهن بالضرورة فلا يصدق
في نفس الامر على شي من الاشيا الخارجية والذهنية انه لاشي وكذا الكلام في اللاممكن ونحوه
او ممكن الافراد فيها والثاني اما ان لا يوجد فرد منه بالفعل اصلا كالعنقا او يوجد فرد
واحد منه فقط اما مع امكان فرد اخر منه كالشمس او مع امتناعه كالواجب الوجود لذاته
او يوجد افراد متعددة منه اما متناهية كالكواكب السبعة السيارة او غير متناهية
كنعم المولى ونعيم اهل الجنة فان **قيل** اذا كان مدار الكلية على مجرد الفرض المذكور
فالجزئي يمكن فيه ذلك الفرض بان تجعل مدخولا لاداة الفرض كان يقال لو كان زيد كليا لحمل
على كثير **اجيب** باجوبة منها ان الفرض قسمان انتزاعي وهو ان ينتزع العقل
صورة الشي عن الشي ويكون منشا الانتزاع ذات ذلك الشي وهذا هو المراد في امثال هذا
المقام لانك اذا جردت النظر الى ذات المفهوم وجدت الجزئي غير قابل للاشتراك ووجدت
الكلي قابلا له وان لم يكن مشتركا في الواقع كاللاشي واللاممكن بالامكان العام واختراعي
بان تخترع العقل صورة الشي لا عن الشي ولا يكون لذات الشي مدخل في هذا الاختراع
وهذا هو الفرض الذي يحصل بالاداة كان يقال لو كان الانسان حجرا لكان ناهقا
وهو الموجود في الجزئي وليس مرادا هنا كما عرفت **ومنها** ان الفرض ها هنا
بمعنى التجويز اي الحكم بالجواز لا بمعنى التقدير المعتبر في مقدم الشرطية واستعمال
الفرض بهذا المعنى ايضا شايع كثيرا كما في تعريفهم الجسم بانه جوهر يمكن فرض الابعاد
الثلاثة فيه وتعريف الجزء الذي لا يتجزى بانه جوهر يمتنع انقسامه خارجا وفرضا
ووهما وتعريف النقطة بانه عرض كذلك افاده مير ابو الفتح في حواشي الدواني
وها **هنا** سوال مشهور وهو ان زيدا اذا تصوره طايفة كانت صورته الخارجية
صادقة على الصور الحاصلة منه في اذهانهم كما ان تلك الصورة صادقة عليه ضرورة
ان الصدق هو الاتحاد بين الطرفين فيصدق تعريف الكلي على الصورة الخارجية

الحاصلة

الحاصلة لزيد بالقياس الى الصور الذهنية وايضا زيد مثلا صادق على زيد الكاتب وزيد
الضاحك وزيد الماشي وغيرها من الامور المتغايرة بالاعتبار فيلزم ان يكون كليا وذلك
لان زيدا ليس منتزعا عن تلك المفهومات والامور المتغايرة بالاعتبار **واجيب**
بانه اما على مذهب القايلين بالشبح والمثال فهو ان لزيد مثلا صورتين احداهما كيفية
ناشية عنه حالة في العقل واخراهما الصورة الخارجية المتميز بها عند العقل وهما صورتان
متمايزتان متغايرتان بالذات عندهم وكذا الصور المرتسمة منه في اذهان طايفة متغايرة
بالذات فلا يصدق شي منها على الاخرى ضرورة ان الصدق هو الاتحاد واما على مذهب
المحققين القايلين بحصول ماهيات الاشيا انفسها في العقل فهو ان الحاصل في العقل
من زيد امر واحد بالشخص لا تعدد فيه ولا تغاير الا باعتبار الاذهان الحاصل هو فيها
والمراد بصدق المفهوم على متعدد صدق الحاصل في العقل على متعدد وهي ظلها ومنتزع
عنها سواء كانت موجودات متاصلة في الوجود كافراد الانسان او اظلال لاشيا
ذهنية كافراد العلم فان كل واحد منها منتزع عن معلومه ولا شك ان الصور الحاصلة
من زيد في اذهان طايفة كلها موجودات ظلية منتزعة عن صورته الخارجية فليس
شي منها منتزعا من امور متعددة فلا نقض بشي منها افاده حواشي الدواني لكن ذلك
هذا اذا جوزنا كون الجزئي الحقيقي محمولا كما هو الحق واما اذا لم نجوز ذلك على ما زعم
بعضهم فيدفع ذلك الاشكال اظهر من ان يخفى **ويسمى جزئيا** نسبة الجزء واحترز
بقوله **حقيقيا** عن الجزئي الاضافي وهو المندرج تحت شي وذلك الشي يكون متناولا لذلك
الجزئي ولغيره فالكلية والجزئية الاضافية مفهومان متضايفان لا يعقل احدهما الا مع
تعقل الاخر كالابوة والبنوة واما الجزئية الحقيقية فهي تقابل الكلية تقابل العدم والملكة
فان الجزئية منع نفس الاشتراك بالصدق على متعدد والكلية عدم المنع وبين الجزئي الحقيقي
والاضافي العموم والخصوص المطلق لان الحقيقي اخص كما يعلم من فن المنطق **والا يمنع**
كذلك اي من فرض صدقه وحمله على متعدد **فهو الكلي** كالشاك فانه يقال على زيد وبكر
وهكذا **فان قيل هذا التقسيم فاسد** وهو قوله اللفظ مدلوله اما كلي او جزئي **لان**
للالف واللام كان الاولى لان ال لان كل كلمة وضعت على اكثر من حرف انما يعبر بذاتها
فيقال مثلا نحن ضمير ومن حرف جر والحرف تعريف بخلاف ما اذا وضعت على حرف فانه

يعبر باسمها فيقال مثلا التاء ضمير متصل والباء حرف جر وهكذا **في اللفظ هنا** اي في
قوله اللفظ مدلوله اما كلي الخ **للاستغراق** خلافها في قوله سابقا اللفظ قد يوضع الخ
فانها للعهد كما عرف ويعكر على ذلك امران احدهما قوله عند قول المتن
اللفظ الخ اي الموضوع المقتضي ان ال للعهد وثانيهما تعريف التقسيم مما يقابانه
ضم قيد بين الخ المقتضي انه منظور فيه الى المفهوم ولذا قال العصام واللام
الداخلة على المقسم لام الحقيقة من حيث هي فما قيل ان الالف واللام في اللفظ
للاستغراق تغير مستقيم اهـ واجيب عن الاول بان المقسم هو ما صدق عليه
اللفظ الموضوع لمعنى لانه المتصف مدلوله بالكلية والتشخص دون مفهوم قوله اللفظ
الموضوع فانه مركب تقييدي يصدق على كل ما وضع لمعنى كلي كرجل او جزئي كزيد افاده
البهوتي وعن الثاني بان التقسيم له اعتباران فتارة ينظر فيه الى مجرد ايجاد
الاقسام وتحصيلها من غير بيان حصرها وهذا منظور فيه للمفهوم وتارة ينظر فيه
لايجاد الاقسام وتحصيلها مع بيان الحصر والضبط وهذا منظور فيه للافراد وعبارة
ملا حامد في حاشيته هنا على المتن والتحقيق ان اللام الداخلة على مورد القسمة
كاللام الداخلة على المحدود لام الطبيعة والمعنى طبيعة اللفظ الموضوع لمعنى تنقسم
الى لفظ موضوع لمعنى ممكن الصدق على كثيرين والى لفظ موضوع لمعنى غير ممكن
الصدق على كثيرين فاذا قلنا مورد القسمة هو اللفظ الموضوع لمعنى كان المعنى
مورد القسمة هو طبيعة اللفظ الموضوع لمعنى انتهت **فمعناه** اي معنى اللفظ
حينئذ اي حين جعلت ال للاستغراق **كل لفظ موضوع لمعنى اما مدلوله كلي او متشخص**
وقوله **ولا شك ان مورد القسمة هو اللفظ الموضوع لمعنى** هذه هي القضية
المطوية في كلام المص **فنقول** مرتبين للقياس من الشكل الاول **مورد القسمة
اللفظ الموضوع** هذه هي الصغرى على ما مر **وكل لفظ كذلك** اي موضوع هذه هي
الكبرى المذكورة في المتن واتى بكلمة كل في المقدمة الكبرى توفية بقاعدة الشكل الاول
من كلية الكبرى واشارة الى ما صرح به على لسان السائل من ان ال في اللفظ للاستغراق
فمدلوله اما كلي او متشخص فمورد القسمة وهو اللفظ الموضوع **اما من
الاول او من الثاني** كان الظاهر اسقاط لفظ من في الشقين ويقول **فان كان الاول**

وهو

وهو ما مدلوله كلي **لا يشمل الثاني** وهو ما مدلوله متشخص **وان كان الثاني لا يشمل
الاول** فالنتيجة فاسدة والقاعدة ان بطلان النتيجة اما لعدم الشروط او لفساد
المقدمات وكل منهما صحيح فتعين ان الفاسد هو الكبرى **قلنا** في الجواب
معنى قوله كل لفظ اما كذا او كذا ان كل فرد من افراده **متصف باحد
هذين الوصفين** وهما الكلية والجزئية اي بملزوم احد هذين الوصفين وهو
الكلي والجزئي وقوله **على سبيل الانفصال** اي الحقيقي الذي يمنع الجمع والخلو
ومعناه ان الاقسام لا تجتمع ولا ترتفع لكن لا دخل لهذا في الجواب **ومورد القسمة**
اي اذا عرفت ان موضوع الكبرى الافراد وان موضوع الصغرى هو المفهوم فهو
مفرع على قوله ان كل فرد الخ **غير مندرج في موضوع القسمة** لعله محرف عن هذه
القضية او المراد في موضوع دال هذه القسمة ففساد القياس لعدم شروط الانتاج
لا لفساد الكبرى وحينئذ فلا قياس اصلا **لانه** اي مفهوم القسمة **مفهوم هذا
اللفظ** اي وهو غير داخل في القسمة لانها باعتبار الماصدق والافراد والحاصل
ان الذي في القياس الخ رايته في الرسالة بقوله اللفظ مدلوله الخ منفصلة حقيقية اي حكم فيها
بالانفصال الحقيقي على كل فرد من افراده وهي قول المعترض مورد القسمة اللفظ الموضوع
قضية طبيعية فلا ينتظم منها قياس منتج لعدم تحقق شرطه وهو اندراج موضوع الصغرى
تحت موضوع الكبرى او كونه مساويا نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فموضوع
الصغرى وهو انسان مندرج تحت حيوان موضوع الكبرى ونحو كل انسان ناطق وكل ناطق
انسان فالانسان مساو للناطق وحينئذ لا بد من الاندراج او المساواة او تقول لا بد ان
يكون موضوع الصغرى غير اخص من موضوع الكبرى ولا شك ان موضوع الصغرى هنا
الذي هو مورد القسمة هو الحقيقة من حيث هي وموضوع الكبرى كل فرد من افراد اللفظ
هذا ان حمل اللام على الاستغراق كما صرح به الش واما ان حمل على الجنس كما قيل فلا يصح
هذا الجواب اذ المحلى بلام الجنس يكون الحكم فيه على الطبيعة لا على الفرد فالقياس ينتظم
حينئذ افاده البهوتي قال شيخنا المحشي قوله فالقياس ينتظم حينئذ مشكل اذ لا يمكن
ان ينتظم في طبيعتين كما علل هو به وكما في كتب الميزان من ان الطبيعة لا دخل لها في العلوم
والانتاجات سواء جعلت كبرى او صغرى فما بالك اذا كانتا طبيعيتين وافسد بعضهم

القياس بما حاصله ان المراد من محمول الصغرى المفهوم ومن موضوع الكبرى الماصدق
فلم يتكرر الحد الوسط فلم ينتج القياس واورد عليه انه على هذا لا يكون الاوسط مكررا
في مثل قولنا العالم متغير وكل متغير حادث لان المراد بالمتغير مفهومه في الصغرى
وافراده في الكبرى كما هو المتعين في كل قياس كما صرح به اهل الميزان من ان المحمول
المراد منه المفهوم والموضوع المراد منه الذات واجيب ـــ بان المراد بالمفهوم
في كلامهم المفهوم التضمني وهو الوصف بمعنى انه الملاحظ والمراعى قصدا وان لوحظ
عند التقدير الافراد وملاحظة الافراد عند التقدير متات في المثال المذكور بان يراد
شيء ثبت له التغير بخلاف ما هنا فلا تكرار **وما قيل في امثال هذا المقام** اي في هذا
المقام وامثاله وهذا المقام هو تقسيم اللفظ الموضوع مدلوله اما كلي كانسان او جزئي
كزيد **من ان الانقسام** وقوله **الى الاقسام** متعلق بالانقسام **لازم للمقسم**
والمقسم لازم للاقسام واللازم اللازم لازم هذه مقدمة مصححة للانتاج فاللازم
الاول عبارة عن الانقسام واللازم الثاني عبارة عن المقسم اي والانقسام اللازم للمقسم
اللازم ذلك المقسم للاقسام لازم هو اي الانقسام لها اي للاقسام وقوله **فيلزم لزوم**
الانقسام الى الاقسام هو النتيجة قال بعض الفضلا الاولى حذف كلمة لزوم لان اللازم
للاقسام هو نفس الانقسام لا لزومه واجاب ـــ بتاويل يلزم بيثبت واي الاضافة
لزوم الى الانقسام من اضافة الصفة الى الموصوف ويجاب بتاويل لزوم بحصوله وسياق
زيادة تحقيق لذلك واللام في قوله **لكل منها** زائدة لان يلزم متعد بنفسه وهو مفعول
انقسام اي فيلزم لزوم الانقسام الى الاقسام كلا منها اي من الاقسام **او يلزم انقسام**
الشي الذي هو كل واحد من الاقسام **الى نفسه وبقابله** اي قسيمه **وانه باطل** يصح
كسر همزة انه على الاستيناف ويصح فتحها على ان التقدير ويلزم انه باطل اي بطلانه
فيكون هذا التقسيم باطلا كامثاله وقوله **فالجواب عنه ان الانقسام المذكور**
خبر ما من قوله وما قيل ولشبهه باسم الشرط في العموم اقترن خبره بالفا فما قيل مبتدا والخبر
محذوف والتقدير مجاب عنه وان قوله فالجواب الجواب شرط مقدر اي اذا اردت الجواب
فالجواب اي تكلف غير محتاج اليه **لازم للمقسم بحسب وجوده الذهني** حاصل
الجواب المذكور ان جهة اللزوم مختلفة فلا يصح الانتاج لان شرط الانتاج اتحاد جهة اللزوم

فكلام

فكلام المص صحيح **والمقسم لازم للاقسام لا من تلك الحيثية** وهي حيثية وجوده الذهني
بل من حيث حصوله العيني اي الخارجي **واللازم الشي** اللازم هو الانقسام والشي هو
المقسم وقوله **باعتبار** تنوينه للنوعية وهو اعتبار وجوده الذهني **لا يلزم** وقوله
ان يكون فاعل يلزم واسم يكون ضمير مستكن فيها عايد على لازم الشي باعتبار والضمير
المضاف اليه ملزوم من قوله **لازما لملزومه** عايد على الشي والملزوم للشي هو الاقسام
وقوله **باعتبار اخر** يعني به الحصول العيني الخارجي والمعنى ان الانقسام اللازم للمقسم
باعتبار وجوده الذهني لا يلزم ان يكون لازما للاقسام الملزومة للمقسم باعتبار وجوده
العيني الخارجي ولعلك ان تناقش في هذا الجواب وتقول ـــ ان المقسم يلزمه
الانقسام بحسب الوجود الخارجي كالاجناس وايضا لما كان المقسم ذاتيا للاقسام كان
لازما لها بحسب كل من الوجودين لامتناع وجود الكل بدون الجزء فيها فالنظر للذهني
يعود المحذور على ـــ ان البديهة شاهدة بان لازم لازم الشي لازم له سوا تغاير الاعتباران
اولا وحينئذ فالصواب ـــ في الجواب ان يقال ان اريد بالمقسم مفهومه وهو ذات تثبت
لها الانقسام فنسلم القضية الاولى لان الانقسام لازم لمفهوم المقسم لانه ذات تثبت لها
الانقسام ولا نسلم القضية الثانية القائلة والمقسم لازم للاقسام لان اللازم للاقسام
ماصدق المقسم كالحيوان اللازم للانسان والفرس لان اللازم للاقسام مفهوم المقسم
وهو ذات تثبت لها الانقسام وان اريد بالمقسم الماصدق صح قوله المقسم لازم للاقسام
ويبطل قوله الانقسام لازم للمقسم لان الانقسام ليس لازما للماصدق لانه اثر التقسيم الذي
هو فعل اختياري فهو متوقف على التقسيم فلا يكون ملزوما للماصدق لان اللازم لا يتوقف
على فعل فاعل واجاب ـــ البهوتي بجواب اخر وهو ان ما ذكره من قوله فيلزم لو ترتب
عليه الفساد ممنوع لان اللازم انما هو انقسام المقسم الى كل من الاقسام لا انه يلزم انقسام
الاقسام لكل منها فقوله في الاشكال ـــ لان الانقسام الى الاقسام معناه انقسام
المقسم الى الاقسام لازم للمقسم والمقسم الذي هو ملزوم الانقسام لازم للاقسام فيحصل
الى ان انقسام المقسم لازم للاقسام وهذا لا محذور فيه واما جواب ـــ العصام
بانا لا نسلم ان الانقسام لازم للمقسم انما يكون كذلك لو كان القسمان المنقسمان معه
ضروريا الثبوت له وهو غير لازم وانا لا نسلم ان المقسم لازم للاقسام لم لا يجوز ان يكون

يعني من الدليل على النتيجة

خارجيا لها او يمكن الانفكاك عنها ولو سلم جميع ذلك فالازم لزوم انقسام المقسم
لكل قسم لا انقسام نفس القسم ولا محذور في ذلك انتهى كلامه فقضية ان المقسم
لا يتحقق بكونه مقسما الا اذا وجد انقسام وايضا ان اراد بالضروري البديهي فنقول
اللزوم ثابت ولو كان الثبوت نظريا غاية الامر يكون اللزوم حج نظريا ايضا كلزوم الحدوث
للعالم وان كان المراد بالضروري الثابت ولا بد فقوله وهو غير لازم ممنوع لان المقسم
لا يكون مقسما الا بضم قيود التقسيم وقوله لا نسلم ان المقسم لازم للاقسام فمحل نظر
بل هو لازم لانه اعم وهي اخص وبالجملة فالاحسن اقتصار العصام على ما
اشار اليه بقوله ولو سلم جميع ذلك الخ قال بعض العصريين وتحقيقه ان مفاد
الشبهة ان انقسام المقسم لازم تحققه لتحقق كل قسم ومع ذلك هو وصف
للمقسم ولا يلزم انه وصف لنفس القسم حتى ياتي المحذور فافهم **كالكلية اللازمة**
هذا تنظير من الشارح اتى به توضيحا لما ذكره **لمفهوم الحيوان** اي من حيث صدقه على
كثير **اللازم** ذلك المفهوم **لزيد مثلا** اي من حيث انه فرد من افراد الحيوان فقد وجد
شرط انتاج قياس المساواة وهو اتحاد جهة اللزوم والمعنى ان الكلية لازمة لمفهوم
لفظ حيوان ذهنا ومفهومه لازم لزيد خارجا فلو قلنا ان لازم الشيء باعتبار يلزم انه
يكون لازما لملزومه باعتبار اخر لكانت الكلية لازمة لزيد واللازم باطل فالملزوم مثله
والاول اي اللفظ الذي مدلوله كلي اشار بذلك الى ان الكلية من صفات المدلول
حقيقة وعلى تقدير وصف اللفظ بها فهو مجاز من قبيل وصف الدال بوصف المدلول
اما ذات اي غير حدث على ما ياتي فان قيل ان اراد اللفظ الاول لم يصح قوله
اما ذات لان اللفظ لا يكون ذاتا وان اراد المدلول الاول لم يصح قوله وهو اسم جنس لان اسم
الجنس ليس بمدلول اجاب الشارح عن الاول ما اشار له بقوله **اي اما**
مدلوله ذات فذات خبر لمبتدا محذوف والجملة خبر عن الاول والثاني ما اشار له بقوله
او يقال بالتجوز اي ان فيه مجازا لغويا **باطلاق اسم الذات والحدث** اي اسم هو الذات
والحدث فالاضافة بيانية وما من قوله **على ما يدل عليهما** واقعة على اللفظ وضمير
عليهما عائد على الذات والحدث وقوله **من اللفظ** بيان لما فهي بيانية ولا يخفى
انه حينئذ يكون من باب تسمية الدال باسم المدلول فلو عبر به لكان اوضح وحاصل

التوجيهات

التوجيهات الصحيحة للحمل ستة احدها تقدير مضاف قبل لفظ الاول اي مدلول الاول فيكون في الكلام مجازا بالحذف
فيكون في الكلام مجازا مرسلا من اطلاق اسم الدال على المدلول ثانيها تقدير مضاف قبل على حذو ما لا القرينة اي
الخبر اي اما دال ذات رابعها ان يقدر اما مدلوله ذات خامسها التجوز في لفظه بان يراد اهلها ثانيها التجوز
به الدال ويكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم المدلول على الدال سادسها ان يقدر للاول في لفظه بان يراد به المدلول
خبر اي الاول مدلوله اما ذات لكن حمل كلام الم على التوجيهين الاولين غير سديد
لانه تاويل قبل الاحتياج اليه وصارف لسياق كلامه عن ظاهره من ان التقسيم بالذات
للفظ دون المعنى ومحوج الى صرف الضمير عن الظاهر في قوله وهو اسم الجنس واخواته
والتقدير الثالث والرابع محوج الى تقدير مثله في كل عديل لكلمة اما كما افاده العصام
وفيه ان هذا منه بناء على ان اما للتفصيل دائما وفي شرحه للاستعارات ما يخالفه
لانه جعلها اما لمجرد التاكيد واما للتاكيد مع تفصيل المجمل وقال الرضي جواز السكوت
على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها **وحينئذ** اي وحين
اولنا الاول باللفظ الذي مدلوله كلي والذات باحد التاويلين المذكورين وقال شيخنا
المحشي الظاهر حينئذ اذ فسر الاول باللفظ المذكور لا بالمدلول الكلي اه والاولى من ذلك
ان يقال اي حين اذ كان التقدير اما مدلوله ذات او اذ كان من قبيل التجوز **يستقيم حمل**
قوله اي الم والمراد بالحمل حمل اسم الجنس على لفظ هو من قوله **وهو اسم الجنس**
وحمل الحدث عليه ايضا من قوله الحدث وانما لم يصح الحمل الا بذلك التقدير او التجوز لانه
لولاه لكانت كلمة هو من قوله وهو اسم الجنس عائدة على الذات والذات لا يصح الاخبار
عنها بانها اسم جنس اذ المخبر عنه بانه اسم جنس هو اللفظ لا الذات لانهم قالوا في تعريفه
كما ياتي فيما بعد هو اللفظ الموضوع للماهية لا بقيد حضورها في الذهن ولكانت ايضا
كلمة هو من قوله وهو المصدر عائدة على الحدث الذي هو معنى من المعاني وهو لا يصح
الاخبار عنه بالمصدر لانه انما يخبر به عن اللفظ لا المعنى لانهم قالوا في تعريفه هو اللفظ
الذي يجيء ثالثا في تصريف الفعل وعلى ذلك التقدير او التجوز تكون كلمة هو من قوله وهو
المصدر راجعة الى اللفظ الذي مدلوله حدث ولا ريب في صحة حمل اسم الجنس على اللفظ
الذي مدلوله ذات كلية ولا ريب ايضا في صحة حمل المصدر على اللفظ الذي مدلوله حدث كلي
واما اعتراض المحشي على ذلك بان حمل اسم الجنس على ضمير الاول لا يتوقف استقامته

على التقدير او التجوز المذكور وانما تتوقف عليه استقامة حمل ذات وما عطف عليه على الاول
كما ذكروه فمبني على ان ضميره وهو عايد على الاول وقد علمت مما قررناه انه عايد على الذات
واتضح المقام غاية الاتضاح كرجل ظاهر تمثيله به لاسم الجنس ان المص من القايلين
بعدم الفرق بين النكرة واسم الجنس وهو مناف لما صرح به في التنبيه السادس من ان
اسم الجنس عند المص موضوع للماهية من حيث هي هي حيث اول كلامه هناك فالاولى
التمثيل باسد وذيب ليوافق تاويله الاتي وتمثيل المص الاتي وقرر بعض الافاضل
ان رجل اسم جنس ان اريد به الحقيقة كما هو المراد هنا والا بان اريد به الفرد المنتشر
فهو نكرة ومثله اسد الا انه شاع ان رجلا نكرة وان اسدا اسم جنس وستعلم ان الحق
انهما مستويان لان اللفظ في النكرة واسم الجنس واحد وانما الاختلاف بالاعتبار وقوله
او حدث عديل قوله اما ذات وهو اي ما صدق عليه هذا اللفظ المصدر وسياتي تعريفه
فان قلت اسم الجنس يشمل المصدر لانقسامه الى مصدر كالضرب والى غيره كرجل فكان
الاولى ان يقول والاول اما ذات وهو اسم الجنس او نسبة بينهما وتحذف قوله او حدث وهو
المصدر فلاي شي جعله قسيما له اجاب الشارح بقوله وانما اخرج المص المصدر عن اسم
الجنس ليبني التقسيم الى الفعل والمشتق اي وغيرها لان القصد ان التقسيم
الى ثلاث مبني عليه لان التقسيم للفعل والمشتق مبني على خصوص المصدر لا على مطلق
اسم الجنس الشامل لنحو رجل واسد وقوله عليه متعلق بيبني وضميره عايد على
الخروج الماخوذ من اخرج او على المصدر وعلى الاول فالضمير عايد على متقدم معنى وعلى
الثاني على متقدم لفظا والاحتمال الاول اولى لان البنا انما هو على الخروج اي على عده
قسما مستقلا ويؤيده قوله فكانه الخ وملخص ما ذكره انه لو لم يخرج المصدر عن اسم
الجنس لم يتات له بنا التقسيم الى الفعل والمشتق عليه وذلك لان الفعل والمشتق
انما يبنيان على المصدر لانه مادتهما لاشتقاقهما منه على ما هو المختار لا على اسم الجنس
فلو جعل اسم الجنس شاملا له لم يتات له ذلك الا بتكلف فقوله الى الفعل والمشتق
متعلق بالتقسيم وقال المحشي الظاهر ان يقال معنى بنايهما عليه ان اللفظ
الدال على الحدث الذي هو معنى المصدر ان اعتبر منه الحدث اولا ونسب الى الذات
فهو الفعل حيث يقال الفعل ما دل على حدث قايم بذات وان اعتبر منه الذات اولا ونسب

اليها

اليها الحدث فهو المشتق حيث يقال ما دل على ذات قايم بها الحدث وستعلم ذلك
وناقش السيد كلام الشارح هنا بامرين الاول ان اخراج المصدر عن اسم الجنس
ليتفرع عليه بيان المشتق مزيف بان اخراج الفرد من التعريف لا يصح لغرض سيما
للغرض الحاصل بدون الاخراج بان يقسم اسم الجنس الى المصدر وغيره والثاني
ان الفساد ليس مجرد اخراج المصدر حتى يختص الاعتذار به بل اخراج المشتق ايضا
كما عرفت الا ان يقال ان قوله لا يصح لغرض ممنوع على مذهب المتقدمين القايلين
بالتعريف بالاخص سيما التعريف الضمني المختار عنده قدس سره ويجاب عن الثاني
بما في المحصول من ان الاسم الذي مدلوله كلي اما ان يكون لنفس الماهية كلفظ السواد
وهو المسمى باسم الجنس عند النحاة او لموصوفية امر ما بصفة وهو الاسم المشتق فجعل
المشتق مقابلا لاسم الجنس وتبعه كثيرون وحينئذ ينبغي ان يحمل الذات في عبارة المص
على الماهية ويقيد بما يحصل به المقابلة بان يقال ذات غير حدث فكانه قال قيل
هذا التفريع اه وفيه انه ليس هناك ما يصلح لان يفرع عليه وحينئذ كان المناسب
ان يوخر هذه الجملة عن قوله والمراد لانه نتيجته وانما قال كانه لان المص لم يقل او مركب
منهما بل قال او نسبة بينهما اللفظ الذي مدلوله كلي مدلوله اما حدث اي اما دال
حدث لان التقسيم للفظ وكان المناسب لما سبق ان يقول اما مدلوله حدث وقوله
وحده حال من حدث خبر المبتدا وصح وقوعه حالا مع جموده واضافته للضمير لتاويله
بالمشتق اي منفردا واضافته مثله للضمير لا تفيده التعريف وايضا شهرة لفظ وحده في
الحال ترفع الالتباس بالصفة فصح وقوعه حالا من النكرة من غير تقديم فلا يقال
حدث نكرة وهي شديدة الاحتياج للوصف فلم لم تجعل وحده صفة او يقدم ليكون نصا
في الحالية ثم الحدث المنفرد عن الغير هو المصدر وهو القسم الاول من الاربعة على
صنيع الشارح والثاني على صنيع المص او غير حدث اي دال غير حدث والمراد بغير
الحدث الذات وقوله وحده حال من غير المضاف الى حدث كما هو حاصل الجواب الاتي
لا من المضاف اليه اعني حدث كما هو مبنى السوال الاتي اي حالة كون الغير منفردا عن
الحدث والغير المنفرد عن الحدث هو اسم الجنس كما لا يخفى وهو القسم الثاني من الاقسام
الاربعة على صنيع الشارح والاول على صنيع المص فظهر لك من هذا ان الشارح عكس ترتيب المص

او مركب منها اي من الحدث والغير وهو بمنزلة قول المص فيما بعد او نسبة بينهما
وقد دخل تحت قوله او مركب منها قسمان الفعل والمشتق كما ستعلم وبهما تتم الاقسام
الاربعة واعلم ان الذات تطلق ويراد بها الحقيقة وقد يطلق ويراد به المستقل
بالمفهومية ويقابله الصفة بمعنى غير المستقل بها وقد يطلق ويراد به ما قام بذاته
ولا يصح ان يراد هنا القايم بذاته لعدم تناوله الاعراض فيخرج البياض وامثاله عن تعريف
اسم الجنس مع انه اسم جنس اصطلاحا ولا المستقل بالمفهومية والا لبطل التعريف
لدخول المصدر والمشتق فيه ويبطل التقسيم لما فيه من جعل قسم الشي قسيما له
ولا الحقيقة والا لدخل المصدر والمشتق في هذا القسم فلا يصح تقسيم اللفظ اليه
واليها ولهذا قال الش **والمراد بالذات هاهنا ما لا يكون حدثا** اي امرا لا يكون حدثا
قال السيد اعم من ان يكون شيا قايما بنفسه كالاجرام او يكون عرضا كالالوان مثل البياض
والسواد **ولا مركبا منه** اي من الحدث **ومن غيره** فما واقعة على امر مثلا وضميره
وغيره عايدان على الحدث واسم يكون ضمير عايد على ما وخبرها احد ثاو المعنى اي شيئا
مستقلا بالمفهومية مقيدا بكونه غير حدث وغير مركب منه ومن غيره وقوله **منسوبا**
صفة لمركبا والعايد محذوف تقديره فيه او حال لازمة من ضمير منه ومن الغير معا
اي حال كون الحدث والغير منسوبا **احدهما الى الاخر** فهو حال من المعطوف والمعطوف
عليه جميعا و معنى قول العصام غاية التوجيه ان يقال يراد بالذات المستقل بالمفهومية
ويعتبر قيداه بقرينة المقابلين اي ذات غير حدث ولا نسبة بينهما وفيه كما قال هو
تكلف جدا **والمراد بالحدث امر** اي معنى **قايم بغيره** سوا صدر عنه كالضرب
والمشي او لم يصدر عنه كالطول والقصر كذا ذكره الرضي وقوله **يعبر عنه** قيد لا بد
منه بدليل الاخراج به **بالفارسية بما اخره دال ونون** كزدن وقوله **كالضرب** مثال
للمعبر عنه **او تا ونون** كشتن وقوله **كالقتل** مثال للمعبر عنه اي واما الاكل والشرب
ونحوهما فلها الفاظ مخصوصة بالفارسية وعليه فالكاف في قوله كالضرب وفي قوله
كالقتل استقصائية **فيخرج عنه** اي عن تعريف الحدث بما ذكر **معنى السواد
والبياض** واضافة معنى اما للبيان او حقيقية والتقدير معنى لفظ السواد **لعدم
التعبير** محمل لعدم التعبير راسا او لعدم التعبير المعهود وهو قولنا بما اخره دال

ونون فلا ينافي انهم عبروا عنه بتعبير اخر فعبروا عن السواد بسياهي وعن البياض
بسفيدي والاحتمال الثاني هو المتعين وبحث فيه ابو البقا بانه يلزم على هذا
ان لا يكون الاسود والابيض مشتقين اذ المشتق على هذا التفسير هو المركب من
الذات والحدث الذي يعتبر نسبته من طرف الذات وليس معنى الاسود والابيض مركبا
من الذات والحدث اذ السواد والبياض ليسا حدثين ولا قايل بعدم كونهما مشتقين
ويمكن ان يحمل الحدث على الزايد على الذات فيشملهما ويشير اليه تفسير الرضي الاتي
قريبا **و** يخرج ايضا عن حد الحدث بقيد قوله امر قايم بغيره **معنى الجيد** الاضافة
فيه للبيان او حقيقية نظير ما تقدم **و** معنى **المنوال** ايضا **لعدم القيام بالغير** وذلك
لان الجيد والمنوال اسمان للغير قايمان بانفسهما لا انهما صفتان للغير قايمان به لان
الجيد والمنوال اما اسم للعنق او لكثير الجود والعطا والمنوال اما اسم لكثير النوال
والعطا او اسم للخشبة التي يلف عليها الحايك القماش وعلى كل فكل منهما اما هو اسم
ذات لا صفة وايضا الجيد يعبر عنه بالفارسية بكردن وعن المنوال بنوردن وهما ليس
اخرهما دال ونون ولا تا ونون وفيه امران الاول ان قوله يعبر عنه جنس وشان
الجنس الادخال فكيف اخرج به الش حيث قال فيخرج عنه معنى الخ الثاني الجنس مقدم
فكان الانسب تقديم ما خرج به على ما خرج بالفصل واجيب عن الاول بان صلة يخرج
الذي بدا بالنظر لقوله معنى السواد وعنه بالنظر لقوله ومعنى الجيد والمنوال وعن الثاني
بان الشارح ارتكب تقديم ما خرج بالجنس لاجل اللف والنشر المشوش الذي هو ابلغ من
المرتب لما فيه من الفصل الواحد كما يعلم من فن البديع **ومعناه** اي معنى قيام الامر
بالغير عند الفلاسفة **اختصاص** اي تعلق **الناعت** اي النعت مجازا لان الناعت
حقيقة ذات ثبت لها النعت اي الصفة والمراد هنا الصفة فالمعنى تعلق النعت **بالمنعوت**
على وجه خاص كضرب زيد الواقع منه او عليه فانه وصف متعلق به قالوا وهذا المعنى
هو الذي يصحوه ولعل الش لهذا قدمه لكن بحث فيه السيرامي بانه بهذا التفسير
يستلزم الدور اذ يتوقف معرفة الحدث على معرفة الحدث ومعرفة المشتق على ما
سيجي الا ان يحمل الاشتقاق على المعنى اللغوي وهو الاخذ ويويده انه لو اريد الاشتقاق
الاصطلاحي يخرج البياض وامثاله عن ان يكون عرضا اذ هو مفسر بالقيام بالغير المفسر

بهذا التفسير وهي ليست بمصادر حتى يشتق منها الصفات لكن يرد حينئذ ان الكوكب مثلا
يصح ان يوخذ منه اسم بصفة الفلك بان يقال فلك كوكب مع انه ليس بقايم به ولتحقيق
المقام مقام اخر وقوله **او التبعية في التحيز** تعريف ثان للقيام بالغير وهو للمتكلمين لا تنويع
في العبارة والتحيز حصول الشي في الحيز تبعا لحصول غيره فيه واعترض بانه غير جامع
لخروج صفات الله تعالى وصفات المجردات ولهذا فسره الش بقوله **اي الاتحاد في الاشارة**
الحسية الا ان يقال تفسيره بهذا للمتكلمين المنكرين للمجردات فلا يرد النقض المذكور
ثم الاتحاد تفسير للتبعية والمراد بالتحيز الاشارة الحسية والعقلية ولك ان تجعل قوله
اي الاتحاد في الاشارة الخ برمته تفسيرا للتبعية في التحيز بجملته ثم المراد بالاتحاد في
الاشارة ان تكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر وفي بحق بالملابسة او
المصاحبة كما هو ظاهر **كما في الماديات** المراد بها ما له مادة من العناصر الاربعة الما
والتراب والنار والهوى فان الحيوان مادته النطفة والجان مادته النار والخيل مادته
الهوى والبراغيث مادتها التراب وقيل المراد بها المركبات كزيد الضارب فان الاشارة
اليه اشارة الى الضرب تبعا وفيه ان الظاهر انه زماني غير قار الذات كالاصوات فلا يكون
موجودا فضلا عن ان يكون مشارا اليه وقيل المراد بها المركبات من الصورة والهيولى
وهو للفلاسفة **او** الاتحاد في الاشارة **العقلية كما في المجردات** فان الاشارة
اليها بالعقل اشارة الى اوصافها تبعا والكاف في الموضعين استقصائية [illegible]
وفي تبعية صفات المجردات لها في الاشارة العقلية نظر لان الاشارة العقلية الى ذات
المجردات غيرها الى صفاتها واعراضها وذلك لان العقل يميز كلا منها على حدة ويشير
اليه وحده بلا اتحاد الا ان يقال بتعميم اتحاد الاشارة بكونه تحقيقا او تقديرا
على معنى ان يكون كل واحد من الحال والمحل اي النعت والمنعوت بحال لو امكن الاشارة
اليه حسا لكانت الاشارة اليهما واحدة ليشمل العلوم والمعارف القايمة بالمجردات
ونافش فيه ابو البقا تبعا للسيد في حواشي التجريد بان كون الحال والمحل كذلك
في نوع يجب اثباته بالدليل ومعنى المجردات اي عن المادة ولواحقها من نحو
التحيز كالعقول والارواح والملائكة على قول فانها قايمة بنفسها غير متحيزة متعلقة
بالابدان للتدبير والتحريك غير داخلة فيها ولا خارجة عنها عند الفلاسفة المثبتين فهما

ثالثا

ثالثا غير جوهر ولا عرض اي غير متحيز ولا قايم بالمتحيز ويسموه بالمجردات وبالجواهر
الروحانية وهو باطل كما قال اهل السنة ولا يلتفت الى ما حكي عن الغزالي والرازي وابي
زيد الدبوسي والحليمي والراغب الاصفهاني وبعض الصوفية من مساعدة الفلاسفة
على ذلك لان كلام الفلاسفة مبني على كفرهم بقولهم بالعقول العشرة وعلى عدم الجوهر
الفرد وان قال الرازي قولهم بالمجردات لا يرفع اصلا من اصول الدين بل ربما يويده
ويحقق المعاد على وجه لا يقدح فيه شبه المنكرين ولا يرد ان في اثبات التجريد اثبات
وصف مشترك بين الواجب والممكن لان التجريد وصف سلبي ولا محظور في اشتراك
الاوصاف السلبية كما افاده شيخنا المحقق السحيمي **ولما كان اعتبار التركيب بينهما**
اي بين الحدث والنسبة وهذا جواب عما يقال عبارة المحم صريحة في ان مدلول المشتق
والفعل المطابقي هو النسبة فقط مع انها مدلول تضمني لهما وحاصل الجواب انه عبر عن
التركيب بالنسبة لاستلزامها له فكانه قال او مركب منهما **من غير اعتبار النسبة**
اي ملاحظتها وقوله **لا يفيد** خبر كان فاذا قلت زيد قايم ولم تلاحظ ثبوت القيام لزيد
لم يفد شيئا فالمراد عدم اعتبارها وان كانت موجودة لانه متى وجد التركيب وجدت النسبة
احتيج في الجواب لما **ذلك المركب** من الذات والحدث **بما** اي بمركب **اعتبر فيه** مع الطرفين
الذات والحدث **نسبة** بالرفع نايب فاعل اعتبر وذلك من اختصاص العام بالخاص
ثم عبر عنه اي عن ذلك المركب **بقوله او نسبة بينهما** والاولى حذف قوله بينهما لانه
يفيد ان المراد النسبة الحقيقية بل المركب من الموضوع والمحمول والنسبة بدليل قوله وذلك
وحينئذ فلا حاجة لقوله بينهما سواء كانت من المتن كما في بعض النسخ او من الشرح
والنسبة بالكسر الاسم وتجمع على نسب كسدرة وسدر وقد تضم النون وتجمع على نسب
كغرفة وغرف قاله في المصباح وقوله **لانها السبب** علة للتعبير عن ذلك المركب
بالنسبة **في وضع اللفظ بازاء** اي مقابلة **ذلك المركب** فان سبب وضع قايم وقام
لهذا المركب النسبة ونوقش بانه ان اريد بالمدلول في قول المحم اللفظ مدلوله كلي
الموضوع كما قال شارحنا فلا ينفع تاويل قوله او نسبة بينهما بالمركب منهما لان المركب
من الحدث والذات ليس الموضوع له في الفعل والمشتق كما مر بل مركب من الحدث والنسبة
والزمان في الفعل ومركب من الذات والحدث والنسبة في المشتق وان اريد بالمدلول ما

هو اعم من الموضوع له فلا حاجة الى هذا التاويل لان النسبة ان اعتبرت وحدها كانت
مدلولا تضمنيا للفعل والمشتق الا ان يقال المركب من الحدث والذات لا يقتضي
ان يكون جميع اجزائه الحدث والذات بل يكفي فيه ان يكونا من اجزائه فلا يشكل بالمشتق
ولا يخفى انه لو اريد بقوله او نسبة او ذو نسبة لم يشكل بالفعل ايضا افاده العصام بزيادة
قال بعض ولعل المراد بقوله الشارح في وضع اللفظ اي في الجملة والا فيشكل بدخول الزمن
في مفهوم الفعل فلو قال لان السبب في افادة ذلك المركب لكان اولى وانسب اهـ
قال شيخنا المحشي وهذا غفلة عما تقدم من ان المراد بالذات في اصطلاحهم ما لا يكون
حدثا ولا مركبا منه ومن غيره لا خصوص ما قام به الحدث وح فيشمل الزمان فما ذكره
الشارح لا غبار عليه اهـ وفيه ان قول المص بعد من طرف الحدث الخ يفيد ان المراد بالذات
في جانب الفعل ذات الفاعل لان النسبة بين الحدث وذات الفاعل لا ان النسبة بين
الحدث والزمان فكلام المص الاتي يدل على ان الذات في جانب الفعل الذات الحقيقية
لا ما يعم الزمن نعم الذات في جانب المشتق المراد بها ما يعم الزمن والمكان وغيرهما
تامل بقي ما نبه عليه السيد قدس وهو ان احتمال مركب من الذات والحدث
غير مشتمل على النسبة بينهما واحتمال كون النسبة على وجه لم يعتبر في شيء من المشتقات
لا يخل بهذا التقسيم اذ ليس المقصود منه الحصر العقلي حتى يضر فيه [illegible] على
بل مقصود المص الضبط الاستقرائي الذي هو نوع ضبط بالنسبة الى الضبط العقلي ولا يضر
مجرد الاحتمال ما لم يتحقق ولا خروج قسم متحقق في الواقع عن التقسيم **وذلك** خبر
جزء محذوف تقديره وذلك قسمان لانها اما الخ **اي النسبة** المراد بها هنا الحقيقية وفيها
قبله المركب لكونه في كلام المص شبه استخدام لان اسم الاشارة من قبيل الاسم الظاهر وبه
يندفع ما قيل ان قوله وذلك الخ يبطل ما سبق من ان المراد بالنسبة المركب **والتذكير**
في قوله وذلك **باعتبار المذكور او مركب مشتمل عليها** اي ذكر النسبة باعتبار
المركب المشتمل عليها فهو من ذكر الجزء وهو النسبة الحقيقية باعتبار كلها لا باعتبار ذاتها
وعلى كل اسم الاشارة عايد على النسبة ولو قال باعتبار انها خبر لكان احسن ويصح ان
يكون التذكير باعتبار تقدير هو ذو النسبة ويكون مجازا بالحذف او نسبة ويكون مجازا
لغويا لعلاقة الكلية والجزئية او باعتبار كون النسبة مدلولا او لان المونث الذي لا مذكر له

لفظ يجوز فيه التذكير واما قول الشارح في شرحه الكبير ان التذكير باعتبار الخبر ففيه
ان الخبر غير ثابت التذكير لانه ان اعتبر المبتدا ذلك كان مذكرا وان اعتبر تلك كان
مونثا فالمطابقة انما تراعى في جانب المبتدا الا في جانب الخبر ويكون التقدير اما ذات
ان تعتبر الا ان يقال قوله ان تعتبر لكونه بتاويل المصدر في معنى اسم المفعول فالخبر
نفس ان تعتبر سواء قرئ بالتاء والياء من غير تقدير ذو فيكون امر تذكيره ثابتا والمعنى
وذلك اما معتبر نسبته الخ لكن بحث الشبراملسي بانه فرق بين هذا المصدر وبين
صريحه فانه لما كان عاملا للضمير كان امر تذكيره وتانيثه دائرا على ضميره بخلاف الصريح
لانه اما هكذا في نسخ المص وفيه تفصيل لانه اما وفي نسخ حذف قوله لانه وهي اوضح
ان تعتبر النسبة كان الاولى ان يقول اي النسبة لانه تفسير للضمير المستتر
اذ يلزم على صنيعه حذف نائب الفاعل وكسعه من وضع الظاهر موضع المضمر **من**
طرف الذات بان تلاحظ ذات الضارب مثلا اولا ثم تنسب الضرب اليه بان تقول معنى
الضارب الذات المنسوب اليه الضرب او الذات المتصفة بالضرب قال الشارح العصام
وذلك وان كان اعم من ان تجعل الذات منسوبا او منسوبا اليه لكنه منحصر فيما فيه الذات
منسوب اليه وما وقع في عبارة الرازي في شرح الرسالة من ان معنى الرامي ذو رمي
منسوب الى ذات ينافي ما ذكر لانه يستدعي ان تكون النسبة في اسم الفاعل من طرف
الحدث ففيه مسامحة لانه لم يفرق بين الرمي المنسوب الى الذات وبين الذات المنسوب
اليه الرمي فعبر عن الثاني بالاول ولكن المراد الثاني **وهو المشتق** قال العصام ينبغي
ان يقدر وهو الاسم المشتق والا فالمشتق اي الاصطلاحي لا يكون مقابلا للفعل بل يشمله
او تعتبر النسبة **من طرف الحدث** كان تلاحظ الضرب مثلا اولا في زمان من الازمنة
ثم تنسبه الى فاعله وذلك وان احتمل كون الحدث منسوبا اليه لكنه منحصر بحسب
الاستقراء فيما يكون الحدث منسوبا ثم الاضافة في قوله من طرف الذات وفي قوله من طرف
الحدث بيانية **وهو الفعل** اي مجموع الذات والحدث والنسبة هو الفعل فان قيل
كل من المشتق والفعل يدل على الحدث وذات فلم اعتبرت النسبة من طرف الذات
في الاول دون الثاني ولم يعكس او تعتبر من طرف الذات فيهما او الحدث فيهما اجاب
شيخنا المحشي بانهم عرفوا المشتق بلفظ دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود من ذكره

وذكروا الذات اولا في التعريف ناسب ان نعتبر اولا في نسبة الحدث اليها الدالة ذلك
على اعتبار الواضع لها كذلك ولما عرفوا الفعل بانه ما دل على حدث في زمن وضعا وذكروا
الحدث اولا ناسب ان يعتبر اولا وينسب للذات لما تقدم **فان قيل المراد من الذات**
غير الحدث وحده لا يخفى ان السوال والجواب متوجهان على قول الش فكانه قال الش على
قول المص كذا قيل **كما مر** اي عند قوله قيل او غير حدث وحده **وهو** اي غير الحدث
وحده **يتناول القسم الثالث** وهو المشتق والفعل واذا كان متناولا له لم يكن
لقولك فيما مر او مركبا منهما فايدة وحاصل السوال ان الش لما بين مراد المص بقوله
فيما مر عند بيانه ذلك المراد فكانه قال اللفظ الذي مدلوله كلي مدلوله اما حدث وحده
او غير حدث وحده شامل للمركب منهما فذكره حينئذ ضايع وقوله اما ذات في قوة قوله
اما غير حدث وحده وايضاحه ان وحده قيد وحدث مقيد ولفظ غير يفيد النفي
ومن المقرر ان النفي اذا دخل على قيد ومقيد اما ان ينصب على المقيد فقط او عليهما معا
او على القيد فقط وهذا هو الذي توهمه السايل واعترض به واجاب الش
بقوله **قلنا قيد وحده متعلق بغير الحدث الداخل عليه لفظ غير فلا اشكال**
حينئذ وحاصل هذا الجواب ان السوال انما يرد ان لو كان قيد وحده متعلقا بالمضاف اليه
اعني الحدث والحال انه ليس الامر كذلك لانه متعلق وحال من لفظ غير المضاف اي حالة
كون ذلك الغير منفردا ليس معه شي اخر واذا كان حالا من غير المضاف لا من الحدث
المضاف اليه لا يكون قوله او غير حدث وحده صادقا الا على فرد واحد وهو الذات فلا يكون
قوله او مركب منهما مكررا حينئذ فلا يرد السوال والمراد بالتعلق في كلام الش التعلق
المعنوي بمعنى ان قيد وحده حال من غير لا من الحدث واضافة قيد الى وحده بيانية
وقوله الداخل بالجر نعت الحدث وضمير عليه عايد على الحدث ولفظ بالرفع فاعل
الداخل واضافة غير بيانية **والاقسام** اي التقسيم **الى الاربعة** اي انقسام اللفظ
الذي مدلوله كلي الى اسم جنس ومصدر وفعل ومشتق **استقرائي** اي حصل بالتتبع لا
عقلي ولما كان يتفطن ان يتوهم ان الحصر عقلي لان التردد لا يكون الا فيه قال الش **وان
كان مترددا** فان وصلية غاية لا شرطية فلا جواب لها وقولهم التردد بين النفي والاثبات
من امارات التقسيم العقلي تغليبي لا كلي **بين النفي والاثبات بحسب الحال** اي المرجع

احترازا

احترازا عن الان في كلام المص لان كلامه ليس فيه ترديد ابين النفي والاثبات **وراجعا**
معطوف على قوله مترددا الحيوان كان مترددا وراجعا **التقسيم ثلاثة** بان يقال
اللفظ الذي مدلوله كلي اما ذات وحده اولا الاول اسم الجنس والثاني اما حدث وحده
اولا الاول المصدر والثاني اما مركب نعتبر نسبته من طرف الذات اولا الاول المشتق
والثاني الفعل فجملة التقسيمات ثلاثة الاول اما ذات اولا الثاني اما حدث وحده اولا
الثالث اما ان نعتبر النسبة من طرف الذات اولا وهذا هو المناسب لترتيب المتن
واما ما قرره بعض من كتب هنا من قوله بان يقال اللفظ اما حدث وحده اولا الاول
المصدر والثاني اما ذات وحدها اولا الاول اسم الجنس والثاني اما مركب منهما ومن نسبة
من طرف الذات اولا الاول المشتق والثاني الفعل فغير مراعى فيه نظم المص فتامل
فلا يضر قال شيخنا المحشي لا وجه لهذا التفريع فكان الاولى الاتيان بالواو اقول
هو مفرع على كون الاقسام اربعة ووجهه ظاهر او هو تفريع على قوله استقرائي
اي وحيث كان استقرائيا فلا يضر **ارسال** اي اطلاق وعدم حبس **القسم**
الاخير عن التقسيم والقسم الاخير المركب المعبر عنه بالنسبة وايضاح هذا المقام
ان يقال ان قول الش ولا يضر الخ جواب عن سوال تقديره ان نقا الفعل والمشتق
مع عدم تقسيم يضر في انحصار الاقسام في الاربعة لانه يقتضي عدم وجود تلك
الاقسام الاربعة والحال ان هناك اقساما اخر كاسم الفاعل ونحوه ولا ريب
ان هذه الاقسام غير مندرجة في تلك القسمة مع انها محتملة افراد قسمي المركب
المعبر عنه في المتن بالنسبة فيكون الانحصار حينئذ فاسدا وحاصل الجواب ان هذه
الاقسام لما كانت مندرجة تحت الفعل والمشتق الشاملين لها لم يتعرض المص لها
لان لفظ الفعل والمشتق صادق عليها فلا يكون الارسال الخ مضرا في الحصر في الاربعة
واذا علمت ذلك اتضح لك ان قول الش **واحتمال** من عطف العلة على المعلول وكانه
قال ولا يضر ارسال الخ لان احتمال الخ ولو صرح به لكان اوضح ويحتمل ان قوله ولا يضر
الخ مستانف استينافا بيانيا كما قررنا وقوله واحتمال جواب عنه فعلى الاول يكون
المعلل مذكورا وعلى الثاني يكون محذوفا والمذكور دليله لا نفسه **اقسام بعض الاقسام**
المقسمة **الى اقسام مندرجة تحته** اي تحت ذلك البعض وهو الفعل والمشتق

لا يمنع الانحصار في الاربعة المذكورة اسم الجنس والمصدر والمشتق والفعل وقوله
كالفعل والمشتق مثال للبعض المنقسم الى اقسام والظاهر ان الكاف استقصائية
فالمشتق اي اذا اردت بيان انقسام المشتق فنقول المشتق **ينقسم بان يقال**
المشتق اما ان يعتبر اي يلاحظ **قيام الحدث به** اي بمدلوله التضمني وهو الذات
من حيث الحدوث لا من حيث الدوام والاستمرار **وهو اسم الفاعل** وعرفوه بانه
الاسم المشتق من المضارع المعلوم لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث كقايم وبايع
فقولهم المشتق يخرج الاسما الغير المشتقة كالفاعل الذي اسند اليه الفعل وكالمصدر
وقولهم لمن قام به الفعل يخرج اسم المفعول والالة واسمي الزمان والمكان واسم التفضيل
وبمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الثبوت والدوام ولهذا لو
قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن الان او غدا
او من حيث الثبوت اي الاستمرار والدوام **وهو الصفة المشبهة** وعرفوها بانها
اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت نحو حسن وخشن ونحوهما **او من**
حيث وقوع الحدث عليه وهو اسم المفعول وعرفوه بانه الاسم المشتق من الفعل
المضارع المجهول لمن وقع عليه الفعل كمضروب ومحبوب مشتق من يضرب بصيغة المجهول
لمناسبة بينهما في الحركات والسكنات وعدد الحروف **او من حيث كونه الة لحصوله**
وهو اسم الالة وعرفوه بانه الاسم المشتق مما يفعل على صيغة المعلوم ليدل على الالة
وصيغته مفعل بكسر الميم وفتح العين نحو مضرب ومفتح **او** من حيث كونه **مكانا وقع**
فيه الفعل وهو ظرف المكان وعرفوه بالاسم المشتق مما يفعل على صيغة المعلوم لمكان
لمكان وقع فيه الفعل كمذهب **او** من حيث كونه **زمانا** وقع فيه الفعل **وهو ظرف الزمان**
وعرفوه بالاسم المشتق مما يفعل لزمان وقع فيه الفعل نحو مقتل الحسين وكل مثال يصلح للمكان
يصلح للزمان من غير فرق في الصحيح ومعتل الفا واللام واللفيف قال يحيى المحشي والمراد بظرفي
الزمان والمكان ما شارك الحدث في المادة كمرمى ومذهب ليصح جعله قسما من المشتق
وجعل اسم الالة والمكان والزمان من المشتق هو احد اصطلاحين للنحاة **او يعتبر**
قيام الحدث به على وصف الزيادة على غيره وهو اسم التفضيل وعرفوه بانه المبني
على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل المشتق هو منه كاعلم وافقه قال ابو البقا

وفي

وفي قيام الحدث بالمفعول به والالة والمكان والزمان بمعنى اختصاص الناعت بالمنعوت
نظر يعرف بالتامل فالصواب في تقسيم المشتق ان يقال اما ان تعتبر فيه النسبة من
طرف الذات باعتبار حدوث الحدث وصدوره منه او ثبوته له او وقوعه عليه او كون
الذات الة لحصوله او مكانا لوقوعه او زمانا له او تعتبر تلك النسبة على وصف الزيادة
على غيره **وكذلك الفعل ينقسم باعتبار الزمان الى الماضي** وعرفوه بانه ما دل على
زمان قبل زمان تلفظك به كقال وضرب **والى المستقبل** وهو لغة ضد المستدبر اي ما
يتوجه اليه وعرفا فعل يتعاقب على اوله احدى الزوايد الاربع التي هي اتين نحو يضرب
ونكرم **وباعتبار الطلب ينقسم الى الامر وغيره** كالنهي وعرفوا الامر بانه صيغة يطلب
بها الفعل من الفاعل نحو ليضرب **والثاني** هو عطف على قوله فالاول وهو مبتدا
محذوف الخبر اي والثاني قسمان **اي اللفظ الموضوع لمعنى متشخص** اي خاص والفا في
قوله **فالوضع** واقعة في جواب شرط مقدر ويصح ان تكون واقعة في جواب اما المتوهمة
او المقدرة لان المقام مقام التفصيل اي واما الثاني فالوضع افاده العصام لكن كان
المناسب حينئذ ان يقال فيما مر فالموضوع له اما ذات وقد علمت سابقا ان الفا الداخلة عند
المحققين على الرابط محذوف اي الوضع له او ال بدل من المضاف اليه والى ذلك يرمز كلام الخ
والجملة مثل الله ان كان التقدير واما الثاني يكون الوضع مبتدا ثانيا وما بعده خبر عنه والجملة
خبر الثاني الذي هو المبتدا الاول تقول بعض ان قوله اما متشخص صفة للوضع غير ظاهر
لانهم الا ان يراد الصفة المعنوية فالخبر على هذا مذكور وعلى ذلك محذوف وكل صحيح **اي**
وضع اللفظ لذلك الفرد **المتشخص** هو صفة للموضوع له واللام لذلك صلة الوضع
اما متشخص ايضا اي كما ان المعنى متشخص كما في ذات زيد فان ذاته متشخصة والوضع
خاص والباء في قوله **بان يكون** للتصوير اي فما بعدها تصوير للموضوع له المتشخص
والوضع المتشخص فقوله بان يكون **الموضوع له متشخصا واحدا** تصوير للموضوع له
المتشخص وقوله **لوحظ خصوصه** تصوير للوضع المتشخص والجار والمجرور حال من
الضمير في لوحظ اي حالة كون المتشخص الواحد ملتبسا بخصوصه او مع خصوصه
فالبا للملابسة او بمعنى مع لا للالة والا اقتضى ان الوضع للمتشخص يحتاج لالة
كتقسيمه مع انه ليس كذلك والخصوص مصدر بمعنى اسم الفاعل كما يدل عليه ما بعده

لقوله

وقوله **اي بما يعينه** تفسير لخصوصه اي بمشخصاته او المشخصات التي تعينه وتميزه
وبيان ذلك ان معنى زيد لوحظ وتصور ملتبسا بمشخصاته المميزة له عن غيره من
طول او قصر وسواد او ضده وغير ذلك ثم وضع اللفظ بازائه وقوله **او كلي** عطف
على متشخص وقوله **اي عام** تفسير لقوله كلي وقوله **بان يكون الموضوع له كلا من
مشخصاته** تصوير لكون الموضوع له متعددا وقوله **لوحظ** الخ تصوير لكون الوضع
كليا بمعنى كلية الته فنا بان يكون للتصوير **اجمالا** اي لا تفصيلا لانه متعذر و ما
بامر كلي يعمها متعلقة بلوحظت **صدقا** تمييز عن النسبة **والاول اي اللفظ الموضوع
لمتشخص وضعا خاصا** هو **العلم اي الشخصي** وانما فسر الشارح الاول باللفظ وان
كان المتبادر من كلام المص انه الوضع لمتشخص لعدم صحة الحمل عليه وفي نسخ من
المتن فالوضع اما كلي او متشخص والثاني العلم والاول اما مدلوله الخ وعليها كتب
العصام وشرح الشارح الكبير وعليها انما قدم الموضوع للمتشخص في التقسيم واخره
في البيان اظهارا للاهتمام بما هو المقصود الاصلي في هذه الرسالة وتفريغا للذهن
عن بيان القليل ليتوجه الى المقصود باقبال تام فان قيل لفظ العلم في كلام المص
يتناول العلم الجنسي والشخصي مع ان الجنسي ليس مرادا والاطلاق في محل التقييد معيب
اجيب بجوابين الاول ان المتبادر من لفظ العلم انما هو الشخصي وفيه ان المتبادر
انما يسلم في غير مقام التعريف ان المتبادر ان القصد بيان ما جعل العلم اسما له الثاني
ما اشار اليه الشارح بقوله **واما العلم الجنسي فخارج عن مورد القسمة** وهو اللفظ
الموضوع للذات المتشخص **اذ معناه كلي** ومحصل الجواب انه غير متناول له هنا لخروجه
عن مورد القسمة وفيه انه حينئذ يكون واسطة الا ان يقال انه قسم من قسم اسم
الجنس لانه عرفه سابقا باللفظ الموضوع للذات وتقدم ان المراد بالذات ما لا يكون
حدثا ولا مركبا منه ومن غيره منسوبا احدهما الى الاخر وذلك يشمل علم الجنس ولا يخفى
ان تخصيص البيان بالعلم الشخصي ينافي ما سياتي انه علم من التقسيم الفرق بين علم
الجنس واسم الجنس ولا يخفى هذا مبني على ان علم الجنس موضوع للماهية من حيث هي
والتحقيق الذي ذكره المص في التنبيه السادس من الخاتمة انه موضوع لها بقيد
التعين في الذهن وعليه فلا يظهر تقييد العلم بالشخصي لان الجنسي موضوع لمتشخص في

الذهن وقد يقال المراد بالمتشخص في كلام المص ما يشمل الحقيقي والاضافي او
انه ليس المراد انه علم من كلام المص بمجرده بل علم بضميمة ما اشتهر من حال علم
الجنس من ان مسماه الماهية بقيد التعين ولا شك انه بهذه الضميمة يعلم
الفرق او يقال علم الجنس متشخص ذهني فيكون داخلا في العلم على ان الظاهر
من تعبيرات كتب الاصول ان علم الجنس داخل عندهم في اسم الجنس والعلم مختص
بما معناه متشخص لكن دلالة ما سياتي منه على انه لا يرضى بدخول علم الجنس تحت اسم
الجنس ينافي كون تقسيمه موافقا لما في كتب الاصول **والثاني اي اللفظ الموضوع
لمتشخص وضعا عاما اقسام اربعة** بناء على طريقة المص ومتابعيه واما
السعد ومتابعوه فذهبوا الى ان الموضوع له فيها ايضا كلي ثم في كلام الشارح تغيير
لاعراب المتن لانه جعل لفظ الثاني في كلام المتن مبتدا محذوف الخبر وظاهر المتن
يقتضي ان يكون الثاني مبتدا اول وقوله مدلوله مبتدا ثانيا وانما معنى الحرف خبر الثاني والثاني
وخبره خبر عن الاول ومثل هذا قيل لا يجوز مطلقا وقيل ان لم يكن الشارح صاحب المتن
وقيل ان لم يتغير حركة الاعراب وقيل يجوز مطلقا وارتضاه ابن ابي شريف في حواشي
التحفة وقوله **الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول** بدل من اربعة بدل مفصل
من مجمل وظاهر هذا اتصاف معنى الحرف بالجزئية مع ان السيد السند صرح في حواشي
الشمسية بان معنى الحرف والفعل لا يوصفان بالكلية ولا بالجزئية لعدم استقلاله
وجه الحصر اي حصر اللفظ الموضوع لمتشخص وضعا عاما **في هذه الاقسام
الاربعة هو ان مدلوله** اي المطابقي دون التضمني والا فالفعل ايضا يشارك الحرف
في كون مدلوله التضمني الذي هو النسبة معنى في غيره **اما ان يكون معنى في غيره**
الجار والمجرور متعلق بمحذوف قدره الشارح بقوله **اي حاصلا** اي ثابتا **في متعلقه** مثل
اللام في الرجل فمعناه التعريف الثابت في مدلول رجل وقد في قد ضرب فمعناه التحقيق
الثابت في مدلوله ويجوز ان تكون السببية اي حاصلا بسبب غيره فيفيد ان معنى
الحرف فيه لكن حصوله متوقف على انضمام الغير ثم يجوز ان يكون معنى كونه حاصلا
في غيره ان يكون ملحوظا باعتبار غيره لا باعتباره في نفسه كما قيل في تعريف الحرف في كتب
النحو قال ابو البقا وحاصله انه معنى غير مستقل بالمفهومية والة لملاحظة الغير

وحينئذ يكون قوله **ويتعين بانضمام ذلك الغير اليه** تبيان للقرينة المعينة للمراد للمعنى المراد بالحرف المتحصل تعينه بانضمام الخ ثم لما كان قوله يتعين الخ منافيا حسب الظاهر لقوله حاصلا في غيره لان قوله حاصلا في غيره يقتضي بظاهره ان الحرف لا معنى له محصلا منه وقوله يتعين بانضمام ذلك الغير اليه يقتضي ان له معنى محصلا فيه الا انه لا يتعين الا بانضمام ذلك الغير اليه احتاج الشارح الى تفسير قوله يتعين بانضمام ذلك الغير اليه بقوله **بمعنى انه لا يحصل في الذهن ولا في الخارج** فاندفع بذلك التنافي بين المعطوف والمعطوف عليه وقال ابو البقا قوله يتعين صفة كاشفة لقوله معنى في غيره غير مقيدة بمعنى انه غير مستقل بالمفهومية وان تعين المراد به بانضمام متعلقه اليه ويدل عليه ما يذكره المص في التنبيه الرابع ثم قال وفيه نظر اذ يفهم منه ان معناه يكون مستقلا بالمفهومية بانضمام متعلقه وليس كذلك لما سيجي اه اقول كون ذلك يفهم من كلام المص او من حاصل الش ممنوع بل المفهوم منه منطوقا ومفهوما ان معنى الحرف لا يحصل في الذهن ولا في الخارج ولا يتعين الا بانضمام متعلقه ولا يلزم من ذلك انه يصير بالتحصيل او التعين مستقلا كما هو ظاهر بالبداهة قاله شيخنا المحشي واشار الش بقوله بمعنى انه لا يحصل الخ الى ما ذكره العصام من ان المراد بالتعيين الحصول وليس المراد به زوال الابهام عن شي حاصل وان كان بعد تعيين المتعلق ان معنى الحرف حاصل قبل انضمام الغير كما في سواد زيد فانه يتعين بانضمام زيد اليه لا بمعنى انه يحدث له اصل التعيين به بل بمعنى انه يزيد تعينه به فلا ينتقض التعريف باشكاله واللفظ حقيقة فيما ذكره والاستعمال في غيره فيه نوع من التجوز نعم لو قال يتحصل بانضمام الغير لكان اظهر اه اي لان التعيين ربما يستعمل في المحسوسات ولان كون السواد متصورا بدون انضمام زيد اظهر من كونه متعينا بدونه هذا ولا يذهب عليك انه يطلق الخارج على خارج الذهن وان كان اعتباريا ويطلق على خارج الاعيان وهو المشاهد بحاسة البصر والمراد هنا الاول فلا ينافي انه امر اعتباري وقوله **بنفسه** متعلق بقوله يحصل وقوله **لم يتحقق بانضمام متعلقه اليه** ناظر لقوله ولا في الخارج وقوله **ويتعقل بتعقله** ناظر لقوله في الذهن ففي العبارة لف ونشر مشوش وفي تعبيرها اولا بيحصل وثانيا بيتحقق تفنن لانهما بمعنى واحد

قال

وان كان الحرف موضوعا للمعنى قايما بالغير مع حيثية انه قايم بذلك الغير فتحرر

قال الشيخ العصام ويحتمل ان يكون معنى قولهم ما دل على معنى في غيره ما دل على معنى حاصل في الغير من حيث انه حاصل في الغير وكونه قايما بالغير لا يتعقل الا بعد تعقل ذلك الغير توقف تعقل معنى الحرف على ذلك الغير بخلاف الاسم والفعل اه كلامه وحاصله ان مدلول الحرف المعنى المقيد بقيد الحيثية المذكورة وتعقل ذلك القيد متوقف على تعقل الغير فيلزم ان يتوقف تعقل مدلول الحرف عليه لان توقف الجزء يستلزم توقف الكل ولعل الفرق بين هذا الوجه والوجه المتقدم ان الوجه المتقدم مبني على ان المعنى اعم من ان يكون قايما بنفسه او بالغير وهذا الوجه على انه لا بد وان يكون قايما بالغير **وهو** اي اللفظ الموضوع لمتشخص وضعا عاما الذي مدلوله معنى في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه **الحرف كمن والى** وال وحرف الاستفهام في خرجت من البصرة الى الكوفة وجا الرجل وهل زيد قايم فان معنى من ابتدا جزئي ثابت للمتكلم ويتوقف فهم ذلك الجزئي من لفظ من على العامل والمجرور ومعنى ال تعريف جزئي ثابت للرجل ويتوقف فهمه من لفظ ال على مدخولها وهو رجل ومعنى هل استفهام جزئي ثابت للمتكلم ويتوقف فهمه من لفظ هل على مدخولها وهو زيد قايم وهذا المعنى الجزئي مدلول الحرف المطابقي وفي شرح الملوي على السمرقندية ان معنى الحرف نسبة جزئية ولعلها معناه اللزومي وهي النسبة بين الحرف الجزئي وبين ما ثبت ذلك المعنى له **او لا** يكون مدلوله معنى حاصلا في غيره **بان يكون معنى حاصلا في نفسه** الضمير المضاف اليه نفس راجع للمعنى اي بان يكون معنى حاصلا باعتباره بنفسه لا باعتبار امر خارج عنه مثل قولك الدار في نفسها قيمتها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها من الهوا والجار مثلا وقوله **متحصلا بدون انضمام امر اليه** عطف بيان وتفسير لقوله حاصلا في نفسه وضمير اليه عايد الى المعنى ومعنى انضمام امر اليه المنفي هنا انضمام الى داله كما مر **واذ عرفت** من التنبيه المتقدم حيث قال فيه ما هو من هذا القبيل لا يفيد التشخص الا بقرينة فاللام القرينة للعهد الذكري لتقدم ذكر مدخولها وافاد بذلك ان التفريع على ما ذكر سابقا بواسطة انضمام امر اليه علم مما تقدم **ان الالفاظ الموضوعة لمتشخصات وضعا عاما** وقوله **تحتاج** ضمر ان **حين استعمالها الجزئية الى افادة التعيين** فان قيل

اذا كانت الاقسام الثلاثة الضمير واسم الاشارة والموصول تحتاج الى القرينة فما الفرق
بينها وبين الحرف حيث كان هو محتاجا ايضا اليها اجيب بان الفارق بينهما
هو ان القرينة في الحرف التي هي ذكر متعلقه اعني الطريق كالسير والبصرة شرط في
تحقق المعنى وتعقله ذهنا حيث انه لا يتحقق الا بها كما علمت وفي تلك الثلاثة
شرط في افادة التعيين حال الاستعمال لا في تحقق المعنى فالمعنى منها حاصل بدونها
والاحتياج اليها انما هو للتمييز وافادة التعيين وفي قوله حين استعمالها اشارة
الى هذا فالقرينة المعهودة في قوله ما هو من هذا القبيل لا يفيد التشخص الا بقرينة
لا يقال كيف الارتباط بذلك مع ان القصد هنا التقسيم لانا نقول هو مرتبط
به والتقسيم يعلم ضمنا ان كانت في الخطاب يحتمل ان تكون في بمعنى من البيانية
او الابتدائية وان تكون زائدة اذ القرينة نفس الخطاب كما يوخذ من قول الشارح فان ما يفيد
الحصر مع قوله في التنبيه الاول من الخاتمة بانضمام قرينة من الخطاب حيث بين القرينة
بالخطاب وان تكون من ظرفية العام في الخاص او من ظرفية المطلق في المقيد لان
الخطاب جزئي من جزئيات القرينة او باعتبار تقييده بالصدور عن المتكلم بالنسبة
للمتكلم وبكونه مع مخاطب بالنسبة للمخاطب وبكونه متعلقا بغائب تقدم ذكره بالنسبة
للغائب هكذا قالوا فان قلت ان الخطاب لا يشمل ضميري المتكلم والغائب
وحينئذ لا يصح قوله بعد فالضمير على الاطلاق اجاب الشارح بقوله
يعني المخاطبة اي وليس المراد بالخطاب ما قابل التكلم والغيبة لقصوره
فيتناول حينئذ اريد بالخطاب المخاطبة ضميري المتكلم والغائب ووجه التناول
ان المخاطبة توجيه الكلام الى حاضر اعم من ان يكون الحاضر محققا او مقدرا فدخل فيه
الغائب لانه حاضر تقديرا باعتبار سبق ذكره وحصوله في العقل لكن فيه انه يقال
ما المانع من ان يراد بالخطاب الخطاب محققا او تقديرا فيدخل ما ذكر اللهم الا ان
يجاب بان الخطاب وان كان مصدرا كالمخاطبة الا انه نقل الى المخاطب به بخلاف
المخاطبة على انه قيل الخطاب توجيه الكلام الى حاضر والمخاطبة توجيه الكلام الى
الغير مطلقا وايضا لك ان تقول الغائب لم يوجه له كلام فان قولك زيد ضربته
مثلا انما وجه الى المخاطب حقيقة او تقديرا لاجل الاخبار بضاربية زيد سواء كان زيد

حاضرا

حاضرا تحقيقا او تقديرا وقرر شيخ مشايخنا عبد النمرسي انه انما قال الشارح يعني المخاطبة
لان الخطاب اشتهر في الكلام المخاطب به فاتى بالعناية اشارة الى انه ليس المراد المشتهر
بل المراد المخاطبة التي هي توجيه الكلام الى الحاضر وقيل انه اشار بهذا التفسير
الى انه يصح حمل الخطاب على المخاطبة كما يصح ابقاؤه على ظاهره واتى بالعناية ردا على
من يتوهم انه يتعين حمل الخطاب على الكلام المخاطب به هذا والاحسن من ذلك
كله ان يقال كما افاده الشارح العصام ان الظرفية على حقيقتها والخطاب لغة توجيه الكلام
الى الغير للافهام نقل الى الكلام المخاطب به على حد قولهم خطاب الله المتعلق بفعل
المكلف اي المخاطب به ويؤيده قول المص في الفوائد الغياثية فالقرينة اما في الكلام
وهو المضمر اهـ وحينئذ فالقرينة التي في الكلام على تعيين ضمير المخاطب كون الكلام
هنا خطابا معه وعلى تعيين ضمير المتكلم كونه صادرا عنه وعلى تعيين ضمير الغائب
ذكره في الكلام سابقا فيرجع اليه الضمير فالضمير اي فهو الضمير كانا وانت وهو
والمراد الضمير حقيقة او حكما فيدخل الضمير المستتر لانه كما حققه بعض المتاخرين
ليس لفظا والا لكان محذوفا الا انه جعل في حكم اللفظ حيث اعرب فاعلا ومعطوفا
عليه ومؤكدا ومبدلا منه واذا اريد ان يكشف عنه ويعبر عنه يستعار له ضمير متصل
نحو انت مثلا ثم علل لصحة التمثيل بقوله فان ما يفيد كلمة ما اسم موصول او
موصوف محلها نصب على انها اسم ان وخبرها قوله انما هو الخطاب وقول بعض خبرها
قوله توجيه غير صحيح وفاعل يفيد ضمير عائد على ما الموصولة او الموصوفة وجملة
يفيد وقوله الارادة مفعول به ليفيد واضافتها الى المعنى من اضافة الصفة الى
الموصوف اي المعنى المراد فالمصدر بمعنى اسم المفعول وضمير منها عائد على الضماير
المذكورة وقوله من القرينة بيان لما من قوله انما يفيد اي فان القرينة المفيدة للمعنى المراد
من تلك الضماير انما هو الخ فاعتبار تقييده بالصدور عن المتكلم في انا وكونه مع مخاطب
حاضر في انت وباعتبار تعلقه بغائب تقدم ذكره في هو كما قاله العلامة عيسى الصفوي
وتذكير الضمير في قوله انما هو الخطاب باعتبار الخبر او باعتبار لفظ ما ثم ان هذا
تعليل لكون انا وانت وهو ضماير كما مر وقوله الذي نعت للخطاب وخبر كلمة هو
الواقع مبتدا قوله توجيه الكلام الى حاضر والحضور بالنسبة الى المخاطب واضح واما

بالنسبة الى الغايب فباعتبار سبق مرجعه او تقديره في النفس على ما سلف فان
قيل ما قرينته في الخطاب لا ينحصر في الضمير بل معنى المعرف بلام العهد اما حقيقة
نحو انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او حكما كقولنا قال النبي عليه
السلام بناء على شهرة امره وارتفاع قدره اجيب بان مدلول الرسول كلي تخرج
عنه المقسم وفيه ان المعرف بلام العهد له وضع تركيبي لكل جزئي معهود من
جزئيات مفهومه بخصوصه وضعا عاما بمعنى ان رجلا مثلا كما وضع في حال تجرده
عن اللام لمفهومه الكلي كذلك وضع في حال مقارنته مع اللام لكل جزء من جزئياته
فالموضوع في هذه الحال هو الموضوع اولا وليس هو المركب منه ومن اللام بعي
ان قرينة الضمير لا يلزم ان تكون موجودة في الكلام اذ قد تكون ضمير غائب لم يذكر
مرجعه لتقرره في الاذهان الا ان يدفع بان استعمال الضمير في غير ما ذكر جائز لجعله
بمنزلة المذكور على ان كون القرينة في الخطاب اعم من الكون فيه حقيقة او حكما [illegible]
الكاينات في العقول في حكم المعقول **وان كانت تلك القرينة في غيره اي في غير**
الخطاب فاما حسية وذلك **بان يشار الى المراد** هذا تصوير للقرينة الحسية
والمراد بالمراد المعنى كزيد مثلا وبا **بذلك اللفظ** متعلقة بالمراد والمراد باللفظ
ذا وذلك مثلا وبا **بعضو من الاعضا** متعلقة بيشار **المحسوسة** صفة كاشفة
للاعضا لانها لا تكون الا محسوسة **وهو** اي اللفظ الذي كانت القرينة المعينة للمراد
منه الاشارة الحسية **هو اسم الاشارة مثل** لفظا من **هذا وذلك** ثم علل لكون
هذا وذلك اسمي اشارة بقوله **فان المعين بما يراد منهما** اي من لفظ هذا وذلك
او شبههما وقوله **من المعنى المعين** بيان لما وضمير **انما هو** عايد على ال الواقعة
على القرينة والتذكير باعتبار اللفظ و**هذه** واقعة على الاشارة الحسية واما
استعمال اسم الاشارة فيما لا يدركه الاشارة الحسية كالشخص الغايب والمعاني كلية
كانت او جزئية فمجاز بجعل الاشارة العقلية كالحسية وتنزيل المعقول منزلة المحسوس
وعبارة الرضي انما بنيت اسما الاشارة لاحتياجها الى القرينة لابهامها وهي اما
الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى غيره انتهت فافادت ان القرينة
في اسم الاشارة لا تنحصر في الحسية وانها قد تكون في الكلام ايضا فيدخل في الضمير

وما

وما قيل ان الوصف ما لم يسمع لم يصر قرينة فيكون داخلا في القرينة الحسية يبطل
كون القرينة في الموصول عقلية اذ القرينة فيه ليست الصفة بل النسبة وهي ليست
حسية بخلاف الوصف في اسم الاشارة فانه نفسه قرينة على المراد لكونه مسموعا
لكن فيه ان القرينة في الموصول مضمون الصلة فما لم يسمع ما يدل على ذلك المضمون
لا يصير قرينة قال بعض ولذا ان تجعل الحسية اعم من الحسية تحقيقا او تقديرا
وتجعل الوصف حسية تقديرا اه ونوقش ايضا بان المراد بالقرينة المحسوسة
بالبصر بان يشار الى المراد بعضو من الاعضا كما مر وهذا القايل جعل القرينة
الحسية اعم من المحسوسة بالباصرة والسامعة قال الشبراخيتي فالاقرب
في الجواب ان يقال ان ما يكون قرينة الوصف المذكور هو القرينة الحقيقية وفي
كلام الرضي مطلقا فلا اشكال اصلا **او عقلية** عطف على حسية اي واما ان تكون
القرينة فيه الامر العقلي الذي هو مضمون الصلة وقوله **بان يشار الى المراد** تصوير للقرينة
العقلية وال في المراد واقعة على المعنى والباقي **باللفظ** متعلقة بالمراد و**الذي هو معين**
عند المخاطب نعت المراد والظرف متعلق بمعين وقوله **باعتبار** متعلق بمعين ايضا **تعينه**
اي بسبب طريق من طرق التعيين اما بحديث في شانه او بمكتوب او نحوه وقوله **بنسبة مضمون**
صلة تنازعه كل من يشار وتعينه كما ان يشار بنسبة وباعتبار تعينه بها او بالعكس وقوله
[illegible] متعلق بنسبة وضمير عايد الى المراد و**معهود** صفة لمضمون و**بين المتكلم**
والمخاطب ظرف لمعهود و**انتسابه** بالرفع نايب فاعل معهود والضمير المضاف اليه
انتساب عايد الى المضمون وضمير **اليه** عايد الى المراد ايضا وحاصله
ان الموصول كالذي انما يتعين المعنى المراد منه بمناسبة مضمون جملة الصلة الذي عهد
بين المتكلم والمخاطب انتسابه اليه فاذا قلت جا الذي قام ابوه علم من الصلة الفرد
المراد كزيد بخلاف الذي فانه شامل لمن قام ابوه ولمن اكل ابوه وهكذا **وهو اي**
اللفظ الذي كانت القرينة المعينة للمراد منه الاشارة العقلية الاسم **الموصول كالذي**
والتي اي كلفظهما ثم علل لكون لفظ الذي والتي اسمي موصول بقوله **فان المعين المراد**
اي للمعنى المراد وقوله **من كل منهما** متعلق بالمراد وضمير منهما عايد على لفظ الذي والتي
و**انتسابه** بالرفع خبر ان واسمها المعين وضمير **مضمون صلته** عايد على كل منهما

والميم متعلق بانتساب وضميره راجع للمراد وقوله المعلوم بالرفع صفة انتساب
وفيه ضمير مستتر مرفوع على النيابة عن الفاعل فقول بعض قيل نايب فاعل
المعلوم غير ظاهر والضمير في قوله اقترانها راجع الى الصلة وبه متعلق باقتران
وضميره عايد على كل منهما فقول بعض من كتب انه عايد على المراد على حذف مضاف
اي قبل اقترانها بداله تكلف وارتكاب لغير الظاهر بلا ضرورة وقوله المعهود
بالرفع نعت ثاني لانتساب مضمون ولهما تنازعه كل من قوله المعلوم والمعهود
وضمير التثنية فيه عايد على المتكلم والمخاطب ويصح ان يكون المعلوم والمعهود
صفتان للمضمون لهما مجروران قال شيخنا المحشي لكنه محوج الى تكلف عنه غنية
بما تقرر لقولك لمن سمع اي لشخص سمع ان جا واحد من بغداد وقوله الذي
جامن بغداد رجل فاضل مقول القول مشيرا حال من الكاف المضاف اليها
قول والشرط موجود وهو اقتضا المضاف العمل في الحال اي كقولك ما ذكر حال
كونه مشيرا بنسبة مضمون وقوله بنسبة متعلق بمشيرا ومضمونه هو الجملة
يعني جامن بغداد وقوله الى هذا المعين متعلق بنسبة وقوله عند المخاطب متعلق
بالمعين وكذا قوله باعتبار والضمير في تعينه عايد الى المضمون وضمير عنده
عايد الى المخاطب واعلم ان مضمون الجملة هو المصدر المضاف الى الفاعل او المفعول
كما قاله الجامي وينبغي ان يراد بالفاعل ما يشمل الفاعل المعنوي لاجل ان تدخل الجملة
الاسمية ونحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد فان مصدرها مضاف للمفعول اي شد الوثاق
وقد يقال هو مضاف الى الفاعل اي شدكم الوثاق وعبارة بعض المضمون هو الماخوذ
من مادة الكلام وهيئته من حيث دلالته على الاسناد فقط كقيام زيد من زيد قايم
واختصاص الحمد لله من الحمد لله واصعاد الهوى من هواي مع الركب اليمانين مصعد
انتهت ومدلول الجملة ومفهومها هو وقوع النسبة او لا وقوعها ولما كان
ظاهر كلام المص ان الاشارة العقلية تفيد التشخص بذاتها والحال انه ليس كذلك
بل لا بد من حصر مضمون الصلة في واحد فلو اتصف به متعدد كما اذا جامن بغداد
متعدد لم تفد المراد قال الشارح ولا يخفى ان هذه الاشارة لا توجب
التعين الا بانضمام امر خارج مع تلك النسبة ففي ذلك تحقيق للمقام وازالة لما

كاد يتوهم او توهم من كفاية الاشارة المذكورة على الوجه المتقدم بدون انضمام ما ذكر وقوله
لانحصار مضمون الصلة تمثيل للامر الخارجي واشار بقوله مثلا بعد الكاف الظاهرة
في التمثيل دفعا للتوهم كونها استقصائية او اتى بالكاف لدخول الافراد الخارجية وبقوله
مثلا للافراد الذهنية ثم انه دخل تحت الكاف الاشارة والوصف وقوله فيما متعلق
بانحصار وما منه واقعة على التشخص اشير اليه الجار والمجرور متعلق باشير وضميره
عايد على ما من فيما وهذه النسبة متعلق باشير كما يجي تحقيقه اي في
التنبيه الثاني حيث يقول هناك الاشارة العقلية لا تفيد التشخص فان تقييد
الكلي بالكلي لا يفيد الجزيية بل لا بد في افادة التعين والتشخص من انضمام امر
خارج عن مضمون الصلة مع تلك النسبة فان قيل ما قرينته عقلية لا تختص
في الموصول اذ منه المضاف لان قرينته قد تكون عقلية كعلم المخاطب كما في قولك
جاني غلام زيد فيما اذا كان لزيد عشرون غلاما مثلا وكذا الحال في المعرف بلام العهد
كقولك لداخل البيت اغلق الباب وليس في كلام المص ما يدل عليه اجيب
بان مدار التقسيم انما هو الوضع الافرادي وتعيين المضاف باعتبار الوضع التركيبي
فهو خارج عن هذا المبحث ومثله المعرف باللام فان قيل الصلة مذكورة في الكلام
كالمرجع في الضمير فلم جعل الثاني قرينة في الكلام والاول قرينة في غيره اجاب
العصام بان المرجع دال على نفس ما اريد بالضمير فنفسه قرينة دالة على المراد
بخلاف الصلة فانها لا تدل على المراد بالموصول حتى يكون قرينته بل على نسبة معلومة
ينتقل منها الى المراد بالموصول وليست تلك النسبة المعلومة في اللفظ بل خارجة
عنه اه يعني ان القرينة في الضمير نفس المرجع المذكور في الكلام وفي الموصول
مدلول الصلة المذكورة فيه لا نفسها ولقايل ان يقول اعلم ان القاعدة انه اذا قوي
البحث قالوا ولقايل ان يقول او ولك ان تقول فان لم يكن قويا قالوا فان قيل او فان
قلت فان ضعف قالوا وفيه نظر او بحث او شي فان اشتد ضعفه قالوا لا يقال
كذا لكذا كون الحرف وضميري المتكلم والمخاطب موضوعة لمشخص كما ذكره المص
ظاهر واما ضمير الغايب فقد يعود الى مفهوم كلي وذلك كما اذا قلت الانسان
هو نوع والحيوان هو جنس فان هو عايد على مفهوم الانسان والحيوان لا على

لفظهما ومفهومهما كلي لصدقه على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في الاول وبه وبالحقيقة
في الثاني كما بين في محله قال الش في شرحه الكبير بل يجوز ان يرجع الى اعم
المفهومات كالشي والمفهوم اللذين هما اعم من مفهوم الغايب المفرد المذكر
ولفظ هذا قد يشار به الى الجنس وذلك مثل قولك هذا الحيوان جنس فانه
قد اشير فيه الى الجنس الذي هو مفهوم الحيوان الذي هو كلي كما مر وكذا الذي
مثلا قد يراد به كلي كقولك الذي يصدق على كثيرين مفهوم الانسان مثلا يعني
فلا يسلم انه موضوع لمشخص وقد اجيب عن الاشارة الى الجنس بانها مبنية
على جعله منزلة المشخص المشاهد اظهارا لتمييزه عند العقل اي فهو مجاز
وكذا الموصول لكن قال الش في شرحه الكبير والعصام والحكم بالمجاز بعيد جدا
لا يعتد به الا لداع قوي واما ضمير الغايب فمقصود الش بذلك الجواب عن
الاعتراض لا تسليم ما توهم فالظاهر ان لفظه هو مثلا موضوعة للجزئيات
المندرجة تحت مفهوم الغايب المفرد المذكر واضافة مفهوم الى ما بعده بيانية
سواء كانت تلك الجزئيات حقيقية اي فيما اذا كان المرجع اليه جزئيا حقيقيا
كزيد او اضافية فيما اذا كان المرجع اليه كليا كالانسان والفرس المندرجين تحت
الحيوان اما كون الجزئي الحقيقي من افراد وجزئيات ذلك المفهوم الكلي فظاهر واما
كون الجزئي الاعتباري من افراده وجزئياته فلصدق ذلك المفهوم الكلي عليه وكونه
من افراده وجزئياته لا يقدح في كونه كليا لاختلاف الجهة هذا وفي كلام الش بحث
من وجهين الاول ان هذا الجواب مبني على ما حققه هو فيما ياتي من جواز استعماله
تارة في الجزئي الحقيقي واخرى في المفهوم الكلي والجزئي الاعتباري استعمالا حقيقيا
غير انه لا يتيسر ان يندفع به ذلك السوال لان السايل انما اورده على المص وهو لا يجوز
استعماله في الامر الكلي حقيقة بل لا يستعمل عنده حقيقة الا في الجزئي فقط والثاني
سياتي في التنبيه الثاني ان الحق ان الموصول كضمير الغايب فيما ذكر كما صرح به
السيد وحينئذ فاستعماله في الكلي الذي هو جزئي اضافي حقيقة كضمير الغايب
فتخصيص ضمير الغايب بهذا الحكم تحكم ولعل هذا هو السر في قول الش كما سيجي
تحقيقه في التنبيه العاشر وحينئذ فالاحسن في الجواب ما قاله الش في شرحه

الكبير

الكبير وعبارته والاولى ان يقال الضمير الغايب موضوع وضعا عاما لكل ما صدق عليه
مفهوم الغايب المفرد المذكر والمفهوم يستعمل في كل ما صدق عليه وكثير من المفهومات
يصدق على ما هو اعم منه وكذا على نفسه كمفهوم الجنس فانه يصدق على الكلي الذي
هو جنس للكليات وعلى نفسه لانه جنس لاقسامه وكذا مفهوم المفهوم والكلي
والشي يصدق على انفسها وكذا الحال في الموصول فان مفهوم ذات معلومة الاتصاف
بمضمون جملة يصدق على نفسه بانه ذات اي معنى مستقل بالمفهومية معلومة
الاتصاف بمضمون جملة هي قولنا وضع له لفظ الموصول وعلى ما يصدق عليه اي المعنى
المتصف بمضمون وضع له لفظ الموصول المعلوم المتصور للسامع فانه اعم منه مفهوما
مع انه يصدق على ذلك الاعم ولعل من هذا القبيل الحروف والا يشكل بما مر وقيل
الكلي المذكور الذي يشار اليه باسم الاشارة او الضمير الغايب مثلا من حيث انه
مذكور بهذا الذكر جزئي لا يحتمل الشركة واطلاقهما عليه من هذه الحيثية انتهى
قال بعض من شرح هذه الرسالة وبذلك التحقيق للمفهوم من تقسيم المص
اللفظ يندفع ما ورد من ان لفظة من مثلا لو كانت موضوعة لواحد من الابتدا
المخصوص لكانت في غيره مجازا وان كانت موضوعة لكل منها لزم كونها مشتركة بين
معان غير محصورة باوضاع متعددة بعددها وان كانت موضوعة لمعنى كلي هو
الابتدا كما توهمه جماعة لزم كونها مجازا لا حقيقة لها اذ لا يستعمل في هذا الابتدا
المطلق اصلا واعترض على المص اعتراضا ثانيا بان هذه القسمة اي قسمة
اللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما الى تلك الاقسام الاربعة اي الحرف
والضمير واسم الاشارة والموصول غير حاصرة لجواز ان يكون هناك لفظ وضع
بامر عام لكل من افراده المشخصة ولم تكن قرينته احدى الثلاث المذكورة
اي الخطاب والاشارة الحسية والعقلية وتكن تامة بمعنى توجد فلا خبر لها
كاسماء حروف المباني وهي الحروف التي تبنى وتتركب منها الكلم وقوله كالالف
والبا تمثيل للاسما فالبا مثلا موضوعة لكل فرد فرد مما صدق عليه ب واستحضر
بالحرف الشفوي المعلوم فهما تصدق بالبا في بسم وفي عبد مثلا فجزئية البا
التي في التراكيب جزئيات وكذا لفظ الالف موضوع لكل جزئي من جزئيات ما يشاهد

مبتدا امتدادا معلوما مستحضرا بالحرف الجوفي المعلوم **وكذا لفظ التعين** اي والتشخص والجزئي
فانها متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار اذ هي موضوعة لكل فرد مما صدق عليه كون
الشي معينا وكون الشي مشخصا وكون الشي غير صادق على كثيرين والعلم ان التعين
جعل الشي معينا والتعين كون الشي معينا فالمفهوم مختلف ومن المعلوم ان التعين
كلي تحته كون زيد معينا وكون عمرو معينا وكون بكر معينا فالتعين موضوع للجزئيات
المندرجة تحت الكلي وهو كون الشي معينا **واسامي الكتب كالشافية والكافية**
كتابين في النحو لابن الحاجب اي فان كلا منهما موضوعة لكل فرد فرد مما صدق عليه
الفاظ مخصوصة دالة على معاني مخصوصة واجيب **ـــ** عن هذا الاعتراض
بان المذكورات موضوعة للامر الكلي لا للافراد فليست مما نحن فيه اما في الاول **ـــ**
فلان كل واحد من حروف المباني اعني التسعة والعشرين المشهورة له وحدة وخصوصية
لا يتغير بتغير المتلفظين ثم انه باختلاف المتلفظين يتعدد كل منها ضرورة ان الاعراض
تتشخص بمحالها فتتعدد بتعدد المحال فالبا مثلا موضوعة لذلك الحرف المخصوص
سوا تلفظ به زيد او عمرو او غيرهما او لكل واحد من الاشخاص القائمة بمحالها المتعددة
والاول هو الصواب اذ لو كانت موضوعة لكل واحد من تلك الاشخاص لزم ان لا
يفاد ولا يفهم به الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك على ما عرفت وليس كذلك
فانا اذا قلنا البا حرف شفوي لا نريد واحدا بخصوصه من تلك الاشخاص بل ذلك الحرف
المخصوص وكذا اذا قلنا البا في اضرب ساكنة وكذا في جميع القضايا المستعملة في العربية
التي يحكم فيها على واحد من حروف المباني يراد باسمائها هذه الحروف المخصوصة مطلقا سوا
تلفظ بها زيد او عمرو او غيرهما وهي المتبادر منها حينئذ فتكون موضوعة لها ولا يلزم
كونها مجازات لا حقائق لها بل هي على قول السعد في الاغلب حقائق وان اتفق في كلام
احد استعمالها في واحد متشخص بخصوصه كان مجازا كسائر اسماء الاجناس واما على
كلام السعد من ان الكلي موجود في ضمن افراده فظاهر يرشدك الى ما ذكرنا مجيء
ابدال كل قبل هذه الاسما كما وقع في الصرف من قولهم كل واو متحرك ما قبلها مفتوح
تقلب الفا فالحاصل ان اسما حروف التهجي موضوعة لمفهومات كلية ايضا
صادقة على افراد متعددة فتجعل افراد الزاي مثلا من حيث وقوعها في كلمات متغايرة

[illegible]

واتصافها

واتصافها بحركات وسكنات متباينة كافراد الكلمات فلا يكون مما نحن فيه **واما** لفظ
التعين ونحوه فيرجع الكلام فيه الى هذا وهو ان تلك الالفاظ موضوعة لمفهومات كلية
لا جزئية كما نحن فيه فلفظ التعين موضوع لمفهوم هو كون الشي معينا وكذا لفظ
التشخص موضوع لامر كلي هو كون الشي مشخصا وكذا لفظ الجزئية موضوع لامر مشترك
كلي هو كون الشي غير صادق على كثيرين **واما** اسما الكتب فليست داخلة ايضا فيما
نحن فيه سوا قلنا انها من قبيل علم الجنس وهو التحقيق او من قبيل علم التشخص كما قيل
لانها اسما للفظ المرتب وان تعددت محاله والشي لا يختلف باختلاف محاله على القول
الاول وهذا الجواب مبني على ما هو المختار عند المحققين من كون الكتاب عبارة عن
الالفاظ واما على قول من كونه عبارة عن النقوش فالجواب **ـــ** ما ذكر في اسما حروف
التهجي وهو ان اسما الكتب ايضا موضوعة لمفهومات كلية هو مطلق النقوش
الدالة على المعاني المخصوصة اما مع اعتبار تعينها في الذهن فيكون من اعلام الاجناس
او لا فهي اسمايها **قال** الشيرانسي لكن يرد على الثاني انه خلاف ما اشتهر من
كونها اعلاما وعلى الاول انه يلزم ان يكون اطلاقها على الاشخاص مجازا فالحق ما
اختاره المحققون واما اسما العلوم كالفقه والنحو فهي في حيز علم التشخص **وما كانت**
الاقسام اي اقسام القسم الثاني وهو اللفظ الموضوع لمتشخص وضعا عاما او خاصا
والمراد بها الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول والعلم **تشترك في شي**
وهو الاستقلال بالمفهومية **وتمتاز في شي اخر** وهو القرينة اراد ان ينبه على
ما به الاشتراك وعلى **ما به الامتياز وضع الخاتمة لاجل ذلك فقال**
كان الاولى ان يقول موضع بالفاء لانه هو جواب لما من قوله ولما كانت الاقسام

الخاتمة تشمل

ظاهر صنيع المص ان الخاتمة مبتدا وجملة تشتمل خبر له ولم يجره على سنن ما قبله
لكن تتحقق التنبيه من اول الامر على ان المذكور في الخاتمة علم مما تقدم والتفنن في
التعبير والله راعى النظام وهو موافقة الخاتمة للمقدمة والتقسيم في اعرابهما
السابق حيث **قال** **الظاهر** اي الاولى **ان يقول** المص **وتشتمل بالعطف** على
جملة الخاتمة ولا يصح ان يكون التقدير الا وجب ان يقول لمنافاته لقوله وتحتمل الخ

وانما كان الظاهر ذلك لتكون الخاتمة مبتدا محذوف الخبر اي هذه التي نذكرها
والضمير في نذكرها عايد على التي لا على الخاتمة والا لزم عود الضمير على متاخر اذا جعلت
الخاتمة خبرا او بالعكس اي ان المبتدا محذوف تقديره هذه التي نذكرها والخاتمة خبر
له وما قاله المص فيه نكتة معنوية بل نكتتان وما قاله الش فيه نكتة لفظية ورعاية
جانب المعنى اولى على ان لنا ان نعرب جملة تشتمل خبرا كما هو الظاهر ونعتذر
عن تركه اصل النظام بما ذكر اذ مراعاة النظام تدريس لا يقتضي تكلف هذا
الحذف الخطير على ان العصام منع اعراب الش الاتي بان فيه حذف الموصول مع
بعض صلته والراجح منعه ويحتمل ان تكون تشتمل حالا من المبتدا بناء على
قول سيبويه بمجي الحال من المبتدا والراجح خلافه او حالا من ضميره في الخبر
وهو الهاء من نذكرها والاضافة في ضميره لادنى ملابسة لان الضمير راجع الموصول على
ما مر لا للمبتدا لكنه لما كان بمعناه ومن متعلقاته كان كانه راجع اليه على ان ما ذكره
انما يتجه على جعل الخاتمة مبتدا اما على جعلها خبرا فالحال من نفس الخبر اعني
الموصول الواقع صفة للمبتدا والحاصل ان الاحتمالات اربعة ذكر الش اثنين
منها على جعل الخاتمة مبتدا والخبر محذوف والاثنان الاخران على جعلها خبرا اي عكسه
وتركها الش لعله لما يرى من ان المبتدا عمدة لا يحذف والاولى حذف الخبر هذا
وبقي احتمالات اخر وهي ان يجعل تشتمل مستانفا والخاتمة مبتدا وعكسه محذوف
او بالعكس فالجملة حينئذ سبع احتمالات باحتمال جعل تشتمل خبرا على ما مر فيها
وفي كل منها يبقى النظام ولا يزول الا في واحد منها وهو جعل تشتمل خبرا
فلا يحتاج اي حيث جعلنا تشتمل حالا من المبتدا او من ضميره الى الواو في
بقا النظام الا انه لو ذكرها لم يحصل النظام قطعا اذ لا يصح كون تشتمل خبرا حينئذ
لانه لا يقترن بالواو ونعم ذكرها حصوله محتمل بجعل الجملة حالية قال شيخنا المحشي
وقد يقال مع تكلف الش بما ذكر لم يحصل النظام ايضا لان المذكور بعد كل منهما هو
اجزاؤه المشتمل هو عليها والمذكور بعدها امور خارجية لها تعلق بالمبتدا او الخبر
او جملة معطوفة على جملة المبتدا والخبر اه وايضا اجزا المقدمة والتقسيم واحدة
بالاعتبار واجزا الخاتمة متعددة الا ان يقال المراد بقا النظام بقاوه من جهة

الاعراب

الاعراب وان كان تماما لا يحصل الا بحذف قوله وتشتمل على تنبيهات جمع تنبيه
وتقدم معناه فان قيل من المعلوم ان الخاتمة هي نفس التنبيهات فيلزم حينئذ
اشتمال الشي على نفسه اجاب الش بقوله يحتمل ان يراد بها اي بالتنبيهات
الالفاظ اي الخاتمة تشتمل على كل منها اي لا على جميعها لئلا يعود المحذور
يعني فيلاحظ في الخاتمة الاجمال وفي التنبيهات كل تنبيه على حدته فهو من اشتمال
الكل على اجزائه ويحتمل ان يراد بها المعاني لتكون الخاتمة مشتملة عليها
لان المراد من الخاتمة الالفاظ اشتمال الظرف على المظروف بناء على المشهور من
ان الالفاظ قوالب المعاني فلا يلزم حينئذ اردنا بالتنبيهات الالفاظ او المعاني
وبالخاتمة الالفاظ اشتمال الشي على نفسه فهو متفرع على الاحتمالين واما الجواب
بان المراد بالتنبيهات المعنى المصدري اي ازالة الخفا فيبعده قول المص الثلاثة
مشتركة واخواته كما افاده العصام ولما كان ما فيها اي في الخاتمة واشار بذلك
الى ان اطلاق التنبيهات على ما ذكر ليس لكونها بديهية اولية كما هو اصطلاحا فيها
بل لما ذكره وقوله من الاحكام بيان لما من ما فيها علم حيث كان مما تقدم في التقسيم وجواب
لما قوله اطلق التنبيهات عليها المراد من التنبيهات لفظها وقوله عليها اي على
مدلولها اي المعنى ولما كان ما في لفظ التنبيهات الدالة على الاحكام فنسخة عليها
هي المتعينة وفي نسخ عليه اي على ما فيها من الاحكام وفيه ان لفظ التنبيهات
اطلق على الالفاظ الدالة على الاحكام لانها اطلقت على الاحكام فكلام الش لا [illegible] الا
ان يقدر مضاف بان يقال اطلق التنبيهات عليه اي على دال ما فيها وذلك الدال
هو الالفاظ المدلول لفظ تنبيهات واعلم ان من اجل التنبيهات المناسبة
المقام هو ان معرفة الموضوع لا تتوقف على السامع من الواضع بل مدار معرفته على تتبع
الاستعمالات وايضا من التنبيهات الجديرة بالذكر هو انه علم مما سبق وجه لزوم
ذكر الفاعل في الفعل وعدم لزومه في المصادر حيث علم ان النسبة الطالبة للفاعل معتبرة في
الفعل دونها افاده العصام

الاول

اعلم ان المص سيصرح في بعض التنبيهات بان ما ذكر فيه علم من التقسيم السابق
ولم يصرح بذلك في البعض الاخر وهذه النسبة من ذلك البعض مع انه كان ما قاله علم

[illegible]

مما سبق فلعل المصنف في التصريح في البعض الاهتمام باظهار شان معلومية من
التقسيم لنوع خفاء علمه منه او ان ما ذكر فيه لم يعلم الا من تقسيم المص لا من كلام
غيره بخلاف البعض الاخر فانه ما يذكر فيه معلوم من كلام غيره فلم يحل علمه على
تقسيم لئلا يتوهم انه لم يعلم الا منه قال الشيرازي وجه الاتيان بهذا التنبيه
الاشارة الى دفع سوال يرد على كون هذه الثلاثة اسما تقريره ان هذه الثلاثة
ترجع الى معاني الحروف كما تقول هذا المعنى مشيرا به الى معنى من مثلا وتقسيم
الكلمة الى اقسامها باعتبار المعنى وتقرير الدفع ان تلك الثلاثة المعاني وان كانت
متحصلة بالغير لكن الاشارة بهذه الثلاثة اليها ليست من تلك الحيثية بل من حيث
انها مستقلة بالمفهومية وملحوظة بذواتها على ما حققه السيد قدس سره فمعنى
قوله ليست معانيها في غيرها من حيث معانيها في غيرها واشار اليه بقوله اي التنبيه الاول
الى ان لفظ الاول في كلام المص خبر لمبتدا محذوف كما سبق في امثاله ولولا ذلك لتوهم
ان قوله الثلاثة مشتركة خبر وليس كذلك لانه لا ضمير فيها يعود على المبتدا ولما
عرفت فيما مر من ان الاول ترجمة مقطوعة عما بعدها فلا يصح الاخبار عما بعدها فيها
لا تقتضيه الايصال والارتباط وقال بعض من كتب على العصام اضافة التنبيه
الاول اشارة الى ان الخبر محذوف وليس قوله الثلاثة مشتركة خبرا لانه حينئذ لا يكون
المعاني المدلول عليها بقوله الثلاثة مشتركة المقصودة بالذات بل يكون المقصود
بالذات على ذلك التقدير هو الحكم على قوله الاول بقوله الثلاثة مشتركة وقال
ملا حامد ان حمل الاول على المعنى الاول في التنبيهات من ان المراد بها الالفاظ فالتوجيه
ما سبق من تقدير خبر او مبتدا وهو الذي نشرع فيه وان حمل على المعنى الثاني اي من
ان المراد بها المعاني فالاول مبتدا خبره مقدر وهو مضمون ما يليه بحمل التنبيه على
المنبه عليه او بزيادة التنبيه مضافا الى المذكور المحذوف مقدرا ان حمل على معناه
المصدري **الثلاثة اي الضمير واسم الاشارة والموصول** الدال على ان مراد
المص بالثلاثة ما ذكره الشارح قوله في ان مدلولاتها ليست معاني في غيرها مع ملاحظة
ما تقدم في التقسيم واندفع ما عساه ان يقال الثلاثة كما تحتمل ما ذكر تحتمل اسم
الاشارة والموصول والحرف **مشتركة** على صيغة اسم الفاعل لا اسم المفعول المشترك بالفتح انما

هو

هو مدخول في على اعتبار الحذف والايصال والتقدير اي في ان مدلولها مشترك فيه الثلاثة
بناء على ان في المشتركة ضميرا عائدا الى الثلاثة وتجوز ان يكون على صيغة اسم المفعول
ولا يكون فيه ضمير استترا ويكون قوله **في ان مدلولها** مفعول ما لم يسم فاعله لقوله
مشتركة قال ابن حيدر على العصام وفهم انه لا حاجة لتانيث قوله مشتركة **ليست
معاني** حاصلة **في غيرها** لا تستقل الا بتعقل ذلك الغير والاولى ان يقول المص
في ان المدلول من غير اضافة الى ضمير الثلاثة لان الاضافة تمنع الاشتراك بينها وكان
الاولى ايضا ان يقول ليس معنى بالافراد او يقول في ان مدلولاتها بصيغة الجمع
كما في بعض النسخ الا ان يقال الجمع انه مدلولات في الحقيقة **يعني معاني هذه الثلاثة
مشتركة في ان كلا منها** انما اتى بالعناية لان ظاهر كلام المص ان الثلاثة مشتركة
في المعاني مع ان المشترك هو معاني الثلاثة او اشار به الى ان المشترك فيما ذكر
حقيقة انما هو المعاني لا الالفاظ كما هو ظاهر المتن لان ما ذكر وصف للمعاني لا الالفاظ
وكان الاولى ان يقول في انها اذ هو المشترك فيه **بتمامه** اي ملتبسا بتمامه
ملحوظ قصدا حاصل بنفسه لا يحتاج في حصوله وتصوره الى انضمام شيء بخلاف
الحرف اما الاحتياج الى القرينة فليس لتصور المعنى وحصوله في العقل بل لتعين
وتشخص المراد من اللفظ كما يعلم مما سياتي وزاد قوله بتمامه لاخراج الفعل وقوله
ملحوظ قصدا شرح لقوله معنى في نفسه وقوله **مستقل بالمفهومية** متفرع على
كونه معنى في نفسه ايضا **وصالح للحكم عليه** اي كل منها وذلك كان تقول مشيرا الى زيد
مثلا ذا جيد **و** صالح للحكم **به** على غيره كان تقول مشيرا الى عمرو العالم ذا وليس
ما لم ينقل وبالجملة الملحوظ قصدا يتبعه امران الاستقلال والصلاحية المذكورة
وان كانت الواو للحال وان زائدة كما قال الرابع في مثل هذا التركيب وفيه ان الجملة
الماضوية فعلها متصرف ولم تقترن بقد **تلك المدلولات** قال العصام وجعل الضمير
الى المعاني خلاف السوق **تحصل** اي تتعين من اللفظ **بالغير** وهو القرينة وانما قلنا
من اللفظ لان حصله وتعقله في حد ذاته يمكن من غير ضميمة انما الاحتياج الى الضميمة
في الانتقال من اللفظ اليه اي لا القرينة المعينة للمراد كما هو المرتضى في التنبيه
من ان القرينة المحتاج اليها هاهنا هي قرينة الانتقال **اي ليس كل من تلك المدلولات**

متحصلا اي متعينا في العقل اي لا في الخارج بنفسه فحسب اي باعتبار فهمه
مما وضع بازائه من الفاظ وضعت بازاء كل من المدلولات واشار بذلك الى ان
المراد بقول المص تحصل من الغير تحصلها من اللفظ كما تقدم او المراد تحصيل ان هذا
المدلول هو المراد وبه يندفع ما قيل اذا لم تحصل تلك المعاني الا بالغير لزم ان تكون
معاني في غيرها كالحرف لان معناه انما كان في غيره لانه لا يحصل الا بالغير وحاصل
الدفع على ما ذهب اليه السيد ان المراد بالتحصيل بالغير تعيينا لمعنى الجزئي به كما عرفت
لا تحققه في وجوده ذهنا وخارجا كما في الحرف قال العصام ولقد احسن حيث
قال تحصل بالغير ولم يقل تتعين بالغير كما قال في الحرف فغير العبارة اشارة الى تفاوت
المعنى اه قال بعض لو عكس الاتيان لزاد الايمان بذلك الاحسان كما لا يخفى على ذوي
العرفان الا بانضمام قرينة هذا مستثنى من قوله متحصل اليها اي الى المدلولات
وهو على تقدير مضاف اي دوالها لان الضم اليها لا للمدلول كذا قيل وفيه ان الضم للدال
يلزمه الضم للمدلول فلا حاجة الى التقدير وقوله من الخطاب بيان للقرينة والاشارة
حسا اي في اسم الاشارة او عقلا اي في الموصول وقوله فهي اسما تفريع على
سابقه ولا حاجة الى قوله لا حروف لان تلك الثلاثة عبارة عما دخل تحته الموضوع لمتشخص
فلما لم يكن مدلولها في غيرها تعين كونها اسماء واشار الشارح الى ان كونها الفا التفريع بقوله
اي اذا كان معانيها تامة مستقلة بالمفهومية فهي اسما قال العصام ما معناه ولا
حاجة في التفريع على ما سبق الى اعتبار امر يرفع احتمال كونها افعالا لان المراد
بمدلولها مدلولها التضمني لا المطابقي اي كما اشار اليه بقوله بتمامها لان المدلول
التضمني للفعل الذي هو النسبة معنى في غيره لان الكلام فيما اذا كان موضوعا لمتشخص
وضعا عاما والفعل مدلوله كلي وقوله لان الاسم ما يكون تمام معناه كذلك
من قبيل الاستدلال بالحد على المحدود وهو باطل لان الاستدلال من لوازم التصديق
ومن لوازم الحد التصور وبينهما تناف ويمكن ان يقال ان قوله لان الاسم من
قبيل الحكم لا التصور اي لان الاسم محكوم عليه بانه ما يكون تمام معناه كذلك اي مستقلا
على حد قولك زيد انسان لانه حيوان ناطق

ه ه

التنبيه الثاني

ه

حاصل

حاصل هذا التنبيه دفع ما يرد على المص من ان القوم عدوا الموصول كليا وهذا مناف
لكونه موضوعا للمتشخص كما ذكرته وحاصل الدفع ان عدهم اياه كليا ليس لاجل
كونه موضوعا للكلي بل لان القرينة فيه لما كانت من الامور العقلية الكلية لا يفهم
المتشخص الموضوع الا بوجه كلي متحقق فيه وهذا لا ينافي كونه موضوعا للمتشخص
كما ذكرنا افاده الشبراملسي الاشارة العقلية اي المعهودة التي هي قرينة الموصول
لا مطلق الاشارة العقلية والا لم يصح قول المص انها لا تفيد التشخص اي التعين ولو
سلم ان المراد مطلق الاشارة العقلية لم ينطبق عليه ما ذكره من الدليل بقوله فان تقييد
الكلي بالكلي الخ لجواز ان تكون الاشارة العقلية مفيدة للتقييد بالجزئي كالاضافة
العهدية فانها قد تكون عقلية مثل تقييد النبي بالنبي المعهود اللهم الا ان يقال
المراد بالاشارة العقلية الاشارة الى ما هو معقول صرف ليس للحس مدخل فيه
اصلا ولا يخفى ان الجزئي لا يمكن ادراكه بالعقل الا ان كان له وجه كلي فتامل هذا ولو قال
لا ان القرينة العقلية لكان اظهر في ارادة المعهود وكانه اختار ما اختار للاشارة الى ان
القرينة العقلية الاشارة كالحسية ولو جعل قوله فيما سبق وان كانت في غيره فاما حسية
وهو اسم الاشارة او عقلية وهو الموصول بتقدير اما اشارة حسية او اشارة عقلية
لكانت الاشارة هنا مسوقة على ما هو الظاهر لكنه خلاف المتبادر افاده العصام بزيادة
هذا اي المذكور هذا التنبيه اشارة الى الفرق بين الموصول والضمير واسم
الاشارة وقوله بان الموصول متعلق بالفرق مع القرينة التي هي الصلة
لا تفيد الجزئية اي ان معناه جزئيا فان تقييد الكلي وهو الموصول بالكلي وهو
الصلة لا يفيد الجزئية وفي نسخ لا يفيد التشخص ثم هذا ضروري وقيل نظري
وحاصله ان الموصول قبل اقترانه بالقرينة المفيدة للتعين امر كلي فاذا قرن بالصلة
كان مقيدا بالحدث الكلي المأخوذ من الصلة وتقييده به لا يفيد تشخصه وتعينه
افاده العصام لكن يشكل بقولنا الذي هو زيد والذي هو هذا على ما هو المختار
من جواز كون الجزئي الحقيقي محمولا فان قيل ما ذكره المص من ان تقييد الكلي
بالكلي لا يفيد الجزئية قد ينافيه قولهم انه اذا جاز في العامين ان يرتفع عمومهما
بتقييد احدهما بالاخر وتخصصا بنوع واحد فلم لا يكون تقييد الكلي بالكلي في بعض

الصور والمراتب مودياً الى امتناع فرض الاشتراك اجاب العصام بان كلا من
المفهوم والمعلوم الذي يجوز العقل صدقه على جميع ما عداه فيجوز صدق كل منهما
على جميع افراد الاخر وذلك يستلزم تجويز اشتراك المجموع بين افراد كل منهما
ثم قال وفيه نظر لان ذلك لا يجري في التقييد الاضافي اي لان الكلي المضاف
الى مثله لا يعتبر فيه الافراد الفرضية كما تقرر في النحو من ان اضافة المساوي الى المساوي
غير جائزة فالمعتبر فيه هو الافراد المحققة لكن لك ان تقول الحق ان التقييد
الاضافي بمنزلة الوصفي فان قولنا غلام رجل غلام منسوب الى رجل فالفرق بينهما
باعتبار الافراد الفرضية في احدهما دون الاخر تحكم وايضا القيد والمقيد فيما نحن
فيه كالموصوف والصفة من حيث انهما يتحدان في الخارج اذ الموصول مع صلته كذلك
اما كون القيد وهو الصلة بمعنى الحدث المستنبط منها كليا فظاهر نظرا الى ان
مجرد الصلة اي الصلة المجرد فيها النظر عن مصاحبة اخصار امر خارج لا يدل الا
على انتساب مضمون جملة الى ذات ما غير متعين فان المفاد من الذي ضرب ليس الا
تقييد مفهوم الذي بالضرب وفي الذي هو انسان بالانسانية وبهذا القدر لا يتشخص
واما اعتبار كلية المقيد وهو الموصول قال بعض ومن امارات جعلهم الموصول
كليا انهم قسموا ما مدلوله متشخص الى الضمير والعلم ولم يعدوا من اقسامه الموصول
فعلم من عدم عدهم له من اقسامه انهم جعلوه كليا اهـ اقول الضمير في قوله
جعلوه راجع الى من عدى المصنف من ائمة الفن والا فهو قد جعله من اقسام ما مدلوله
متشخص كما مر وهذا حاصل بحث الشارح الاتي مع ان الموصول متشخص اي وضعا كما
قرر وقوله بقي حيث ان المفهوم جواب لما للعالم بالوضع الاولى ان يقول للسامع
كما يدل عليه قوله بعد فلا يفهم السامع متشخصا وبحث فيه الهروي بانا لا
نسلم ان المفهوم الامر الكلي لان العلم بالوضع يقتضي فهم المعنى الذي وضع له اللفظ
واجاب شيخنا المحشي بان الذي يقتضيه العلم بالوضع انما هو كون الموضوع له
الجزئي ولا كلام فيه انما الكلام في المعنى الذي يدركه من اللفظ عند سماعه ويكون اللفظ دالا
عليه بالنظر لذاته ولا ريب في ان المدرك من اللفظ الذي من غير تقييد بصلة تقتضي
تعيين المراد منه انما هو الكلي وان علم في تلك الحالة ان الموضوع له الجزئي لكنه بتعيين

ذلك

ذلك الجزئي بعد تقدم الصلة من الموصول وحده اي حالة كون الموصول منفردا عن
الاشارة العقلية التي هي الصلة وقوله حين الاطلاق ظرف المفهوم ليس الا الامر
الذي هو آلة لملاحظة المتشخصات اي الموضوع لها حين وضع الموصول الكلي
منها في وقت انفهامه من الموصول والامر يتصور كونه كليا ولا جزئيا على ما قرروا
في معنى الحرف والفعل واعترضه ابو البقا بان العالم بالوضع على تقدير
وضعه لكل واحد من المتشخصات بعينه لا يجب ان يفهم من الموصول وحده كل واحد
من المتشخصات بعينه انه الموضوع له وان لم يعلم ان مراد المتكلم ما هو على التعيين
بدون القرينة المعينة والظاهر ان آلة الملاحظة ليس هذا بل المعنى الكلي الصادق
على كل منها وايضا فالمفهوم من الموصول وحده ليس بكلي بل الجزئيات واحدا واحدا
اهـ كلامه ويجاب عنه بجواب شيخنا المحشي المار قريبا فتنبه ولا شك اي
لا الامر الذي هو آلة كلي مقيد بمضمون الصلة قال ابو البقا الظاهر ترك هذا القيد
لان هو اي مضمون الصلة كلي ايضا وقوله فلا يفهم السامع متشخصا تفريع
على كون القيد والمقيد كليين بخلاف قرينة الخطاب اي قرينة يشتمل عليها الخطاب
بمعنى الكلام الذي خوطب به من الامور المتصلة سابقا وقرينة الحس اي قرينة
يدركها الحس من الاشارة الحسية فان كلا منها يفيد التشخص اي بالنظر الى ذاتهما
من غير استعانة بما يصاحبهما فاضافة القرينة الى الخطاب والحس لادنى ملابسة والملابس
في كل منهما شيء اخر واما جعل الخطاب بمعنى المصدر والاضافة للبيان كما فعل السيد
وتبعه محشيا الحاشية والمعنى قرينة هي الخطاب فيدفعه انه لا يتناول حينئذ قرينة
ضمير الغايب ولا يصح ايضا عطف الحس على الخطاب الا ان يراد بالحس الاشارة
الحسية والخفي بعده فيفهم السامع منهما ما يمتنع فيه الشركة اي معنى يمتنع
فيه الشركة او ذاتا فلذلك اي لاجل ان قرينة الضمير واسم الاشارة تعينا لتشخص
كانا اي الضمير واسم الاشارة جزئيين وفي وصف اللفظ بالجزئية والكلية تجوز من
وصف المدلول بوصف الدال اذ لا يوصف بهما حقيقة الا المعنى وهذا اي الموصول المشار كليا
اليه بالاشارة العقلية وقيل كون الموصول كليا يعني انه عد كليا اشارة الى التفاوت
بينه وبين الضمير واسم الاشارة في القرينة قال العصام والخفي بعده الا ان يراد

كما قال الشيرانسي بالتفاوت بين القرينتين كون احدهما مفيدا للتشخص بمعنى
الجزئية دون الاخر وفيه اي في كون الموصول كليا بحث حاصله ان المص تقدم
له في التقسيم ان الموصول موضوع لمتشخص فكيف جعله هنا كليا اذ الموصول موضوع
لمتشخص على ما حققه في قول المص سابقا وذلك بان يعقل امر مشترك الى قوله فالوضع
كلي والموضوع له متشخص وعدم فهم السامع المعين يعني ان كانت شبهته عدم فهم السامع
المعنى الجزئي دفعت بان ذلك لا يقتضي الكلية كما في الاعلام المشتركة فان السامع
للفظ زيد مع وجود عدة اشخاص مثلا هو اسم كل واحد منهم لا يفهم منه معينا منهم
مع ان مدلوله جزئي اتفاقا لا يوجب الكلية اي للمعنى الذي اراده المتكلم والمراد لا
يوجبها حقيقة ولا مجازا وكان الظاهر ان يقول لا يسوغ لان عدم الوجوب يصدق
بالجواز مع ان عدم فهم المعنى من الموصول ونحوه لا تجوز الحكم عليه بالكلية هذا ان
خص المعنى بما ذكرنا ما اذا اريد العموم فالعبارة على ظاهرها وعبارة الشارح في شرحه
الكبير وفي جعل الموصول كليا بحث وهو ان عدم مفهومية التشخص بمجرد الصلة
لا يوجب كلية الموصول مع ان الموضوع له والمستعمل فيه المتشخص على ان القرينة
في الموصول ليست بمجرد الصلة بل بانضمام امر خارج وهو مع ذلك الجميع كما عليه
مع قرينتها وكانه اراد انها عد اجزئين وهذا كليا تشبيها على الفرق لانه حقيقي
وان ذلك الفرق بناء على ما اشتهر من اطلاق القرينة في الموصول على نفس صلته انتهت
اللهم الا ان يقال المراد ان الموصول عد كليا نظرا الي فهم السامع صدر
بقوله اللهم اشارة الى عدم قوته وحاصله ان المص انما جعل الموصول كليا
على سبيل المجاز باعتبار بعض ملاحظاته وهو ملاحظة الصلة مع قطع النظر عن
الانحصار الخارجي لا انه جعله كليا حقيقة حتى يقتضي عدم استقامة كلامه
وناقش فيه المحشي بان ما ذكر يقتضي ارتفاع الفرق ولم وصفتم الموصول بالكلية
مجازا ولم تقولوا بمثل ذلك في الضمير واسم الاشارة فانهما باعتبار بعض ملاحظاتهما
كلية كذلك وهو عند عدم النظر الى قرينتها على ان قرينة الموصول لو اعتبرت
بتمامها وهي مضمون الصلة مع الانحصار الخارجي لم تكن مفيدة للجزئية دائما كما يفيده
كلامه بل تارة تفيد الجزئية كما اذا استعمل الموصول في جزئي نحو الذي جاءني بغداد زيد

وتارة

وتارة تفيد الكلية كما اذا استعمل الموصول في كلي هو جزئي اضافي نحو الذي جاءني بغداد
رجل وحينئذ فلا مانع من عده جزئيا نظرا للاول وكليا نظرا للثاني وعليه يحمل كلام
المص في الموضعين فعلى هذا قوله الاشارة العقلية لا تفيد التشخص قضية مطلقة
اي حكم فيها بسلب المحمول عن الموضوع لا بالفعل لا دائمة اي حكم فيها بدوام
السلب واجاب ـــ بعض الافاضل بانه لا تحكم في المجاز لان تسمية الموصول
كليا بالنظر للقرينة الظاهرة وهي مجرد الصلة وهي لا تعين بخلاف قرينة الضمير
والاشارة فانها معينة فلا طريق للتعبير بالكلية مجازا من مجرد قرينة الصلة
اضافة مجرد الى قرينة من اضافة الصفة الى الموصوف وعطف قوله والاشارة
العقلية على ما قبله تفسيري مع قطع النظر عن الانحصار الخارجي اي الانحصار
مضمون الصلة في الخارج في معين ولو اتى باي قبل مع لكان اوضح لان ما ذكر بيان
لما جردت عنه القرينة وقوله لا لان الموصول كلي حقيقة معطوف على قوله نظرا
الى فهم السامع اي نظرا الى فهم السامع لا نظرا الى ان الموصول الخ وفيه اشارة الى
ان جعل المص الكلية عليه مجاز كذا قيل والا اي وان لم يكن عده كليا نظرا الى فهم
السامع من مجرد قرينة الصلة فلا يصح قوله وهذا كليا لانه لا يستقيم الخ فقوله
فلا يستقيم كلامه علة للجواب المحذوف لا انه الجواب نعم يستقيم بالنظر الى الموصول
مع مجرد قرينة الصلة وذلك صادق بصورتين الاولى ان ينظر اليه مع تمام القرينة
الثانية ان ينظر اليه مجردا عن القرينة اصلا وقوله اذ القرينة المفيدة للتشخص
تحتاج اليها في الاستعمال رد للصورة الاولى والاولى ان يقول في التعيين
بدل قوله في الاستعمال اذ الاستعمال لا يحتاج فيه الى القرينة لان استعمال اللفظ فيما
وضع له لا يحتاج الى قرينة كما هو بين مشهور ان اعتبرت اي الثلاثة فلا فرق
بين الثلاثة اي الموصول واسم الاشارة والضمير في افادة كل منها الجزئية وقوله
وان لم تعتبر اي في الثلاثة رد للصورة الثانية فلا فرق ايضا اي كما انها اذا اعتبرت
فلا فرق لعدم افادة الجزئية في الكل اي في الموصول واسم الاشارة والضمير قوله
لعدم علة لعدم الفرق على تقدير عدم اعتبار القرينة في الكل وقوله لكن لما كان المعتبر
استدراك على ما يفهم من قوله فلا فرق من التساوي وقصد به دفع ما عساه ان يقال

كيف تقول لا فرق مع ان المص فرق ظاهرا من القرينة احترز عن المعنى غير الظاهر وهو العلم مع الانحصار الخارجي فانه يصير الثلاثة جزئيات فتلون التفرقة فاسدة هو مضمون الصلة حاصله ان قرينة الموصول هي الصلة والاشارة العقلية وهي لا تفيد التشخص كما صرح به الشارح سابقا بقوله ولا يخفى انه معترضا به على المص في جعله الاشارة العقلية مفيدة للتشخص بخلاف قرينة الضمير واسم الاشارة المفهومة منها اي من الصلة اي من انتسابها اي الصلة والمراد انتسابها الى الموصول والمص بني هذه التفرقة اي جعل الموصول كليا واسم الاشارة والضمير جزئيين على ذلك اي على الاعتبار الظاهري من القرينة ولم يبني الفرق على القرينة غير المتبادر وهي الصلة مع الانحصار الخارجي

التنبيه الثالث

الظاهر ان المقصود بهذا التنبيه الفرق بين المضمر والعلم وفساد التقسيم الشامل لاسم الاشارة لا انه علم هذا من السابق ولهذا يجب تاويل قول المص تمكنت كما ستراه الا انه صرح بانه علم من السابق تاكيدا لما يستفاد من التنبيه وتصريحا به وسمه بالتنبيه لهذا لا انه حكم بديهي افاده العصام على انك اي تمكنت من العلم تمكنا تاما من هذا اي مما سبق في مباحث التقسيم يعني قول المص اللفظ مدلوله اما كلي او متشخص والثاني فالوضع اما متشخص او كلي فالقسم الاول العلم والثاني ان كانت قرينته الى اخر ما سبق الفرق بين العلم والمضمر قد يقال علم مما سبق ايضا الفرق بين العلم واسم الاشارة وبينه وبين الموصول وبينه وبين الحرف فلم اقتصر في علم الفرق على ما ذكر اجاب شيخنا في الحاشية بانه لما كانت الاربعة مشتركة في الوضع للجزئيات باعتبار امر عام كان الفرق بين احدهما والعلم فرقا بينه وبين بقيتها وجواب بعض العصريين بان في الكلام حذفا والتقدير بين العلم والمضمر واسم الاشارة فيه مصادرة كما لا يخفى وكذا جواب العصام بان وجه التخصيص عدم افادة تقسيم غير المص للفرق بين غيرهما لكونه لم يذكر في تقسيمه الاضمار فانه يعكر عليه ان المص لم يسند علم الفرق الى تقسيم الغير وانما اسنده الى التقسيم ولا شك ان الفرق بين العلم والثلاثة يفهم منه وكذا الجواب بان وجه استقامة

ارجاع

ارجاع الضمير الاتي في قوله اليهما فانه قبيل عليه انه كان يمكنه ان يظهر فيقول الى المضمر والعلم حيثية صح اي لانه صرح فالحيثية للتعليل خصوص المعنى اي اتحاده وخصوص الوضع مقابل قوله خصوص المعنى وقوله وتعدد المعنى وقوله وعموم الوضع في المضمر مقابل قوله والوضع واعترض بان هذا ظاهر بالنسبة للعلم الغير المشترك اما هو في العلم ٣
فلم يحصل الفرق بينه وبين المضمر بالنسبة للمعنى لانه متعدد المعنى وهي الزوائد المسميات بالاسم مع انه احوج الاعلام الى الفرق فكان الاولى ان يقول حيث علم ان الوضع في احدهما متشخص وفي الاخر كلي واجيب بانه ليس المراد بخصوص المعنى وحدته كما هو الظاهر بل المراد تعينه وتميزه سواء اتحد او تعدد او يبقى على ظاهره والمراد وحدة المعنى بالنظر لخصوص الوضع له وحينئذ فيعم المشترك كما افاده الهروي واقول هذا الاعتراض والجواب مبنيان على ان قوله خصوص المعنى والوضع الخ فرقان وليس كذلك بل هو فرق واحد وحاصله ان العلم وجد فيه اتحاد المعنى والوضع والمضمر وجد فيه عموم الوضع وتعدد المعنى فتامل وعلمت ايضا منها الفرق المتقدم فساد تقسيم الجزئي اليهما اي الى المضمر والعلم والمراد الجزئي بالعرض لان الجزئي وصف للمعاني بالذات وهما من قبيل الالفاظ حال كون المضمر والعلم او حال كون الجزئي كائنا هو واسم الاشارة الاظهر دون اسم الاشارة بالافراد كما هو في لان التقسيم هو النوع دون افراده وكانه افرد الضمير وجمعه متابعة لبيان الادباء حيث يقولون في مقام تعريف العلم العلم كذا وفي مقام تعريف المضمر المضمر كذا وفي مقام تعريف اسم الاشارة اسم الاشارة كذا قوله افاده العصام اي فالظاهر ان اسما الاشارة في اصطلاح الادباء اسم للنوع دون افراده هذا وكان عليه ان يقول دون اسم الاشارة والموصول لانه كما علم فساده بالنسبة لاخراج اسم الاشارة علم فساده بالنسبة لاخراج الموصول وقد يعتذر عن عدم ذكر الموصول بحكمه عليه في التنبيه الثاني بانه كلي وعليه فلا يكون التقسيم بالنسبة الى اخراجه لهذه النكتة فاسدا على ان غرض المص من التنبيه الثاني بيان وجه اخراجهم الموصول عن الجزئي وعدهم له كليا فلا موضع لهذا الكلام في هذا المقام قال شيخنا المحشي وما ذكر لا ياتي في الحرف فكان عليه ان يقول دون اسم الاشارة والحرف كما فعله اي فعل ذلك التقسيم بعضهم وتبع ذلك البعض

المسعد وغيره كما يشهد بذلك كلامه في المختصر والمطول **ظنا** اي اعتقادا وعبر
عنه بالظن اما اشارة الى ضعفه او لان الدعوى ظنية فيما هو الظاهر فيه الظن
اي بناء على ظن فظنا منصوب بنزع الخافض **ان ذلك اي اسم الاشارة** اي مدلوله
موضوع لامر عام وانما ظنوا ذلك اما لانهم ظنوا ان اسم الاشارة موضوع للقدر
المشترك والضمير للجزئيات الملحوظة بالقدر المذكور فجعلوا التعين في الاول مستفادا
من القرينة وفي الثاني بمقتضى الوضع كما قيل واما لانهم ظنوا ان كلا منهما موضوع
للجزئيات الملحوظة بالقدر المشترك الا انهم جعلوا اسم الاشارة غير مفيد للتعيين
المعتبر في وضعه والضمير مفيدا له وفيه ان عدم افادته له بنفسه لا يستلزم كونه
كليا نعم ما كان موضوعا للجزئيات المذكورة وكان منشا هذين الظنين انهم حين
اطلاق الضمير فهموا من لفظ الضمير التعين من غير ضميمة من المستعمل الى اللفظ فظنوا
ان الضمير يفيد التعين بنفسه ولم يتفطنوا الى ان هناك ضميمة لازمة حين الاطلاق
من خطاب او تكلم او سبق مرجع ولم يفهموا من مجرد اطلاق اسم الاشارة التعين مالم
ينضم اليه عمل هو الاشارة الحسية الواضح ضمها الى استعمال اللفظ من المستعمل وكلام
المص محتمل للامرين وان حمله الش على الاول **الا انه** اي اسم الاشارة اي مدلوله اذ
المتعين بالقرينة انما هو المدلول لا اللفظ **يتعين بقرينة الاشارة الحسية** وقوله
في استعماله متعلق بتعين وفيه حذف وتقديم وتاخير اي الا انه يتعين مدلوله في حال
استعماله في معين بقرينة الاشارة اي قرينة هي الاشارة او الاشارة المقارنة لانه لا يجوز
ان يراد من القرينة المعنى اللغوي والاصطلاحي **في معين دون اصل الوضع** واعلم
ان كلام المص تعليل للتقسيم اليها فقط والمتبادر من عبارته ان الفساد راجع الى هذا
الظن واصل التقسيم بري منه ولا ينبغي ان تحمل عليه اذ علم من السابق ان التقسيم
فاسد كما ان الظن فاسد **ومدلول** بالنصب عطف على ذلك من قوله ان ذلك **الضمير**
يتعين بالوضع وقوله **اي الذي هو** صفة الوضع **مناط الجزئية** اي متعلق الجزئية
بمعنى محل الجزئية لان الوضع للجزئيات ماخوذ من ناط بمعنى تعلق **ووجه**
الفساد ما مر من ان التعين فيه اي في اسم الاشارة **ايضا وضعي كالعلم والمضمر**
اي كالتعيين فيهما **قوله** اي المص **دون اسم الاشارة حال من ضميمة اليها** اي حال

كونهما

كونهما متجاورين بالتثنية **اياه** اي اسم الاشارة **حيث لم يشمله التقسيم** اي تقسيم
الجزئي الى العلم والمضمر ويصح ان يكون دون حالا من الجزئي اي حال كون الجزئي كائنا
دون اسم الاشارة افاده العصام اقول ـــ وهو فاسد لانه قد علم مما سبق ان دون
تفيد التفاوت بين ما جعل ذا حال والمضاف هو اليه فيما نسب الى ذي الحال فاذا جعل
دون حالا من الجزئي يكون التقدير علمت فساد تقسيم الجزئي اليهما حال كون ذلك الجزئي
متجاوزا اسم الاشارة حيث لم يقسم اليها وهذا ظاهر الفساد اذ لا وجه لتقسيم اسم
الاشارة الى العلم والمضمر فتامل **وقوله ظنا مفعول له** اي لاجله **لتقسيم** باعتبار
تعلقه بالحال المذكور كان تعلق الفساد به انما هو باعتبار ذلك التعلق ولا تغفل
عن ان هذا مخالف لما سبق من قول الش بناء على ان الخ المفيد انه منصوب على نزع
الخافض كما سلف والمعنى على المفعولية اي لاجل ظن الخ اي ان التقسيم لاجل ظن وبالجملة
فنصبه بنزع الخافض وضعه بالنسبة للمفعولية لكن يضعفه كونه سماعيا والنصب
بنزع الخافض معناه انه لما زال من اللفظ الخافض ظهر اثر العامل وهو النصب في معموله
الذي كان عاملا فيه ذلك الخافض الجر فهو عامل معنوي كالابتداء

عند بعضهم

التنبيه الرابع

حاصل ما ذكره المص في هذا التنبيه بيان وايضاح قول النحاة ما دل على معنى في
غيره في تفسير معنى الحرف كما ستراه وايضاح كلام العلامة ابن الحاجب
فيه **تبين للمص هنا** اي ظهر لك من هذا **التقسيم المذكور** ان المراد بكون المعنى في
نفسه هو استقلاله بالمفهومية بان يكون ملحوظا قصدا وبالذات ويكون المعنى في غيره
او لا في نفسه ان لا يكون كذلك بمعنى عدم حصوله في نفسه مطلقا ذهنا وخارجا
كالاجزاء البعض لكونه ملحوظا تبعا وعلى انه وسيلة لملاحظة غيره **ان معنى قول النحاة**
لا يخفى ان ما ذكره مبين لقول النحاة معنى في غيره فقط لا لذلك القول بتمامه فكان الاولى
ان يقول ان معنى قول النحاة معنى في غيره الخ او يقول ان معنى بعض قول النحاة
الحرف ما دل على معنى في غيره الخ اي معناه **لا يستقل بالمفهومية** اي لا يستقل معناه
بفهمه من لفظ الحرف الموضوع له بل لا بد من انضمام المتعلق اي وليس معناه ان معنى
الحرف ثابت في الغير الذي هو المتعلق كما هو ظاهر العبارة ولا يخفى ما في عبارته من

المساهلة حيث نسب عدم الاستقلال الى الحرف وهو لمعناه كما هو واضح واما
ان قولهم في غيره هل هو متعلق بدل او وصف للمعنى وعلى التقديرين فالضمير اما
راجع الى المعنى او الى اللفظ واي وجه اوجه نفوض الى فكرك كما افاده العصام
اقول اما الاول وهو كونه متعلقا بدل مع رجوع الضمير الى المعنى فلم يقل به احد
واما الثاني وهو تعلقه بدل والضمير الى اللفظ فاختاره بعضهم بجعل كلمة في بمعنى
الباء مجازا واما الثالث وهو كونه وصفا للمعنى والضمير الى المعنى فاختاره ابن
الحاجب في ايضاح المفصل واما الرابع وهو كونه وصفا للمعنى والضمير الى اللفظ
فاختاره ابن الحاجب في تقسيم الكافية والمراد باللفظ كلمة ما والتعبير عنها باللفظ
بالنظر الى المعنى وقوله اي بان لا يكون ملحوظا قصدا تصريح للنفي وهو قوله لا يستقل
لا المنفي وعطف قوله وبالذات على ما قبله تفسيري ولما كان عدم الملاحظة بالذات
تصدق بعدم ملاحظته اصلا وبملاحظته تبعا استدرك الشارح فقال بل يكون ملحوظا
تبعا ملحوظا على انه اي معنى الحرف وسيلة الى ملاحظة غيره وهو المتعلق
نحو ملاحظة حال السير وهو كونه مبتدا وملاحظة حال البصرة وهو كونها مبتدأ منها
فان قيل كيف يكون معنى الحرف وسيلة والة للمتعلق مع ان معناه لا يوجد ذهنا
ولا خارجا الا بالمتعلق كما صرح بذلك الشارح في التقسيم فمعنى الحرف متاخر عن المتعلق
والوسيلة والالة يجب ان تكون متقدمة اجيب بان المتعلق له حالتان
ذاته ووصفه فاذا نظر الى ذاته كان سابقا على وجود معنى الحرف ذهنا وخارجا واذا
نظر الى وصفه كان متاخرا عن معنى الحرف او ان قولهم لا يوجد ذهنا ولا خارجا الا
بالمتعلق اي بالنسبة للسامع وكونه وسيلة والة بالنسبة للمتكلم قال شيخنا على انا
لا نسلم ان المراد بالغير المتعلق حتى يلزم ما ذكر بل المراد به ربط معنى العامل
بمعنى المجرور بعد تسمية قوية قياسا في جعله الة لتعرف حالهما ومراة لمشاهدتهما
على هيئة الانضمام والارتباط ولا ريب انه لا يتحقق ايصال معنى السير الى البصرة
وربطه به الا بواسطة معنى الحرف وهذا المعنى اي كونه غير ملحوظ قصدا بل تبعا
لا يتضح غاية الاتضاح اي غاية هي الاتضاح فهو من قبيل الاضافة البيانية او من
اضافة الصفة الى الموصوف الا بتمهيد مقدمة تقول ان المعاني التي للجنس اي

جنس

جنس المعنى فيشمل معنى واحدا او المراد ان المعنى الواحد يتوارد عليه امران ملاحظته
قصدا وملاحظته تبعا لتعريف حال الغير قد تكون ملحوظة قصدا وبالذات اي متعقلة
بالذات وقد تكون اي تلك المعاني المحكوم عليها بانها قد تتعقل قصدا وبالذات والاضافة
في العبارة فقط كما يدل عليه بقية كلامه ملحوظة تبعا غير مقصودة تفسير لقوله
ملحوظة تبعا في ذواتها بل على انها الة لملاحظة غيرها اي لحال غيرها واريد به المتعلق
ومراة اي كالمراة فهو مراة معنوية وهو عطف على الة لمشاهدة حاله ما سواها
وهو المتعلق وهي بالاعتبار الاول وهو اعتبار ملاحظتها قصدا وبالذات مستقلة
بالمفهومية وقوله والتعقل تفسير للمفهومية وصالحة عطف على مستقلة عطف
لازم على ملزوم لان يحكم عليها وبها ويعلم من هذا ان قولهم ان الحكم على الشيء فرع
عن تصوره قصدا لا تبعا فالشيء اذا لم يتصور اصلا او يتصور تبعا لم يحكم عليه
وبالاعتبار الثاني وهو اعتبار ملاحظتها تبعا غير مقصودة بذاتها غير مستقلة
بالمفهومية وغير صالحة لان يحكم عليها وبها واستوضح ذلك اي المذكور من ان
المعاني قد يكون ملحوظة الخ والسين والتاء للطلب والمعنى اطلب ايضاح ذلك من المثالين
المذكورين تبعا لان الاول مثال لما يلاحظ تبعا والثاني لما يلاحظ قصدا وبالذات من قولك
قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد فانك في الحالتين اي حالة قولك قام زيد وحالة
قولك نسبة القيام الى زيد مدرك نسبة القيام اليه اي الى زيد لكنها اي النسبة
مدركة لك في الحالة الاولى اي حالة قولك قام زيد مدركة من حيث انها حالة بين
زيد والقيام اي رابطة بينهما والة لتعرف حالهما اي حال القيام من كونه منسوبا وحال
زيد من كونه منسوبا اليه وفيه نظير ما تقدم فان النسبة لا توجد الا بهما فكيف تكون الة
مع ان الالة لا بد ان تكون متقدمة واجيب بان المتوقف عليه وجودها ذاتهما
والذي هو الة له حالهما اي وصفهما بكون الاول منسوبا والثاني منسوبا اليه فكانها
مراة تشاهدهما عبر بكان التي للتشبيه لان المراة عند الاطلاق انما هي الحسية ولذا
اي لكونها في الحالة الاولى اعتبرت حالة والة لتعرف الطرفين لا يمكنك اي لا يسوغ
لك فضمن يمكن معنى يسوغ وعداه باللام ان تحكم عليها او بها وذلك لان صحة
الحكم على الشي فرع تصوره كما مر وهي في تلك الحالة غير مقصودة واما في الحالة الثانية

وقوله

اي حالة قولك نسبة القيام الى زيد فهي ملحوظة بالذات وعطف قوله ومدركة بالقصد
على ما قبله تفسيري يمكنك اجراء الاحكام عليها ثم صور للاحكام الجارية عليها
بقوله مانها من باب النسب والاضافات بان تقول اذا اردت جريان الحكم نسبة
القيام الى زيد من باب النسب والاضافات اي كاينة من جملتها وهي التي يتوقف
تعقلها على تعقل نسبة اخرى كالابوة فانها لا تعقل الا بعد تعقل البنوة وكذلك الفعل
والانفعال ولا شك ان النسبة لا يمكن تعقلها الا بعد تعقل منسوب ومنسوب اليه
فهي اي النسبة على الاول اي كونها مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام غير مستقلة
بالمفهومية وعلى الثاني يعني على كونها مدركة قصدا وبالذات مستقلة بها اي
بالمفهومية وهذا اي كون النسبة قد تكون ملحوظة قصدا وقد تكون ملحوظة تبعا كما ان
المبصر اي لكون المبصر او مثل ان المبصر بفتح الصاد المهملة وهو تنظير لا تحتاج
المقام فالكاف للتشبيه وما زايدة قد يكون مبصرا بالذات مقصودا بالابصار
عطفه على ما قبله عطف بيان وقد يكون مبصرا تبعا على انه آلة لابصار غيره كالمراة
فانك اذا نظرت اليها وشاهدت ما ارتسم فيها وقوله من الصورة بيان
لما ارتسم فيها فان قصدت الى مشاهدة الصورة اي فان توجهت الخ والاولى لما ناسب
حذف الخ فالمراة في تلك الحالة مبصرة الا انها غير مقصودة قصدا [illegible]
ولا يمكنك ان تحكم عليها او بها كما يمكنك تحكم الصورة اي كما يسوغ لك الحكم
للصورة اعم من ان يكون عليها او بها وحينئذ فالتعبير باللام اولى من التعبير بعلى
او للباء لايهامه القصور وان قصدت اي توجهت الى مشاهدة المراة نفسها تكون
صالحة لان تحكم عليها بان تقول هذه المراة صقيلة وبها بان تقول شاهدت مراة
وتكون الصورة مبصرة تبعا غير محكوم عليها او بها فنسبة البصيرة الى
مدركاتها هذا تفريع على ما قبله اي اذا كانت المعاني كالمبصر تكون نسبة البصيرة
الخ والحاصل انه اذا نسبة القيام لزيد في الخارج فلها اعتباران فان لاحظتها
قصدا نعبر عنها بقولك نسبة القيام لزيد وان لاحظتها تبعا نعبر عنها بقام زيد
وقوله كنسبة البصر الى محسوساته هذا هو النظير واذا تمهد اي ثبت هذا
يعني قوله فنسبة البصيرة الى مدركاتها فنقول معنى الابتدا الاضافة فيه بيانية كما

يدل

يدل عليه قوله بعد وهو بهذا الاعتبار الخ وقوله الابتدا معنى اضافي معنى له تعلق بالغير
اي لا يتقوم بذاته وقوله كالسير مثال للغير مثلا تقدم توجيه الجمع بين الكاف ومثلا فارجع
اليه فذلك المعنى اي معنى الابتدا ان لاحظه اي ادركه العقل قصدا وبالذات كان معنى
مستقلا بالمفهومية صالحا لان يحكم عليه كما تقول الابتدا معنى اضافي لفظ الابتدا
مبتدا وقوله معنى اضافي خبره وصالحا لان يحكم به كما تقول ما تبحث عنه هو مبتدا
وقوله معنى الابتدا خبر عنه ويلزم منه ادراك متعلقه وانما لزم ذلك لان الابتدا معنى
نسبي لا يتعين الا بالمنسوب اليه الذي هو متعلقه فاذا لم يلاحظ لم يتحصل فرد من
صدقات الابتدا يكون مدلولا له وقرر بعض الافاضل ان المحوج لذكر قوله ويلزم منه
الخ قوله قبل له تعلق بالغير كالسير مثلا وقوله تبعا في مقابلة قوله قصدا وقوله
وبالعرض في مقابلة قوله وبالذات ومؤدى الشيئين هنا وفيما تقدم واحد وانما كان ادراك
المتعلق تبعا وبالعرض لانه شرط في التعين لا في التحقق وكل ما كان كذلك يكون ادراكه
بالتبع والعرض اجمالا اي بان يتعقل مبتدا منه لا بقيد كونه البصرة مثلا وهو اي معنى
الابتدا بهذا الاعتبار اي اعتبار ملاحظته قصدا وبالذات مدلول لفظ الابتدا اي لفظ
هو الابتدا ولما كان يتوهم ان تقييده يخرجه عن الاستقلال دفع ذلك بقوله ولكنه بعد
بعد تقييده ملاحظة على هذا الوجه وهو ملاحظته قصدا وبالذات تقييده اي تقييد
معنى الابتدا والمراد تقييد داله وهو لفظ الابتدا لان المقيد هو اللفظ لا المعنى بمتعلق
مخصوص كالبصرة في المثال الاتي فنقول ابتدا سيري البصرة ولا يخرجه ذلك
اي تقييده بمتعلق مخصوص عن الاستقلال واذا لاحظه اي معنى الابتدا العقل من
حيث انه حالة بين السير والبصرة الذي يفهم من كلامه ان الكلي اذا لوحظ تبعا كان
غير مستقل وهو مدلول من فيكون مدلول من هو الابتدا الكلي المعرف لحال الطرفين ومفاده
ان الابتدا الكلي له حالتان الاستقلال وعدمه وليس كذلك بل مدلول من هو الجزيي والذي
له حالتان هو الابتدا الجزيي كما سيحققه وجعله الة لتعرف حالهما ومراة لمشاهدتهما
على هيئة الانضمام الاضافة فيه بيانية ومراة تفسير لالة ولمشاهدتهما تفسير لتعرف
حالهما وعطف قوله والارتباط تفسيري والمراد انضمام وارتباط احدهما بالاخر وقوله
كان غير مستقل بالمفهومية جواب اذا وعطف قوله وغير صالح لان يحكم عليه وبه

على ما قبله عطف لازم على ملزوم او مسبب على سبب **وهو بهذا الاعتبار** اي ملاحظة العقل
له على انه آلة ووسيلة **مدلول لفظ من** اضافة لفظ الى من بيانية وحاصل ما ذكره ان
ابتدا السير من البصرة مثل نسبة القيام الى زيد له اعتباران ملاحظته في ذاته وملاحظته
تبعا فاذا لوحظ تبعا نعبر عنه بالحرف فنقول سرت من البصرة واذا لوحظ قصدا لم يدل عليه
بلفظ ابتدا سيري من البصرة فيحكم عليه بانه حسن بنا على ما تقدم من ان الابتدا الكلي تابع للجزي
فان كان الجزي مستقلا فالكلي مستقل وان كان الجزي غير مستقل فالكلي غير مستقل وهذا
يقتضي ان متعلق معنى الحرف غير مستقل لانه جز من غير المستقل وهو خلاف ما صرح به علما
البيان من انه مستقل ولذا جرت فيه الاستعارة استقلالا وفي معنى الحرف تبعا والحق الحقيق
بالاعتبار ان الابتدا الكلي مستقل لانه ملاحظ قصدا وهو معبر عنه بلفظ ابتدا واذا كان الابتدا
الكلي مستقلا وقيد بعد ذلك لم تخرجه التقييد عن الاستقلال فصار فرقا بين الابتدا
الجزي مدلول الامر والابتدا الجزي بعد ملاحظته كليا فالابتدا الجزي ابتدا لم اعتبار له
والابتدا الكلي مستقل ليس الا فاذا قيدته صار مستقلا ليس الا فقولهم الابتدا الجزي
مدلول من اي الابتدا الجزي الملحوظ ابتدا على انه جزي اما وقيد بعد ملاحظته كليا فهو
اسم ليس الا والله هنا تكلم اولا على الكلي وافاد ان تقييده لا يخرجه عن الاستقلال فقوله
فذلك المعنى اذا لاحظه العقل الخ يفيد ان الكلي تارة يلاحظ مستقلا وتارة تبعا وليس
كذلك فكان عليه ان يقول فذلك المعنى لا يلاحظ الا قصدا تامل **وهذا** اي قوله فان
المعاني قد تكون ملحوظة مع ما يتفرع عليه **ماذكره** اي معنى ما ذكره او محصل ما ذكره
ابن الحاجب اذ ليس ما ذكره الشارح عين ما ذكره ابن الحاجب **في الايضاح** اي ايضاح
المفصل وابن الحاجب هو عثمان بن عمر بن ابي بكر بن يونس الكردي الاصل الاسنائي
ولد باسنا ثم المصري ثم الدمشقي ثم الاسكندري الملقب بجمال الدين الفقيه المالكي
كان ابوه حاجب الامير عز الدين الصالحي بقوص برع في العلوم واتقنها غاية
الاتقان **حيث قال فيه الضمير في** قول النحاة الاسم او الفعل **ما دل على معنى في
نفسه يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه** اي
فهو ملحوظ قصدا **لا باعتبار امر خارج عنه** ولذا كان مستقلا وكان مدلولا للاسم
ولذلك اي ولاجل كونه مدلولا للاسم لا للحرف **قيل الحرف ما دل على معنى في غيره** اي

فهو

فهو ملحوظ تبعا **اي حاصل في غيره** قال بعضهم هذا بحسب الظاهر فلا ينافي ما يذكره بعد من
بقيامان الحرف لم معنى في نفسه والاحسن ما سبق واشار اليه الشارح هناك من ان المعنى حاصل
في العقل بسبب غيره وربما يشير الى هذا قول الشارح **اي باعتبار متعلقه لا باعتباره
في نفسه** وهذا عين قوله في ما سياتي ليتحصل في الذهن فلا منافاة **فقد اتضح** اي
من قولنا شرحا لكلامهم اي حاصل في غيره اي باعتبار الخ **ان ذكر متعلق الحرف** وهو
الطرفان كالسير والبصرة في المثال السابق لا المعنى المطلق كما هو واضح **انما وجب
ليتحصل معناه في الذهن** وهذه علة للوجوب المطلق وقوله **اذ لا يمكن ادراكه**
اي امكانا عاديا لا امكانا عقليا **الا بادراك متعلقه** علة للعلة اي انما حصل معناه
بذكر المتعلق لانه لا يمكن الخ **وهو** اي معنى الحرف **الة لملاحظته** واعلم انك اذا قلت
سرت من البصرة فمدلول من هو الابتدا الجزي اي الربط الخاص الذي بين السير والبصرة
والمستقل ذلك الربط الخاص ذهنا وخارجا الا بالسير والبصرة بذاتهما متقدمتان على
الربط الخاص وحال السير والبصرة متاخر عن الربط المخصوص كحال السير مبتدا وحال
البصرة مبتدا بها فتحصل ان معنى من متوقف على السير والبصرة وهما متوقفان على
معنى من لكنه توقف معنى الحرف على ذاتيهما وتوقف السير والبصرة باعتبار حالهما لا باعتبار
ذاتيهما فهذا التوقف ليس فيه دور لاختلاف جهة التوقف اذا علمت ذلك ظهر لك
ان قولنا في ان حال الطرفين موقوف على معنى من ولا تعلق لنا بكون معنى من موقوف
على ذات الطرفين فقول الشارح لكون معنى الحرف موقوف على ذات الطرفين في قوله اذ
لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه وكذا قوله اي باعتبار متعلقه اي خروج عن الموضوع
في التفريع والمفرع عليه وكذا قوله فقد اتضح الخ لان موضوعنا ان معنى الحرف موقوف
كحال المتعلق لا في كون المعنى موقوفا على ذات الطرفين فتحصل ان معنى الحرف موقوف
على ذات الطرفين ووصف الطرفين موقوف على معنى الحرف وكلامنا في الثاني لا في الاول
خلافا لصنيع الشارح فتنبه ان كنت ذا تنبه وقوله **لا لان الواضع اشترط** الخ عطف
على قوله ليتحصل ومعناه ليس وجوب ذكر المتعلق لاشتراط الواضع ذكره من غير توقف
المعنى عليه والمقصود بذلك رد ما قاله ابن الحاجب في مختصره وعبارته معنى
قولهم الحرف لا يستقل بالمفهومية ان الواضع شرط في دلالته على معناه الافرادي ذكر

متعلقة بخلاف الاسما التي لم تذكر من غير متعلق فانه لم يشترط فيها ذكر المتعلق في الدلالة بل
التزم ذكر المتعلق فيها لتحصيل الغرض من وضعها فان كلمة ذو مثلا وضعت ليتوسل
بها الى جعل اسما الاجناس صفات فلهذا التزم اضافتها لا لاشتراط دلالتها بذكر
المضاف اليه انتهت قوله دلالته اي الحرف على معناه الافرادي المراد به ما قابل
التركيبي فيشمل الكلي والجزئي وقيل المراد به الجزئي فهو وصف كاشف لان معنى الحرف
لا يكون الا جزئيا وقيل انما قيد بالافرادي لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى
التركيبي مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد على الفاعلية في قولك جاء زيد بواسطة
الغير الذي هو جاء وقوله ذكر متعلقه مفعول اشترط ولو لم يشترط الواضع
ذلك لامكن فهم معناه والحكم عليه وبه في نفسه فانه اي الاشتراط المذكور لا
طائل تحته اي لا فايدة له اصلا بخلاف اشتراط القرينة في الدلالة على المعنى المجازي
وايضا يلزم حينئذ ان يكون معنى لفظة من مستقلا في نفسه صالحا لان يحكم عليه وبه الا انه
لا يفهم منها وحدها فاذا ضم اليها ما تتم به دلالتها وجب ان يصح الحكم عليه وبه وذلك
مما لا يقول به احد من اهل الفن وايضا حيث لا دليل على هذا الاشتراط المذكور
هذا عطف على قوله فانه لا يرجع الى طائل فهو تعليل اخر واما قول شيخنا المنوفي
انه عطف على قوله لا لان الواضع وهو ثمرة له فالاولى حذف ايضا ويقول حينئذ اي ثم غير
ظاهر سوا التزم ذكر المتعلق في الاستعمال وهو اي التزام ذكر المتعلق مشترك
بينها وبين الاسما اللازمة للاضافة وحاصله كما قال شيخنا المحشي ان الواضع
لم يصرح باشتراط ذكر المتعلق في دلالة الحرف ولا بان ذكر المضاف اليه في الاسما
اللازمة للاضافة ليتوصل بذلك الى جعلها صفات وانما العلامة ابن الحاجب اثبت
ذلك مما عند نفسه اخذا من تتبع موارد الاستعمال واذا كان كذلك فكل من الحروف والاسما
الملازمة للاضافة قد التزم فيها ذكر المتعلق في الاول والمضاف اليه في الثاني فالحكم بذكره
في الاول لاشتراط الواضع وفي الثاني ليتوصل الى ما ذكر لا للاشتراط تحكم وحينئذ
فالمناسب ان يقولوا ذكر المتعلق للتحصيل في الحروف والاسما والصحة الوضعية فيهما
لاجل اتحاد الدليل والنتيجة فالتفرقة بينهما تحكم والفرق مبتدا وقوله تحكم خبره
الذي ذكره ابن الحاجب بان ذكر المتعلق في الحروف لاجل تتميم الدلالة اي لاجل

تحصيل

تحصيل معنى الحرف وفي تلك الاسما اي الملازمة للاضافة كذو لتحصيل الغاية اي
الغرض التي هي التوصل للوصف بمعنى الاسم كما تقول زيد ذو مال اذ لولم تأت بذو لم يستقم
الكلام اذ لا يقال زيد مال ولا رجل مال مثلا اي وتحصيل هذه الغاية هو الذي اوجب ذكر
متعلقها فلو لم يذكر لم تحصل الغاية وان تمت الدلالة وفي الحروف لا تتم الدلالة بدون ذكر
ذلك المتعلق اي لا يفهم منه معناه الا عند ذكر متعلقه تحكم بحت اي صرف لا دليل
عليه ولعلك ان تقول ليس في الفرق تحكم لان معنى ذو كلي فلا يكون المتعلق لتحصيل
المعنى بخلاف معنى الحرف فانه جزئي فذكر المتعلق لتحصيل المعنى واما قولهم لا بد ان يكون
مقتضى الدليل ونتيجته شي واحد فمسلم لكن محله ما لم يمنع منه مانع والمانع هنا كون
معنى الحرف جزئي ومعنى الاسم جزئي كلي وجوابه بعض الافاضل عنه بما حاصله
ان من قال بالتحكم قايل بان الحرف مستقل بالمفهومية فيشارك الاسما وحينئذ فلا وجه
للفرق المذكور لا تحكم فقط فتدبر واما بيان عموم الوضع في كلمة من الظاهر
انه معطوف على مقدر اي اما بيان ان المعاني قد تكون مستقلة وغير مستقلة فقد تقدم واما بيان
ان معنى من هو الابتدا الخاص فقد ظهر واما بيان عموم الخ واما جعله جوابا عن سوال
مقدر نشأ عما قررناه فلا يخلو عن ركاكة فهو ان الواضع تعقل معنى الابتدا
الذي هو جنس ... مطلقا المراد بالاطلاق عدم التقييد بمبدا ومنته خاص وهو امر
مشترك بين الابتدات المشخصة التي كل منها ملحوظ تبعا اعترضه ابو البقا
بان الابتدات المذكورة لا يمكن ان يصدق او يحمل عليها شي لعدم استقلالها بالمفهومية
فكيف يتصور اشتراك امر بينها وان اعتبر الاشتراك باعتبار ملاحظتها قصدا
لكنها بهذا الاعتبار لا تكون معنى لفظة من اذ اللهم الا ان يقال لا بدع في تعقل
امر مشترك من حيث انه لا باعتبار ما تحته من الامور المشخصة الغير المستقلة تأمل
ووضع لفظة من اي لكل منها دفع بذلك ما يتوهم من عود الضمير الى معنى
الابتدا المشترك بينها وقس على هذا سائر اي باقي الحروف فالواضع مثلا تعقل
مطلق الانتها المشترك بين الانتهاات الخاصة التي كل منها ملحوظ تبعا ووضع كلمة
الى لكل منها ومما استفيد من قوله النحاة الحرف ما دل على معنى في غيره ان هذا القيد
للاحتراز عن الاسم والفعل فيكون الحرف فيه بخلافهما قال المص بخلاف الاسم والفعل

الجار والمجرور حال من الضمير في لا يستقل العايد الى الحرف والبا للملابسة والمعنى
حالة كونه الحرف ملتبسا بخلاف الحرف قيل هذا ابتصريح من المحشي يقتضي انعكاس
التعريف هاهنا وهو قولنا كل حرف فهو غير مستقل بالمفهومية فيقتضي تطريق
عكس النقيض قولنا كلما ليس غير مستقل فهو غير حرف وناقش العصام
في صحة هذا المفهوم من تعريفهم بان الفعل ايضا يدل على معنى لا يستقل بالمفهومية
وهو تمام معناه والنسبة التي هي جزء معناه كما يأتي في الشرح قريبا والاسما المتضمنة
لمعاني الحروف وكذلك بعض الاسما كاسامة الدالة بجوهرها على ما يدل عليه حرف
التعريف كما سيأتي واجيب بان المراد بعدم الاستقلال عدم الاستقلال للذاته
وعدم استقلال معنى الفعل لجزئيه وكذا المراد بالمعنى المعنى المطابقي وحينئذ لا يرد
الفعل وبانا لا نسلم كون الاسما المتضمنة لمعاني الحروف اعتبارا بل هي افراد اعتبارية
وباب خواسامة وانه وان كان جزء معناه غير مستقل بالمفهومية لكن تمامه لم يكن احتياج
الى امر خارج عن مفهومه كان تمام معناه مستقلا بالمفهومية والمتبادر من عدم
الاستقلال الاحتياج الى امر خارج عن المفهوم فان قيل ما ذكر في التنبيه
الثامن من ان الفعل والحرف يشتركان في انهما لا يدلان على معنى باعتباره كما في
الغير يفيد ان معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية فيناقض ما يفهم من قوله بخلاف
الاسم والفعل اجيب بان مراد المحشي ما حطابه قول الجمهور فلا ينافي قول البعض
بان الفعل لا يستقل بالمفهومية اذ هو على مختاره هذا وكان الاولى ان يقول
بخلاف قولهم في تعريف الاسم والفعل ما دل على معنى في نفسه ليعلم معنى تعريفهم
مع معرفة حال الاسم والفعل فان معنى الاسم المطابقي تمام مستقل بالمفهومية انما قال
بتمامه نظرا لمقابلة الفعل بالحرف والا فالاسم بسيط وقوله والفعل وان كان قال المحشي
المحشي لا يظهر موافقته للعربية الا بحذف قوله وان كان اذ لا يكون خبرا لمبتدا قوله
تمام معناه الخ او حذف قوله الا انه ليكون ما بعده خبره وتكون الجملة الواقعة بين
المبتدا والخبر حالية وان وصلية اه اقول والاولى من ذلك ان يكون الفعل
مبتدا محذوف الخبر وان كان الخ ان وصلية والواو للحال والتقدير والفعل في تلك
الحالة اتضح حاله ولما توهم ان جزوه غير مستقل كان تمامه غير مستقل استدرك

بقوله

بقوله الا ان جزوه الخ فاندفع بهذا اسئلة ثلاثة الاول اين المبتدا الذي هو الفعل الثاني
اين جواب الشرط الذي هو وان كان الثالث اين المستدرك عليه في قوله الا انه الخ
غير مستقل بالمفهومية وذلك لعدم استقلال جزئيه الذي هو النسبة اذ المركب من المستقل
وغيره غير مستقل وغير صالح للحكم عليه وبه الا ان جزء معناه اعني الحدث مستقل
بالمفهومية فالمحترز عنه النسبة والزمن كالنسبة في انه ان اعتبر في معنى الفعل على انه
قيد للحدث فهو غير مستقل بالمفهومية والا فمستقل والحاصل اي حاصل بيان
وتحقيق ان معنى الفعل التام غير مستقل وجزوه مستقل ان قام مثلا يدل على حدث
وهو القيام وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله اعلم ان دلالة الفعل على
الحدث فقط تضمنية وكذا على النسبة فقط وعلى الزمان فقط ومدلوله المطابقي حدث
ونسبة الى فاعل ما في زمان معين كما يأتي في التنبيه التاسع والخامس وقال العلامة
التنوي في شرح المطول وللنحويين في الفعل ثلاثة اقوال احدها الحدث نفس
مفهومه والزمان لازم لمفهومه لا جزوه والثاني الزمان جزء مفهومه والثالث
وهو اغربها ان الزمان مدلوله وهذا في غاية الاشكال ولم ينقل القول بان النسبة
داخلة في مفهومه فلعلها عندهم مدلول التزامي له اعني النسبة الجزئية الحكمية
هذا تعبير للنسبة المخصوصة لان الجزئية مخصوصة والنسبة المخصوصة الجزئية
لا تستقل بالمفهومية لانها ملحوظة من حيث انها الخ فقوله فانها ملحوظة من
حيث انها حالة علة لما يفيده قوله الجزئية من عدم استقلالها وربما يشير الى عدم
استقلالها قوله ايضا بينه وبين فاعله او علة لمحذوف تقديره وهي غير مستقلة بين
الحدث وبين فاعله وهو الذات المخصوصة والمعنى انها ملحوظة من جهة كونها الة
بين القيام وفاعله لا انها ملحوظة قصدا حتى تكون مستقلة والة لتعرف حالهما فالحدث
حالة منسوب والفاعل حالة منسوب اليه وقوله الا ان احدهما مستثنى من محذوف
تقديره وهذان الامران لا يختلفان في حالة من الحالات اي الا في هذه الحالة متعين
بسبب دلالة اللفظ اي فتكون مستقلا بالمفهومية من حيث عدم توقف اللفظ في الدلالة
عليه على شي والمراد باللفظ لفظ الفعل والاخر اي الفاعل وان كان متعينا في نفسه
بوجه ما وهو كون كل حدث لا بد له من محدث اي فاعل مخصوص لا مطلق فاعل لان الفاعل

المطلق متعين بالحقيقة **وملحوظا بذلك الوجه** اي متعقلا به ليمكن تعقل النسبة
بينه وبين الحدث **والا** اي وان لم يتعين بوجه ما **لما امكن ايقاع النسبة** اي المخصوصة
لاستدعايها منسوبا معلوما وهو الحدث ومنسوبا اليه كذلك وهو فاعله ثم قوله والاخر
مبتدا خبره محذوف والتقدير والاخر يتضح حاله في حال كونه متعينا بنفسه ولما توهم ان
اللفظ يدل عليه استدرك فقال **لكن اللفظ** فاندفع ما قيل انه استدراك قبل تمام
الكلام **لا يدل عليه** اي لا مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما لان الفعل لا يدل على الفاعل
المعين كزيد لا تضمنا ولا مطابقة ولا التزاما خلافا لمن قال انه يدل على الفاعل التزاما
ويراد الفاعل الكلي وقوله **فلا يتحصل** متفرع على قوله لما امكن ايقاع تلك النسبة
اي واذا لم يمكن ايقاع تلك النسبة الا بالفاعل فلا يتحصل **هذا الجزء** اي النسبة
الجزئية اذ فيها الحدث وقال بعض من كتب المراد بالجزء الحدث لكن لا يتجه عليه
هذا التفريع **الا بملاحظة الفاعل** ثم فرع على قوله فلا يتحصل الخ قوله **فلا بد من ذكره**
اي الفاعل واما جعله متفرعا على قوله والحاصل لا معنى له **كما هو حال متعلق الحرف**
الا ان ذكر متعلق الحرف للدلالة على حصول اصل معنى الحرف ذهنا وخارجا حتى لو لم يذكر
لم يستفد معنى الحرف اصلا وذكر الفاعل للدلالة على الخصوص حتى لو لم يذكر لاستفاد
حدث منسوب الى فاعل ما فحصل الفرق بين الحرف والفعل من هذه الحيثية كما قاله
الهروي وقوله **فالفعل** تفريع على قوله فالحاصل **باعتبار مجموع معناه** اي الحدث
والنسبة الى فاعل ما في زمن معين والمراد بالمجموع هنا الجميع **غير مستقل بالمفهومية**
وقوله **فلا يصلح** تفريع على كون المجموع غير مستقل **ان يحكم عليه بشي** اي كما لا يصلح ان
يحكم به **نعم جزوه** استدراك على قوله غير مستقل فلا يصلح **اعني الحدث** سكت عن الزمن
وان كان مستقلا لكونه ليس منسوبا للذات **ماخوذ في مفهوم الفعل على انه مسند**
الى شي اخر اي الى فاعل **فصار الفعل باعتبار جزء معناه** الذي هو الحدث **محكوما به**
وممتازا عن الحرف قال بعض هذا يوهم انه لو اخبر به صح الحكم الاخبار بلا
تاويل مع انه ليس كذلك لظهور انه لا يصح ان يقال زيد عدل الا بتاويل او تقدير مضاف **ولم يبلغ**
كان الاولى الاتيان بالفا المؤذنة بالتفريع بدل الواو لانه متفرع على ما قبله **الى مرتبة الاسم**
لان الاسم بتمام معناه يصير محكوما به والفعل بجزء معناه ولان الاسم يعتبر محكوما عليه وبه

والفعل

والفعل يصير محكوما به فقط ثم انه ضمن يبلغ معنى يرتقي فعداه بالى **فان قلت**
لم جعل النسبة القايمة بعضه الى المنسوب اي وهو الحدث **وجعل المجموع** اي
المنسوب والحدث **مدلولا للفظ الفعل** الاضافة فيه بيانية **ولم تضم الى المنسوب اليه**
وهو الفاعل وقوله **كذلك** اي بان يجعل المجموع مدلول لفظ الفعل وقول الهروي وتبعه
بعض الافاضل بان يجعل المجموع مدلول المنسوب اليه الذي هو الفاعل غير سديد ولا ينافيه
المقام عنه ثم قال الهروي لا يذهب عليك ان هذا السوال انما يرد على من زعم ان
مدلول الفعل هو الحدث والنسبة فقط دون الفاعل مخصوصا كان او غيره وقد علمت
ما فيه **مع انها** اي النسبة **حالة بينهما** اي بين المنسوب والمنسوب اليه **ولا اختصاص**
لها باحدهما هذا حاصل السوال وملخصه ان النسبة حالة بين الحدث والذات فلم
ضمت الى الحدث وجعلا مدلول الفعل ولم تضم الى الذات وتجعل المجموع مدلول الفاعل
بحيث يصير مدلول الفاعل ذات وحدث **قلت لعل السبب في ذلك ان النسبة**
قايمة بالمنسوب متعلقة بالمنسوب اليه اي من جهة ان ما قامت به لا يوجد الا به
فتعلقها الى ما قام به احق مما ضمه لما له به نوع تعلق الا ترى انك تقول انتسب القيام الى
زيد ولا تقول انتسب زيد الى القيام وتقول القيام منتسب وزيد منتسب اليه واذا بنيت
الصفة للمتعدي قلت القيام منسوب وزيد منسوب اليه كل ذلك يرشدك الى ما ذكر
لكن لما قاله ابو البقا نقلا عن السيد ونقل ايضا عن حاشية الصغرى ان زيدا اريد به
الذات وهي امر مستقل بنفسه لا يقتضي ارتباطا بغيره قال وايضا النسبة عبارة عن
الثبوت وهو وصف للمحمول لانه الثابت للموضوع فاذا كان وصفا له ينبغي ان يضاف اليه
كالابوة القايمة بالاب المتعلقة بالابن حاصل الجواب ان النسبة وان كانت تتعلق
بهما الا ان تعلقها بالحدث اقوى لكونها قايمة به بخلاف الفاعل ونظيرها الابوة بالنسبة
للاب والابن فانها قايمة بالاول دون الثاني قال بعض الافاضل ولي في هذا الجواب
وقفة وهي ان النسبة ضمت للذات في المشتق مع انها لم تقم به فهلا ضمت للذات هنا
ايضا لكونها قامت به اه ويمكن دفع ذلك بان النسبة في الوصف تقييدية ليست مقصودة
لذاتها بل القصد بها تقييد الحدث بنسبة للفاعل فصارت بعد ذلك نسيا منسيا فلم يحتج
لضمها الفاعل الوصف الذي هو الضمير المستتر على انه قد يقال ليس الكلام في الضمير

بل في الوصف وهو يدل على الذات الفاعلة وبالحدث والنسبة والثلاثة مدلولة للفظ
مفرد بعيـــــان يقال الحدث عرض لا يقوم بنفسه والنسبة عرض ايضا والعرض
لا يقوم بالعرض وقد يقال معنى قيامها به ضمها اليه **فان قلت كما ان مجموع**
الفعل والفاعل في مثل قام زيد يستفاد منه نسبة غير مستقلة لتوقفها على الطرفين
المنسوب والمنسوب اليه وقوله **وطرفان** عطف على نسبة المرفوعة على انها نايب
فاعل يستفاد وقوله **كذلك** خبر مقدم وقوله **الصفة** مبتدا موخر والمعنى ان
الصفة ايضا يستفاد منها نسبة غير تامة وطرفان **نحو قايم فلم جاز كون الصفة**
محكوما عليها نحو في الدار قايم **و** محكوما **بها** نحو زيد قايم **دون الفعل** اي مع فاعله
اي دون مجموعهما فلا يحكم عليه ولا به **اجيـــب بان النسبة في الفعل تامة** اي
يحسن السكوت عليها **منفردة بنفسها** اي لم يقصد بها تقييد الحدث والذات بل
ملحوظة في نفسها **غير مربوطة بغيرها** اي لا تربط الحدث بالذات ثم هذان صفتان هما
كاشفتان اذ معنى كون النسبة تامة في الفعل انفرادها بالفهم وعدم ربطها الغير لانا ...
وبيان ذلك ان النسبة جزء معنى الفعل لانه موضوع للحدث والنسبة كما تقدم فهي مفهومة
منه قبل تركيبه مع الفاعل وحينئذ فليست مرتبطة بالفاعل اي ليس وجودها مرتبطا
بوجوده وان كان المقصد من التركيب افادتها وافاد شيخ شيخنا الدلجي ان المراد بالغير
في قوله غير مربوطة بغيرها غير الفاعل كزيد في زيد قام عمرو وعلى تقدير صحته يكون ان نسبة
قام عمرو مثلا مستقلة بالمفهومية ومقتضية لعدم ارتباط هذا الحدث اعني القيام
المتصف به عمرو بالغير زيد في المثال المذكور وليس المراد من الغير نفس الفاعل وان
نسبة الصفة كقايم غير مستقلة وهي مقتضية لارتباط المعنى اعني مجموع الذات والحدث
في قايم بغيره كزيد فيقال زيد قايم مثلا فالمراد من نسبة الصفة الغير المستقلة بالمفهومية
النسبة التي بين قايم وفاعله لا نسبة قايم الى زيد لاستقلالها واقتضايها عدم ارتباط
ذلك الحدث بغير زيد فلا يقال عمرو زيد قايم كما لا يقال زيد قام عمرو فالمراد من المعنى
في قوله لا تقتضي انفراد المعنى الحدث والذات معا الدال عليهما قايم في ذلك المثال
بمعنى ان النسبة الكاينة بين عمرو وقايم وفاعله الظاهر او المضمر لا تقتضي انفراد قايم
ذاته وحدثه عن الغير بل هي مقتضية لارتباط قايم ذاته وحدثه بالغير كزيد في قولنا

زيد

زيد قايم قال بعضهم والمراد بالغير هنا الحدث فقط قيل وهو المطابق لما في نفس
الامر لان المحكوم به هو الحدث فقط ولقول اهل المعقول المراد من الشي اذا وقع
محمولا الوصف لا الذات لكن لما كان الوصف لا يوجد بنفسه عبر بما يدل على الذات
والوصف معا والمقصود انما هو الوصف وعلى كل فالمراد من الغير غير ذات قايم ووصفه
اعني القيام وذلك الغير كعمرو في عمرو فاضل فتامل **والمقصود من التركيب** في نحو
قام زيد **افادة تلك النسبة بخلاف الصفة فان النسبة المعتبرة فيها** اي في الصفة
كقايم **نسبة تقييدية غير تامة لا تقتضي** هذا تفسير لما قبله على نسق ما قبله وقوله
انفراد ~~الذي هو النسبة~~ **المعنى** اي الذات **عن غيره بعدم ارتباطها**
اي النسبة **به** اي بالغير والمراد به الذات ايضا وهذا متعين ودليله كون قوله لا تقتضي
انفراد المعنى عن غيره واقعا في مقابلة قوله منفردة بنفسها وقوله وعدم ارتباطها
به واقعا في مقابلة قوله غير مربوطة بغيرها كما يدل عليه المقام وهذا مما يعين ما قلناه
واما كون المراد بالمعنى المضاف اليه انفراد الحدث وبضمير ارتباطها الصفة بمعنى
الحدث فمما لا مساغ له وفي نسخ عدم ارتباطها اي المعنى **ولا تكون** هذا عطف على قوله
لا تقتضي **ايضا مقصودة بالافادة من العبارة** المراد بالعبارة لفظ صفة كما قيل
والانسب لما مر من التمثيل للتركيب بقام زيد ان يكون المراد بها هنا قايم مثلا
اي فلكون النسبة غير مقصودة بالافادة ويحتمل رجوع اسم الاشارة له وبما
تقدم **جاز ان يلاحظ جانب الذات تارة** الاضافة فيه بيانية اي جانب هو الذات
اي الصفة **فتجعل** **محكوما عليه** بخلاف نسبة الفعل فانها لاستقلالها وتمامها وكونها جزءا
من الفعل لا يصح قطع النظر عنها حتى يلاحظ الفعل مجردا عنها ويحكم عليه **وتارة**
اي مرة اخرى **جانب الوصف ويجعل محكوما به** ونوقش بانه يقتضي ملاحظة الوصف
في المشتق اولا مع ان الامر بالعكس كما مر في قوله وذلك اما ان تعتبر من طرف الذات الخ
من ان المعتبر في المشتق اولا الذات لا الوصف وقد يقال لا منافاة وذلك لان معنى
اعتبار الوصف هنا اعتباره بالنسبة الى ما يقع هو خبرا عنه ومحكوما به عليه لا بالنسبة
الى الذات الدال عليها الصفة وهذا لا ينافي ان يكون المعتبر في الصفة والمشتق اولا الذات
على ان الذات في هذه الحالة مقطوع عنها النظر فضلا عن ملاحظتها اولا **واما النسبة**

التقييدية بينها اي في الصفة فلا تصلح للحكم يعني لا تصلح علة لمنع الحكم عليها ولا
بها فالضميران للصفة وكلام الهروي يقتضي ان ضميري عليها وبها للنسبة وذلك
يشعر بان النسبة الداخلة في مفهوم الفعل تصلح للحكم وليس كذلك بل الصالح للحكم في
مفهومه انما هو الحدث والفرق بين النسبتين انما هو كون احداهما تقييدية والاخرى
تامة ونص كلامه قوله واما النسبة فيها فلا تصلح للحكم عليها ولا بها لانها غير ملحوظة
بالذات بل بالتبع لتعرف حال الذات والحدث والمحكوم عليه وبه لا بد ان يكون قصديا
لان صحة الحكم على الشيء وبه فرع قصده اه فان قلت ما ذكرته اي بحسب المفهوم
لا صريحا وذلك لان قوله قبل فصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوما به يفهم انه لا حكم
به باعتبار ذلك الجزء مع غيره كالفاعل وهو مخالف لتصريح النحاة بان المحكوم به قد يكون
جملة كما في زيد قام ابوه وما قاله النحاة صواب فمخالفه باطل فقولك مفهوما ان الحدث
مع غيره لا يحكم به باطل وعبارة الهروي حاصل الاشكال معارضة للدليل المتقدم
وهو قوله اجيب بان النسبة في الفعل الخ فكانه قال ما ذكرته من الدليل وان دل على
مدعاك وهو صحة ما ان مجموع الفعل والفاعل لا يصلح للحكم به لكن عندنا دليل يدل
على نقيض مدعاك وهو صحة الحكم به وذلك الدليل اتفاق النحاة على ان مجموع قام
ابوه من زيد قام ابوه محكوم به اه مع ان مجموع الفعل وفاعله لا ينفي ان يكون
محكوما به ينافي ما ذكره النحاة من ان المسند في نحو زيد قام ابوه هو الجملة
الفعلية يعني قام ابوه اجيب بان المقصود اي ما يمكن قصده بحسب العقل
هاهنا حكمان على البدلية فاندفع ما قيل لو قال المفهوم بدل المقصود لكان
اولى لان المقصود حكم واحد كما سيصرح به الشارح احدهما اي الاحد المبهم بحسب
العقل الحكم بان اب زيد قايم وهو مفهوم من مجموع زيد قام ابوه لا من قام ابوه فقط
كما هو واضح والثاني الحكم بان زيدا قايم الاب ولا شك ان هذين الحكمين ليسا
مفهومين اي معا وانما المفهوم احدهما على سبيل البدل وكان الانسب بعبارته ان
يقول ليسا مقصودين صريحا اي مطابقة من هذا الكلام وهو زيد قام ابوه بل
المفهوم الاصلي والمطابقي احدهما وهو الثاني والاخر يفهم التزاما فان كان
المقصود هو الاول اي الحكم بان اب زيد قايم فزيد في هذا الكلام اي زيد قام ابوه

باعتبار

باعتبار مفهومه اي ملتبسا بمفهومه الصريح هذا القيد واقعي لا للاحتراز
غير محكوم عليه ولا به بل هو نفس المحكوم عليه وهو الاب بمعنى انه اذا كان هو
المقصود من قولنا زيد قام ابوه هو الحكم بان اب زيد قايم لم يكن زيد محكوما عليه
وانما ذكر لتعيين المحكوم عليه الذي هو الاب وتقييده هذا وكان الاولى للشارح
تركه هذا الترديد والاقتصار في الجواب على الشق الثاني وهو قوله وان كان
المقصود هو الثاني وهو زيد قايم الاب فالمسند هو القيام المقيد بالاب
اي لا القيام والاب معا حتى يكون الحدث مع غيره مسندا الى زيد ويرد السوال
واذا كان المسند ما ذكر يكون هو الحدث فقط لان اسم الفاعل مع قيده او فاعله
مفرد لا جملة وحاصل هذا الجواب منع صغرى القياس وهي قوله ما ذكرته
مخالف لما اجمع عليه النحاة فان المراد بقول النحاة قام ابوه خبر عن زيد ان القيام
المسند الى الاب محكوم به على زيد لا ان الجملة بتمامها من حيث ذاتها محكوم به فلا
يعارض ما تقدم ومحط الجواب ان قام ابوه في تاويل مفرد وهو قايم الاب وحينئذ
فالاولى للشارح ان يقول اجيب بان المقصود هنا الحكم بان زيد قايم الاب فهو من باب
الاخبار بالمفرد ولا نسلم انه من باب الاخبار بالجملة الم تر انك لو قلت قام ابو زيد
هذا دليل على ان زيدا على الاول غير محكوم عليه ولا به وانما هو لتعيين المحكوم عليه
وتقييده وارتفعت النسبة بينهما اي بين قام واب زيد لم ترتبط بغيره اي بغير
الاب وهو زيد اصلا وفي نسخ بغيرهما اي غير الاب وقام فلو كان معنى قام ابوه
الحكم كذلك اي مثل قام ابو زيد في ايقاع النسبة بين قام والاب لم ترتبط النسبة
بزيد والواقع انها ارتبطت به ولم يقع خبرا عنها مع ان مقصود النحاة الاخبار
به عنه والمعترض فهم ان في الكلام حكمين احدهما الحكم على الاب بالقيام والثاني
الحكم على زيد بتلك الجملة التي هي الفعل والفاعل ومن ثمة اي ومن اجل ان النسبة
في قام ابوه من زيد قام ابوه غير واقعة بين قام والاب المأخوذ عدم وقوعها بينهما
من قولنا فالمسند هو القيام المقيد بالاب سمع النحاة يقولون قام ابوه
جملة وليس بكلام لان الكلام تراعى فيه النسبة ولو روعيت لم يات بالضمير
في ابوه قال في شرح الجامع نقلا عن السيد في شرح المفتاح وفي اطلاقهم

الخبرية على جملة الصلة تجوز لفقدان الحكم المجهول فيها اذ الموجود فيها هو الحكم
المشار اليه بما مر فتسميتها خبرية مجاز من قبيل تسمية الشي باعتبار ما كان عليه وكذا الكلام
في الجملة الخبرية الواقعة خبرا للمبتدا او صفة للنكرة او حالا فانها جملة وليست
خبرا اي كلاما مقابلا للطلب وذلك لخروج نسبتها عن كونها مقصودة بالذات فاذا
قلت زيد ابوه منطلق كان القصد الى اثبات انطلاق الاب لزيد لا الى اثبات الانطلاق
لابيه فانه مقصود تبعا فليس كل جملة كلاما ولا كل جملة غير انشائية **لتجريده**
اي قام ابوه **عن ايقاع النسبة بين طرفيها** اي الاب وقام **بقرينة ذكر زيد**
واضافة قرينة الى ذكر بيانية **وابراز الضمير** في قوله قام ابوه وفي بعض النسخ وايراد
بدل ابراز **الدال على الارتباط** بين القيام وزيد وقوله **الذي يستحيل وجوده** صفة
للضمير يعني وجوده عايد عليه **مع ايقاع النسبة** اي بين قام والاب وانما استحال
ذلك مع ما ذكر لصيرورة قام ابوه حينئذ جملة مستقلة والاستقلال ينافي الارتباط هـ
والحاصل ان جعل زيد مبتدا وابراز الضمير دليل على انه مقصود بالتحدث عنه
وحينئذ فلا يمكن ان يكون المقصود بالتحدث هو الاب فصار قام ابوه ليس بينهما
نسبة بل هي بين زيد وقيام الاب لانه يستحيل توجه النفس الى تقصيد الامرين في ان واحد

التنبيه الخامس

اعلم ان المص لم يراع الترتيب في ذكر التنبيهات والا لقدم هذا التنبيه على ما
تقدم لتقدم متعلقه ولو كان بصدد تقديم ما هو متعلق بالاهم من تحقيق معنى
الحرف واخواته لقدم كثيرا من التنبيهات الاتية على هذا التنبيه وما يليه
قد عرفت مما سبق اي في قول المص في تقسيم اللفظ الذي مدلوله كلي الى اسم جنس ومصدر
ومشتق وفعل وذلك اما ان تعتبر الى ومن فيه للابتدا اي معرفة ناشية مما سبق
ومن في قوله **من الفرق بين الفعل والمشتق** للبيان **ان ضاربا** وما شابهه من كل
مشتق **لا يرد على حد الفعل** الانسب ان يقول ان حد الفعل لا يرد عليه ضارب ونحو
ذلك فالاولى ان يقول انه بالضمير العايد على المشتق لان ما ذكر لا يخص ضاربا كما عرفت
اقول الا ان يقال الانتقاض انما يكون بافراد المفهوم لا بنفس المفهوم ثم المراد
بحد الفعل الحد المستفاد من التقسيم فانه علم منه ان الفعل ما دل على حدث ونسبة اعتبرت من

طرف

طرف الحدث بخلاف المشتق فانه يدل على الحدث والنسبة المعتبرة من جانب الذات
ويحتمل ان يراد به الحد المشهور في قول النحاة اعني ما دل على معنى في نفسه مقترن
باحد الازمنة الثلاثة فالاضافة في قوله حد الفعل عهدية والى ذلك اشار الش بقوله
المشهور وهو حد الفعل بانه ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة
الثلاثة اي المشهورة الماضي والحال والاستقبال فيصح وقوعها في التعريف سوا
كانت حقيقة عرفية او مجازا مشهورا ثم غرض المص بذكر هذا التعريف بيان ما عليه
الايراد واعلم ان المذكور في بعض كتب النحاة الاقتصار على ما ذكر وفي بعض كتبهم
زيادة قيد وضعا حيث قالوا ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة
وضعا وحينئذ لا يرد ما ذكر لان هذا القيد يخرج له ويدخل نحو عسى ونعم
وبيس وليس والافعال الواقعة في التعاريف فانها فيها لا تدل على زمن وانما تدل
على مطلق الوجود وما قيل من ان هذا التعريف مستغن عن هذا التوجيه المذكور
لما ذكر في تصحيحه من ان المراد بالاقتران الدلالة بحسب اصل الوضع فيعكر عليه
انه يلزم تاويل في التعريف اذ ليس هذا صريح معنى الاقتران وليس راجحا على
التاويل المستفاد من فرق المص حتى يكون مغنيا عنه نعم يتجه انه ينبغي ان يقول
فانه ما دل على حدث اعتبر نسبته الى موضوع وزمان تلك النسبة ليظهر ما هو سبب
عدم الورود بمقتضى هذا الفرق وهو اعتبار النسبة من جانب الحدث فانه ليس بصريح
في كلام المص فلا يكون ظاهرا لان مقتضى السوق ان الظاهر رجوع الضمير الى ما
هو المقصود في الكلام وان كان غيره اقرب منه افاده العصام مع زيادة لكن قوله
وليس راجحا على التاويل الخفي فيه ان الانصاف انه راجح عليه لما ان ذلك تاويل من
غير ان يكون له مبنى صحيح بخلاف المذكور في كلام صاحب القيل وهو ابن الحاجب
وارد عليه اي على الحد المفهوم من قوله حدا **ان ضاربا** ونحوه **يصدق عليه**
هذا الحد وليس بفعل اما اولا فلان مصطلح الاصوليين ان اسم الفاعل حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال وهو يدل على ان الزمن الحال مفهومه واما ثانيا فبالنظر لاستعماله
في احد الازمنة ما عدا الحال مجازا وحينئذ فيحتاج في دفعه الى كلفة افاده الهروي
فالحد ليس بمانع اي من دخول الغير وهو المشتق **لما سبق من الفرق بين**

الفعل والمشتق علم انه لا يرد اي لان ما سبق في التقسيم يدل على ان المراد بقولهم
يعني في نفسه الحدث ونسبته الى موضوع ما فكانه قيل ما دل على حدث منسوب الى فاعل
ما مقترن الخ فاعتبار الحدث في مفهومه اولا اندفع ايراد المشتق كما اشار الى ذلك المص
بقوله فانه اي الفعل ما دل على حدث ونسبته الى موضوع وزمانها انما قال
ونسبته الى موضوع ولم يقل الى شيء ليعلم ان مدلول الفعل النسبة بطريق القيام لا بطريق
الوقوع اي الفعل المعلوم واما المجهول فلا ولا يخفى ان المراد بالنسبة الانتساب
لا ما هو فعل المتكلم لان فعل المتكلم قايم به والفاعل قد يكون غير المتكلم هذا وفي
كلامه شيان الاول في قوله ونسبته الى موضوع تكرار لاعتبار النسبة في
مفهوم الحدث حيث فسره بما قام بشي كما ذكر في شرح المطالع وقد يجاب
بانه لا يلزم من الدلالة على ما يصدق عليه الحدث الدلالة على النسبة لان الفعل يدل على
ما يصدق عليه الحدث والنسبة معتبرة في مفهوم الحدث لا في ما صدقاته وكذا
لا يلزم من اعتبار الحدث في مفهوم الفعل اعتبار النسبة حتى يلزم من اعتبار النسبة
تكرارها في مفهوم الفعل الثاني انه سوا جعل ضميرانه للفعل او للحدث لم
يستفد قوله وزمانها من التقسيم واجاب الشارح في شرحه الكبير بان ذكر زمانها
اشارة الى ان هذا القيد مراد في بيان الفعل في التقسيم وانما ترك لشهرته نعم
كان الاولى للمص ان يقول وزمانه بالضمير العايد على الحدث لان اضافة الزمن للحدث اولى
من اضافته للنسبة على ان الحدث اول ما اعتبر في مفهومه اي لان الحدث الخ وهذا
علة للمعلول مع علته لان علة عدم الورود قوله فانه ما دل الخ وقال بعضهم هذا
ترق على ان نسبة حد الفعل لا يرد عليه ضاربا وكانه يقول سلمنا ان المشتق منه الحدث
لكنه لم يعتبر فيه اولا بخلافه في الفعل فانه اول ما اعتبر في مفهومه وقوله نضارب
ليس كذلك تفريع على التعليل المذكور اي ليس الحدث اول ما اعتبر في مفهومه
لانه يدل على ذات بل فاول ما اعتبر في مفهومه الذات ونسبة الحدث اليه
الاولى منه ان يقول وحدث منسوب اليه اذ النسبة ليست جزء مفهوم اللفظ
بل هي للتقييد فقط كما تقدم في التنبيه الرابع فالملحوظ اولا في الفعل الحدث
هذا هو محط الفرق وفي المشتق الذات وقوله ويحتمل عديله قوله اي الفعل ان يعود

الضمير

الضمير في قوله اي المص فانه الى ضارب ويكون كلمة ما في قوله ما دل نافية وهذا
الاحتمال وان كان ظاهرا بالنظر للضمير لان مقتضى ظاهر السياق رجوعه الى ضارب
الا ان الشايع المتبادر من مثل هذا القول اعني ما دل الموصول والشايع في النفي كلمة
لم يدل او لا يدل لان القاعدة ان ما لنفي الحال وكلمة لم لما دخلها على الماضي ولهذا رجح
المص جعل ما موصولة على جعلها نافية فيما نسب اليه من الحواشي اقول وجعلها
اي كلمة ما موصوفة اولى من ذلك كله لئلا يلزم على جعلها موصولة الاقتصار على الفصل
في التعريف لان الموصول مع الصلة بمنزلة شي واحد فكان ذكر الفصل الاول لاخراج
الحرف وذكر الفصل الثاني لاخراج الاسم والجنس غير مذكور في الحد بخلاف ما اذا جعلت
موصوفة حيث تكون حينئذ كلمة ما جنسا وما بعده فصلا فيكون الحد تاما فتدبر

التنبيه السادس

اعلم ان هذا التنبيه اخر التنبيهات اللاتي احال المص علم ما فيها على
السابق صريحا ولذا قال ومنه يعلم يصح ان تكون الواو عاطفة والمعطوف
عليه محذوف اي تبين ومنه يعلم وليس معطوفا على قوله وقد عرفت من الفرق وما يتلوه
مما سبق لمنع الفصل بقوله السادس ان الاكثر ولا على قوله السادس هذا لعدم وجود
مقابل الوصل بينهما ولا على مقدر هو منه تعلم امور سبقت ومنه يعلم اذ لا وجه لاعتبار
ذلك المقدر فجعل قوله ومنه يعلم بحرف العطف دليلا على ان ما بعده ليس خبرا عن
قوله السادس والا لم يصح العطف وهم لجواز ان يقدر المعطوف عليه بجعل المجموع
خبرا بل الدليل على ذلك هو ما تقدم من كون الاحكام مقصودة بالتبع قيل ويصح ان
تكون الواو للاستيناف لكن يعكر عليه ان واو الاستيناف هي الواقع بعدها مضارع مرفوع
على انه خبر لمحذوف قد تقدم ذلك المضارع مضارع منصوب او مجزوم كقوله تعالى ونقر
في الارحام بعد لنبين لكم وكقوله لا تاكل السمك وتشرب اللبن وقيل الواو للاستفتاح
قال يس ولم ار من جعل الواو للاستفتاح اقول والاولى من ذلك كله ان تكون
زايدة كما قال ابن الكوفيون هذا وفي بعض النسخ ويعلم منه بتقديم يعلم مما سبق
وقوله من التقسيم بيان لما سبق اي ويعلم من التقسيم قال بعض ويحتمل ان
تكون من للتبعيض اي وذلك السابق بعض التقسيم الفرق بين اسم الجنس

وعلم الجنس اي بين نوع من اسم الجنس وهو الموضوع للذات لانه المذكور فيما سبق
وقد يقال اذا علم الفرق بين هذا النوع وبين علم الجنس علم الفرق بين النوع الثاني
وبينه بالقياس عليه او يقال كما قال عصام المراد مطلق اسم الجنس وان لم يسبق اعتمادا
على اشتهار مفهومه والمعنى علم الفرق بين افراد اسم الجنس وعلم الجنس قاله شيخنا
في الحاشية وفيه ان احالة طرفي الفرق او احدهما الى الاشتهار ينافي القول بكونه معلوما
مما سبق اعلم ان في اسم الجنس مذهبين احدهما وهو الاكثر اي شهرة بين القوم
او وهو الاستعمال الاكثر انه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا
منتشرا كان الاحسن والاخصر ان يقول انه موضوع للفرد المنتشر كما ذهب اليه عثمان
ابن الحاجب ومحمود الزمخشري والامدي والسعد والرضي وعلى هذا يكون مرادفا
للنكرة وغلطهم ابن السبكي في جمع الجوامع حيث قال ولاجل توهم الامدي وابن الحاجب
ذلك قالا الامر بمطلق الماهية كالضرب امر بجزئي من جزئياتها كالضرب
بسوط او عصا لان المقصود الوجود ولا وجود للماهية وانما توجد جزئياتها فيكون
الامر بها امر بجزئي لها قال وهو مردود لوجود الماهية بوجود جزئي لها لان الجزء
وجز الموجود موجود اهـ والتحقيق ان بينهما عموم وخصوص مطلق فمعنا في
نحو قولك هذا اسد فان اعتبرت دلالته على الماهية بلا قيد وحدة وغيرها سمي اسم
جنس ومطلقا ومع قيد الوحدة الاتية سمي نكرة وينفرد اسم الجنس فيما اذا كان بال
المعرفة كقولهم الرجل خير من المراة قال فيه لتعريف الجنس ومدخولها في معنى علم الجنس
اي حقيقة الرجل الحاضرة في الذهن من غير اعتبار شيء ما صدق عليه من الافراد والمذهب
الاخر وهو التحقيق انه اي اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي هي اي لا
بقيد الوحدة المتقدمة ولا بقيد التعيين الاتي والضميران عايدان معا على ماهية الجنس
لكن الاول باعتبار ذاتها والثاني باعتبار وصفها اي من حيث ان الذات المسماة بماهية
الجنس موصوفة بكونها ماهية الجنس من غير دلالة على قلة ولا كثرة كما ذهب اليه المص
في التقسيم حيث قال واللفظ الذي مدلوله كلي اما ذات وهو اسم الجنس لكن اذا كان مراد
المص في التقسيم باسم الجنس ما وضع للماهية من حيث هي هي كان التمثيل له هناك برجل
غير سديد وقد تقدم جوابه فارجع اليه والمقصود بقوله ولا يخفى ان علم الجنس

غير

غير مذكور في التقسيم الاعتراض والتوركك على المص بانه كيف ينسب علم الفرق الى ما
سبق مع ان علم الجنس غير مذكور في التقسيم فلا بد من تاويل لهذا الكلام المتضمن نسبة
علم الفرق الى التقسيم قال شيخنا المحشي ان يقال شهرة وضع علم الفرق للماهية بقيد
التعين اغنت عن ذكره في التقسيم فكانه ذكر فيه وبين الفرق عليه وبذلك يعلم ان قوله
وهو ان الفرق الذي ذكره ليس بيانا للتاويل كما قيل بل لما يؤول اليه الكلام بعد
التاويل اهـ كلامه وقد تقدم لك ان هذا منظور فيه بان احالة ما ذكر على الاشتهار ينافي
القول بكونه معلوما مما سبق فتنبه مبني على قول من جعل اسم الجنس موضوعا
للماهية من حيث هي لكن قال الهروي ان هذا التخصيص تحكم اذ الفرق الذي ذكره
المص حاصل بين اسم الجنس بمعنييه وبين علم الجنس كما لا يخفى وعبارة الكر في شرحه
الكبير ومما سبق في التقسيم من ان اسم الجنس موضوع لمعنى كلي من غير اعتبار
المعلومية فيه مع انضمام مقدمة خارجية معلومة هي ان علم الجنس بل المعارف كلها
يعتبر في مفهومها المعلومية علم الفرق الخ انتهت كما ان علم الجنس ليس كذلك اي
موضوع للماهية فالتشبيه بالنظر الى ذلك وليس المراد بقوله كذلك انه موضوع للماهية
من حيث هي كما يقتضيه ظاهر التشبيه لفساده اذ هو مناف لما سياتي هذا ان اريد
بالحيثية عدم التقييد مطلقا اما اذا اريد بها عدم التقييد بالوحدة المتقدمة فهي
موجودة فيهما ويبقى التشبيه على ظاهره صحيحا وقوله الا ان بينهما فرقا استدراك
على ما يتوهم من جعل كل انه للماهية من حيث هي انه لا فرق بينهما فان علم الجنس
كاسامة اسم لصورة سبع علمه المخاطب وضع لجوهرها اي لذاته وحقيقته لا بامر
خارج عنه كاللام لمعين قال العصام والمراد بالوضع لمعين انه وضع لشيء باعتبار تعينه
وعلى وجه يستفاد مع تعقل معنى اللفظ تعقل التعين واما ان التعين داخل في مفهوم
اللفظ وجزء منه فغير معلوم ليدل بجوهره على كون تلك الحقيقة هذا بيان لقوله
معين اي لغير معين هو تلك الحقيقة لتدل بجوهره معلومة للمخاطب متعينة
عنده معهودة اي عند المخاطب كما ان الاعلام الشخصية تدل بجواهرها اي
وهياتها وقوله بحسب الوضع متعلق بتدل المقيد بقوله بجواهرها على كون الاشخاص
متعينة عنده ظاهر هذه العبارة غير مراد اذ ظاهرها ان العهد جزء معنى العلم الشخصي

وليس كذلك والضمير في عنده للمخاطب **و** قد علم **ان اسم الجنس كاسد** وامثاله من المصدر
وغيره **لا يدل على ذلك التعيين بجوهره اصلا بل وضع لغير معين** اي لمجرد الذات
مع قطع النظر عن التعيين وان كان موجودا حال الوضع وليس المراد انه موضوع للذات
المقيدة بعدم التعيين حتى يكون عدم التعيين معتبرا في مفهوم اسم الجنس كما يفيده
ما سمعت في حل قوله وضع لمعين بل لمعنى غير معتبر معه التعيين يدل عليه قوله ثم جاء
التعيين الخ افاده العصام وانتقد بان مقابلة اعتبار التعيين هو عدم اعتباره
لا اعتبار عدمه كما لا يخفى وقوله **من تلك الحقيقة** بيان لغير معين وهو جار على ما
تقدم له وفيه قصور كما علمت **ثم جاء التعيين** اي التعين لان الذي هو من اوصاف الماهية
انما هو التعين لا التعيين **وهو** اي التعيين **معنى** ثابت **فيه** اي في الموضوع له وصف
له به يتوصل الواضع للفظ للمعنى واشار بذلك الى ان المراد بغير معين ليس ما لا تعين
له في نفس الامر اصلا اذ لا شك ان كل شيء يتصف بالتعيين في حد نفسه ممتاز عن سائر
~~المفهومات وان كان غير الاشيا كالشيء فانه في نفسه ومع قطع النظر عما يغايره وان~~
كان اعم الاشيا كالشيء فانه في نفسه ممتاز عن سائر المفهومات وان كان غير متعين
بحسب ما تحته من الجزئيات **من خارج بآلة** الباء فيه للتصوير وقوله **آلة نحو
اللام** بيان للآلة ودخل تحت قوله نحو الاضافة فانها كاللام في افادة التعيين لكن في كلام
المولى عصام ما يفيد ان الاولى حذف كلمة نحو عبارته وانما قال من اللام اشارة الى ان
الاضافة دخيلة في تعريف الجنس واصلها للعهد وهي في الجنس محمولة على اللام على ما
تقرر في موضعه انتهت لكن هذا مبني على ما اوهمه بعض عبارات وتعقد في بعض
كتب النحو والا فالتحقيق ان لام التعريف باي اداة كانت العهد وتعريف الجنس خلاف
الاصل فالصواب ان المراد باللام ما يعمها وذكر على سبيل التمثيل فنحو في كلام الشارح
على ما ينبغي قال السمرانسي والذي يخطر بالبال ان مدلول اللام ان كان موضوعا
للماهية من حيث هي هي فالاصل فيها هو الجنس واستعمالها في غيره بالقرينة وان كان
الفرد فالمتبع فالاصل هو العهد بنا على انها لا تفيد سوى التعيين والاشارة الى
مدلولها على ما ذكره السعد في اول شرح التلخيص اهـ بقي ان المستفاد من ظاهر
قوله ثم جاء التعيين انه يحصل الفرق بين مطلق اسم الجنس معرفا باللام او مجردا والا ففي

الفرق

الفرق بين اسم الجنس الغير المعرف باللام وعلم الجنس يكفي ان يقال علم الجنس وضع لمعين
بخلاف اسم الجنس **فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس** قيل هذا التفريع غير مناسب
لانه لم يعلم مما سبق ان التعيين جزء **وخارج عن مفهوم اسم الجنس** اعترضه
العصام بان جعل التعيين جزء مفهوم علم الجنس لا بد له من دليل اي ولا دليل عليه
كما ان ما افيد انه خارج عن المدلول ومعتبر معه لا بد له من دليل اهـ وقد يجاب
بان هذا ماخوذ من نقل الائمة وهم ثقات **هذا** والاحسن في الفرق ان يقال
ان الحقيقة المعينة في الذهن لها جهتان جهة تعينها واتحادها في الذهن وجهة
عمومها وشمولها لافرادها فالموضوع لها ملحوظا فيه الجهة الاولى علم الجنس والموضوع
لها ملحوظا فيه الجهة الثانية اسم الجنس **واما** الفرق المشهور الذي ذكره اكثر
المحققين ونقله كابر عن كابر من ان الحقيقة لها جهة عموم وهي الماخوذة لا باعتبار
شيء وجهة خصوص وهي الماخوذة باعتبار شيء فمن الجهة الاولى وضع لها اسم
الجنس ومن الجهة الثانية وضع لها علم الجنس وهذا معنى ما قالوه من ان علم الجنس
موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني بمعنى ان الحضور جزء مفهومه وان كان لا بد
منه في الوضع **فقد** قال العلامة الحفني في حواشي الاشموني لي فيه **وقفة**
لان اسم الجنس على تقدير كونه موضوعا للحقيقة يلزم ان يكون معرفة لان الحقيقة
من حيث هي متحدة في الذهن فتكون معينة وعدم اعتبار قيد الحضور معها لا يخرجها
عن التعيين وحينئذ فالفرق المذكور من جهة المعنى لا يجدي نفعا في اجراء احكام المعارف
على علم الجنس دون اسمه يدل على ما قلناه حكمهم على مدلول ال الجنسية في نحو الرجل
خير من المراة بانه معرفة مع ان المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هي فالذي يختاره العقل
ويميل اليه ما تضمنه الفرق من كون اسم الجنس موضوعا للفرد المبهم والا كانت تفرقة
الواضع بينهما تحكما على ان جعله قسيما للنكرة فيما ذكروه من التحقيق ينافي حصر جمهور
الاسم في النكرة والمعرفة لان اسم الجنس على هذا القول ليس بمعرفة ولا نكرة ومن اثبت
هذا التحقيق ليس من مثبتي الواسطة هنالك اهـ كلامه وعلى هذا يكون اسم الجنس
مرادفا للنكرة ويكون تفرقة الواضع بينه وبين علم الجنس في الاحكام اللفظية وحصر
الاسم في المعرفة والنكرة في غاية الظهور وان القول بان اسم الجنس موضوع للماهية من

حيث هي لا وجه له فخلا عن صحته قال سيدي اسماعيل الغنيمي وفيه نظر لان المعرفة تقتضي
اعتبار التعيين عند الواضع لا حصوله عنده من غير اعتبار وملاحظة فالتعيين الحاصل
في الماهية التي وضع لها اسم الجنس لا يوجب كونه معرفة وما استدل به من الامرين
مدفوع اما الاول فلان المراد بدخول ال الجنسية الحقيقة المعينة في الذهن لا الحقيقة
من حيث هي كالرجل خير من المراة فالاداة فيه لتعريف الجنس ومدخولها في معنى علم
الجنس وان اريد بدخول ال الجنسية ما يشار به الى حصة غير معينة من الافراد وال
فيه لتعريف العهد الذهني فان النحاة قد يعبرون عن ال هذه بال الجنسية كما قال ابن قاسم
نحو ادخل السوق فمدفوع ايضا بان المراد بدخولها فرد غير معين لا انه في معنى النكرة
لا الماهية اصلا واما الثاني فلان المراد بالنكرة في مقام الحصر النكرة بالمعنى
الشامل لاسم الجنس لا المعنى المقابل له وهو ما وضع لفرد مبهم لان اسم الجنس
يقبل ال المذكورة فلو اريد بالنكرة النكرة بالمعنى الثاني لزم ان يكون التعريف اعم من
المعرف **فلما دل التقسيم على ان اسم الجنس موضوع للمعنى الكلي الذي هو نفس
الحقيقة من غير اعتبار التعيين** هذا من تتمة التاويل والجواب عن الاشكال الذي
اشار اليه سابقا بقوله ولا يخفى الخ وما بينهما من قوله الا ان بينهما فرقا الخ جملة اعتراض
وان معنى علم الجنس قال شيخنا المحشي الواو للحال وان بكسر الهمزة اي مستانف لا انه
معطوف على مدخول ال من قوله فلما دل التقسيم على ان الخ لان التقسيم لم يدل على ان
علم الجنس الخ وفيه انه وان لم يدل عليه صريحا فقد دل عليه ضمنا كما هو حاصل جوابه
الخ عن ذلك الاعتراض على المصنف المشار اليه بقوله سابقا ولا يخفى وعلى هذا كان الاولى
اسقاط قوله **معلوم** واسقاط كلمة **انه** ويقول وان علم الجنس **موضوع للحقيقة
باعتبار التعيين فيه** وقوله **استند معرفة الفرق الى هذا التقسيم الدال على مبنى
الفرق** جواب لما **الى هذا التقسيم الدال على مبنى الفرق** اعلم انه ان اراد بالمبنى
الذي استفيد من كلامه سابقا وهو ان علم الجنس موضوع للماهية كان قوله مبنى الفرق
ظاهرا لان مبنى الشيء غيره ولا شك ان جعل اسم الجنس وعلم الجنس للماهية يقتضي
استواءهما فهو مبنى ويوجب الفرق الذي ذكره لكن بعد صحته تخالف ما ذكر من ان
القضية الخارجية هي ان علم الجنس هو الماهية مع التعيين وبعد ذلك يوجب في

كلام

كلام المتن قلقا لانه قال يعلم منه الفرق مع انه انما علم منه مبنى الفرق وحينئذ فعبارته الخ
غير مستقيمة والاحسن ان يقول بالذي علم من خارج وهو ان علم الجنس للماهية
مع التعيين ويكون قوله فان علم الجنس الخ توضيح للفرق المعلوم من التقسيم ومما خارج
وتحذف اول العبارة وتحذف قوله مبنى الفرق وان كان فيه تكلف ولهذا امر الشارح بالتامل
في قوله **تامل** وقال بعضهم امر بالتامل لما تقدم لا لانه التقسيم السابق على علم الجنس
وقال ابو البقا وجه ان التقسيم يدل على عدم اعتبار التعيين الذي هو مبنى الفرق
وان لم يدل على اعتباره ايضا

التنبيه السابع هذا

لا يخفى عليك ان هذا التنبيه شديد الاتصال بالتنبيه الاول بحيث يكاد ان يكون
الفصل بينهما خطا عند من له المام بالمناسبات وحاصله ان ما يتعين به الموصول
معنى في الموصول وما يتعين به الحرف معنى فيه الا ان بينهما فرقا في التعيين اذ المراد
بتعيين الموصول زوال ابهامه وزيادة تعيينه وبتعيين الحرف اصل تعيينه **الموصول**
اي حال الموصول في التعيين **عكس** حال **الحرف** بناء على ما بينه بقوله فان الحرف الخ
هذا اشارة الى فرق اخر اي غير الفرق الذي ذكره في التنبيه الرابع **بين الموصول
والحرف يفهم التزاما من الفرق المذكور صريحا** اي في التنبيه الرابع فان قيل
لم يذكر هناك الفرق بينهما اجيب بانه ذكر فيه الفرق بين الحرف والاسم والموصول
اسم ولا يخفى عليك انه اذا كان الفرق المذكور صريحا في التنبيه الرابع معلوما من التقسيم
لزم ان يكون هذا الفرق المذكور هنا معلوما منه ايضا كما اشار اليه بقوله يفهم التزاما
وهو اي الفرق المذكور صريحا **استقلال المعنى** في الموصول **وعدمه** في الحرف وبيان
كون الفرق المذكور هنا مفهوما التزاما من ذلك ان استقلال المعنى معناه عدم توقف
فهم المعنى على انضمام شيء اخر وهذا يلزمه ان معنى الموصول مبهم عند السامع يتعين
بفهم الصلة الذي هو معنى في الموصول لكن بواسطة انضمام امر اخر معلوم مما
سبق وهو ان الموصول لوضعه للمشخصات وضعا عاما يحتاج في افادته المعين من
تلك المشخصات الى القرينة لمزاحمة المعاني وان عدم استقلال المعنى معناه توقف
فهم المعنى على انضمام شيء اخر وهذا يلزمه ان الحرف لا يتحصل معناه ولا يوجد الا

بضميمة شي وهو المتعلق الذي معنى الحرف معنى فيه اي حاصل باعتبار متعلقه كما سبق
غير مرة وبالجملة فملخص كلامه ان هناك فرقان فرق لازم وهو كونه معنى في غيره
او في نفسه وفرق ملزوم وهو استقلال المعنى وعدمه واعترضه بعض الافاضل
بان الاستقلال وعدمه هو عين كونه معنى في غيره او في نفسه كما سبق في قول المص تنبيه
ان قول النحاة الحرف ما يدل على معنى في غيره انه لا يستقل بالمفهومية وتقدم ان قوله
لا يستقل تفسير لقوله معنى في غيره وان اجيب بما تقرر قريبا ففيه تكلف الا ان يقال
كلامه هنا بقطع النظر عما قدمه المص من ان معنى قولهم معنى في غيره انه لا يستقل
بالمفهومية او يقال ان ما قدمه من التفسير تفسير باللازم لا بالحقيقة فان الحرف
يدل على معنى في غيره المراد بالغير هنا الطرفان كما لسيد السند ومعنى كون معنى
الحرف الذي هو الابتداء الخاص مثلا في غيره ان له به ارتباطا وتعلقا من جهة انه لا يحصل
في الذهن او الخارج الا به كما مر تحقيقه واما قول السعد في مطوله بعض الدالة
على معنى في غيره ما اشار له بعض المحققين يعني الرضي من ان الحرف ما دل على معنى
ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا تدل بنفسها على التعريف الذي هو في
الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي في جملة قام زيد
فمردود بان ثبوت المعنى في لفظ غيره ان اراد به انه فهم موجود بواسطة الغير
فهو المعنى الذي حققناه مرارا وان اراد به انه قائم بلفظ الغير او بمعناه فهو ظاهر البطلان
لان الاستفهام مثلا قائم بالمتكلم متعلق بمعنى الجملة وبانه يلزم على التقدير الثاني ان
تكون جميع الفاظ الاعراض حروفا لدلالتها على معان قائمة بمعاني غيرها فان لفظ السواد
مثلا يدل على كونه مخصوص قائم بالجسم المستفاد من لفظه وان اراد به انه متعلق بمعنى
الغير يلزم ان تكون جميع الالفاظ الدالة على معاني متعلقة بمعنى الغير حروفا فان معنى
الاستفهام مثلا يدل على معنى متعلق بالغير كمعنى زيد في الدار وكذا لفظ الابوة
وساير الامور النسبية والكل فاسد وتحصله في الخارج وتعقله في الذهن بذكر
متعلقه الغير فقول المص فان الحرف الخ بيان لتوقف حال المتعلق على معنى الحرف وقوله
وتعقله الخ اشارة لتوقف معنى الحرف على ذات المتعلق فالعطف للتغاير الذي هو اي
معنى الحرف معنى فيه اي في ما المفسرة بالغير وقد عرفت معنى كونه معنى فيه والموصول

عكس

عكس ذلك اذ معناه امر مبهم اصطلاحا حيث جعل النحاة المبهم اسم الموصول
واسم الاشارة ولغة عند السامع متعلق بمبهم او بما بعده وهو لفظ يتعين تقدم
عليه لا اشارة الى ان التعين بمعنى فيه مقصور على السامع اذ المتكلم لا يجب ان يتعين
في نفسه بالصلة بل لو جهل تعينه بالصلة بان تكون مضمون الصلة عنده مشتركا
بين ما اريد بالموصول وبين غيره وعلم المخاطب ذلك بان كان منحصرا فيه عنده وبعلم
المتكلم انحصاره عنده لصح ان يذكر الموصول بهذه الصلة اذ الموصول موضوع لما
علم المخاطب بالصلة يتعين عنده منها حيث انه مراد به بمعنى اي بمفهوم الصلة
الذي هو معنى فيه وفي بعض النسخ بمعنى فيه قيل وهي انسب بسوق الكلام
وان كان ما لهما واحد اي في الموصول وتوضيحه ان معنى كون الصلة معنى في
الموصول كما ان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه لا يستقل بالمفهومية
وليس معناه انها قائمة بالموصول حتى يكون معنى الحرف قائما بمتعلقه فينتقض
بهمزة الاستفهام لان معناها الاستفهام حاصل في المستفهم الذي هو المتكلم وقايم
به وليس متعلق معنى الهمزة اذ المتعلق في قولك ازيد قايم انما هو قيام زيد وان اجيب
عنه بان همزة الاستفهام تدل على مطلوبية النسبة وهي معنى فيها قايم بها وايضا هو
سيصرح المص بان الحرف يدل على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير فلو لم يكن معناها قائما
بالغير الذي هو ما دخلت عليه لم يتم كلامه ويؤيده ان الحرف مراة لملاحظة الغير والمراة
لا تكون الا وصفا للشي وانما قيدنا الابهام بكونه عند السامع لانتفا الابهام اي المعنى
المراد بالموصول عند المتكلم وقوله بحسب الوضع قيل الاولى حذفه لانه لم يكن عند الواضع
تعيين وذلك لان المتكلم لا يطلق لفظ الذي مثلا الا على معين عنده
والحاصل ان الحرف معناه لا يحصل في الخارج ولا في الذهن الا بمتعلقه والموصول
يحصل معناه ذهنا وخارجا بغير صلته الا انه لا يتعين عند المخاطب الا بصلته فلذلك
اشترطوا عهديتها الا في مقام التفخيم والتهويل فيحسن ابهامها نحو فغشيهم
من اليم ما غشيهم كما بين في محله فان قيل لو كان الموصول معرفا بصلته وهي
جملة لتوقفت النكرة الموصوفة بها ولم يكن في قولك لقيت من ضربته مثلا فرقا
بين ان تكون من موصولة او نكرة موصوفة اجيب بان تعريف الموصول بوضعه

[illegible]

معرفة مشارا بها الى المعهود الذى بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى لقيت
ما ضربته اذا كانت من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهى
موضوعة على ان تكون معرفة بصلتها واما اذا كانت موصوفة فمعناه لقيت انسانا
مضروبا لك فانسان على هذا التقدير وان حصل له تخصيص عند وبه المخاطب
به الا انه ليس تخصيصا وضعيا فالفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص
المعرفة وضعى وتخصيص المنكرة خارجى والفرق بين جملة الصلة وجملة الصفة
ان جملة الصلة يشترط فيها امران كونها معلومة فى نفسها وكونها معلومة
الانتساب الى معين وجملة الصفة يشترط فيها الاول فقط فاذا كان مضروب
مخاطبك واحدا قلت لقيت من ضربته فمن واقعة على معين سوا جعلتها موصولة
او موصوفة لكن التعيين على تقدير كونها موصولة وضعى لان الموصول وضع على
ان يتخصص بمضمون الصلة وعلى تقدير كونها موصوفة عرضى لانه يزول فيما اذا تعدد
مضروب مخاطبك

التنبيه الثامن

اشار بهذا التنبيه الى علة امتناع الحكم على الفعل والحرف حال كونهما مستعملين
فى معناهما **الفعل والحرف** اى افرادهما بجعل ال للاستغراق والاولى جعلها للجنس مع
والمعنى كل افراد الفعل مع جميع افراد الحرف **يشتركان فى انهما يدلان** كان الاولى
ان يقول فى الدلالة اذ الاشتراك انما هو فى ذلك لا فى دلالتهما لان ذلك لا يسمى
مشتركا بينهما حتى يصلح لاشتراكهما فيه افاده العصام اى فان كون دلالتهما كذلك
مشتركا بينهما لازم لكونهما مشتركا فيها وانتفا اللازم يستلزم انتفا الملزوم
اللهم الا ان يجاب بانه وان كان كذلك الا ان المص تصد مجاراة كلام القوم حيث
قالوا الفعل ما دل الخ والحرف ما دل الخ تامل **على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير**
اى ثابتا باعتبار كونه الة ومراة لمشاهدة الغير وذلك المعنى فى الحرف هو تمام معناه
الذى هو المعنى الجزئى كالابتدا الخاص مثلا وفى الفعل النسبة المخصوصة الجزئية
او مجموع معناه والمراد بالمعنى الذى يكون ثابتا للغير فى الفعل هنا النسبة لا الحدث
المنسوب كما ياتى فى الكتاب **اشارة** خبر مبتدا محذوف اى هذا اشارة **الى امتناع الحكم على**

الفعل

الفعل والحرف وقوله **مستعملين فى معناهما** حال من الفعل والحرف بمعنى ان امتناع
الحكم عليهما انما هو حالة استعمالهما فى معناهما بحيث انه لو قطع النظر عن معناهما وجرد
النظر الى لفظهما لصح الحكم عليهما لصيرورتهما حينئذ اسمين نحو ضرب فعل ماض
ومن حرف جر كما نبه على ذلك الشارح فيما ياتى والمرادى وعبارته قلت لا اشكال فى ان
الاسناد باعتبار اللفظ صالح للفظ الاسم وللفظ الفعل وللفظ الحرف وللفظ الجملة
وهذا لا ينافى اختصاصه بالاسم لان الحكم على هذه الالفاظ المسند اليها بانها اسما
وان كانت لفظا او حرفا الى ان قال وقد صرح فى الكافية باسمية ما اخبر عنه لفظ حيث
قال ٥ وان نسبت لاداة حكما ٥ فابن او اعرب واجعلنها اسما ٥
وهى اى علة امتناع الحكم على الفعل والحرف مستعملين فى معناهما **ان صحة الحكم على الشى**
وصحة الحكم به **موقوفة على ثبوته فى نفسه** وذلك لان اثبات الشى للشى فرع ملاحظة
المثبت له بالاستقلال فلا يصح اثبات الشى لما هو غير ملحوظ بالاستقلال وان لم يمتنع
ثبوت شى له وقوله **اى استقلاله بالمفهومية** تفسير لثبوته فى نفسه وقوله **لم يمكن
اثبات غيره له** علة لتوقف صحة الحكم على الشى على ثبوته فى نفسه واستقلاله بالمفهومية
وكل واحد من مدلوليهما غير مستقل بالمفهومية بل امر ثابت للغير على الوجه المتقدم
وحينئذ لا يصح الحكم عليه بشى لانتفا شرطه وهو الاستقلال **فمعنى من مثلا كما ذكر** فى
التنبيه الرابع **هو الابتدا الخاص الذى يكون الة لملاحظة** حال **الغير كالسير
والبصرة** فى سرت من البصرة **ومعنى ضرب هو الحدث** كان الاولى ان يقول
هو النسبة او الحدث والنسبة لان المراد بالمعنى كما تقدم واما الحدث فمستقل بالمفهومية
فلعل مراده الحدث من حيث وصفه المذكور وهو النسبة فتامل **المنسوب ذلك الحدث
الى فاعل ما بحيث تكون النسبة مراة لملاحظة طرفيها والة لتعرفهما** المراد بالطرفين
الحدث والفاعل واضافة ملاحظة الى طرفيها بيانية وعطف الة تفسيرى كما سبق غير
مرة ولباحث ان يقول ان قوله الى فاعل ما يفيد ان النسبة التى فى مدلول
الفعل كلية لا جزئية فينافى ما تقدم له الا ان يقال معنى الى فاعل ما اى الى فاعل معين
فى نفسه بوجه لكن بعد هذا يكون الكلام مشيا ولا على ان النسبة التى فى مدلول الفعل جزئية
ومشى هنا على خلافه تامل **ومن هذه الجهة اى كون كل من مفهومى الفعل والحرف**

امراً غيراً ثابتاً في نفسه بل امراً ثابتاً لغيره لا يثبت بضم اليا التحتية وفتح اليا مبني للمجهول له اي لهذا المعني علي ما هو المتبادر الغير اي غير هذا المعني لا الغير المذكور علي ما يستفاد من الاعادة معرفاً اذ المراد نفي ثبوت غير هذا المعني له مطلقاً وهذا لا يلزم منه نفي ثبوت الغير المذكور له وايضاً الغير المذكور في الفعل هو الفاعل وفي الحرف متعلقه فلا يتصور فيه كونه مسنداً وقد جعل السعد في امثال هذا المقام الاتيان بالاسم الظاهر دون المضمر تنبيهاً علي ان المراد غير ما سبق هذا ولو قال لا يثبت له شيء لكان اظهر اي لكل منهما اي من الفعل والحرف واعلم ان المراد بذلك تعليل نفي اثبات الغير له بالجهة المذكورة اعني الثبوت للغير لا نفي تعليل اثبات الغير له بالجهة المذكورة لانه محوج الي تكلف افادة الحصر كان يقال المعني انه لا يثبت في هذه الجهة له الغير وان كان يجوز ان يثبت له الغير من جهة اخري وهي جهة ملاحظته لا باعتبار كونه ثابتاً للغير والة لتعرف حاله بل باعتبار ملاحظته بالاستقلال علي ما صرحوا به ومع كون هذا تكلفاً ففيه ان الحيثية ح للتقييد لا للتعليل والكلام فيه مع ان كون معني الحرف بعينه معني الاسم والتغاير بالاعتبار مما يعلم الذوق السليم بل لا يثبتان بتمام معناهما لغيرهما اصلاً يعني لما كان نفي كونهما محكوماً عليهما يصدق بكونهما محكوماً بهما اضرب عنه [illegible] بقوله بل لا يثبتان الخ فتحصل ان مدلول الحرف ومدلول الفعل التضمني لا حكم عليه ولا به وقال ابو البقا بل هذه للترقي اي لا يثبتان لشيء اصلاً فضلاً عن ان يثبت لهما الغير انتهى وفي كلام المص بحث اما فـ الاول اسم الفاعل يدل علي النسبة والنسبة ثابتة له فكيف دعوي المص ان الدلالة علي معني باعتبار كونه ثابتاً للغير لا تجامع كون الغير ثابتاً له الا ان يجاب بان الكلام في نفي اثبات الغير للمعني الذي دل عليه الفعل والحرف باعتبار كونه ثابتاً للغير وذلك في اسم الفاعل هو نسبة الحدث الي الذات وهو ليس بمحكوم عليه ومثبت له بل المثبت له مجموع معني اسم الفاعل الثاني ان اعتبار كونه الشيء ثابتاً للغير لا يمنع اثبات شيء له لما ادعاه المص الا تري انه اعتبر ثبوت معني الضرب للغير في قولك اعجبني ضرب زيد لعمرو ومع ذلك اثبت له الاعجاب فكيف اذا يمنع الدلالة باعتبار الثبوت للغير عن ذلك واجيب بحمل الثبوت للغير علي عدم الاستقلال كما سبق ولو سلمنا ان الثبوت للغير اعم من عدم الاستقلال حيث يشمل ثبوت

الاعجاب

الاعجاب ايضاً قلنا ان نقول لم يعتبر في مقام اثبات الاعجاب له ثبوته للغير فبعد اعتبار اثبات الاعجاب له اعتبر ثبوته لتخصيص المثبت له بذلك الاعتبار واما في الفعلي والحرفي ليس لهما مقام مجرد عن الثبوت للغير اذا كانا مستعملين في تمام معناهما او جزئيه الذي لا يستقل بالنسبة للفعل واحترز بذلك عما اذا كانا مستعملين في انفسهما بان اريد بهما لفظهما او في الجزء المستقل بالنسبة للفعل فانهما في الاول يخبر بهما وعنهما والفعل في الثاني يخبر به اشار الي الاول بقوله وانما قيدت بالاستقلال في قوله اذا كانا مستعملين لئلا ينتقض بقولهم ضرب فعل ماض ضرب مبتدا وفعل ماض خبر اي فقد حكم علي الفعل وهو ضرب بانه فعل ماض لكون ضرب ليس مستعملاً في معناه بل المراد اللفظ وكذا يقال في قوله ومن حرف جر وقوله فان الالفاظ كلها علة لمحذوف تقديره وانما صح الحكم فيما ذكر لان الالفاظ كلها من حيث انفسها هو حال من الالفاظ اي كونها معتبرة من حيث نفسها وقوله مقطوعاً فيها النظر عن ارادة معانيها تفسير لذلك الكون فلا ينافي ما مر من ان الفعل باعتبار جزء معناه اعني الحدث يحكم به علي غيره الموضوعة هي اي الالفاظ لها اي لمعانيها [illegible] الضمير لجريان الوصف علي غير من هو له لانها للالفاظ وقد جرت علي المعاني قال في [illegible] ه واعرابه مطلقاً حيث تلا ه ما ليس معناه له محصلاً ه ولعل الاولي حذف ذلك ليشمل الالفاظ المعاني الحقيقية والمجازية كما يدل عليه قوله انفسها متساوية الاقدام الاضافة فيه لادني ملابسة وقوله لصحة الحكم عليها وبها متعلق بمتساوية اي متساوية فيما ذكر من حيث الاقدام عليه ويحتمل ان الاضافة علي معني في وفي الداخلة علي صحة بمعني علي اي متساوية في الاقدام علي ما ذكر والاقدام يصح ان يكون جمع قدم وعليه ففي الكلام مجاز عقلي او استعارة ويصح ان يكون مصدر ~~لا قدم اي ان يكون جمع قدم وعليه ففي الكلام مجاز عقلي او استعارة~~ متساوية في ان لا منهم يقدم عليه بصحة الحكم عليه وبه ومنهم من قال القايل هو السعد وفي نسخ ومن قال باسقاط منهم وعليها فمن اسم شرط وضرب مبتدا ومن معطوف عليه والخبر قوله اسم والجملة مقول القول وجزا الشرط قوله فحينئذ لا دليل الخ لان النسخة التي فيها اسقاط ما ذكر فيها قرنه حينئذ بالفا وهذا اولي مما ذكره الهروي لاحتياجه ما ذكره

الي كلفة والاولي حذف قوله **مثلا** لان المذكور في تلك الصورة ضرب ومن لا غيرها **في تلك**
الصورة هي قوله ضرب فعل ماض ومن حرف جر فال في الصورة للجنس **اسم** وفي نسخة
اسمان وهي اولي **باعتبار** يعني من جهة **دعوى بعض الالفاظ الموضوعة** وضعا
حقيقيا ومجازيا **لمعان** متعلق بالموضوعة وقوله **لانفسها** متعلق بوضع ايضا
اي كما وضعت لمعان **في ضمن ذلك الوضع** اي وضعها لانفسها كائن في ضمن وضعها
لمعان ومرجع اسم الاشارة في قوله ذلك الوضع المستفاد من موضوعة ثم هذا اشارة
الى الوضع الضمني الذي ذكره السعد واشار له المحم في شرح المختصر وبين ذلك بان
الواضع حين قال عنيت ضرب مثلا للمعنى الفلاني فقد ذكر الضرب واراد نفسه وبتلك
الارادة صار متعينا لنفسه قال العصام وفيه نظر لانه يلزم ان لا يكون الموضوع بالوضع
النوعي موضوعا لنفسه لانه لم يقع اطلاقه وارادة نفسه حين الوضع فلا يكون ضرب
موضوعا بالوضع الضمني اه ويدفع ذلك بانه لم يقع اطلاقه وارادة نفسه مطلقا بل وقع
ضمنا لان قوله كل فعل مثلا عنيته لكذا معناه عنيت لكذا ضرب وقتل وهكذا فالاوجه
ان الوضع الضمني هو الوضع المتطفل وهو وضع الالفاظ لانفسها بعد وضعها لمعانيها
يمكن احضارها حين البحث عنها والتفتيش عن احوالها وانما قيل بعد الوضع لانه
لولا الوضع للمعاني لم يلتفت الى الالفاظ ولم يعتن بشانها ويعني كون الوضع ضمنيا
انه غير مقصود بالذات ولهذا لم يثبت بهذا الوضع الاشتراك لما ذكره السعد حيث لم
يهتم به ولم تجعل الدلالة بهذا الوضع مطابقة وتضمنا والتزاما والحاصل ان الواضع
اذا وضع لفظا من للمعنى الجزئي لزم من ذلك ارادة اللفظ في نفسه وارادة اللفظ في نفسه فرع
عن كونه موضوعا لنفسه فكان الواضع يقول كلما وضعت لفظة من لان يقصد منها الابتدا
الجزئي وضعتها لان يقصد منها ذاتها نقول كلا من حرف جر معناه ان هذه اللفظة هي حرف
جر **وحينئذ لا دليل لهم** هذا شروع في تحرير دليل القائلين بوضع الالفاظ لانفسها في ضمن
وضعها لمعان **على تلك الدعوى** اي دعوى وضع الالفاظ لانفسها **الا ذكر اللفظ**
وارادة نفسه انما حصر في ذلك ليبطل فتبطل الدعوى **الزم عليهم** ضمن الزم معنى اورد
فعداه بعلى **دعوى وضع المهملات** كان الاولى ان يقول الزم عليهم فساد تراكيب
المهملات لان ضابطهم السابق اخرج المهملات فتكون تراكيبها فاسدة الا ان يقال ان

الشارح

الشارح النعت لكون تراكيب المهملات صحيحا باتفاق وانما اللازم وضعها لمعان
وحينئذ فاللازم اما فساد التراكيب من المهملات واما وضعها لمعان **في امثال قولهم**
جسق مهمل او جسق **ثلاثة احرف ولا يتقدم عليها العاقل فضلا عن الفاضل**
بضم الدال من يتقدم وماضيه تقدم بفتحها ومصدره بضم القاف نحو مثل قتل يقتل
قتلا واعلم ان الملتزم هو السيد قدس سره **وحاصل** الالزام ان هذا
القائل وهو السعد ومن تبعه لا دليل له على ما ادعاه من الوضع الضمني الا ذكر اللفظ
وارادة نفسه حال الحكم عليه كما في من حرف جر وذلك لا يصلح دليلا لما ادعاه لان ذلك
لو اقتضى الوضع لكانت المهملات موضوعة لانفسها كما في قولك جسق مهمل
والتزام ذلك مكابرة في قواعد اللغة على ان اثبات وضع غير قصدي لا يساعده
نقل ولا عقل **قال** الشارح في شرحه الكبير ويمكن تقوية السعد بان قولنا زيد ثلاثي
ومن حرف جر وضرب فعل ماض كلام والجزء الاول من هذه المركبات مبتدا مستعمل
استعمالا صحيحا ويمتنع المعرفة صفة للفظ المراد نفسه مع تصريحهم بعدم تاتي
الكلام الا من اسمين او اسم وفعل واسمية المبتدا وانحصار اللفظ المستعمل استعمالا
صحيحا في الحقيقة والمجاز مع الاتفاق على عدم مجازية زيد في المثال المذكور ووجوب
كون موصوفها المعرفة واخذ الوضع في تعريف كل من الاسم والحقيقة والمعرفة وكل واحد
من هذه الامور وان امكن دفعها الا عند اجتماعها ربما افادت ظنا بما ذكره وكفى بهذا
في اثبات الامور اللغوية على ان التصريح بذلك واقع في كلام كثير من الائمة منهم
الرضي والفاضل الاستراباذي فلا يكون اثباته مما لا يساعده عقل ولا نقل وجعلها
حكموا عليها مع تصريحهم بانحصاره في المبتدا والفاعل المستلزمين للاسمية
يدل على كونها اسما دلالة كافية في امثال هذه المقامات الا ان يقال مرادهم
بكونها اسما واعلاما انها قائمة مقام الاعلام في تحصيل المرام هذا والتحقيق
والتحقيق انه اذا اريد اجراء حكم على لفظ مخصوص فان تلفظ به نفسه لم تحتج هناك
الى وضع ولا الي دال للاستغنا بتلفظه وحضوره بذلك في ذهن السامع عما يدل عليه
ويحضره فيه **ولقائل ان يقول** اي حيث قلتم ان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها حقيقة
فهذا السوال وارد على اعتراض السيد على كلام السعد **وحينئذ** الا قلتم اللفظ

لم يوضع لنفسه على ما قاله السيد **لا يكون** لفظ **امنوا في قوله تعالى واذا قيل**
لهم امنوا اسما اي جنس اسم فلا يدخل في قولهم اسمين **لانتفاء وضعه** لنفسه
ولا فعلا لان المراد به لفظه واذا كان كذلك لا يكون مقصودا للدلالة على حدث
منسوب الى فاعل ما في زمن معين واذا لم يقصد به ذلك لم يكن فعلا قال ابو البقا
في كون المراد به اللفظ في الاية محل بحث على ان مقولا للقول يكون جملة حتى اذا
وقع جملة خبرا لمبتدا ولا يصح لوقوعها خبرا كذلك يحوجها بتقدير القول على ما وقع
في غير موضع اه اي كالجملة الطلبية في مثل مررت برجل اضربه فانه بتقدير القول
والمعنى برجل مقول فيه اضربه وابن مالك يفرق بين جملة الخبر وجملة النعت كما اشار
الى الفرق بين البابين حيث قال في باب النعت وامنع هنا ايقاع ذات الطلب ٢ وان اتت
فالقول اضمر تصب ٢ ثم فرع على عدم كونه اسما او فعلا قوله **فلا يصدق قول**
النحاة ولا يتاتى الكلام الا من اسمين او فعل واسم وجه عدم الصدق ان قوله واذا
قيل لهم امنوا كلام مع انه لم يتركب مما اسم وفعل ولا من اسمين على قولهم بمنع وضع
اللفظ لنفسه **والجواب ان المراد من قولهم** اي النحاة **ولا يتاتى الا من الا**
اسمين حقيقة او ما يقوم مقامهما حاصل هذا الجواب ان قولهم اسمين اي
او ما يقوم مقام الاسمين وامنوا قام مقام الاسمين وذلك لان المعنى واذا قيل لهم
هذا الكلام وقوله انه كالاسم اي كجنس الاسم كما مر المتحقق لها اسمين فصح كونه
قايما مقام اسمين **وامنوا من حيث ارادة نفس اللفظ به كالاسم المستقل**
بالمفهومية اي قايم مقامه في تاتي الكلام به وتركيبه منه ومفاد هذا انه ليس اسما
مستقلا بالمفهومية اذا اريد به اللفظ نفسه وهو خلاف ما تقدم عن المرادي وابن
مالك في الكافية **فلا بد من اعتبار هذا التاويل** وهو كون المراد اسمين او ما
يقوم مقامهما **على هذا التقدير** اي تقدير عدم وضع الالفاظ لانفسها **لئلا يشكل**
ذلك الحصر المستفاد من قوله ولا يتاتى الخ **و** لئلا يستشكل **تعريف الكلام** لانهم عرفوه
بما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته والكلم واحده كلمة وهي لفظ وضع لمعنى
مفرد **و** تعريف **المبتدا** لانهم عرفوه بانه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للاسناد
اليه وانما اشكل تعريف الكلام لانه يصدق على امنوا لفظ كلام مع انه لم يتمكن تعريفه

ووجه

ووجه اشكال تعريف المبتدا ان ضرب من قولنا ضرب فعل ماض وكذا من من قولنا من حرف
جر مبتدا مع انه ليس باسم فيكون تعريف المبتدا غير جامع **اللهم الا ان يقال** هذا
جواب ثان بابقاء العبارة على ظاهرها وحاصله ان ما ذكر منظور فيه للغالب وهو الشايع
في الاستعمال واما اطلاق اللفظ وارادة نفسه فهو نادر لا ينظر اليه فلا يرد نقضا **ذلك**
الحصر اي حصر الكلام فيما تركب من اسمين او فعل واسم **وتلك التعريفات** اي تعريف
الكلام وتعريف المبتدا **منطبق على ما هو الشايع في الاستعمالات لا على اعتبار**
النوادر وفيه ان ذكر اللفظ وارادة نفسه منه غير نادر بل شايع في الاستعمال ولقايل
ان يقول على هذا التقدير يلزم عدم انحصار الكلمة في الاقسام الثلاثة للتخلف في اعتبار
هذا التاويل فيه على ما لا يخفى افاده ابو البقا **واذا كان معنى الفعل والحرف كذلك**
اي لا يثبت له الغير ونبه بذلك على ان الفا في قول المص **فامتنع الخ** كما قاله النحاة **عنها**
واقعة في جواب شرط مقدر وقلنا كما قاله النحاة تبعا للمص ولان الكلام السابق ليس
دليلا حقيقيا لهذا الكلام لما ان عدم الاثبات له في قوة امتناع الخ بل من قبيل التنبيه
بانه على المحدود قال الكافي في شرحه الكبير يعني يمتنع الخبر عن معنى ضرب ومعنى من
مثلا بخبرين بهما ولا امتناع في الخبر عن لفظها سوا عبر عنه بمجرد لفظها نحو ضرب فعل ماض
او بضميمة نحو لفظة ضرب كذا ولفظ الاسم نحو الفعل والحرف يشتركان في انهما يدلان
على معنيهما باعتبار كونه ثابتا لغيره ولا يخبر عن معناهما اه وفي كلام المص ابحاث
الاول انه من تفريع الشي على نفسه اذ كون اللفظ مخبرا عنه عبارة عن كون معناه مما ثبت
له الغير الثاني ان الاسناد اليهما يمتنع ولا اختصاص للامتناع بالاخبار فلا وجه
لتخصيص المص الامتناع بالخبر وليس لك ان تريد بالاثبات ايضا مطلق النسبة وفيه
زيادة تكلف الثالث انه كان الاولى للمص ان يقول ومن هذه الجهة يثبت امتناع
الخبر عنهما اذ الخبر عنهما لا ينحصر في اثبات شي لمعناهما بل يمكن بنفي شي عنه الا ان يراد
بقوله ومن هذه الجهة لا يثبت له الغير انه لا يثبت له نفيا ولا اثباتا اي فيكون الاثبات
بمعنى مطلق النسبة

[illegible]

التنبيه التاسع

قصد المص بهذا التنبيه مجرد بيان وجه ان الفعل يخبر به دون الحرف مع اشتراكهما في الدلالة
على المعنى باعتبار الثبوت للغير وهذا احسن مما قيل انه قصد به امرين احدهما

ازالة توهم انه لا يكون الحدث المعتبر في مفهوم الفعل كليا اذ قد يسند الى متشخص
ولا يقوم بالمتشخص الا حدث متشخص فقد يتشخص الحدث في مفهومه وثانيهما
تحقيق انه يخبر به دون الحرف **الفعل** مبتدا **ومدلوله** مبتدا ثان و**كلي** خبر الثاني
والجملة خبر الاول ويراد بالفعل الفعل الاصطلاحي وحينئذ يرد اعتراض الشارح الاتي
في قوله ففي كليته نظر ويمكن ان يقال الفعل مبتدا ومدلوله خبر اول وكلي خبر ثان
ويكون المراد بالفعل الفعل اللغوي اعني الحدث وضمير مدلوله عائد على الفعل لا
بالمعنى المتقدم بل بالمعنى الاصطلاحي على طريق الاستخدام وفيه اخبار عن الحدث
بشيئين الاول انه مدلول الفعل الاصطلاحي اي مدلوله التضمني والثاني انه كلي ولك
ان تريد بالفعل الفعل اللغوي وتريد بالمدلول الجزئيات والمعنى الفعل اللغوي
جزئياته كثيرة فعلمت من كلام المص ان الكلية وصف للمدلول وهو وصف حقيقي وان
جعل الكلي وصفا للفعل الذي هو لفظ وهو وصف مجازي حيث قال واعلم ان الفعل
باعتبار معناه الخ **وما ذكر** المص **في التنبيه الثاني من جهة الاشتراك بينهما** اي بين
الفعل والحرف من حيث ان كلا منهما امر ثابت في نفسه بل لغيره **ذكر في التنبيه الثالث**
جهة الافتراق بينهما **اعلم ان الفعل باعتبار بعض معناه وهو الحدث كلي**
هذا اعتراض على قول المص كلي **واما باعتبار تمام معناه** اي معناه التام فهو من
اضافة الصفة الى الموصوف **وهو** اي تمام معناه **الحدث ونسبته الى زمان معين**
الموضوع ما ظاهره ان الفعل مركب من الحدث والنسبة فقط وان الزمن ليس من مدلول
الفعل بل قيد للحدث والحق ان الزمن من جملة مدلول الفعل ونوقش بان قوله في
زمان معين ظاهر في الماضي والامر واما المضارع فمحتمل للحال والاستقبال وليس فيه
زمن معين وقد يجاب بان المضارع زمنه معين بحسب قصد المستعمل والواقع
لا بحسب الوضع على ان الشيخ يس قال الحق انه وضع للحال ودلالته على الاستقبال
نشات من الاستعمال اه وهو المختار عند السيوطي وحاصله انه حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال **ففي كليته نظر** هذا جواب اما **بل هو باعتبار تمام معناه جزئي**
كالحرف هذا يفيد ان الشارح يدعي ان الفعل موضوع بوضع واحد باعتبار مجموع معناه لما
لما ذكره وهو مخالف لما قدمناه من ان وضع المشتقات باعتبار مادتها نوعي واما

باعتبار

باعتبار هيئتها فانها موضوعة للمتشخصات وضعا عاما المفيد انها موضوعة بوضعين
على ما مر تحقيقه فارجع اليه ان شئت **فكما ان لفظ من موضوعة وضعا عاما لكل**
ابتداء خاص بخصوصه الاولى حذف قوله بخصوصه كما هو واضح ولهذا لم توجد في
النسخ المعول عليها **كذلك لفظ ضرب موضوع وضعا عاما لكل نسبة الحدث**
الى فاعل بخصوصها لا يخفى ان النسبة الملتفت فيها الى فاعل ما نسبة واحدة لا متعددة
فلا يصح قوله لكل نسبة الا ان يجاب بان في العبارة حذفا اي الى جزئيات فاعل ما لان
كل نسبة منسوبة الى جزئيات فاعل ما **فجعله** اي يجعل المص الفعل **من اقسام**
اللفظ الموضوع لمعنى كلي مطلقا او من غير تقييد بالمعنى التضمني **غير مستقيم**
حيث كان معناه التام جزئيا كما عرفت **ولما كان الحدث الذي هو جزء معنى الفعل**
قال المحرر كذا وجد في اكثر النسخ التي وقفنا عليها والحق فيها اذا بدل لما لان الفا
لا تقع في جوابها اه واعترضه شيخنا الحفني من وجهين الاول ان قوله والحق فيها
اذا بدل لما يقتضي ان الفا يقترن بها جواب اذا ولو كان غير جملة اسمية وليس كذلك
الثاني ان التعليل بقوله لان الفا الخ ممنوع بما نص عليه الرضي وعبارته لما ظرف بمعنى
اذ يستلزم بعده الماضي لفظا ومعنى وجوابه ايضا كذلك وجملة اسمية مقرونة باذا الفجاة
او الفا قال تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق او مع الفا وربما كان ماضيا مع الفا
وقد يكون مضارعا انتهت قيل ولعل كلام مبني على ما نص عليه ابن هشام واختاره
من ان الفا لا تدخل على ما هو جوابها وان ورد ما يوهم ذلك امكن تخريجه على جعل
الجواب محذوفا وجعل المقرون بالفا مفرعا عليه على حد ما قيل في قوله تعالى فلما نجاهم
الى البر فمنهم مقتصد اذ التقدير انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك واما
قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون
على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فقال الفرا جواب لما الاولى لما الثانية وجوابها
وهذا مردود لاقترانه بالفا وقيل كفروا به جواب لهما لان الثانية تكرير للاولى فهما
كشي واحد يكتفيان بجواب واحد وقال الاخفش والزجاج جواب الاولى محذوف
والواو لعطف جملة الثانية على الاولى وقال ابو حيان ذهب المبرد الى ان الجواب
للاولى وكررت اما لطول الكلام وهو حسن الا ان الفا مانعة من التاكيد اقول

والاحسن من ذلك قلد ان الفا هنا زايدة في جواب لما الجبنية مثلها في قوله

لما اتقى بيد عظيم جرمها ۞ فتركت ضاحي جلدها يتذبذب

فقوله جرمها اي جسمها والضاحي البارز ويتذبذب يروح ويجيء على ان ابن مالك
قال بجواز دخول الفا في جواب لما كما نص عليه في المغني وقوله **مستقلا بالمفهومية**
حال من الحدث لازمة وكان الاولى ان يقول كليا بدل مستقلا لانه المذكور في الدعوى
وقوله **قد يتحقق** خبر لكان بالنظر لما قدره الش وخبر ثان عن مدلوله بالنظر لكلام
المص وهو كالدليل للخبر الاول اي انما كان كليا ليتحقق **في ذوات** اذ لو كان جزئيا
لم يتحقق في ذوات اذ لا يقوم الوصف الواحد المتشخص بذوات فالمراد بالتحقق في
ذوات قيام الكلي بها او صدوره عنها وضمير قد يتحقق يجوز عوده الى مدلوله
على ما اشرنا اليه والى الفعل كما هو صريح الش بعد قول المص بعد بمخبر به حيث
قال اي بالفعل وعوده اليه باعتبار ذلك الحدث واشار المص بقد الى ان من الفعل
ما لا يتحقق الا في ذات واحدة مثل الوجوب بالاتفاق ومثل الخلق على المذهب الحق
نحو خلق الله العالم ورزقهم كذا قيل وفيه نظر لان الحكم الجزئي لا يصح [illegible]
اثبات الحكم الكلي فينبغي ان يؤخذ كليا بان يراد بالتحقق جوازه او اشار الى ان تحقق التحقق
كما في قد يعلم الله وقوله **متعددة** صفة كاشفة وفي كلام المص حذف فاعل يتحقق
اي قد يتحقق جزئياته القائمة بذوات فالكلي يتحقق في جزئيات والجزئيات قائمة بذوات
وليس الكلي متحققا في الذوات ولك ان تقدره في الثاني وهو قوله في ذوات والمعنى
قد يتحقق الكلي في جزئيات قائمة بذوات متعددة فايدة يتحقق بضم اليا مبني
للمفعول معناه يتيقن وبفتح اليا مبني للفاعل معناه يوجد كذا في حواشي المحلي **صالحا**
حال لازمة من ضمير يتحقق ولو اتى باي التفسيرية بان يقول اي يصلح **للانتساب**
الى كل منها اي من الذوات المتعددة لكان احسن وكان الاخصر ان يقول بدل الى كل
منها اليها واعلم ان الكلية ملزوم والاستقلال لازم لها والاخبار عنه متفرع
عن الاستقلال اللازم للكلية وان كان المص فرع الاخبار على الكلية الا انه ليس مرادا
له فتنبه **لجاز نسبته الى الخاص منه** هذا جواب لما بالنظر الى كلام الش
على ما فيه ومفرع على قول المص قد يتحقق الذي هو كالشرح لقوله كليا مع قطع النظر عن

كلام

كلام الش على انه لا منافاة بين كونه جوابا وكونه تفريعا اذ الجواب مضمونه مفرع ومتاتي
عن الشرط **اي من كل واحد منه** نبه بتقدير كلمة كل على وجه تذكير ضمير منه وفي نسخ
الى الخاص منها قيل وهي اوجه **وبحث** في كلام المص بان تحققه في اشيا
متعددة لا يستلزم جواز نسبته اليه لجواز ان يكون كل منها غير مستقل بالمفهومية
فلا يثبت شي الا ترى ان المعاني الحرفية متصفة باوصاف عامة او خاصة مع امتناع
كونها محكوما عليها ولجواز ان يكون ذلك المفهوم غير مستقل بالمفهومية والمسند به
كالمسند اليه لا بد ان يكون مستقلا بالمفهومية **واجاب** الشبراملسي بان
المراد بالذات ههنا في قوله في ذوات المستقل بالمفهومية لا مطلق الشي كما سبق
مع انه لا بد ان تحمل الذات ههنا على كلها يصلح للاستقلال ولا شك ان تحقق
المذكور يستلزم الكلية على انها داخلة في الملزوم ايضا **بمخبر به** لعل المص
لما حكم في التنبيه السابق بامتناع الخبر عنهما واشتراكهما في ذلك ربما توهم اشتراكها
في امتناع الخبر بهما ايضا فازال هذا التوهم بذلك ثم هو مفرع على قوله لجاز المفرع
على قوله قد يتحقق الى المفرع على كونه مستقلا اللازم لقوله كليا كذا قيل **وفيه**
انه لا يناسب الاتيان بالواو ولكونه معطوفا على لجاز وقيل ان قوله لجاز مفرع على
التحقق في ذوات وقوله بمخبر به مفرع على الكلية واما قول العصام انه
مفرع على كونه كليا المستلزم لكونه مستقلا اذ ليس لنا كلي غير مستقل **ففيه**
بحث لانه لم يعهد تفريع امرين متعاقبين على ما قبلهما بدون العطف **اي بالفعل**
الاصطلاحي ويصح ان يراد اللغوي ويكون جعله مقابلا للحرف بقوله دون الحرف باعتبار
ان كون الفعل الاصطلاحي المقابل للحرف مخبرا به انما هو باعتباره كذا قيل **باعتبار**
ذلك الحدث هذا اشارة الى جواب اعتراضه السابق كما مر موضحا **عن شي** من تلك
الذوات المتعددة وعن حرف جر اصلي متعلق بقوله مخبر به ولو قال عنها لكان
اوضح واخصر **وهو** اي الفعل **بهذا الاعتبار** اي اعتبار الحدث لا باعتبار تمام
معناه **مسند دايما** واما قول بعض من كتب ان المراد باعتبار تحققه في ذوات
متعددة المستلزم لجواز نسبته الى الخاص منها المستلزم لجواز الاخبار به عن شي
او المراد باعتبار الاخبار به ففيه تكلف لا يخفى **اذ قد اعتبر في مفهومه ذلك** اي

الاسناد دايما بحسب الوضع اعترضه الهروي بان في قوله بهذا الاعتبار وقوله
اذ قد اعتبر في مفهومه الخ اجتماع علتين على معلول واحد وهو ممنوع ثم قال نعم
في الثاني غنى عن الاول فلا حاجة اليه ويندفع بان الشارح ادعى دعوتين الاولى كون الفعل
مسندا والثانية كونه كذلك دايما فقوله بهذا الاعتبار علة للاولى التي هي الحكم وقوله
اذ قد اعتبر علة للثانية التي هي جهة القضية على ان امتناع اجتماع علتين على معلول
واحد مبني على ان العلة بمعنى المؤثر ولا يجوز اجتماع مؤثرين على اثر واحد وهو مذهب
الشيعة واما عندنا اهل السنة فالعلة هي المعرف للحكم ويجوز اجتماع معرفين بل والاكثر
على شيء واحد وقوله فلا يمكن جعله مسندا اليه مفرع على كونه مسندا دايما فان قيل
كيف يصح تفريع عدم الاسناد اليه على كونه مسندا مع انه يمكن اجتماعهما كما في اعجبني
ضرب زيد فان ضرب مسند لاعجبني وهو مسند الى زيد لانه من اضافة المصدر الى فاعله
اجيب بان الممنوع كونه مسندا ومسندا اليه في ان واحد وهنا لوحظ اولا ان
ضرب مسند اليه لاعجبني ثم لوحظ ثانيا انه مسند لزيد فان قيل كما ان الفعل يدل
على حدث ونسبة الى فاعل كذلك اسم الفاعل مثلا يدل على حدث ونسبة الى ذات فلم
صح كون اسم الفاعل مسندا اليه دون الفعل اجاب الشارح في شرح الشرح بان المعتبر
في اسم الفاعل ذات ما من حيث نسب اليه الحدث فالذات مبهمة ملحوظة بالذات
وكذلك الحدث واما النسبة فهي ملحوظة لا بالذات لانها تصير به غير مقصودة اصلية
من العبارة تقيدت بها الذات المبهمة وصار المجموع كشيء واحد جاز ان يلاحظ فيها
تارة جانب الذات اصالة فيجعل محكوما عليه وتارة جانب الوصف اي الحدث اصالة
فيجعل محكوما به واما النسبة التي فيه فلا يصح الحكم عليها ولا بها لا وحدها ولا مع
غيرها لعدم استقلالها والمعتبر في الفعل نسبة تامة تقتضي انفرادها مع طرفيها
عن غيرها وعدم ارتباطها به وتلك النسبة هي المقصودة الاصلية من العبارة فلا
يتصور ان يجري في الفعل ما جرى في اسم الفاعل بل يتعين له وقوعه مسندا باعتبار
جزء معناه الذي هو الحدث وقوله دون الحرف يحتمل ان يرجع لكل واحد من الذي
تقرر للفعل من كونه كليا ومستقلا بطريق اللزوم والاخبار به وقال بعض الافاضل
والمتعين انه مخرج من لازم الكلية وهو الاستقلال اي دون الحرف فليس مستقلا ويلزم

من

من نفي الاستقلال نفي الكلية ويدل على ذلك قول الشارح اخر العبارة واذا كان غير مستقل
وقول المص اذ تحصل مدلوله الخ لان هذه العلة انما تذكر لعدم الاستقلال لكن لا يخفى
انه على هذا يكون قوله اذ تحصل الخ كالمستدرك وقال العصام هو تفريع على
محذوف يتعلق بقوله الفعل مدلوله كلي اي مستقل دون الحرف اه والاوجه
ان يجعل متعلقا بمجموع ما قبله من المفرع والمفرع عليه وقوله اذ تحصل مدلوله
يصح ان يكون علة لعدم الاخبار بالحرف كما يصح علة لامتناع الاخبار عنه المفهوم بدليل
قول الشارح فلا يكون مخبرا به ثم ان التحصل من الحصول والثبوت لا من التحصيل
والاثبات لئلا ينافي قوله فلا يعقل اثباته لغيره اذ المراد من الحصول له والثبوت
له توقف تعقله عليه ويمكن ان يجعل من التحصيل والاثبات بان يجعل قوله له
بمعنى لاجله لا صلة للتحصيل والاثبات هذا وفي نسخ اذ تحصل مفهومه وعليها
كتب العصام اي يعقل هذا تفسير للتحصل والحرف من قوله مدلول الحرف تفسير
للضمير المضاف الى مدلول وانت خبير بان في كلام الشارح تصورا من وجهين الاول انه وان
فسر المجهول الذي هو التحصل بالمعلوم الذي هو التعقل الا انه بعد ذلك فسر المعلوم
بالمجهول حيث قال الذي هو تحصله الذهني والثاني ان التحصل اذا ذكر وحده فالمراد
منه التعقل ذهنا وخارجا واذا ذكر مع التعقل فالمراد به التعقل خارجا فقط والشارح
فسر التحصل المذكور هنا وحده بالتعقل ذهنا انما هو اي تحصل مدلوله بما يحصل
اي بمتعلق يحصل مدلول الحرف له اي باعتباره فما نكرة او موصولة ويحصل صفة
او صلة جرت على غير من هي له فكان الواجب ابراز الضمير الا ان يقال ان اللبس
مأمون او انه جار على المذهب الكوفي وقوله اي بسبب تعقيبه ذكر المتعلق
ما اي الذي يحصل مدلول الحرف ومعناه في الذهن له اي لاجله وقوله من متعلقه
بيان لما يحصل والمعنى ان الحرف لا يصح الاخبار به لان تعقل معناه في الذهن انما يكون
بسبب ملاحظة المتعلق الذي هو الطرفان لا المعنى الكلي واذا كان تحصل معناه وتعقله
ذهنا لا يوجد الا بملاحظة المتعلق كان غير مستقل لم يصح الاخبار به فاللام في كلام المص
كالشارح للتعليل كما عرفت والمتحصل فيه معنى الحرف والموجود فيه ذلك المعنى والمدلول
هو الذهن كما يؤخذ جميع ذلك من كلام الشارح في اخر التنبيه الرابع واعلم ان الكلام هنا في

معانيه الاول كون معنى الحرف ملحوظا لمعرفة حال الغير والثاني كون معناه لا يتعقل ذهنا ولا
يتحصل خارجا الا باثبات المتعلق والمقامان متباينان اذا تمهد هذا ظهر لك ان
الذي يذكر علة لعدم استقلال معنى الحرف هو المقام الاول والمص رحمه الله تعالى ذكر المقامين
لكن في عبارته قلاقة لانه قدم المقام الثاني وجعله علة لعدم الاستقلال وهو خلاف الواقع
كما علمت فقوله اذ تحصل الخ هو المقام الثاني الذي ليس تعليلا في الواقع لعدم
الاستقلال ونبه بقوله **واذا كان** على ان الفا واقعة في جواب شرط مقدر **غير مستقل**
اخذ ذلك من كون تعقل معناه ذهنا انما يتحقق بالمتعلق اذ لو كان مستقلا لم يتوقف
تحققه عليه **في التعقل وفي التحقق** اي ذهنا تعطف على التعقل تفسيري **فلا يعقل**
اثباته **لغيره** لما تقدم من ان الاثبات للغير فرع الاستقلال والمراد لا يعقل للغير في الذهن
وقوله **فلا يكون مخبرا به** اي في الخارج تفريع عدم الاخبار خارجا على عدم الاخبار
ذهنا ومجموع الامرين مفرع على عدم الاستقلال **كما لا يكون مخبرا عنه** وقوله
كذلك لا حاجة اليه بعد قوله كما لا يكون فالاولى ما في بعض النسخ وهو لذلك اي
لعدم استقلاله في التعقل والتحقق ذهنا فتامل

التنبيه العاشر

قصد المص بهذا التنبيه دفع ما عساه ان يقال اذا احتمل ان يكون الضمير الغايب كليا لم
يظهر صحة التقسيم اذ على تقدير كليته يختل التقسيمان كلاهما اما التقسيم الاول فلكونه
غير حاصر لخروج ضمير الغايب عنه واما الثاني فلجعل مطلق الضمير قسما منه ولكون التعريف
المستفاد منه غير صادق على ضمير الغايب ووجه الدفع ان المقصود جعله جزئيا رعاية
للطرد وان كان كثيرا ما يستعمل في الكليات مجازا واما ما قيل من ان المص قصد به انه اذا
كان كلية ضمير الغايب وجزئيته محل تردد يكون التقسيم السابق محل تردد لانه اذا كان
كليا احتمل حصر ما مدلوله كلي فيما ذكر واذا كان جزئيا احتمل حصر ما مدلوله جزئي فيما
ذكر لخروج ضمير الغايب عن التقسيم نعم فيه انه داخل في الضمير لكن يخرج عن التقسيم
اذا كان جزئيا **في ضمير الغايب** اي في تحقق مفهومه نظر هل هو موضوع لجميع
جزئيات مفهوم ما تقدم ذكره سواء كانت جزئيات اضافية او حقيقية كما يقتضيه
كثرة رجوعه الى المفهومات الكلية المتقدم ذكرها وهي تبعد القول بالتجوز او موضوع

لجزئيات

لجزئيات شخصية لمفهوم ما تقدم ذكره بناء على ان ما عداه من الضماير موضوع للاشخاص
لينتظم الكل في سلك واحد كالشخص مثلا دون ان يكون بعضها كليا والبعض لا
وليطرد افراد نوع واحد في حكم واحد وكذا في **كليته نظر** اي باعتبار جزئياته
في الجملة وهو ما اذا كان راجعا الى امر كلي باعتبار توهم وضعه لما ذكر هكذا اقرره
الشيخ العصام وهو في غاية الحسن لان قوله في ضمير الغايب منقطع عن الترجمة
كما هو عادة المص واليه يشير في شرحه الكبير جعل النظر في الضمير من حيث
كليته لا من حيث ذاته ولعله لاحظ ان قوله وفي كليته عطف تفسير على قوله في ضمير
الغايب وحينئذ فلا ينافي ان قوله في ضمير الغايب منقطع عن الترجمة **فتامل**
قال العصام حتى يظهر لك ان القول بالتجوز اي عند استعماله في الكليات اهون
مما فوت رعاية الطرد الذي قل ان يتجاوزه علماء العربية فتعلم من ههنا وجه كون
ضمير الغايب جزئيا بسبب وضع الضماير للمشخصات وحينئذ فكثرة رجوع ضمير
الغايب الى الكليات المحوج الى اعتبار التجوز فيها وذلك الوجه هو رعاية الطرد
ووجه النظر ان الضمير مطلقا وفسر الاطلاق بقوله **سواء كان للغايب او المتكلم
او المخاطب موضوع لكل** واحد **من المشخصات وضعا كليا فقد علم منه** اي من
وضعه كذلك **انه في كلية الضمير** وقوله **باعتبار** متعلق بكلية الضمير **توهم وضع
في بعض افراده** وقد اشتهر ان متوهم ذلك السعد واعترضه بعض
الافاضل بانه اذا انفتح لباب التوهم فالنظر غير مقصور على ضمير الغايب بل هو موجود
في غيره من الضماير بل وفي الموصول ايضا فلا وجه لقصره على ضمير الغايب وقد يجاب
بانه يفرق بان ضمير الغايب يرجع للكلي بخلاف غيره او ذكره لكونه بصدد الكلام فيه
لمفهوم كلي متعلق بوضع **كوضع** لفظ **هو** مثلا **لمفهوم الواحد المذكر الغايب**
واضافة مفهوم لما بعده بيانية وقوله **نظرا** اسم ان المفتوحة الهمزة وجعل العصام
وجه النظر انه اذا كان راجعا الى الكلي تجوز ان يكون موضوعا له فيكون كليا ولا يكون جزئيا
وان يكون مجازا فيه فلا يكون كليا ويكون جزئيا **وفي بعض النسخ وفي كليته وجزئيته**
وفي نسخ وتشخصه **نظر** قال العصام اي في اتصافه بكلا الوصفين بناء على رجوعه
الى الشخص تارة والى الكلي تارة اخرى نظرا لان كليته دايرة بين الوجود والعدم او في

كليته وشخصيته اذا كان راجعا الى الكلي نظر واليه ذهب السيد قدس سره في حواشيه
هنا حيث قال اي اذا كان المرجوع اليه متشخصا فلا بحث في جزئيته واما اذا كان المرجوع
اليه كليا عاما ففي كليته وجزئيته بحث اه ولك ان تقول يمكن اجرا الدليل المذكور في
ما اذا كان المرجوع اليه متشخصا بان يقال يجوز ان يكون موضوعا له فيكون جزئيا وان
يكون مجازا فيه فلا يكون جزئيا فقول السيد لا بحث غير مسلم له بقي شي وهو
انه على هذه النسخة يكون اطلاق التنبيه على هذا الكلام بحسب بعض ما اشتمل عليه
وهو النظر في الكلية او بحسب اعتبار اللغة لكن يلزم عليه ان يكون جمعية تنبيهات
في قوله الخاتمة تشتمل على تنبيهات باعتبار معان مختلفة وكذا لو حمل على المعنى الاول
من المعنيين المذكورين واما ههنا فقال **ووجهه** اي النظر **ان كثيرا ما يكون المرجع**
اليه بصيغة اسم المفعول **المضمر الغايب كليا** نحو الانسان الذي هو نوع حادث **وقد**
يكون جزئيا وفي نسخ مما يكون جزئيا وعليها لما كان كونه جزئيا كثيرا شايعا جعل مشبها
بها بدون العكس **والحكم بانه في احدهما مجاز** هذا جواب عما يقال لم لا يكون استعمال الضمير
الغايب في الكلي مجازا وفي الجزئي حقيقة او بالعكس وحينئذ يكون الجزم بكليته وجزئيته
صحيحا لا نظر ولا اشكال فيه **بعيد** اي فالنظر باق عند الجزم بالكلية وحدها او الجزئية
وحدها **لكثرته** اي لكثرة الاحد الدائر الشامل لكل منهما وفي نسخ لكثرة الكل اي كل منهما
وهو اظهر والمعنى ان كثرة استعماله في كل واحد دليل على انه حقيقة في كل منهما وكونه حقيقة
في كل منهما محل نظر **فالجزم بكليته** اي فقط **وجزئيته** اي فقط **محل نظر وتامل** اي فلا
تبادر الى كونه حقيقة في احدهما مجازا في الاخر كما هو المشهور او يقال لعل وجه التامل ان
الكثرة لا تنافي المجازية لجواز شهرة المعنى المجازي وقد يقال ان الاصل ان الكثرة علامة
الحقيقة ولذا قال المص **والحق** كما حققه السيد قدس سره في حواشي شرح المطالع
انه قد يكون كليا اي حقيقة **وقد يكون جزئيا** اي حقيقة يعني اذا علمت النظر فالحق
وحينئذ فالاولى للش التفريع بالفا وقد يقال انما لم يفرع اشارة الى ان هذا حق في نفسه
ولو قطع النظر عن تفرعه على ما سبق بخلاف ما لو اتى بالفا فانه يوهم انه حق لتفرعه
فان قيل اذا كان الحق ما ذكر فلاي شي عدل المص عن ذلك وعده من الجزئيات
اجاب الش بقوله **والكم انما عده من الجزئيات** حقيقة **نظرا الى ان اكثر**

ايمة

ايمة اللغة عدوا المضمرات مطلقا اي لمتكلم كانت او لغايب او لمخاطب **من المعارف**
بل قالوا ان الضمير اعرف المعارف بعد لفظة الجلالة **واعتبروا فيها** اي في المعارف
الجزئية وقوله **بنا على تعريفهم** اي القوم **المعرفة** علة لاعتبروا **بما وضع لشي بعينه**
فيرد ان عده من المعارف لا يحوج الى ذلك لان التعيين المعتبر فيها اعم من النوعي
والشخصي على ما مر تحقيقه افاده الهروي قيل ولا ضرورة تدعوا لما ذكره اذ يجوز ان يكون
المراد بقول الش انما عده جزئيا اي اطلق عليه هذا اللفظ لم يطلق عليه لفظ الكلي نظرا
لما ذكر ولا شك ان عد المضمرات من المعارف انما يناسب ذلك فتامل

التنبيه الحادي عشر

حاصل هذا التنبيه انه لما كان في كتب العربية شبهة مشهورة وهي ان من الاسما
الملازمة للاضافة ما يتوقف معناه على ذكر المتعلق اي المضاف اليه وقضية ذلك انها
حروف لوجود خصوصية الحرف فيها وهي عدم دلالتها بدونه وقد سبق له في التقسيم
اشارة الى ذلك والى ما يفهم منه الفرق بين هذه الاسما والحرف من كون معنى الحرف
جزئيا مشخصا اراد هنا ان ينبه على ذلك لامكان ان يغفل عن ملاحظة التقسيم
لان الغرض من التقسيم معرفة الاقسام لا رفع الشبه وحاصل الفرق الذي ذكره ان لكم
ان التزام المتعلق في هذه الاسما لان ما هو الغرض من وضعها يتوقف عليه لا لان الدلالة
لا تتوقف عليه **المقصود من هذا التنبيه الاشارة على الفرق** ضمن الاشارة معنى
التنبيه فعداه بعلى والا فالاشارة وما تصرف منها انما تتعدى بالى **بين الاسما التي**
تشابه الحرف ظاهر كلامه ان التفرقة كاينة بين هذه الاسما بعضها مع بعض وليس
كذلك فكان عليه ان يزيد وبين الحروف اللهم الا ان يقال حذفه للعلم به على حد قوله تعالى
سرابيل تقيكم الحر اي والبرد وقوله **في التزام ذكر المتعلق** بيان لوجه الشبه على ما قرر
في فن البيان من ان الداخل عليه في هو وجه الشبه في التشبيه والجامع في الاستعارة هو
وذلك اي المذكور وهو الاسما المشابهة للحرف **مثل ذو وفوق فان مفهومهما كليان لانهما**
بمعنى صاحب وعلو اي وضعا والمعتبر في الكلية الموضوع له وحينئذ فهما داخلان
في قسم ما مدلوله كلي كما افاده الش العصام واضافة معنى الى صاحب للبيان وعلو بضم
العين وسكون اللام **وان كانا** اي ذو وفوق **لا يستعملان الا في** معنيين **جزئيين**

وفي نسخ الاجزئين باسقاط في وعليها كتب الشارح العصام وادخل عليها كاف التشبيه حيث قال اي جزئين حقيقيين كما اذا قيل زيد ذو مال فتجعل اضافة ذو للعهد واشار الى حكمة ذلك بان المعتبر في الكلية والجزئية الوضع ولهذا صح جعل ذو وفوق كليين ابدا **اضافيين** حمله العصام على الحقيقيين كما عرفت ورده الشارح فيما سبق ومما ورد على العصام ان الحصر لا يصح حينئذ استغنى عنه بقوله وكان الظاهر ان يقول وان كانا يستعملان جزئيين من غير حصر الا انه نبه على ان المستعمل جزئيا لا يكون الا جزئيا ولا جمع بين الكلية والجزئية في الاستعمال ازالة لما عسى ان يتوهم من ان ذو وفوق قد يكونان كليا وجزئيا اذا استعمل في جزئي بطريق العهد وكيف لا يتوهم والمستعمل فيه العهدي ايضا موضوع له الا ان المعتبر هو الموضوع له بالوضع الافرادي وقوله **بالنسبة الى معناهما** متعلق باضافيين يعني ان كونهما جزئيين اضافيين نظرا الى معناهما **الذي هو الصاحب والعلو** اي مطلق الصاحب ومطلق العلو **لعروض الاضافة** هذه علة للحصر المذكور في قوله فان مفهومهما كلي هذا على انها من المتن وعلى انها من الشارح كما في نسخ علة لقوله معناهما الذي هو الصاحب والعلو قيل وهو حسن اقول وعلى الاحتمال الاول وهو كونه علة للحصر في قوله لا يستعملان الاجزئيين ففيه ان عدم استعمالهما الاجزئيين يستلزم كونهما مجازيه قوله لعروض الاضافة لا يثبت انهما لا يستعملان الاجزئيين حقيقيين لان الاضافة لا تستلزم تشخص المضاف فلا كان بما قررنا كلامه هناك يندفع هذا فتنبه **فلا يكونان جزئيين بحسب الوضع** وفي نسخ الوضعي حقيقيين ولا وجه له بالنظر لما ذكره **بل بمجرد استعمالها في الجزئي الاضافيين الذي قد يكونان كليين ايضا** يعني ان جزئيتهما بمجرد الاستعمال لا بحسب الوضع كما انهما موضوعان لصاحب وعلو وهما كليان فهما من قسم اللفظ الذي مدلوله كلي **كما تقول الانسان ذو نطق وذو حياة** هذا مثال للاضافي ومثال الحقيقي زيد ذو مال وتركه الشارح لوضوحه **ولذا** اي ولتحقق استعمالها في الجزئي الاضافي الذي هو اعم من الحقيقي **لا يصح ان تحمل** المتن **على الجزئية المختصة** لاقتضائه عدم استعمالها في الجزئي الاضافي غير الحقيقي مع انه ليس كذلك اذ يقال الانسان ذو نطق كما مثل به الشارح وقوله **على ما يتبادر** متعلق بالمنفي لا بالنفي **من المقابلة**

بالكلي

بالكلي اي فمن حمل كلام المصنف على الجزئية الحقيقية فقد اخطا لكونه خلاف الواقع ورده العصام بان استعمالهما جزئيين اضافيين مع بعده لا يوهم عدم كليتهما حتى يدفع ذلك الوهم **فظهر** مما هنا التنبيه **الفرق بينهما** اي بين ذو وفوق **وبين الحرف اذ** معناهما موضوعان لمعنى كلي و**معنى الحرف جزئي متشخص كما بين** قال الشارح في شرح الكبير ما نصه واما ذو وفوق فهما موضوعان للذات ما باعتبار نسبة مطلقة كالفوقية والتحتية لا نسبة تقييدية فليس مفهومهما غير متحصل الا بذكر المتعلق بل هو مستقل بالتعقل والتزام الاضافة لا يقتضي عدم الاستقلال فلذلك يقع محكوما عليه وبه وعلى وعن والكاف في الحرفية معناها الاستعلاء والتجاوز والتشبيه المخصوص على قياس من فتكون غير مستقلة بالمفهومية وفي الاسمية معناها اما الفوق والجانب والمثل كما هو المشهور وهي معان مستقلة واما العلو والتجاوز والتشبيه مطلقا كما ذكره في شرح المختصر وهي ايضا معان مستقلة بالمفهومية

التنبيه الثاني عشر

اعلم ان هذا التنبيه بمنزلة الدليل على التنبيه الحادي عشر لانه علم منه ان ذو وفوق كليين وضعا وانما استعملت في جزئي فلا يتوهم من الاستعمال انها جزئية واما ما قيل ان الاحتمال ان يكون للمنع عن الوقوع في ظن اتحاد المعنى فغير صحيح اذ الوقوع في ظن اتحاد المعنى مطلقا غير ممنوع وفي ظنه وضعا لا يرفعه قوله اذ المعتبر الوضع **لا يريبك اي لا يوقعك في ريب وشك** عطف الشك على الريب تفسيري **تعاور الالفاظ بعضها مكان بعض** اما بالتجوز او بمقتضى الوضع التركيبي فيجعل الكلي المستعمل في الجزئي جزئيا والفعل المستعمل في المعنى الاسمي اسما واسم الاشارة المستعمل في الكلي مجازا كليا هذا وفي نسخ تعاور الالفاظ وتناوبها وعليها كتب الشارح العصام **اي تناوب بعضها مكان بعض** اشار بذلك الى ان لفظ بعض في كلام المصنف يجوز قراءتها بالجر بدلا من الالفاظ بدل بعض من كل **فان قرئ** بعضها **بالضم** كان الانسب ان يقول بالرفع لان هذه الحركة حركة اعراب لا بناء والخطب في مثله سهل والمراد انه مبتدا ومكان خبر والجملة حال لكن قول الشارح **فالمعنى تناوبها واقعا بعضها مكان بعض** ينافي كونه جملة لانه جعل بعضها فاعلا لواقع

[illegible]

وحينئذ فهو من قبيل المفرد لا الجملة الا ان يقال كلام الشارح معنى لا حل اعراب فالتقدير
بالنظر للمعنى على ان الجملة وهي قوله بعضها مكان بعض حال موكدة اي لا فهم من
تعاور الالفاظ لانه بمعنى تناوب بعضها مكان بعض اي وقوعه موقعه اذ المعتبر
اي المنظور اليه في الحكم بالكلية والجزئية وغيرهما مما تقدم الوضع اي الحال
الوضعي لا الاستعمال وهذه علة لقوله لا يريبك ختم المحقق الرسالة بما اي بشيء
يدفع ما عسى ان يخطر ببعض الاوهام جمع وهم بمعنى الذهن لا بمعنى الطرف
المرجوح والباقي قوله ببعض بمعنى في نحو للظرفية وهو اي الذي يخطر ببعض
الاوهام ان الحكم بالكلية والجزئية والعلمية والموصولية وامثالها للالفاظ اي
على الالفاظ فاللام بمعنى على ويصح ان تكون على بابها متعلقة بمحذوف حال من الكلية
وما بعدها انما هو باعتبار ما اي معان استعمل فيها من المعاني فكان المناسب ان
يقول استعملت هي فيها بالتانيث وابراز الضمير لانه جرى على غير من هو له وعليه ان
يقال انه لم يبرزه لامن اللبس او جريا على المذهب الكوفي فاذا قلت مثلا جاء ذو
مال واردت به زيدا اي شخصا معينا يحتمل ان يفهم انه جزئي لاستعماله في الجزئي
الذي هو زيد في مثاله وكذا اذا اخبر حفظ التوراة في بلدة مثلا
فقلت الذي حفظ التوراة في هذه البلدة حاضر فربما يتوهم ان هذه الالفاظ يعني
ذو مال والذي وكان الاولى ان يقول ان هذين اللفظين بالتثنية اعلام شخصية
لاتحاد المراد من كل منهما كان المناسب ان يقول من كل منهما بضمير التثنية وهو العلم
الشخصي وهو زيد في المثال المذكور في الشرح ووجه الدفع اي دفع دعوى الاتحاد بين
ذو مال وزيد ما ذكر في المتن وهو ان المعتبر في الالفاظ هو الحال الوضعي فالموضوع
له في ذو مال كلي لا يخفى ان هذا علم من التنبيه الحادي عشر على ما مر فذكره هنا
في هذا التنبيه لمجرد مزيد الايضاح وان استعملت هاهنا اي في قولك جاءني ذو المال
في متشخص وهو زيد فلا يكون جزئيا لوضعه الكلي بخلاف زيد في قولك الذي حفظ
التوراة في هذه البلدة حاضر فانه جزئي لوضعه لذلك المتشخص وكذا في مثل هذه
الصورة وهي ذو والمتقدمة في قولك والموضوع له في ذو الى اخره وهذا اخر ما تيسر
للعبد نظمه وحرر للبال الاسيف رقمه فانظر فيه بعين الانصاف والاعتبار ولا تعترض
بمجرد النظر من غير اختبار فقد قل مولف من العثرات ومصنف من الهفوات
لا سيما الفقير مع توارد الاهوال وكثرة تزايد الاشغال والحمد لله على كل حال والصلاة
والسلام على سيدنا محمد وعلى جميع الصحب والال ونسال الله النفع به انه كريم مجيب
روف متعال

تم هذا ... [illegible]

لامية الافعال لابن مالك

الحمد لله لا ابغي به بدلا حمدا يبلغ من رضوانه الاملا ثم الصلاة على خير الورى وعلى سادة الاله وصحبه الفضلا
وبعد فالفعل من يحكم تصريفه يحز من العلم انوارا والسلا فهاك نظما محيطا بالمهم وقد يحوي التفاصيل من
باب ابنية الفعل المجرد للفعل ذا الثلاثي ... فعلا يأتي ومكسور عين او على فعلا
والضم من فعل الزم في المضارع وافتح موضع الكسر في المبني من فعلا ... فيه من حسب مع وعود ...
انعم ييسب بيبت اولة ييس وهلا وافرد الكسر فيما من ورث وولي وورم ورعت ومقت مع وفقت جلا
ووثقت مع ورى المخ احوها وادم كسر العين مضارع يلي فعلا ذا الواو فا او الياعينا او كاتى
كذا المضاعف لازما كحن طلا وضم عين معداه ويندر ذا كسر كالازم ذا ضم احتملا
في ذا التعدي بكسر حبه ربع ذا وحيين هو وشد عليه علا وبت قطعا ونم واضممن مع
اللزوم في امر زيد وحل ينل حلا هبت وزرت واج لزهم به وعم زم وسح مل اي ذيلا
وال لمعا وصرخا سك واب وشد اي عدا شق خش غل اي دخلا

ولمصطفى الصفوي عفى عنه

ياجيرة الحي لا تحولو — عن عهد صب بكم نزيل — وارعوا معنى بكم تعنى — وصار يعزى له النحول
وياولاة الغرام لطفا — بمدنف وجده تقيل — يلوم لوم المليم فيكم — وما تعانى به العذول
ويانسيم الشمال مهما — دعتك ريح الصبا الشمول — لنحو نجد وحزن اضا — بترب ها يشتفي العليل
ملغ ... لاهل ودي — واشرح لهم كل ما اقول — وقل تركت الحب ملقى — يعوقه السقم والذبول
وصف غرامي وما اقاسي — وبعض ما بي ولا تطيل — ولا يغر السليم صبرك — لانني للهوا حمول
وبث شوقي ... بلطف — وقل عبيد لكم ذليل — يروم ربع الحمى حتى — يكون دوما له وصول
فلا تردوا ... كلا — فعادة العرب ان يقيلوا — حماكم كعبة الاماني — وحيكم مورد ظليل
وجاهكم ... رحيب — ياحبذا المنهل الزلول — لنحوكم تنتهي المعالي — وعندكم توقف العقول
والصفو ... مطلوب عام — وقصده منكم القبول — فلا تردوا العنان عن — ولا تملوا ولا تميلوا
يا ... للعفاة سمحا — من دونه يعسر الدخول — حاشاكم تمنعوا العطايا — عن سائل جاءكم ذليل
يارب صل وزد سلاما — ملا المدا ما له افول — على الحبيب الشفيع فينا — الهاشمي الابطحي الرسول
محمد المصطفى التهامي — السيد الكامل الفضيل — ختام رسل الاله جمعا — ومن له السودد الاصيل
وآله الانجم العوالي — وصحبه السادة العدول — ما سح مزن السما بوبل — وامطرت في الفلا الطلول

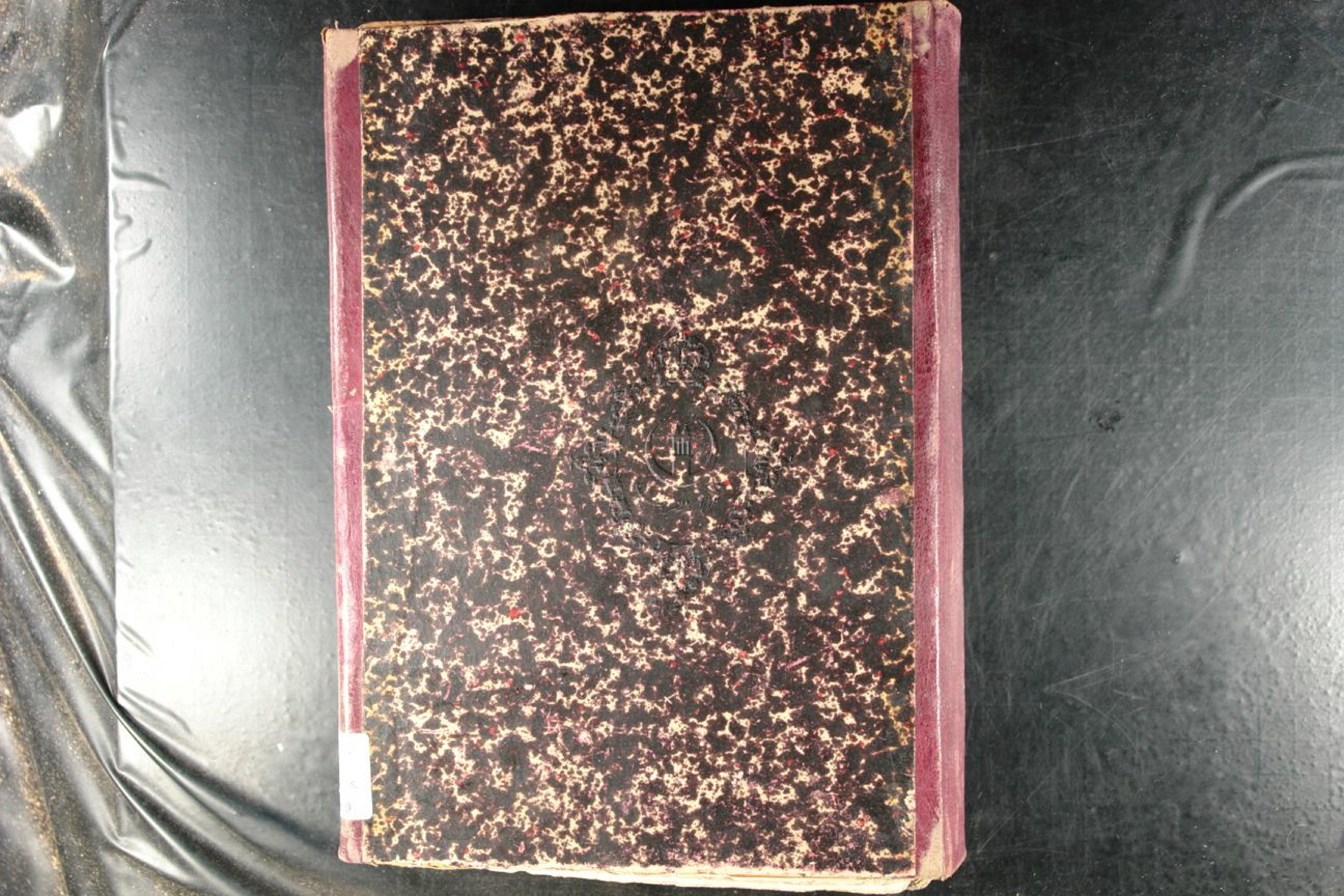
وصاح حادي المطي نيلوا ياجيرة الحي لا تحولوا

تمت



ذهب الشباب ونجم اقبالي افلْ ... ومضى زماني بالبطالة والكسل
وتصرمت ايام عمري طوشة ... وتبددت من غير نجح في العمل
طاوعت نفسي في هواها مسرفا ... وتركتها ترعى المآثم والعلل
تغولت في غيها وتزايدت ... وتعودت فعل القبائح والزلل
يا نفس لا كنت ولا كان الهوى ... كلا ولا كان اللعين المبتذل
يا نفس فانتبهي عليك حافظ ... وجميع ما تجنيه يكتبه اجل
يا نفس ما هذا الذى انت له ... مخلوقة من قبل ذلك في الازل
يا نفس ان العمر راس بضاعتي ... ان فات ضاع ولم اجد عنه بدل
يا نفس ان طالت حياتك والبقا ... لا بد عن خوض المنايا للاجل
ومصير امرك تحت اطباق الثرا ... تاوي ولا يبقى هناك سوى العمل
يا رب اني قد عصيتك خايفا ... من هول يوم فيه لا تغني الحيل
ومصمم قلبي بانك عالم ... لكن اذا نزل القضا تعمى المقل
يوما يقول الله جل جلاله ... اني انا الجبار اجزي من ذهل
والان تبت اليك ربي عازما ... ان لا اعود وقد ندمت لما حصل
فاغفر بفضلك يا الاهي رحمة ... ما كان مني في الاويقات الاول
واجعل نصيبي من مواهبك الرضى ... وامنن باسعاف لجودك لا [illegible]
واحسن عواقب امرنا يا سيدي ... والطف بعبد غره حسن الامل
وصلاة ربي دايما للهاشمي ... طه المرجا للشدايد والعضل
وعلى صحابته الثقات ذوي الهدى ... ما غيث وبل من سحاب قد هطل
والال ما الصفوي انشا قايلا ... ذهب الشباب ونجم اقبالي افلْ

تمت



Ø§Ù„ÙÙ† : ÙˆØ¶Ø¹

Ø§Ù„Ø±Ù‚Ù… Ø§Ù„Ø®Ø§Øµ : 10

Ø§Ù„Ø±Ù‚Ù… Ø§Ù„Ø¹Ø§Ù… : 5343

Ø¹Ø¯Ø¯ Ø§Ù„Ù…Ø¬Ù„Ø¯Ø§Øª : 1

Ø¹Ø¯Ø¯ Ø§Ù„Ø£ÙˆØ±Ø§Ù‚ : 102

Ø§Ù„Ø¹Ù†ÙˆØ§Ù† : Ø§Ù„Ø¬ÙˆØ§Ù‡Ø± Ø§Ù„ØµÙÙˆÙŠØ© Ø¹Ù„Ù‰ Ø´Ø±Ø Ø§Ù„Ø³Ù…Ø±Ù‚Ù†Ø¯Ù‰
Ø¹Ù„Ù‰ Ø§Ù„Ø±Ø³Ø§Ù„Ø© Ø§Ù„Ø¹Ø¶Ø¯ÙŠØ©

Ø§Ù„Ù…Ø¤Ù„Ù : Ù…ØµØ·ÙÙ‰ Ø¨Ù† Ù…ØÙ…Ø¯ Ø¨Ù† ÙŠÙˆØ³Ù Ø§Ù„ØµÙÙˆÙ‰ Ø§Ù„Ù‚Ù„Ø¹Ø§ÙˆÙ
‰

Ø§Ù„Ø·ÙˆÙ„ : 24

Ø§Ù„Ø¹Ø±Ø¶ : 17

Ø§Ù„Ù…Ø³Ø·Ø±Ø© : 25